حلمي سلام

نهاية ملك
فاروق

دار الهلال

فاروق

نهاية ملك

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

بقلم

حلمى سلّام

دار الهلال

الغلاف تصميم الفنان :
محمد أبو طالب

الطبعة الثانية

فاروق : نظرة جديدة !

●● فجأة .. وبدون أسباب معلومة أو مجهولة ، صدرت فى « أسواق النشر » عندنا .. عدة كتب تناولت سيرة الملك السابق « فاروق » الذى خلعته ثورة ٢٣ يوليو من فوق صدورنا فى اليوم السادس والعشرين من ذلك الشهر ، فى سنة ١٩٥٢ .

ولقد اختار مؤلف أحد هذه الكتب ـ ولعله أشدها إثارة ـ اختار أن يسمى كتابه : « فاروق .. الملك الذى غدر به الجميع » .

وللمؤلف ـ أى مؤلف ـ مطلق الحق فى أن يختار لمؤلفه مايشاء من أسماء .. حتى لو اتسعت « المسافة » ، وإلى أبعد حدود الاتساع ، بين اسم « الكتاب » .. وبين « الحقيقة » ، وليس من حق أحد ، بطبيعة الحال ، أن يعترض . هذا فضلا عن أن « مؤلفنا » هذا ـ بالذات ـ قد أوضح ، فى كتابه ، أنه تربطه بـ « فاروق » صلة قربى من ناحية أمه ـ الملكة نازلى ـ أى أن هناك « صلة رحم » تربط بينهما . وإذن .. فلا غرابة فى أن يكون عطوفا عليه ، ومتعاطفا معه ، ومن ثم ، فهو معذور ـ بعض العذر .. أو كل العذر ـ إن هو نظر إليه فرآه : « ملكا غدر به الجميع » !!

ولكن السؤال الذى لابد أن يفرض نفسه هنا .. هو :

● هل كان « فاروق » ـ حقيقة ـ « ملكا غدر به الجميع » ؟ وإذا كان ، فمن هم ، ياترى ، هؤلاء « الجميع » الذين غدروا به .. وكيف .. ولماذا ؟!

أحسبنى لا أتجنى على « فاروق » .. ولاعلى « الحقيقة » نفسها .. عندما أجيب عن هذا السؤال بقولى : إن « فاروقا » لم يغدر به ، فى حياته ،

فرد .. كما أنه لم تغدر به جماعة ، وإنما الذى غدر بـ « فاروق » ـ وأقولها للحقيقة .. وللتاريخ ـ هو « فاروق » نفسه . وهو قد بدأ هذا « الغدر » الذى أوقعه بنفسه على نفسه مبكرا .. ومبكرا جدا .. ولعله أن يكون قد بدأه ، على وجه التحديد ، عندما أوفده والده « الملك فؤاد الأول » إلى انجلترا لكى يستكمل تعليمه فى معاهدها . ولم يكن عمره ـ حينذاك ـ قد تجاوز الخامسة عشرة . ومع ذلك ، فقد بدا « فاروق » ـ ومنذ تلك الأيام ـ جامحا .. ومنفلتا .. وذا « رغبة هوجاء » فى تعقب « فراشات الليل .. والنهار » . الأمر الذى أوقع الرجلين اللذين كان والده قد اختارهما للإشراف على تنشئته ، وتربيته ، وتوجيهه ، فى صدام عنيف فيما بينهما ، إذ كان الأول ـ أحمد حسنين (باشا) ـ حريصا لـ « أهداف مستقبلية خاصة » يضمرها فى نفسه ، على أن يترك لـ « الأمير المراهق » الحبل على الغارب . ومن ثم ، تركه يغادر البيت الذى اختير لسكناه الخاص ، عندما يشاء .. ويعود إليه وقتما يريد .. ولم يكن يهم « فاروقا » .. ولا « حسنين » نفسه .. فى كثير ولا فى قليل .. أن تتزامن عودة « فاروق » إلى البيت مع « صياح الديك » !!

هذا عن أول الرجلين ، أما ثانيهما : الفريق عزيز المصرى (باشا) ، فكان رجلا عسكريا .. صارما .. ومنضبطا . وملتزما ـ والى أبعد الحدود ـ بأداء « الأمانة » التى عهد بها إليه « الملك فؤاد » .. كما ينبغى أن تؤدى الأمانات إلى أهلها .

ولما كان « عزيز المصرى » لايضمر بداخله « أهدافا خاصة » كتلك التى كان يضمرها بداخله « أحمد حسنين » الذى وصفه كل الذين عرفوه ، عن قرب ، بأنه كان رجلا « مكياڤللى » الفكر .. والسلوك : « الغاية عنده تبرر الوسيلة » .. مهما بلغت هذه « الوسيلة » من التدنى .. ومهما بعدت « المسافة » بينها وبين قواعد القيم والأخلاق ، كان طبيعيا ، إذن ، أن يقع « الصدام » بين الرجلين سريعا .. وصريحا .. وعنيفا . وأن يسفر هذا « الصدام » السريع .. والصريح .. والعنيف ، فى نهاية الأمر ، عن « انتصار ساحق » لـ « أحمد حسنين » الذى توافقت ميول « فاروق » .. ورغباته .. ونزواته .. مع « أهدافه المستقبلية الخاصة » التى ـ بسببها .. ونتيجة لها ـ تعمد أن يترك « الحبل على الغارب » لذلك الأمير المراهق الذى كان خارجا ـ لتوه ـ من وراء سجن محكم القضبان .. يقف على بابه

« سجان » خشن الطبع .. غليظ القلب .. اسمه « الملك فؤاد » ولعله ـ أعنى هذا « السجان » ـ لم يكن ليترك أية فرصة لـ « الكرباج » لكى يسقط من يده !!

* * *

وهكذا .. بهذه الدرجة من « البراعة المبكرة » ـ إذا جاز لنا أن نسميها « براعة » ـ تمكن أحمد حسنين « الجنتلمان .. الماكر » ـ كما كان أصدقاؤه يسمونه ـ من الإمساك بأول الخيوط التى سوف تتيح له ـ مستقبلا ـ كل التسلط .. وكل السيطرة .. على كل حركات وسكنات هذا « الأمير اليافع » عندما يصبح ، عما قريب ، ملكا على مصر تقع بين يديه « مقاليد الأمور » التى كان « حسنين » من ناحيته ، يحلم .. ويرسم .. ويخطط .. على أن يكون له ، فى تسييرها « اليد الطولى » التى من شأنها أن تجعله ـ بمعاونة من « الانجليز » الذين كان قد تعلم فى بلادهم ، ثم شب ، وترعرع .. وتمكن .. فى حمايتهم ، وتحت جناحهم ـ « سيد القصر » بلا منازع .. حتى لو كان ذلك « من وراء ستار » .. فغاية ماكان يهمه ، هو أن يحكم .. وأن يتحكم .. وأن يمسك بـ « كل الخيوط » بين أصابعه التى كانت نحيلة جدا ، وقوية جدا ، وماكرة جدا ، وكثيرا ماتكون « أصابع الحواة » ماكرة !!

* * *

وبين هذين الرجلين اللذين هما من « طرازين » جد مختلفين .. وجد متناقضين .. واللذين اختارهما « الملك فؤاد الأول » للإشراف على تنشئة « ولى عهده » ، وتربيته ، وتوجيهه ، عقد مؤلف كتاب : « فاروق الذى غدر به الجميع » .. مقارنة بين كليهما . فقال فى صفحة ٣٣ من كتابه ، عن « أحمد حسنين » مايلى :

● « كان « حسنين » ينتمى الى تلك المجموعة من السياسيين المصريين ـ ومازال هناك كثيرون منهم ـ الذين يعتقدون أن « مصر » دولة أصغر .. وأضعف كثيرا .. من أن تمارس سياسة خارجية وطنية مستقلة ، ومن ثم ، فإن « مصلحة الملكية » تتطلب تعاونا أكثر من عادى مع « الدولة العظمى المحتلة » . وبالنسبة لـ « حسنين » ـ والكلام لايزال للمؤلف ـ كان مستقبل « فاروق » ، مثل بلاده ، يعتمد على « الوجود المستمر » لبريطانيا ومصالحها » .

ثم يضيف « المؤلف » الى ذلك قوله : « ولا أريد هنا أن أصدر أية أحكام

على دوافع « أحمد حسنين » .. وما إذا كان « ولاؤه الأساسى » لأصدقائه البريطانيين ، أم أن ولاءه لـ « فاروق » كان أكبر .. فهذه مسألة تحتاج الى دراسات .. ومناقشات طويلة » !

ولست أتفق مع « المؤلف » فيما زعمه من أن « تحديد ولاء « حسنين » .. وماإذا كان حجمه ، بالنسبة لأصدقائه البريطانيين أكبرُ منه ، بالنسبة لـ « فاروق » ، مسألة تحتاج إلى « دراسات .. ومناقشات طويلة » . ذلك لأن المسألة ـ مسألة ولاء « حسنين » هذه ، وفى حدود ما أورده « المؤلف » نفسه ـ محددة تماما .. ولا أراها محتاجة الى دراسات ومناقشات طويلة .. ولاحتى قصيرة .. ولا حتى أقصر من قصيرة . فالرجل الذى يرى ، حسبما قال « المؤلف » نفسه : « أن مستقبل « فاروق » ـ مثله مثل مستقبل بلاده .. يعتمد على « الوجود المستمر لبريطانيا ومصالحها » مستحيل أن يضع « ولاءه الأساسى » فى « الفرع ».. ويحبسه عن « الأصل » الذى يعتمد استمرار وجود « الفرع » على وجوده ، ذلك شيء لايفعله سوى « رجل جاهل أو غبى » ولم يكن « حسنين » غبيا ولاجاهلا ، بل إنه كان من « الذكاء » بحيث يعرف ، وبأدق مقياس من مقاييس التحديد ، أين يضع ولاءه !!

وأحسبنى لست محتاجا الى أن أوضح أن « حسنين » كان « فارغ القلب » تماما من أصغر ذرة من ذرات الولاء لـ « فاروق » . ولو أن الرجل كان يحمل فى قلبه لـ « فاروق » مثل هذه « الذرة » .. لكانت قد أرجعته ، ولكانت قد ردعته ، عن أن ينشىء ـ من خلف ظهر سيده ـ « علاقة غرامية » مع أمه ـ الملكة نازلى ـ ثم ـ ومن خلف ظهر سيده أيضا ـ لايتردد لحظة فى أن يتوج هذه « العلاقة الآثمة » بأن يتزوج منها « زواجا عرفيا » !!

فهل رأيتم ، او سمعتم .. بـ « ولاء » أفضل من هذا « الولاء » أو أعمق .. أو أكبر .. بحيث يصبح الأمر ، حسبما يرى المؤلف ، « محتاجا إلى مناقشات .. ودراسات طويلة » .. قبل أن نقطع : أين كان يضع « حسنين » ولاءه !!

* * *

أما عن الرجل الآخر ـ « عزيز المصرى » ـ و« القيم السامية » التى كان يتطلع الى غرسها فى صدر « فاروق » ، لكنه لم يجد أى تشجيع على ذلك ..

لا من « فاروق » شخصيا .. ولا من « أحمد حسنين » الذى كان من « المفترض » فيه أنه « رائد الملك » وبالتالى ، فإنه كان يجب أن يكون أسبق من « عزيز المصرى » الى محاولة غرس هذه « القيم السامية » فى صدر ذلك « الأمير اليافع » الذى كانت « الأقدار » تجهزه لكى يصبح « ملكا على مصـر » فيقول « المؤلف » فى نفس الصفحة ـ من كتابه ـ مايلى :

● « وأخيرا .. فإن استقالة « عزيز المصرى » من معية « فاروق » عجل بها سلوك « الأمير الشاب » نفسه . وكان « اللواء » الذى كان ينظر نظرة مبدئية محافظة الى « المتعة فى الظلام » قد حاول أن يفرض على « فاروق » نظاما عسكريا ، وقال له : « إن حقيقة أن سموك لاتنام فى « العنابر » كالطلبة الآخرين ، لاتعنى انك تستطيع التصرف بحرية مطلقة ، على العكس ، فإنك فى المستقبل ، سوف تصبح « ملكا » ومن ثم ، فإنه ينبغى أن تضرب مثلا طيبا للآخرين ، وتذهب الى فراشك مبكرا كزملائك .. إن لم يكن قبلهم » .

ثم يكمل « المؤلف » الصورة قائلا : « .. وكان رد فعل « فاروق » على ذلك هو « التحدى » الذى كان « حسنين » يتغاضى عنه بـ « صورة خفية » وقال معقبا على توجيهات « عزيز المصرى » له : « إننى لم أفلت من « قبضة مربية » .. لكى أقع فى « قبضة مربية أخرى » .

أما « المربية الأخرى » التى أومأ اليها « فاروق » فى « عبارة الاحتجاج هذه » ، فكانت سيدة انجليزية .. شديدة المراس .. اسمها : « مسز تايلور » وكانت تعامله بشىء غير قليل من القسوة ، ولم تكن مستعدة لأن تعفيه من « العقاب » عن أى خطأ يرتكبه .

وعن هذه المربية « القاسية » .. أو « الحازمة » ـ سمها ماشئت ـ تقول « الاستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم .. أستاذة التاريخ الحديث .. والمعاصر .. فى جامعة بنها » فى كتابها القيم : « فاروق وسقوط الملكية فى مصر » ـ وهو أحد الكتب التى ظهرت ، أخيرا ، عن « فاروق » .. وأحسبه أكبرها قيمة .. وأكثرها أمانة ودقة ، ومن ثم ، لابد أن يكون لنا ، فى هذه « النظرة الجديدة . على فاروق » ، رجعة .. بل ورجعات .. اليه ـ تقول

الأستاذة الدكتورة ، فى كتابها القيم هذا ، عن تلك « المربية الانجليزية » مايلى :

● وضعت هذه المربية « فاروقا » فى عزلة تامة ، وحرمته من اللعب مع أطفال فى مثل سنه ، ماعدا أخواته ، وقد أيد « الملك فؤاد » هذا السلوك ، وشجعه بتشديد الرقابة على « فاروق » ولم يسمح بأن يكون له أصدقاء من أولاد الأمراء ، والباشوات .. بل أحاطه بطائفة من الاتباع . فشب دون أن يعرف صداقات الند للند ، ومجالسة الذين يخدمون أنفسهم . وعليه اعتاد أن يجالس الخدم الذين كانوا يتسابقون الى إرضائه بأى ثمن » .

« وهكذا .. انحصرت حياة « فاروق » داخل القصر فى هذه « الدائرة الضيقة » حتى وصل الى سن الخامسة عشرة ، لايرى من الآخرين غير الذين فرض عليه أن يلتقى بهم ، وطغت عليه « شخصية المرأة » التى تمثلت ، أحيانا فى « مربيته الانجليزية » هذه .. وأحيانا أخرى فى « أمه » التى كان يسمح له بأن يقضى معها بعض الوقت » !!

* * *

وأترك تلك « المربية الانجليزية » القاسية .. أو الحازمة .. والتى رأى « فاروق » فى « عزيز المصرى » ـ بانضباطه .. وبحزمه .. وحسمه ـ « صورة مكررة » منها .. أتركها لكى أعود بك إلى تلك « البداية المبكرة جدا » التى بدأها « فاروق » بنفسه .. مع نفسه .. فور أن استقر به المقام فى « لندن » .. ولكى أسأل .. أو أتساءل :

● من ذا الذى « غدر » بـ « فاروق » فى هذه المرحلة المبكرة جدا من عمره ؟!

أليس هو « فاروق » نفسه ، ولاأحد غيره . ولاأحد سواه ؟!

صحيح أن رائده ـ « أحمد حسنين » ـ الذى كان مفترضا فيه ، من جانب « الملك فؤاد » على الأقل ، انه سوف يقود خطى ابنه نحو الفضيلة .. ونحو كل ماهو أنفع وأرفع .. قد مهد له أرض « الرذيلة » ، وهيأ له مسرحها ، ولكنه صحيح أيضا ، وربما بنفس الدرجة ، أن « فاروقا » كان يحمل ، فى أعماق نفسه ، من « بذور الفساد » المنحدرة اليه عن آبائه .. وأجداده .. ماجعل مهمة « حسنين » محصورة ، أو مقصورة ، على تعهد هذه « البذور » .. والسهر . من جانبه ، على رعايتها .. وريها .. حتى تنبت

هذا « النبت » الذى اجتمع فيه .. وله .. من « أسباب الانحراف .. والشذوذ » .. ماجعله آخر من يصلح لأن يكون « ملكا » على شعب كان يعقد عليه أكبر آماله .. عند لقائه به أول مرة إثر عودته من انجلترا ، فى أعقاب وفاة أبيه ، ونسى « شعبنا الطيب » ـ فى غمرة فرحته بالقادم الجديد ـ نسى « أن كل إناء بما فيه ينضح » .. وأن « فاروقا » ـ كإناء ـ كان فيه الكثير .. والكثير جدا .. من سعيد . ومن توفيق . ومن اسماعيل ، ومن فؤاد نفسه . وجميعهم كانوا يخاصمون « الشعب » وجميعهم كانوا يكرهونه ويحتقرونه ـ مهما تظاهروا بغير ذلك ـ وبالتالى كانوا ينظرون اليه من عل .. نظرة الأسياد الى عبيدهم .. وليس نظرة الرعاة الى رعاياهم .

* * *

ولربما يكون مؤلف كتاب : « فاروق الذى غدر به الجميع » ، قد رأى فى « لعبة شد الحبل » التى بدأت تجرى ، على أشدها ، بين « فاروق » منذ أول يوم ولى فيه أمر « مصر » وبين « سيرمايلز لامبسون » ـ لورد كيلرن ـ فيما بعد ـ باعتباره « ممثل دولة الاحتلال » أولى « حلقات الغدر » التى يعتقد أن الجميع قد اختصوا « فاروقا » به . وليس هذا صحيحا ، وإنما الصحيح ان « لعبة شد الحبل » التى كانت قد بدأت تجرى ، على أشدها ، بين « فاروق » .. الشاب اليافع .. وبين « لامبسون » الاستعمارى الشرس ، لم تكن ، فى حقيقتها ، سوى صراع بين « إرادتين » أو قل إنها كانت صراعا بين « غطرستين » : غطرسة « ملك شاب » .. ينقصه « العلم » .. بقدر ماتنقصه التجربة والخبرة ، ومسيَّر ، فى معظم أموره .. ان لم يكن فى كل أموره ، من الآخرين الذين كانوا يعملون ـ دائما ـ لحسابهم الخاص ، وليس لحسابه .. وغطرسة استعمارى متمرس .. وشرس .. يتصور فى نفسه ، بالوهم .. أو بالحقيقة ، انه هو « الملك الحقيقى » .. وانه إذا كان ملكه ـ « جورج السادس » .. وقتها ـ « يملك .. ولايحكم » . مثله فى ذلك مثل « ملوك انجلترا » جميعهم .. كما يقضى الدستور البريطانى بذلك ، فإنه ـ أى « كيلرن » ـ على النقيض من « ملكه » . كان « يملك فى مصر .. ويحكم » ويدير دفة السفين فى اى اتجاه يريده .. حتى ولو كان هذا الاتجاه ضد « اتجاه الريح ». ولعل هذه كانت « لعبته المفضلة » .. و« متعته » .. ولم يكن « غدرا » بـ « فاروق » على المستوى الشخصى ، أن يمارس الرجل « لعبته المفضلة » هذه .. فى أى وقت وعلى أوسع نطاق .. وبخاصة بعد أن وجد « رجالا من مصـر » من طراز « حسنين » .. ومن غير طراز

« حسنين ».. يعاونونه .. ويساعدونه .. ويفرشون له الأرض بـ « بساط أحمر » يمشى عليه ـ آونة بعد أخرى ، ويوما فى إثر يوم ـ نحو مزيد من الغطرسة ، ونحو مزيد من التسلط . ونحو مزيد من الافتئات على « صاحب السلطة الشرعية » .. دونما وازع ولارادع ، من جهه ما .. ولا من سلطة ما .. ولا من حزب ما .

وهكذا .. راح هذا الاستعمارى الشرس ، ينتقل بـ « فاروق » من أزمة صغيرة .. الى أزمة كبيرة .. الى أزمة أكبر . حتى وصل معه ، فى اليوم الرابع من فبراير سنة ١٩٤٢ ، الى مايمكن أن نسميه : « أم الأزمات » اذ اصطحب « كيلرن » فى ذلك « اليوم الأسود » فى تاريخ مصر ، « كتيبة عسكرية » مسلحة بالمدافع والدبابات .. قامت بمحاصرة « قصر عابدين » دعما لموقف هذا « السفير الشرس » الذى اقتحم « قصر الحاكم الشرعى » حاملا اليه « إنذارا » من حكومته بانه ـ أى « فاروق » ـ « اذا لم يأت فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، بحكومة جديدة برأسها « زعيم الأغلبية الوفدية » مصطفى النحاس (باشا) فعليه أن يكون مستعدا لأن يفقد عرشه !!

ولقد حاول « فاروق » ، فى ذلك الموقف الشائن الذى وضعه فيه « ممثل دولة الاحتلال » ، حاول أن يحاور .. وأن يداور .. وأن يتخلص بطريقة ، أو بأخرى ، من هذا « المأزق الصعب » . ذلك لأنه لم يكن يحمل لـ « زعيم الأغلبية الوفدية » إلا نفس « البغضاء » التى كان أبوه ـ الملك فؤاد ـ يحملها له .. ثم جاء « فاروق » فورثها عنه أضعافا مضاعفة .. بعد أن نفخ « زبانية القصر » فى نارها ، ماشاءت لهم الظروف والعداوات .. أن ينفخوا !!

ولم يكن بوسع « فاروق » ، برغم أية محاورات .. وأية مداورات قام بها للخروج من ذلك « المأزق » ، الا أن يخضع لـ « الانذار البريطانى الصاعق » ويأتى ـ على كره منه ـ بـ « زعيم الأغلبية الوفدية » . رئيسا للوزراء !!

* * *

وربما يكون مؤلف : « فاروق الذى غدر به الجميع » قد رأى فى قبول « زعيم الوفد » برئاسة الحكومة من خلال ذلك « الانذار البريطانى المهين »

الذى وجهته « حكومة بريطانيا » للملك ، نوعا من « الغدر » به .. لكننى ، على العكس تماما منه ، أرى أن قبول النحاس « باشا » برئاسة الحكومة ، امتثالا لذلك « الانذار البريطانى المهين » ، إنما هو « غدر » من جانب « النحاس » بنفسه ، وبتاريخه الوطنى العظيم الذى كان ، الى ماقبل هذه « السقطة التاريخية الكبرى » ثوبا « ناصع البياض » . ولم تكن هذه رؤيتى وحدى . بل لقد شاركنى إياها ، « وفدى حكيم .. وعظيم » هو المرحوم الاستاذ عبد الفتاح حسن « باشا » الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية فى « الحكومة الوفدية » ، التى أقالها « فاروق » من الحكم ، عقب « حريق القاهرة » ـ الذى التهم « قلب العاصمة » مساء السادس والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ ـ فلقد قال لى الرجل ، وكنت ألقاه فى مكتبه بالوزارة ، قبل أيام من إقالة الحكومة ، وهو يحدثنى عن « حادث ٤ فبراير » الذى جاء بـ « النحاس باشا » رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٤٢ ، قال لى : « فى هذا الحادث البشع .. استطاع « الكلب كيلرن » أن يضرب عصفورين بحجر واحد ، فأهدر هيبة الملك ، فى ذات الوقت الذى طعن فيه وطنية « مصطفى النحاس » ـ وهى كل رأس ماله ـ فى الصميم » !!

ولم يكن « صراع الديكة » الذى ألقى بظلاله الرهيبة على العلاقة بين « فاروق » وبين « النحاس » فى أعقاب مجيئه رئيسا للوزراء ، « على أسنة حراب الانجليز » ، على حد وصف الزعماء السياسيين الآخرين الذين حاولوا ، فى ذلك اليوم الأسود ، ان يثنوا « النحاس باشا » عن قبول تولى رئاسة الحكومة امتثالا لذلك « الانذار البريطانى المهين ».. فلم يفلحوا !!

أقول : لم يكن « صراع الديكة » هذا ، نوعا من « الغدر » راح « مصطفى النحاس » يمارسه ضد « فاروق » انطلاقا من إحساسه بأنه قد جاء الى الحكم .. برغم أنفه .. وأنه باق فيه .. أيضا برغم أنفه .

ذلك أمر ربما يحلو لمن يحبون أن يروا « فاروقا .. ملكا غدر به الجميع » أن يصوروه .. أو يتصوروه وكأنه « حقيقة » .. وماهو كذلك بقدر أو بآخر ، فليس يخرج هذا « الصراع » فى حقيقة جوهره ، عن كونه « تضادا حادا » ، بين مفاهيم كل من الرجلين : « الملك » .. و« النحاس » .. لطبيعة .. وحدود .. « الحقوق » التى كفلها « الدستور » لكل منهما .

وأحسبنى أستطيع القول إن هذا « التضاد الحاد » بين مفاهيم كل من

الرجلين لحقوقه الدستورية ، لم ينشأ عند « فاروق » من فراغ ، فالمؤكد انه قد ورثه عن أبيه « الملك فؤاد الأول » الذى كان له مع « سعد زغلول » ـ الزعيم الأول للأغلبية الشعبية ـ نفس الصراعات .. ونفس المصادمات .. التى انتهت بـ « سعد » ـ وقد كان صاحب « الحق الدستورى الأول فى الحكم » ـ الى انه لم يبق فى « كرسى الحكم » ، حين حكم فى اوائل فبراير سنة ١٩٢٤ ، اكثر من ثمانية أشهر ، اى أقل مما بقى أى زعيم آخر من زعماء « أحزاب الأقلية » الذين كان مستحيلا أن يصلوا الى الحكم ، لولا هذه العداوة .. وتلك البغضاء .. التى كان « الملك فؤاد » يحملها فى صدره لـ « سعد زغلول » ، زعيم الأغلبية الشعبية .. أو قل : « زعيم الأمة عن بكرة أبيها » !

* * *

المهم .. خضع « فاروق » للإنذار البريطانى المهين .. وسلم واستسلم . وجاء « النحاس » الى الحكم وفى جعبته استعداد كامل « للصراع » دفاعا عما يراه « حقوقا » كفلها له الدستور ، بينما « فاروق » ، على الجانب الآخر ، جاهز لكى ينكر على « النحاس » كل هذه الحقوق !!.

ولأن « النحاس » كان قد جاء الى الحكم ، هذه المرة ، برغم أنف « فاروق » ، ومن خلال قدر غير قليل من الإذلال والمهانة ، تعرض له ، ووقع عليه .. فقد كان طبيعيا ، للغاية ، أن تشتعل النار بينهما ، وأن تزداد ، يوما بعد يوم ، اشتعالا .. أولا : بحكم « عوامل التعرية » ـ تعرية ما كان يدور بين « الملك » و« رئيس وزرائه » من صراعات ـ وثانيا : لأنه كان هناك « حول الملك » كثيرون يهمهم أن يحتدم « الصراع » بين الرجلين ، وأن تزداد النار بينهما تأججا واشتعالا ، خدمة لأغراضهم الشخصية ، وأهدافهم الآنية والمستقبلية ، وبخاصة ان « فاروقا » كما وصفه مؤلف : « فاروق الذى غدر به الجميع » ـ وهو كما ذكرنا فيما سبق من سطور ، قريبه .. ومتعاطف معه .. وعطوف عليه ـ « كان شخصا لايحس بالأمان بصورة أساسية ، وكان يفتقر الى القدرة على إصدار اى حكم غير متحيز على الأشخاص الذين حوله ، كما كانت تنقصه تلك « المزية الممتازة » التى يجب أن تكون متوافرة لدى أى « ملك » ، وأعنى بها : القدرة الخاصة على اختيار « النوع المناسب من المتعاونين أو الوزراء » ، وفى أغلب الأحوال ، كان « فاروق » يميل الى وضع « حاشيته المباشرة » فوق أى أحد آخر ، مما

كان له ، على المدى الطويل ، عواقب خطيرة ، هذا فضلا ، عن انه كان محاطا بأشخاص طموحين يضعون « مصالحهم الشخصية » فوق مصلحة الملك .. ومصلحة البلاد .. بالاضافة إلى انهم كانوا يبذلون كل مافى وسعهم ، لإبعاد أى شخص تظهر أى دلائل على أنه فاز بثقة صاحب الجلالة » (ص ١٦٠ من الكتاب) .

* * *

وإذن .. فلم يكن ذلك « الصراع المرير » الذى احتدم أواره بين « فاروق » وبين النحاس (باشا) منذ اليوم الأول الذى رأس فيه هذا الأخير « حكومة ٤ فبراير الشهيرة » ـ لم يكن ذلك « الصراع » ، وكما ذكرت من قبل ، نوعا من « الغدر » انطلق « مصطفى النحاس » يباشره فى الملك الذى بدا ، فى ذلك الوقت جريحا ، ومهيض الجناح ، على نحو جدير بالشفقة وبالرثاء . بقدر ما كان نوعا من « الصراع السلطوى » الذى يفرض نفسه ـ فرضا ـ على كل « مؤسسات الحكم » : ديكتاتورية كانت .. أو ديمقراطية .. أو حتى قبلية ، وأحسبنى لا أغالى اذا انا وصفت هذا « الصراع » بأنه جزء لايتجزأ من « جدران القصور الحاكمة » . يستوى فى ذلك « قصر الرشيد » فى بغداد ، و« قصر لويس السادس عشر » فى باريس . و« قصر فاروق » فى القاهرة .

أما « الغدر » ـ حقيقة ـ فهوماينزله المرء بنفسه على نفسه .. بإرادته الحرة .. وباختياره . بانحرافاته ومزالقه . بشهواته الحسية والمادية . وبجموحه واندفاعاته التى من شأنها ، ومن طبيعتها ، أن تقوده بعيدا عن كل قيمة سامية .. وعن كل سلوك قويم .

ذلك كله ـ بل وأكثر منه ـ وبلا أى تحامل .. أو تجن .. على « إنسان » مضى .. وانتهى .. ولم يعد ثمة مبرر واحد للنيل منه بغير الحق .. أو لرميه بما ليس فيه من صفات ، كان متوافرا فى « فاروق » بما يكفى مائة رجل لكى يصبح كل منهم « منحرفا » بصورة مفزعة .

واذا افترضنا ـ جدلا ـ أن « فاروقا » لم يكن منحرفا الى هذا الحد ، ولم يكن « غادرا » بنفسه .. ولا بالآخرين .. إلى هذا الحد .. فبماذا يفسر « المؤلف » مايقول إنه ـ أى « فاروق » ـ قد أفضى به اليه فى « ساعة صفاء » قائلا : « من سوف يخلصنى من « عزيز المصرى » هذا ؟ ان

شخصا يحبنى يستطيع ان يقتله بسهولة ، بالقيادة الى جوار سيارته .. ثم ينهال عليه بنيران مدفع رشاش »

كانت هذه ، إذن ، هى « حقيقة » مشاعر « فاروق » تجاه الرجل الذى كانت له معه فى « انجلترا » ـ وقبل تسع سنوات ، فقط ، من هذا « التمنى الخطير » ـ محاولات جادة ، ومخلصة ، وأمينة ، هدفها الأول ـ والأخير ـ إصلاح أمره .. واستنقاذه من تلك « الهوة اللاأخلاقية السحيقة » التى رآه بحسه ، وبثاقب بصره وبصيرته ، مندفعا نحوها بفعل أو بفضل .. « رائده المبجل » ـ أحمد حسنين باشا ـ الذى لم يفكر « فاروق » فى قتله ، ولا فى التخلص منه .. حتى بعد ان تيقن من أنه كان على « علاقة آثمة » بـ « السيدة الفاضلة » .. أمه .. ختمها بالزواج منها ـ سرا ـ زواجا عرفيا !!

بل لقد كان « العكس » هو ماحدث . فقد جعل « فاروق » رائده المبجل ، وعشيق أمه المفضل ، جعله « رئيسا لديوانه الملكى » . ومنحه « قلادة فؤاد الأول » التى كانت تتيح لحاملها التمتع بلقب : « صاحب المقام الرفيع » ... أسوة بـ « مصطفى النحاس باشا » و« على ماهر باشا » اللذين كانا قد سبقاه الى الفوز بهذه « القلادة السامية » وبذلك « اللقب الرفيع » !!

* * *

لقد عاصرت « فاروقا » منذ أن عاد من انجلترا الى مصر فى سنة ١٩٣٦ ، فى أعقاب وفاة أبيه « الملك فؤاد الأول » فى ابريل من تلك السنة ، وكنت ، وقتها ، فى مثل عمر « فاروق » تماما ، ومن ثم ، وجدتنى منجذبا اليه ، ومبهورا به .. وبصورته التى كانت جميلة ، وأخاذة ، وقادرة ـ وحدها .. وبلا أى مؤهلات أخرى ـ على أن تجذب اليه حب الملايين من ابناء شعبه الذى كاد ـ لفرط طيبته ـ أن يطير به فرحا !!

ولقد بقيت على حبى لـ « فاروق » . وانبهارى به .. زمنا ليس بالقليل ، وأحسبنى لم أبدأ فى التخلى عن هذا الحب ، وذلك الانبهار ، الا بعدما بدأت « حقائقه » تتكشف لى .. ولغيرى .. حقيقة بعد حقيقة . وبالتالى . كان صعبا . بل قل كان مستحيلا أن أظل محتفظا بما كنت أحمله لـ « فاروق » من حب وانبهار ، وبخاصة بعد أن اختار لى قدرى « الصحافة » طريقا اتاح لى ، بطبيعته ، أن أعرف من مزالق ومخازى ، « الملك الشاب »

ما لم يكن متاحا للكثيرين أن يعرفوه ، ومن ثم ، تبدل حبى له بغضا ، وإعجابى نفورا . واحترامى احتقارا !

أقول : إننى عاصرت « فاروقا » .. وعشت أحداث أيامه : يوما بعد يوم .. وحدثا بعد حدث ، ومع ذلك ، لم اسمع ، ولم أعرف .. بأنه كان ثمة « تآمر » من جانب « عزيز المصرى » على حياة « فاروق » أو على عرشه .. يبرر له التفكير فى التخلص منه على هذا النحو « الغادر » الذى كاشف به صديقه الذى يراه « ملكا .. غدر به الجميع » !!

صحيح أن « عزيز المصرى » كانت له ، فى تاريخه الطويل ، اكثر من « مؤامرة » ضد الانجليز . وصحيح انه كانت له فى سنة ١٩٤١ ، محاولة بالغة الشجاعة ، والجرأة ، بل والتهور ايضا ـ للابحار جوا ـ بمساعدة واحد من أشجع الطيارين المصريين ـ هو قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ـ للاتصال بالقوات الالمانية التى كانت تقاتل « قوات الحلفاء » فى صحرائنا الغربية ، لكن المحاولة الجريئة فشلت . ولم يتم للرجل ذلك « الاتصال » الذى كان ينشده .

كذلك .. كانت للرجل محاولات جادة فى تشجيع كل العناصر الوطنية المصرية التى كانت تأخذ على عاتقها ، محاربة « قوات الاحتلال » وتبديل أمنها رعبا وقلقا .

كل ذلك عشته ، وعرفته .. وسمعت به . مقترنا باسم « عزيز المصرى » . لكن الذى لم أعشه . ولم أعرفه . ولم أسمع به . هو أن الرجل كانت له ضد « فاروق » مؤامرات تبرر لهذا الأخير ، مجرد التفكير ، فى التخلص منه بهذه الصورة البشعة التى روادت خياله المريض ، ولم يستطع ان يكتمها عن صديقه .. أو قريبه .. المؤلف !!

* * *

إن سطورا أوردها « المؤلف » فى صفحة ٩٥ من كتابه ، تقطع فى الدلالة على أن « عزيز المصرى » كان بعيدا كل البعد ، عن التفكير فى التآمر على حياة « فاروق » .. أو على عرشه .. ومع أننى أرى أن ما انطوت عليه هذه السطور ـ منسوبا الى « عزيز المصرى » ـ يبدو غريبا جدا ، ومتناقضا جدا . مع ما أعلمه من « مشاعر بالغة الصدق » كان يحملها لمجموعة « الضباط الأحرار » الذين خلعوا « فاروقا » .. وأسقطوا ـ من

بعده ـ « حكم أسرة محمد على » لمصر . الا اننى ، على الرغم مما أعلمه ـ يقينا ـ من صدق مشاعر « عزيز المصرى » تجاه مجموعة اولئك الضباط ، أحب أن أقدم لك ماجاء بهذه السطور ، لكى يتأكد لديك : ان رجلا يقول مثل هذا الكلام ، ويرى مثل هذه الرؤية بالنسبة لـ « فاروق » .. ولما كان يجب عليه عمله لكى يبقى محتفظا بعرشه ، مستحيل ان يكون قد ذهب يوما فى التفكير فى التآمر ضد « فاروق » الى المدى الذى جعل هذا الأخير يفكر ، أو يتمنى أن يسمع بأن « صديقا له يحبه » قد خلصه منه بنيران مدفع رشاش ، (ولااستبعد ان « فاروقا » كان يوحى لـ « المؤلف » بأن يقوم له بهذه « المهمة القذرة » . ولكن يبدو أن « المؤلف » لم يفهم او لعله يكون ـ لسبب .. أو لآخر ـ قد « أراد » الا يفهم) .

يقول « المؤلف » فى سطوره هذه .. مايلى :

● « فى سنوات تالية .. عندما كان « عزيز المصرى » يتمتع بذهن نشيط .. متحرر من الوهم .. كانت له تجربة مثيرة للاهتمام بإجراء محادثات مختلفة معه . وقد تحدث معى ، فى احدى المرات ، بصراحة ، قائلا : « لقد كان « فاروق » خيبة أمل كبرى ، كان يفتقر الى النظام ، ولأى نوع من الجهد الثابت ، وبالمثل ، كانت تنقصه الشجاعة فى معتقداته ، وفى فترة حرجة من التاريخ المصرى ، عندما بدأ البريطانيون ـ فى سنة ١٩٤٠ ـ يتدخلون تدخلا سافرا فى شئون البلاد ، كان باستطاعته معارضة هذه « البلطجة البريطانية » . لكنه فضل ان يستسلم ، وأقال « على ماهر » وأقالنى . بدون اى احتجاج !! ثم جلب « حسنين » الذى لم يكن إلا « عميلا بريطانيا » ولم تكن لدى « فاروق » القدرة .. ولا الشجاعة .. ليقاتل ، ولو أنه كان شجاعا حقا (وهنا يبدأ ذلك الكلام الغريب جدا .. والمتناقض جدا .. مع ما كان الرجل يحمله من « مشاعر صادقة » تجاه مجموعة الضباط الذين خلعوا فاروقا) لقاد سيارته بنفسه إلى « ثكنات مصطفى باشا » .. وتولى القيادة من هناك . ففى ذلك الوقت كان الجزء الأكبر من الجيش .. والبحرية .. مواليا له ، وتحت الأوامر المباشرة لضباطه ، بينما كانت « حفنة الضباط الشبان » ، الذين استولوا على السلطة فى القاهرة ، غير مسلحين ، وكانت الدبابات التى حاصرت « قصر عابدين » تنقصها الذخيرة ، وكان باستطاعة « فاروق » أن يسحق التمرد ، ولكان « جمال عبد الناصر » نفسه فى السجن اليوم ، ولكن « فاروقا » فضل أن يجلس مرتعشا

فى قصره ، وغدر بالشعب . تماما مثلما غدر بـ « على ماهر » وبى . فى سنة ١٩٤٠ » .

انتهى ذلك « الكلام الغريب جدا » الذى نسب « المؤلف » للفريق « عزيز المصرى » أنه أفضى به اليه فى لحظة ثقة به .. أو فى ساعة صفاء !

* * *

على أنه إذا كان لهذا الكلام ـ على شدة غرابته ـ بالنسبة لما زعم « المؤلف » أن الرجل كان قد تمنى لو أن « فاروقا » ، كان قد فعله ، ليوقف به مسيرة « ثورة ٢٣ يوليو » ان يؤكد شيئا محددا ، فإنما يؤكد أن « عزيز المصرى » لم يكن يتآمر على « فاروق » .. لابقصد القضاء على شخصه .. ولابقصد القضاء على عرشه !! وإنما هى « الضغينة » .. وهى « المرارة » التى عششت فى قلب « فاروق » عندما كان « غلاما مراهقا » يفترض فيه أنه ذهب الى انجلترا طلبا للثقافة .. وللعلم .. اللذين سوف يجعلان منه « ملكا » قادرا على النهوض بتبعاته ومسئولياته . فإذا به ، فور وصوله الى الشاطىء الآخر ، وبتشجيع من « رائده » ، ينسى هذا كله .. وينطلق مطاردا « فراشات الليل .. والنهار » اللواتى امتلأت « اجندته الخاصة » بأوصافهن .. وأوزانهن .. وأطوالهن .. وألوان شعورهن ، وعيونهن ، وبشرتهن !!

وعندما أراد « عزيز المصرى » أن يتصدى لهذا « الغدر » الذى انطلق « فاروق » ، فيما يشبه الجنون ، يمارسه بنفسه ضد نفسه ، أقول : عندما بدأ « عزيز المصرى » يفكر فى التصدى لهذا الجنون ، ولذلك الانحراف الذى ما من شك فى أنه منحدر اليه عن آبائه وأجداده كانت « الضغينة » .. وكانت « الكراهية » .. وكانت « المرارة » التى أحسبها قد سكنت قلب « فاروق » ضد الرجل ، ولم تغادره إلى أن مات !!

* * *

إن مؤلف : « فاروق الذى غدر به الجميع » ، وهو ، كما قد ذكرنا من قبل ، صديقه .. وقريبه .. ومتعاطف معه ، وعطوف عليه ، والا ماكان قد رأى : « أن الجميع قد غدروا به ».. هذا « المؤلف » نفسه ، يتناول المراحل الأولى من سلوكيات « فاروق » . فيقول فى صفحتى ٦٦ و٦٧ من كتابه مايلى :

● « أصبح التغلب على المربية الانجليزية « مسزتايلور » هو الشغل الشاغل للشاب الذى سيصبح ملكا . وقد ساعده « الحظ » فى العثور على « حلفاء » من موظفى القصر . فقد كان « أنطونيو بوللى » كهربائى القصر . إيطاليا ، أنيسا ، كتوما ، ومن ثم ، أصبح موضع ثقته .. وجعله يزيف « المفاتيح » حتى يتمكن من التسلل خارج القصر ، ويحتسى من الشراب مايشاء .. حتى الساعات الأخيرة من الليل . بينما « مسزتايلور » تغط فى نوم عميق بغرفتها المجاورة » !

* * *

● وأمام « الحياة الخاصة » لهذا الانسان الذى رآه قريبه وصديقه : « ملكا عدر به الجميع » !! تتوقف استاذة التاريخ المعاصر الدكتورة لطيفة محمد سالم .. وتطيل الوقوف ، ثم تنطلق تقول فى صفحة ٩٣٣ من كتابها « القيم » بحق ، والذى اعتمدت فيه كله ـ وليس فى جزء منه دون جزء ـ على « وثائق» . و« مراجع » مستحيل أن يرقى « الشك » اليها .. ولاإلى بعضها .. أما عن ارتباط حياة « فاروق » بهوى النساء .. ومغامراته معهن .. ونزواته العاطفية .. فقد ارتكزت على اعتبارات معينة ، إذ جاء الى الدنيا بعد طول انتظار ، واقترن ، منذ نعومة أظافره . بالجنس الآخر : أمه .. ومربيته .. وأخواته .. وقد أعطى له « اهتمام خاص » باعتباره « ولدا .. ووريثاً للعرش ». ومن ثم أحس بقوة وضعه ، وعندما سافر الى « بريطانيا » طلبا للعلم ، وبحكم اندماجه مع بعض الزملاء ، عرف الطريق الى الفتيات ، وعقب عودته الى « مصـر » ، حد ارتباطه بـ « فريدة » من التوسع فى مثل هذه العلاقات ، كما أن حبه لها ألزمه ، فى بداية الزواج ، بالإخلاص لها ، لكن الحال لم يستمر ، وذلك لأكثر من عامل : الحاشية المقربة ـ وعلى رأسها « بوللى » ـ الذى زين له أعمال الشيطان . ثم « رغبته الكامنة » فى الاستيلاء ـ عنوة ـ على المرأة ، وخاصة اذا لم تكن خالية ، وهذا يدخل تحت حبه لاقتناء أملاك الغير ، هذا بالاضافة الى إحساسه بأن كل شىء مسخر له ، وخاضع لإرادته ، ومن ثم .. تكتمل سعادته باستسلام النساء له ، وخضوعهن لإشارته .. شأنهن فى ذلك شأن رجال الدولة » !!

« وربما يكون أهم عامل فى مسلك « فاروق » هذا ، هو ما كان يعانيه ، فسيولوجيا ، فلقد ذكر حسين سرى باشا (وهو أحد رؤساء الوزراء

السابقين وزوج خالة الملكة فريدة) ذكر للسفير البريطانى انه تأكد من « حقائق معينة » جعلته يثق من أن « فاروقا » لايذهب مع النساء الى اخر المطاف ، هذا وقد قرر « طبيبه الخاص » : أن بعضا من « غدده » لاتؤدى وظائفها على الوجه الأكمل ، حتى انه كانت هناك فكرة لاجراء عملية جراحية للغدد الخاملة . وهنا سأل « السفير البريطانى » حسين سرى باشا : كيف ذلك .. وقد انجب الملك بنتين ؟ فأجابه سرى باشا قائلا : انه ليس عقيما . ولكنه « يفتقد مقومات الشباب ». وقد أرسل السفير البريطانى الى حكومته معلقا على هذه « المعلومة » بقوله : انه لايستبعد ان يكون لهذا « التركيب غير الطبيعى » تأثيره على عقل الملك . (أوردت الدكتورة لطيفة فى كتابها ، رقم .. وتاريخ .. « الوثيقة » التى بعث بها « السفير البريطانى » الى حكومته مسجلا فيها هذا الكلام) .

« وقد استمرت هذه « الحالة » على مايبدو ، مع « فاروق ». وبالتالى انعكس ذلك على تصرفاته . فأراد ان يظهر بما يدل على انه فى « كامل قواه الشبابية » وتجمعت كل هذه العوامل لتعطى فى النهاية ، نتيجة واحدة ، هى : انجرافه فى « درب الهوى » دونما اكتراث لا بدين .. ولا بتقاليد .. انطلاقا من اعتقاده بأن « حياته الشخصية » ملك له وحده » .

« وبدأ « فاروق » يسبح مع هذا « التيار » عقب بداية الحرب العالمية الثانية ، وكان « بوللى » هو ـ قواده الأول ـ وتردد الحديث بين الناس ، عن تعلقه بالاجنبيات . وكان للايطاليات مكانة خاصة عنده ، حتى انه ، بتدخل من « القصر الملكى ، أطلق سراح المعتقلات من « القوادات الاجنبيات المشهورات فى الاسكندرية » . واحيانا كانت عيناه هى التى تختار « المرأة المفضلة » لديه .. حتى لو كانت بصحبة رجل !! وكان « بوللى » يتولى إحضارها له بأية طريقة . واحيانا اخرى كان « بوللى » هو الذى يقوم بالاختيار فينصب شباكه ، ويدفع بـ « الصيد » الى مليكه !!

« ولقد كان « بوللى » هذا من أولى الشخصيات التى تمكنت من « فاروق » ونجحت فى « اقتياده » . وهو ايطالى الجنسية ، وله من الذكاء .. والنشاط .. وبراعة الأسلوب مايشهد له . وقد التحق بالقصر الملكى عام ١٩٢٢ ، وعمل « كهربائيا » به ، ويبدو انه لم يكن مرغوبا فيه ، فعقب وفاة الملك فؤاد ، تسلم امراً بترك « القصر الملكى » . لكنه لجأ الى « فاروق » فأبقاه ، وبسرعة فائقة استحوذ على قلبه ، حتى لقد وصل به الأمر الى انه

تخطى كل الحواجز .. واصبح ينادى « مولاه » بكلمة « شيرى » ـ أى عزيزى ـ بينما يناديه الملك باسم : « بلبل » !!

« وقد رقاه « فاروق » مديرا لشئونه الخصوصية ، وأنعم عليه برتبة « البكوية ». وكانت غرفته متاخمة له . ومكتبه يقع تحت جناحه ، وقد وضحت المهمة الملقاة على عاتقه ـ كقواد ـ وقد أداها بنجاح منقطع النظير » !

وبعد أن أفاضت « الدكتورة لطيفة سالم » فى ذكر مغامرات « فاروق » النسائية .. وفضائحه .. وسقطاته .. ونزواته .. بما استغرق ما لايقل عن ١٢ صفحة من كتابها التاريخى القيم ـ انتقلت « استاذة التاريخ » الى « حاشية الملك » التى كأنما كان « فاروق » يتعمد أن ينتقيها من « سفلة القوم » : كريم ثابت ، والياس اندراوس . ومحمد حسن . وحلمى حسين . و . و . و . الى آخر « القائمة » التى ليس من شأن صفاتها ، وأخلاقياتها ، وسلوكياتها ، إلا أن تجزم .. بصدق المثل القائل : « الطيور على أشكالها تقع » !!

وبعد ...

فعن ماذا كشفت لنا هذه « النظرة الجديدة » التى ألقيناها على « فاروق » « الملك الذى غدر به الجميع »(!!) بعد ثمان وثلاثين سنة من رحيله عن « صدر مصر » .. ومن خلال « كتابين » لعلهما اهم كتابين بين « فيض الكتب » التى ظهرت عنه ، فى الآونة الأخيرة ، وبلا أية أسباب معلومة أو مجهولة . ولعلها أن تكون « المصادفة » ولعلها أن تكون رغبة عند بعضهم فى « تزييف التاريخ ، ولعلها أن تكون رغبة عند آخرين فى « تأصيل التاريخ » . وعلى أية حال .. فكلاهما : « المزيف » . و« المؤصل » .. يخدم « الحقيقة » . كلاهما ـ بطريقته ـ يعطيها « الفرصة » لكى تتضح أكثر ـ ولكى تتأكد أكثر . ولكيلا تبقى ، الى الأبد ، متأرجحة فى الهواء ، وعاجزة عن أن ترسو لها على « بر » بين « أصحاب الحق » و« اصحاب الهوى » !

وأيا ما كان الأمر ، فانى تاركه .. وعائد الى سؤالى أو الى تساؤلى :

●● عن ماذا كشفت لنا هذه « النظرة الجديدة » التى ألقيناها على « فاروق » بعد ثمان وثلاثين سنة من رحيله عن صدورنا ؟!

هل كشفت لنا هذه « النظرة الجديدة » عن أن « فاروقا » لم يكن ملكا ضالا ، ولا فاسدا ، ولامنحرفا ، ولاعابثا بمقدسات الوطن ، وبمقدرات المواطنين ، وبالتالى ، فإنه لم يكن ليستحق من « ثورة ٢٣ يوليو » .. ولا من « الشعب » ـ قبل أن تقوم ثورته هذه « كتعبير مسلح » عن ارادته ـ ان يكنساه الى « مزبلة التاريخ » .. وأن يكنسا معه ـ أو بعده بأشهر معدودات ـ « اسرته كلها » .. وينتزعا ـ الشعب والثورة ـ « حكم مصــر » من أيدى أولئك الذين كانوا قد قدموا اليها من « استنبول » ، ومن « قوله » ، ويعيداه الى « ابناء مصــر الحقيقيين » . القادمين من : « بنى مر » فى اقصى الصعيد ، ومن « تلا » .. « وكفر المصيلحة » فى قلب الدلتا ؟!

هل كشفت لنا هذه « النظرة الجديدة » عن أن « فاروقا » لم يكن منحرفا أبدا ، ولا فاسدا أبدا ، ولا خائنا لنفسه ، ولدوره ، ولرسالته ، وانما هو ـ فقط ـ « ملك غدر به الجميع »؟!

وليس عجيبا .. ولا غريبا . أن يظهر بيننا من يحاول أن يقول هذا .. وفى كتاب تهافت كثيرون .. وربما كثيرون جداً .. على شرائه واقتنائه .. ولمعظم هؤلاء ـ إن لم يكن لهم جميعاً ـ عذرهم .. فمن المؤكد أنهم : لا يعلمون ..

أجل .. ليس ذلك غريبا .. ولاعجيبا .. وإنما الغريب ـ حقيقة ـ والعجيب .. هو أن يتصور من يقولون هذا ، أنه سوف يكون هناك من يصدقهم ، وكأن التاريخ الأسود لهذا « الملك الضال » الذى غدر بنفسه ، ولم يغدر به فرد ولاجماعة ، كان « مجرد ورقة » التهمتها النيران .. ومن ثم ، فإن أحدا لن يكون فى مقدوره أن يبعثها .. ولا أن يعيد كتابتها . وبالتالى لابد لها من أن تصبح نسيا منسيا ! ألا بئس مايتصورون !!

●● بقيت « كلمة أخيرة » أود أن أقولها لمن قد يتسرب الى عقولهم .. أو إلى نفوسهم .. « الوهم » بأن « فاروقا » كان ـ فعلا ـ « ملكا غدر به الجميع » : تأملوا جيدا « مجموعة الصور الملكية » الواردة بآخر هذا الكتاب ، لكى تتبينوا وتحكموا بأنفسكم .. ودونما أدنى « تأثير » من أحد عليكم .. إلى أى حد كان هذا « الملك » فاسدا .. وفاسقا .. وعربيدا ولا يستحق أن يكون له « شرف » الجلوس على « عرش مصــر » .. لا ليوم .. ولا لبعض يوم .

مقدمة الطبعة الأولى

حين جلست ، صديقى القارىء ، إلى القلم والورق ، لأكتب لك هذا الكتاب ـ بمناسبة مرور عشرين سنة على إسقاط « فاروق » من فوق عرشه ـ كان فى نيتى أن اسميه : « كلمات هزت مصر » وأن أجعله مقصورا على تلك الكلمات التى كانت ماضية كحد السيف ، مدوية كطلقات البنادق ، والتى كان عدد من الكتاب الأحرار تنقصهم الكثرة ، ولا تنقصهم قوة الايمان ، ولاشجاعة القلب ، ولامضاء القلم ، قد راحوا ـ خلال السنتين العاصفتين السابقتين على ثورة ٢٣ يوليو ـ يوجهونها ، بكل الجرأة والعنف ، الى « الملك » .. وإلى اتباعه ، وأشياعه الذين كانوا قد بلغوا من الفساد ، ومن الطغيان على الدستور ، وعلى حقوق الشعب وكرامته ، حدا تجاوز صبر الصابرين .

فلقد كانت تلك « الكلمات » التى كان فى نيتى ، أصلا ، أن أقصر هذا الكتاب عليها ـ كانت ، ومازال ، وسوف تظل ـ جزءا لايتجزأ من تاريخ مصر فى تلك الحقبة الحالكة التى اشتد فيها الصراع بين الخير والشر ، بين الظلام والنور ، على نحو لم تعهده مصر من قبل .. فكانت معركة بالغة العنف بين قوى الطغيان ، وبين هذه القلة القليلة من الكتاب المؤمنين بوطنهم ، وبحقه فى أن يعيش عزيزا ، كريما ، مبرءا من تلك الوصمات التى راح « الملك » ، ومن ورائه أشياعه وأتباعه ، يلطخون بها وجهه ، ويسودون بها سمعته ، ويضعون بها رأسه فى الوحل ، او فيما هو أسوأ من الوحل بكثير !

غير أننى مالبثت ـ بعد أن أدرت بصرى فى الأمر قليلا ـ حتى تبينت أن تقديم تلك « الكلمات » ـ على الرغم من كونها جزءا لايتجزأ من تاريخ مصر فى تلك الحقبة ـ مجردة من تفاصيل الأحداث المريرة التى فجرتها من قلوب أصحابها .. ومجردة من صور الرجال الذين صنعوا تلك الأحداث ، وكانوا سادتها أو خدامها ، سوف يكون عملا ناقصا .. سوف يجعلها تبدو وكأنها

فروع على غير شجرة . خاصة وأنا أستهدف بكتابى هذا جيلا جديدا لم يعان تلك الأحداث ، ولم يعشها ، ولم يعش تلك الأيام القاسية التى كانت بالنسبة لنا ، نحن الذين عشناها .. وقاسيناها .. أياما ذات لون ، وطعم ، ورائحة ـ وكانت كذلك ـ لانها من ناحية ، كانت بالغة القسوة والمرارة .. ولاننا ، من ناحية أخرى ، كنا نحاول ـ بكل ماكان بين أيدينا من أسلحة ـ أن نقضى على هذه القسوة ، وعلى تلك المرارة .

ومن هنا .. وجدتنى مطالبا ـ أمام نفسى ، وأمام الجيل الذى استهدفته بهذا الكتاب ـ بأن أقدم لك ، جهد استطاعتى ، صورة متكاملة لذلك المسرح الكبير الذى كنا نعيش على خشبته ، منذ عشرين سنة ، مأساة حياتنا .. بكل الأحداث التى كانت تجرى فوقه ، وبكل العمالقة والأقزام الذين كانوا يتحركون عليه ، وبكل الكلمات النارية التى كانت تدوى فى جنباته .

واذ تراجعت « الكلمات التى هزت مصر » فى مرحلة حاسمة من تاريخها ، عن مكان الصدارة الذى كنت قد أعددته لها ، متخلية عنه لتلك الأحداث المريرة التى كنا نعيشها ، ولأولئك العمالقة والأقزام الذين كانوا يصنعونها .. فقد وجدتنى ـ مدفوعا بالمنطق الأقوى ـ أمضى فى رسم صورة « للملك » الذى تبلورت ، فى « أيامه الأخيرة » ، جميع الأسباب التى فرضت الثورة فرضا ، كما وجدتنى ـ مدفوعا بنفس المنطق الأقوى ـ أمضى فى رسم صورة أخرى ، ضرورية ومكملة ، لأولئك الرجال الذين احاطوا به ، ووقفوا حوله ، ومن ورائه .. يؤثرون فيه ، ويؤثرون عليه ، ويمهدون أمامه طريق الطغيان التى ظل يمشى عليها ، حتى التقى ، عند نهايتها ، بتلك الهوة السحيقة التى حفرها بنفسه لنفسه ، وحفرها له الآخرون .. ولم يكن أمامه مفر من السقوط فيها .

ولقد كان طبيعيا بعد ذلك كله ، أن أتبين أن « كلمات هزت مصر » ـ وهى أول تسمية للكتاب وردت على خاطرى ، مصاحبة لفكرته ـ لم تعد هى أنسب التسميات له ، بعد اذ تحول موضوعه فصار تصويرا لحقبة حاسمة من تاريخنا .. طغى فيها الشر على الخير ، وحجب فيها اليأس الأمل ، وأوشك فيه النور أن يولى مهزوما أمام جحافل الظلام .

ومن ثم اخترت للكتاب تسمية أخرى .. اخترت أن أسميه : « أيامه الأخيرة » . اذ وجدت هاتين الكلمتين أكثر شمولا ، واكثر دقة فى التعبير عن موضوع الكتاب على الصورة التى تحول اليها ، والتى اشتملت ـ فى وحدة واحدة ـ على أحداث حياتنا فى مرحلة حاسمة من تاريخنا .. وعلى

صورة أولئك العمالقة والأقزام الذين صنعوا تلك الأحداث .. وأيضا ، على تلك الكلمات التى كانت ماضية كحد السيف .. مدوية كطلقات البنادق ، والتى راح كتابها يوجهونها ـ بكل الجرأة والعنف ـ الى رأس الملك .. وإلى رءوس أعوانه ، وأتباعه ، وعملائه .

على أننى أحب أن أصارحك ، بأن هذا العنوان الذى انتهيت اليه ، ليس من ابتكارى ، وانما هو عنوان واحد من تلك المقالات التى كان كتابها يوجهونها كطلقات البنادق الى رأس الملك . وقد نشره كاتبه الاستاذ أحمد شوقى المحامى .. فى صحيفة « اللواء الجديد » فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥١ ـ أى فى قلب تلك الأيام التى كان « فاروق » يسرع فيها الخطى نحو نهايته ـ وقدم فيه الكاتب صورة للأيام الأخيرة .. لملك فرنسا : « لويس السادس عشر » الذى أعدمته الثورة الفرنسية .. وترك لذكاء القارىء ان يدرك القصد من مقاله ، وهو أن ملكا آخر فى مصر . يجتاز أيضا « أيامه الأخيرة » .. وأن ثمة ثورة تتقدم على الطريق وقد جعلت فى أول أهدافها .. أن تسقطه .

ولأن مقال : « أيامه الأخيرة » ، كان واحدا من مقالاتنا .. ولأن كاتبه كان واحدا من رفاق الدرب الواحد .. نحو هدف واحد ، فإننى لم أشعر ـ اذا استعرت عنوانه عنوانا لكتابى ـ بأننى استعرت شيئا لاأملكه . كل الذى شعرت به هو اننى نقلت شيئا من يدى اليمنى الى يدى اليسرى .. ولعلى لم أتجاوز .

وبعد ..

فلقد قصدت ـ « صديقى القارىء » ـ وبمناسبة مرور عشرين سنة على سقوط « فاروق » من فوق عرشه ، أن أجعل جيلا بأكمله يعيش ، من خلال هذا الكتاب ، أياما وأحداثا .. لم يعاصرها ، ولم يعشها ، حتى يصبح حاضره موصولا بماضيه .. موصولا ، فى نفس الوقت ، بمستقبله الذى لن يكون ، فى نهاية الأمر ، سوى المحصلة الطبيعية ، والحتمية أيضا .. لماضيه ، وحاضره .

ولست أطمع فى شىء ، قدر طمعى فى أن يحقق الكتاب ماقصدت اليه .

والله ولى التوفيق .

مايو سنة ١٩٧٢

حلمى سلام

الفصل الأول

أيامه الأخيرة

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٢ :

عشرون سنة كاملة مرت بين هذين التاريخين . شب عن الطوق ، خلالها ، جيل جديد تماما .. جيل أخلى مواقعه فى ساحات العلم .. وتقدم نحو معترك الحياة بعزم ، ليدق أبوابها بقوة ، وليحمل العلم ببسالة .

وأحسب أن معظم أبناء هذا الجيل الجديد ـ ان لم أقل كلهم ـ كانوا فى الثانية ، أو فى الثالثة من أعمارهم ، حين جاءت إلى وجودنا « ثورة ٢٣ يوليو » التى احتضنها الشعب كله بملء جوانحه ، وأحاطها بكل حبه . وعلق عليها كل آماله وأحلامه . ولذا ، فانهم ـ أعنى أبناء ذلك الجيل الذى شب عن الطوق خلال تلك الحقبة من عمرنا ـ لم يتح لهم أن يعيشوا ، مثلما عشنا نحن ، إرهاصات الثورة التى بلغت ذروة الاكتمال ، والتحديد ، والعنف ، خلال السنتين العاصفتين السابقتين عليها .

وربما تكون كتب التربية القومية ، فى مرحلة دراستهم الثانوية ، قد قالت لهم شيئا ما عن هذه الارهاصات .. وربما تكون هذه الكتب نفسها ، قد حدثتهم قليلا أو كثيرا عن لونها وطبيعتها . لكن اليقين أن ذلك كله ، إذا كان قد حدث ، فانه حدث ضمن حدود ذلك الايجاز المطلق الذى اعتاد الكتاب المدرسى أن يلتزمه ، ولايتجاوزه الى الافاضة التى لعله يرى أن مجالها الطبيعى انما هو كتاب عام للتاريخ المعاصر .. وليس كتابا مدرسيا للتربية القومية .

من هنا .. وانطلاقا من هذه الحقيقة الواقعة ، ينشأ لهذا الجيل حق علينا ـ نحن أبناء الجيل الذى عاش تلك الارهاصات ـ فى أن نجعله يعرف أكثر ، وفى أن نجعله يعيش ، من جديد ، وقائع حياة بلاده فى مرحلة من أدق

مراحل تاريخها .. لم يكن من حظه ـ بحكم عمره ـ أن يعيشها .

ذلك حق له علينا ، وواجب عليه نحو نفسه . فليس الحاضر ، بكل مايحتويه ، سوى موجات متدافعة من بحر الماضى . كذلك ليس المستقبل ، بكل ماسوف يحتويه ، سوى موجات متدافعة من بحر الحاضر ، فهكذا كان « التاريخ » ، ولسوف يظل : حلقات متداخلة تصنع سلسلة واحدة ، فاذا سقطت واحدة من هذه الحلقات ، ضاعت السلسلة كلها ، أعنى ضاع « التاريخ » . ./

* * *

واذا كانت ارهاصات ثورة ٢٣ يوليو قد بلغت ذروة اكتمالها ، وعنفها ، خلال « سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ » . فالصحيح أن هذه الارهاصات نفسها كانت قد أخذت تلوح على أفق حياتنا مع بداية « حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ » . ولعل القول الأكثر صحة ، ودقة ، أن هذه الحرب ـ بما قد صاحبها من ملابسات ، وبما لازمها من أخطاء وخيانات ـ كانت هى « الضوء الكاشف » الذى كشف للأمة ـ شعبا وجيشا ـ عن حقيقة ذلك الواقع الاليم الذى كانت تعيشه .. كما كشف لها ، فى نفس الوقت ، عن حقيقة ذلك المنحدر السحيق الذى هبط اليه ، أو سقط فيه ، أكثر أولئك الرجال الذين كنا نعتبرهم قادتنا وزعماءنا .

ولقد كان أشد ما اعتصر قلب الأمة أسفا وألما ، أنها تبينت ـ من خلال ذلك « الضوء الكاشف » ـ ان الرجل الذى أحسنت به الظن ، ذات يوم ، فغمرته بفيض من حبها .. حين اختارته الأقدار ليتربع على عرشها ، كان يقف بنفسه .. وبسطوته ، وبقوته ، على رأس ذلك الفساد الذى أطبق عليها بذراعيه الرهيبتين خلال تلك الحقبة الأليمة من تاريخها .

ولم يكن « فاروق » .. الملك ـ بكل ما انطوى عليه من تنكر للشعب ، واستبداد به ، وجحود له ـ استثناء من بقية أفراد أسرته . بل لقد كان « فاروق » ، بكل ماجبل عليه وتميز به .. امتدادا طبيعيا لأسرته ، وفرعا أصيلا فى شجرتها .. تتوافر له جميع صفاتها وسماتها . فجميعهم كانوا يجحدون الشعب ، وجميعهم كانوا يستعلون عليه ، وجميعهم كانوا يستبدون به ، وينكرون عليه أكبر حقوقه ، واصغر حقوقه ، على السواء .

وليس مصادفة أن يكون والد « فاروق » ـ الملك فؤاد الأول ـ هو أكثر ملوك هذه الأسرة افتياتا على حقوق الشعب ، وأكثرهم كراهية للدستور واعتداء عليه . كذلك ليس مصادفة أن يكون جده المباشر ـ الخديو اسماعيل ـ اشد أولئك الحكام اسرافا ، واكثرهم عبثا بالمال العام ، واعظمهم تجاوزا لكل حدوده وحقوقه !

واذا كان « فاروق » .. الملك .. قد بز آباءه وأجداده ، فى هذا المضمار بشىء .. فلقد بزهم جميعا بانه أراد ـ الى جانب فساده وطغيانه ـ أن يثرى ، فوق ثرائه الذى كان فاحشا، من وراء مصائب الشعب ، وآلامه ، واحزانه !

ولقد كانت حرب فلسطين التى حدثتك عنها ، هى الفرصة التى اصطنعها « فاروق » بنفسه ـ وان يكن قد نجح فى التخفى وراء الحكومة التى كانت قائمة حينئذ ـ للاثراء من وراء مصائب الشعب ، ومن وراء الدماء الزكية لآلاف الشهداء من ابنائه !!

فلقد ألقى الملك ، بكل ثقله ، فى تلك الحرب . ولكن ، لا لكى يضع خططها .. ولا لكى ينظم صفوفها .. ولا لكى يبعث الحمية فى نفوس قادتها وجنودها ، وإنما لكى يتجر فى اسلحتها التى كانت ـ فى معظمها ـ فاسدة ، تنفجر فى جنود مصر قبل ان تنفجر فى اعدائهم ، وترتد الى صدور هؤلاء الجنود قبل أن تمضى الى صدور أولئك الذين كانوا يقفون فى مواجهتهم !!

ولقد زين للملك هذا النوع البشع من التجارة ، وسهله له ، وأعانه عليه ـ فوق جشعه الخاص ، وتجرده من كل وازع يمكن ان يرده عن دنايا الأمور ـ « حاشية » من الأفاقين الذين جمعهم حوله .. لاليسألهم النصح ، ولا ليجد عندهم المشورة ، او العون على تبعات الحكم .. وانما جمعهم حوله لكى يحللوا له الحرام ، ولكى يزينوا له الزلل ، ولكى يقدموا له ، مع كل يوم جديد ، آفاقا جديدة من الانزلاق الى آخر مدى .. ومن الاستهتار الى غير ماحدود .. بكل شىء ، وبكل شخص ، وبكل قيمة : بالمال العام ، وبالناس ، وبالشرف .. وبكرامة مصـر ، وسمعتها ، وشرفها .

ولم يكن فى هذه « الحاشية » الفاسدة التى جمعها « فاروق » حوله ، لتزين له الفساد ، وتسهله له ، وتعينه عليه ، شخص واحد يمكن اعتباره ـ

بأى مقياس ـ انسانا كان صالحا ، فأفسده « فاروق » . بل لقد كانوا جميعا ، وبغير استثناء ، حثالة من الناس جاء بهم من الحضيض ، ورفعهم عنده الى القمة ، حيث تمكنوا من مواقعهم التى رفعهم اليها ، من أن يفسدوه على أمته .. بعد اذ نجحوا فى افساده على نفسه .

لكن الأمة ، على أية حال ، لم تكن تقف موقف المتفرج من فساد « فاروق » وطغيانه .. وانما كانت هناك جماعة من « الكتاب الأحرار » الذين مزق هذا الفساد ، وذلك الطغيان ، قلوبهم .. يقفون لهما بالمرصاد ، ويلاحقونهما ، ويعبئون مشاعر الجماهير ضدهما ، ولم تكن هذه الجماعة من « الكتاب الأحرار » تزيد كثيرا على أصابع اليدين ، لكن ماتوافر لها من قوة الايمان ، وشجاعة القلب ، ومضاء القلم ، قد أغناها ـ الى حد كبير ـ عن وفرة العدد . وأحسب ان مقالا نشره « مصطفى مرعى » أحد الأعضاء البارزين فى تلك الجماعة ـ فى صحيفة « اللواء الجديد » بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، يمكن اعتباره « الدستور » الذى راحت جماعة « الكتاب الأحرار » ، على غير اتفاق بينها ، تعمل فى ظله ، وتتحرك تحت لوائه .

واليك هذا « الدستور » كما جاء فى مقال « مصطفى مرعى » :

« اننا لانتجر فى السياسة ، ولانساوم عليها ، ولا نبيع أقلامنا ، ولانؤجرها ، اننا لا نخشى فى الحق لومة لائم مهما يكن مقامه ، ولاغضبة غضوب مهما تكن سطوته .

« واننا لنعرف أن الشر راصد للأحرار فى مصر ، فاغر فاه ، يود لو استطاع ، أن يبتلعهم واحدا بعد الآخر ، لكننا نعرف ، مع ذلك ، ان الكلمة الحرة ، الصريحة ، الجريئة ، هى ألزم ما يلزم مصر اليوم .

« ولقد قال « اللواء » ـ ولايزال يقول ـ كلمات لها هذه السمات ، وفيها هذه الخصائص ، ان لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة .. فانها من غير شك ، قد قرعت منهم الاسماع ، ولفتت الانظار .

« ومن يدرى .. لعل الذى نقوله غدا ، أو بعد غد ، يكون أبعد غورا .. وأشد وقعا من كل ماقلناه حتى الآن ، فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء ، اذا لم تنحسر موجة الداء ، وان تزداد قوة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء . فادواؤنا تقوى مع الزمن ولاتضعف ، وتتسع دائرتها ولا تضيق ، وتشتد قبضتها ولا تتراخى ، وانها ـ على اختلاف أنواعها ـ لتتساند ، وتتآخى .. كما يتساند الأشرار فى ظل الشيطان ، حيث يتبادلون النفع ويتعاطون الحرام !!

« وها هى ذى الديكتاتورية البغيضة ، الطاغية ، تمكن للحكم الفاسد وتعينه ، وتمده بأسباب البقاء . وها هو ذا الحكم الفاسد ، بدوره ، يهش للديكتاتورية الباغية ، ويبش ، ويتصاغر أمامها ويتقازم ، وانه ليذل لها ، ويخضع ، ويلين ، ثم ينحنى !!

« ومن علٍ ينظر الانجليز .. بل ينظر العالم كله الى شعبنا المسكين محصورا بين هذين الأمرين ، نظرة استخفاف وازدراء .

« هذه هى مصر اليوم ، ما أحوجها الى الكلام الحر الجرىء . عسى أن يهز ضمائر سادتها فيعودوا الى الرشد ، ويثوبوا إلى الصواب ، أو يهز شعور الأمة المغلوبة على أمرها ، فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة .. وسلطانها الضائع .

« وان يوما يتحقق فيه هذا الأمل ، أو ذاك .. ليكونن لمصر مطلع فجر جديد » .

* * *

وبقدر ماأسمهت « حاشية الملك » ـ على نحو مباشر ـ فى إفساده على نفسه ، وعلى أمته .. بقدر ما اسهم فى ذلك ، وان يكن بصورة مغايرة ، زعماء الأحزاب التى كانت تتداول كراسى الحكم فيما بينها ، منذ أن جلس « فاروق » على عرش مصر فى السادس من مايو سنة ١٩٣٦ ، حتى ازاحته الثورة عن ذلك العرش فى السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ .

فلقد كان تهالك هؤلاء الزعماء على الوصول الى كراسى الحكم ، من أى سبيل .. ومن كل سبيل ، عنصرا اساسيا فى إغماض عيونهم عن فساد « فاروق » ، وطغيانه ، واعتداءاته الصارخة على الدستور والشعب معا . بل لقد ذهب اولئك الزعماء ـ بغية الوصول الى كراسى الحكم ومغانمه ـ الى ماهو أبعد ، وأشد نكرا من مجرد اغماض العين عن طغيان « فاروق » وفساده ، ومباذله .. فتجاوزوا الأمر الى تحسين ذلك كله . والى تضليل الشعب عن حقيقة وجهه القبيح !!

واذا كان بعض اولئك الزعماء ، او كلهم ، قد حاولوا ـ حينما لاحت على الأفق علامات النهاية ـ ان يفتحوا عيونهم على ماراح « فاروق » يرتكبه فى حق الدستور ، وفى حق الأمة ، وان يشاركوا جماعة « الكتاب الأحرار » هجومها الشجاع على الملك ، فلقد فعلوا ذلك بعد إذ ادركوا ـ بما يشبه اليقين ـ ان السفينة موشكة على الغرق ، وان العاصفة التى أحسوا بها تقترب من ذلك الحصن الذى كان يبدو فى ظاهره حصينا ، موشكة أن تهب عليهم ، وانها قد لا تكتفى بأن تعصف بذلك الحصن وحده .. بل لعلها سوف تعصف بهم معه .

وآية ذلك ، ان فساد « فاروق » الخلقى والسياسى .. وكذلك اعتداءاته الصارخة على الدستور ، وعلى مقدسات الشعب وحقوقه .. كانت قد ذاعت ، وشاعت ، خلال السنوات الأربع أو الخمس السابقة على سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ ـ وهما السنتان اللتان بلغت فيهما ، بالتالى ، ارهاصات الثورة على فساد الملك وطغيانه ، ذروة اكتمالها وعنفها ـ ومع ذلك ، فان احدا من أولئك الزعماء لم يحاول أن يشير اليها ، ولا أن يتحدث عنها ، ولا أن يتصدى لها بأية وسيلة من وسائل التصدى . بل الثابت انهم بدلا من أن يتصدوا لفساد الملك السياسى والخلقى .. وبدلا من أن يقفوا فى وجه طغيانه ، واعتداءاته الصارخة على الدستور ، وعلى مقدسات الشعب وحقوقه ، راحوا يتصدون ـ بكل وسائل التصدى ـ « للصحف الحرة » .. ولجماعة « الكتاب الأحرار » ، التى كانت قد دخلت المعركة ضد الملك ، وضد فساده ، وطغيانه ، وليس لها من سلاح غير ، « الكلمة » تزلزل بها مقاعد الطغاة من تحتهم .. وتهز بها مصـر من أدناها الى أقصاها ، وتكشف بها للشعب عن كل مايقع فى حقه من اعتداءات .. وما يجرى على أرضه من مفاسد .

وبينما كانت جماعة « الكتاب الأحرار » هذه ، تقول للشعب ـ تلميحا وتصريحا ـ كلاما خطيرا فى حق الملك ، وفى حق فساده وطغيانه .. كان اولئك الزعماء ، من ناحية أخرى ، يقولون للشعب .. وفى حق الملك أيضا ، كلاما آخر .. كلاما مناقضا تماما لكل ذلك الذى كانت تلك « الجماعة » تقوله ، وتكتبه ، ولولا أن الشعب كان قادرا ـ بفطرته ـ على أن يفرق بين « اصحاب الايمان الحقيقى بالشعب وبحقوقه » ، وبين « اصحاب المصلحة الحقيقية فى الحكم ومغانمه » ، لتأخر ـ ربما الى سنين طويلة ـ سقوط الملك .. وسقوط اولئك الذين كانوا يدارونه ، ويدارون عليه ، ويتقبلون منه فساده ، وطغيانه ، واعتداءاته الصارخة على الدستور وعلى حقوق الشعب ومقدساته جميعا .

ولننظر الآن ماذا كان يقول هؤلاء .. وماذا كان يقول اولئك :

● ففى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ينتهز « فتحى رضوان » فرصة مرور « جورج السادس » ، ملك انجلترا ، بأزمة صحية خطيرة ، فينشر فى « اللواء الجديد » تحت عنوان : « شعب يصلى من أجل ملكه » كلمة يقول فيها :

« يجتاز ملك بريطانيا أزمة صحية بالغة الخطر . ولقد بدا على الشعب البريطانى التأثر لما يعانيه الملك من آلام ، ولما يتهدد حياته من مخاطر .

« ولقد كان من آيات هذا التأثر أن ذهبت فى الصباح المبكر جموع من أبناء الشعب ـ رأينا فى الصور التى نشرت لهم ، اطفالا صغارا ـ الى الكنائس لكى يصلوا لله لينقذ ملكهم .

« والشعب الذى يرتبط بملكه هذا الارتباط ، والذى يتبادل واياه عواطف المحبة والمودة الصادقتين ، هو نفس الشعب الذى ثار على « الملك شارل الأول » واعدمه .

« ولقد كان الشعب ، فى الحالين ، صادق العاطفة ، فحين كان الملك ظالما ، مستبدا ، لايهتم بمصالح الأمة .. أحس الشعب أن من واجبه أن يدفع عن نفسه أذاه ، وقد تطورت الأمور بين الشعب والملك حتى انتهت الى أن شنق الشعب الملك .

» ولكن الصراع بين الأمة والملك فى بريطانيا ، انتهى الى تفاهم عميق ثابت . رضى فيه الملك بالأمة مصدرا للسلطات ، ورضيت فيه الأمة بالملك رمزا لمجدها .. وتاجا لحكمها ، وتعاون الجميع على أن يسود الدولة حكم النفع فيه للمجموع ، وانبثق عن هذا كله تقاليد ارتفع بها مقام الحرية الشخصية ، والفردية ، الى اعلى مكان ، ونفذ فى ظلها حكم القانون فى الاقوياء قبل الضعفاء ، وفى الأغنياء قبل الفقراء ، وانتفضت بفضلها عيوب الحكومات من رشوة ، وأثرة ، وانانية .

« ولقد درج ملوك بريطانيا على أن يجعلوا من أبنائهم خدما لأمتهم ، فما أن يشب منهم شاب حتى يلقوه فى فرقة من فرق الجيش ، يخالط فيها أبناء الفرقة وجنودها ، كما درج هؤلاء الأمراء على الا يقع نظر الناس منهم على قبيح ، او مرذول ، أو مستنكر من الأعمال أو الأحوال .. وأحبهم الشعب حبا صادقا ، منبثقا من حبات القلب .

« نحن نكره الانجليز ، ونكره أخلاقهم السياسية ، وكفاحهم الاجتماعى ، ونعدهم بلاء انسانيا ، ولكننا لانكاد نرى ظاهرة صادقة فى حياتهم ، الا ونكبرها ، شأن الانسان الذى يحب الجمال والخير ، حيثما كان الجمال والخير » .

* * *

إنها ، كما ترى ، كلمات واضحة المدلول .. كلمات تشير الى شخص محدد ، والى معان محددة .. بل هى كلمات تصرخ فى وجه « الملك » بأعلى الصوت .. قائلة : « اياك اعنى .. واسمعى ياجارة » .

كان هذا نموذجا مما كان يقوله الأحرار .. فماذا ، إذن ، كان يقول الآخرون ؟!.. ماذا كان يقول كبراؤنا ، وزعماؤنا ، قبل أن تلوح العاصفة على الأفق .. ويلوح معها أن « السفينة الملكية » موشكة أن يبتلعها الطوفان .

فلننظر ماذا كانوا يقولون ..

● ففى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٥٢ .. نفس السنة التى كان كل شىء فيها قد تبلور ، وتحدد ، وكشف عن ملامحه ، بحيث اصبح كل الناس .. فى كل مكان .. يعرفون اين يقف « ملك مصـر » من شعبه ، واين يقف « شعب مصـر » من ذلك الملك ـ ينتهز على ماهر (باشا) ، رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، فرصة عيد ميلاد الملك ، لكى يحدث الشعب عنه ، قائلا :

« لاشك أن أبناء وادى النيل جميعا يحتفلون ، فى ثنايا قلوبهم وافئدتهم ، بعيد الميلاد الملكى .. ليذكروا ـ فى عزة وفخار ـ اليوم الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٢٠ . يوم أعلن البشير مولد « الفاروق » المحبوب ، ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا .. فلقد كان طالع « الفاروق » الميمون أكبر دلائل التوفيق والسداد » !!

لقد كان « على ماهر » ، بالذات ، واحدا من أكبر رجالات مصر الذين أتاحت لهم الظروف ، فى مرحلة من تاريخهم ، أن يكونوا شديدى الالتصاق « بفاروق » .. ومن أكثرهم معرفة به ، وايضا من اكثرهم اكتواء بناره . ومع ذلك ، فإنه عندما لاحت له فرصة التحدث الى الشعب عن « الملك » الذى عرفه كما لم يعرفه احد غيره .. لم ينتهز هذه الفرصة لكى يحدث الشعب عن فساد الملك ، ولا عن طغيانه ، ولا عن اعتداءاته الصارخة على حقوق الشعب كلها ، وعلى مقدساته جميعا .. وانما انتهز الرجل الفرصة لكى يحدث الشعب عن : « **طالع التوفيق الذى يلازم خطوات « فاروق » السديدة فى الحياة ، حتى تجمعت لمصـر فى عصره الذهبى براهين الحضارة والتقدم** » !!

ان أحدا لم يكن ليفكر .. بطبيعة الحال ، فى أن يطالب رئيس الوزراء بأن ينتهز فرصة عيد ميلاد الملك لكى يحدث الشعب عن فساده وطغيانه ، فذلك تكليف للرجل بأكثر مما تطيقه طبيعة الاشياء ، ولكن .. اذا كان ذلك مطلبا لاتطيقه طبيعة الأشياء .. افلم يكن فى وسع « على ماهر » ، وهو الرجل الذى اتاحت له الظروف أن يكون على بينة تامة من كل ماجرى ويجرى ، أن يصمت عن كل كلام .. فلا يتحدث عن فساد الملك .. وايضا لايتحدث عن : « **خطواته السديدة فى الحياة .. وبراهين الحضارة والتقدم التى تجمعت لمصـر فى عصره الذهبى** » ؟

ثم يأتى بعد ذلك « عيد الجلوس الملكى » فى السادس من مايو سنة ١٩٥٢ - ولم يكن قد بقى على ازاحة الطاغية عن بلادنا ، وعن أرضنا ، غير شهرين اثنين - فينتهز « نجيب الهلالى » رئيس الوزراء الذى كان قد خلف « على ماهر » فى مقعده ، فرصة مجىء ذلك العيد لكى يدلو هو الآخر بدلوه فى التغرير بالشعب ، وفى تضليله عن حقيقة ذلك المنحدر السحيق الذى كان الملك قد هوى اليه - فيقول :

« اللهم ماأعظم شأنك ، وأعز سلطانك ، وأوضح برهانك ، اتيت « فاروقا » الملك والسداد ، فأصبح عرشه فى وادى النيل قبلة آمال المواطنين ، ومعقد رجائهم واطماعهم ، وآية وحدتهم ، وكلمة اجماعهم ، وقد ملكت قلوبنا سجاياه ، وسقانا الطيب من رياه ، وآمال مصر بين يديه فى عزه الذى يرام ، وكنفه الذى لايضام ، لازال ظله على الوطن مديدا ضافيا ، ونوره للبلاد مضيئا هاديا » !!

ثــم ..

ثم تأتى بعد ذلك « ثالثة الاثافى » .. ممثلة مع بالغ الأسف ، فى زعيم الاغلبية الشعبية .. مصطفى النحاس (باشا) . فلقد انتهز الرجل فرصة « عيد جلوس ملكى » كان قد حل ، وهو رئيس للوزراء فى شهر « مايو سنة ١٩٥١ » وراح يتحدث الى الشعب عن « مآثر مليكه » العظيم !! قائلا :

« ان أبناء الشعب جميعا يشعرون بأن مليكهم قد اصبح جزءا لايتجزأ من حياتهم ، له فى كل قلب من قلوبهم مكان الحب ، والاجلال ، وعاطر الذكر ، وهل تنسى مصر أنها من يدى أبى « الفاروق » تلقت دستورها(!!!) ثم اودعته أمانة بين يدى « فاروق » الحانيتين »؟

« وإلى « الفاروق » ملكنا المحبوب ، ترجع كل الفضائل (!!) فلا عجب ، اذا رأى فيه الشعب سنده المتين الذى يفدى عرشه المكين بالمهج والأرواح » !!

* * *

ومن الحق أن نقرر أنه فى أول عهد « فاروق » بولاية الملك ، كان « للوفد » - حزب الأغلبية الشعبية حينذاك - محاولات لفرض إرادة الدستور عليه ، لكن هذه المحاولات ، من جانب « الوفد » ، مالبثت حتى اصطدمت بصخرتين عاتيتين .. تحطمت عليهما .

● الصخرة الأولى : كانت ممثلة فى احزاب تتلهف جميعها على الحكم .. وتضعف له ، وتضعف بسببه - ولا استثنى من ذلك حزب الأغلبية

الذى كبر عليه أن يقرر مقاطعة الحكم . كما فعل زعماء آخرون فى الهند وايرلندا .. وكما كانت تقضى بذلك طبيعة الأمور ـ ولو كان هناك حزب قوى واحد سليم من الضعف للحكم ، ومن الضعف بسببه .. وقادر ، فى نفس الوقت ، على تعبئة جماهير الشعب لحماية الدستور ، والذود عنه ، والتضحية فى سبيله ، لارتفع هذا الحزب فوق دسائس الانجليز .. والملك .. معا ، ولما استطاعا أن يضرباه بأحزاب الأقلية ؛ ولا أن يضربا أحزاب الأقلية به .. ولصار ندا للانجليز والملك معا .. ولوجد « الدستور » فيه ، وفى تنظيمه القوى ، وفى تجرده وزهده ، الحصن الذى يقيه عبث العابثين به ، وعدوان المعتدين عليه .

● الصخرة الثانية : كانت ممثلة فى تلك « الكراهية المرة » التى كان « فاروق » نفسه يحملها للدستور ، ولكل من يحاول أن يجعل منه قوة تفرض ارادتها عليه ، وتضع القيود على تصرفاته وقراراته ، وهى كراهية انحدرت اليه ، اصلا ، عن والده « الملك فؤاد » الذى كان ، بكل نوازعه وصفاته ، يكره الدستور الى حد المقت ، ثم قام رجال القصر الذين تلقوا « فاروقا » يافعا ـ وفى مقدمتهم « أحمد حسنين » ، « و« على ماهر » ـ باذكاء كراهيته للدستور مااستطاعوا الى ذلك سبيلا ، استبقاء لنفوذهم .. وتحقيقا لمصالحهم الشخصية .

وقبل أن نصل الى دور هذين الرجلين : « أحمد حسنين » .. و« على ماهر » .. فى افساد « فاروق » ، وفى اذكاء كراهيته للدستور ـ وهى الكراهية التى قلنا ان « فاروقاً » قد ورثها عن ابيه « الملك فؤاد » ـ نتوقف قليلا عند هذا « الأب » ، لنعرف : لماذا كان يضيق بالدستور .. ولماذا كان يكرهه كل تلك الكراهية التى بلغت عنده حد المقت .

كان « الملك فؤاد » يضيق بالدستور ، ويكرهه الى حد المقت ، لأسباب متعددة ..

● منها أولا : انه كان بطبيعة مزاجه وتكوينه ، لا يؤمن بالشعب ـ فلقد وصل الى السلطان بارادة الاحتلال الانجليزى ـ ولأنه كان لايؤمن بالشعب ، فقد كره الدستور الذى اعطى للشعب حقوقا لايستحقها ، ولايقدر ـ من وجهة نظر (جلالته) ـ على النهوض بها !!

● ومنها ثانيا : انه كان قد اختط لنفسه ، عندما ولى السلطان « بارادة

الانجليز » ، أن يسير فى الشعب سيرة « الحاكم المطلق » الذى لامعقب على ارادته ، ولاقيد على سلطانه . فلما أن صدر الدستور ، لأول مرة فى ابريل سنة ١٩٢٣ ، رأى فيه « الملك فؤاد » انه سوف يصبح رقيبا محسوساً على تلك الارادة ، وقيدا ضاغطا على ذلك السلطان ، فكرهه ، ونقم عليه .

● ومنها ثالثا : انه لقى ـ فى ظل الدستور ، وبسببه ـ وعلى أيدى أول حكومة شعبية ألفها « سعد زغلول » فى سنة ١٩٢٤ ، أول هزيمة سياسية أليمة لم تضع مرارتها ، على مر السنين ، من فوق لسانه .

حدث ذلك عندما تمسك « سعد زغلول » ـ استنادا الى نصوص الدستور ـ بحق « الحكومة » ، فى تعيين خُمس أعضاء مجلس الشيوخ ، ورأى « الملك فؤاد » ، من ناحيته ، أن تعيين هؤلاء الأعضاء انما هو حق له ، وليس حقا للحكومة ، واحتدم الخلاف بين الرجلين ، ولم يحسم الا بقبول الملك الاحتكام الى المستشار « فان دن بوش » ، النائب العام امام المحاكم المختلطة ـ باعتباره بلجيكيا .. وباعتبار ان الدستور المصرى مستمد ، اصلا ، من الدستور البلجيكى ـ وجاءت فتوى الرجل فى الخلاف الذى نشأ بين « الملك فؤاد » و« سعد زغلول » ، مؤيدة لوجهة نظر « سعد » اذ جاء فيها بالنص :

« إن مبدأ عدم مسئولية الملك يعتبر اساس هذا النظام الذى يقضى بأن الملك لايتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لايحتمل اى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد ، فان هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه واساسه ، « لذلك أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على مايعرضه مجلس الوزراء » .

ونزل « الملك فؤاد » ـ صاغراً ـ عند فتوى المستشار البلجيكى .. ابتلع الهزيمة ، لكن مرارتها بقيت فى حلقه ، تملأ أعماقه بالحقد على الدستور ، وتحركها بالتربص به ، والكراهية له ، ومن ثم ، راح ينتقم منه ، ويعتدى عليه بالتعطيل المؤقت حينا ، وبالالغاء الكلى حينا آخر .

● فعطله مرة فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وظل معطلا حتى سنة ١٩٢٦ .

● وعطله مرة ثانية فى سنة ١٩٢٨ ، وظل معطلا حتى أواخر سنة ١٩٢٩ .

● وفى المرة الثالثة ـ وكان ذلك فى سنة ١٩٣٠ ـ الغى الملك فؤاد دستور سنة ١٩٢٣ ، الغاء كليا ، واحل محله دستورا جديدا ، يعطى « قيصر » كل شىء .. ويحرم « الشعب » من كل شىء .

* * *

ورث « فاروق » عن ابيه كراهيته المقيتة هذه للدستور ، وللقيود التى وضعها على ارادته وسلطانه .. فلم يكن غريبا ، بعدئذ ، أن نجده يتابع منهج ابيه ، فيعتدى فى سنة ١٩٣٨ ، اى بعد ولايته العرش بعام واحد فقط ، على دستور سنة ١٩٢٣ ـ الذى كانت الأمة قد عادت ، فى سنة ١٩٣٥ ، فاستردته بجهادها ، وبتضحيات ابنائها الى حد استشهاد عديد منهم ـ اعتدى « فاروق » على هذا الدستور بتعطيله أربع سنوات كاملة ، ثم عاد ، فى سنة ١٩٤٤ ، فعطله مرة ثانية .. واستمر معطلا خمس سنوات !!

وهكذا تضافرت هذه العناصر الثلاثة ، وهى :

● أولا : كراهية « فاروق » الموروثة عن ابيه للدستور ، ولارادته ، وسلطانه .

● وثانيا : تلهف الأحزاب على الوصول الى كراسى الحكم ومغانمه ، متوسلة الى ذلك بكل الوسائل .

● وثالثا : قيام رجال السراى الذين تلقوا « فاروقا » يافعا ، بإذكاء كراهية الدستور فى صدره ، تحقيقا لمصالحهم الذاتية ، واستبقاء ـ كما سبق وذكرنا ـ لنفوذهم .. وسلطانهم .

تضافرت هذه العناصر الثلاثة فى تأصيل نزعة الاستبداد لدى « فاروق » .. وفى تشجيعه على العبث بكل حقوق الشعب ، وبكل مقدساته ، الى حد انتهى به أخيرا الى افساد الحياة السياسية كلها إفسادا شاملا ... والى النيل من اولئك الذين كانوا قد أغروه ، فى أول الأمر ، بحزب الأغلبية .. والى النيل من حزب الأغلبية نفسه ، فراح يضع « أحمد ماهر » ضد « مصطفى النحاس » .. و« على ماهر » ضد الاثنين .. و« نجيب الهلالى » ضد الجميع .. !! مستفيدا فى ذلك كله من تمزق ارادتهم ، ومن تفرق كلمتهم ، ومن تعدد مصالحهم ، وتباين اطماعهم .

واذا كانت « أحزاب الاقليات » تتحمل ـ تاريخيا ـ النصيب الأكبر من وزر تشجيع « فاروق » على العبث بالدستور ، وعلى افساد الحياة السياسية

كلها .. فان نصيب « الوفد » ـ حزب الأغلبية الشعبية ـ من هذا الوزر لايعتبر بالقليل ، فلقد بدأ « الوفد » عهده مع « فاروق » ، كما ذكرنا ، متمسكا بالدستور ، مدافعا عنه ، على نحو ضاق به ، « فاروق » ذرعا .. وحمله ، فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، على أن يكشف عن مشاعره الحقيقية من الدستور ، فأطاح « بحكومة الوفد » .. وعطل الدستور نفسه أربع سنوات كاملة .

غير أن الوفد ـ وقد نجح « فاروق » فى اقصائه عن مقاعد الحكم طويلا ـ مالبث ان فقد ايمانه بجدوى الانتصار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه ، ولعله اعتقد ان احزاب الاقليات لم تستطع ان تنال منه ، الا من خلال تمسكه بالدستور فى مواجهة الملك ، وعلى ذلك فانه حين عاد الى الحكم ، فى سنة ١٩٥٠ ، انتهج سياسة جديدة تماما ، قائمة على أساس محدد : أن يصير أطوع للملك من بنانه !!

وفى حين أن تصرفات الملك الشخصية والسياسية ، فى تلك الآونة بالذات ، كانت قد بدأت تأخذ طريقها الى ذروة الفساد على الصعيدين : السياسى والاجتماعى ، فان مواقف « الوفد » منه ـ وعلى العكس تماما من كل ما كان متوقعا ـ راحت تأخذ طابع الملاينة ، والمداراة ، والمسايرة .

وليس اقطع فى الدلالة على ذلك التحول الجذرى الذى أصاب « الوفد » وزعيمه .. من أن النحاس (باشا) عند عودته الى الحكم فى سنة ١٩٥٠ ـ بعد فوزه بأغلبية انتخابية ساحقة ـ راح ينتهز فرصة أول مقابلة له مع الملك ، بعد انتهائه من تأليف الوزارة ، ليقول له ـ على مرأى ومسمع من حسين سرى (باشا) الذى كان قد صار رئيسا للديوان الملكى ـ ان له لدى « جلالته » مطلبا واحدا .. وتوجس الملك خيفة من مطلب « زعيم الأغلبية » ولعله تصور أن « النحاس » سوف ينتهز فرصة فوزه فى الانتخابات بأغلبية شعبية ساحقة ، ليملى عليه شروطا يحترم بمقتضاها « الدستور » وارادة الشعب .. وسأل الملك ـ وهو مايزال متوجسا ـ سأل « زعيم الوفد » عن مطلبه الوحيد ، وهنا كانت المفاجأة التى كان الملك يتوقع كل شىء ، ماعداها ، لقد تمنى « الزعيم » على الملك ان يسمح له بتقبيل يده (!!) .

وتنفس الملك الصعداء .. ثم « تفضل » فحقق « لزعيم الشعب » امنيته .. اعطاه يده ليقبلها !!

* * *

واذ هان « زعيم الوفد » كل هذا الهوان على نفسه .. فقد صار ، بطبيعة الحال ، أكثر هوانا على الملك ، فراح يكيل له الضربات ضربة تلو أخرى .. طاويا كل ضربة جديدة على اعتداء جديد ، وعلى تحد جديد له ، وللدستور وللشعب كله !!

لم يكن هناك مايمكن أن يرد الملك عن الاستمرار في ضرباته . فلقد رأى « القلعة » تتهاوى .. فماذا يمنعه من الاجهاز عليها ؟

وتلك ، على أية حال ، طبيعة الطغاة جميعا .. اذا رأوا الشعب يتراجع امامهم ، فانهم لايترددون في الوثوب عليه ، والفتك به ، وسلبه كل حقوقه ، وكل سلطاته . اما اذا تشبث الشعب بمواقعه ، وثبت في وجوه هؤلاء الطغاة ، فانهم لايملكون إلا أن يتراجعوا .. بل لعلهم يذهبون الى ماهو ابعد بكثير من مجرد التراجع ، فنجدهم يجاملون الشعب بتحقيق مطالبه ، والنزول عند رغباته ، وماتراجع « الملك فؤاد » امام « سعد زغلول » ونزوله عند ارادة الدستور ، ببعيد عن اذهاننا .

* * *

أخذ « الوفد » عند عودته الى الحكم في سنة ١٩٥٠ ، يحرز كل يوم تقدما مهولا ، ومحزنا ، في التراجع أمام الملك ، وامام ضرباته ، ورغباته ، ونزواته ، ومن ثم ، راح يرضى بأوضاع وتصرفات لم يرض ، من قبل ، بما هو أقل بكثير منها . ففي سنة ١٩٣٧ ، على سبيل المثال ، فاجأ الملك الوزارة - وكان على رأسها مصطفى النحاس (باشا) - بتعيين على ماهر « باشا » رئيسا للديوان الملكي ، دون مشاورتها في الأمر كما يقضي الدستور بذلك ، لكن « مصطفى النحاس » لم يكن قد فقد ، بعد ، الايمان بجدوى سياسة الانتصار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه .. وعلى هذا . فانه لم يدع المسألة تمر . وانما سارع الى مقابلة الملك ليبلغه رفضه لها .. واحتجاجه عليها . وكانت مناقشة حادة بين الرجلين ؛ بين الملك الذي كان قد تعلم أن « هواه » هو القانون .. وبين رئيس الحكومة الذي كان مايزال يؤمن بأن « الدستور » هو القانون الأكبر الذي لابد ان ينزل عند ارادته كل الناس .. واولهم الملك نفسه .

هكذا كان « مصطفى النحاس » في سنة ١٩٣٧ . ولكن ، لنمض معا خطوتين الى الامام لنر كيف تغيرت الصورة .. كيف تغيرت صورة « الوفد » وصورة زعيمه .. خلال الفترة مابين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٥١ .

● ففى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، أصدر « فاروق » امرا ملكيا بتعيين حافظ عفيفى (باشا) رئيسا للديوان الملكى ، دون مشاورة الوزارة فى الأمر .. تماما كما حدث فى حالة تعيين « على ماهر » فى نفس المنصب سنة ١٩٣٧ ، بفارق واحد هو أن تعيين « حافظ عفيفى » فى هذا المنصب كانت له دلالات خطيرة ومثيرة لمشاعر الشعب ، اذ كان الرجل معروفا بميوله الصارخة نحو الانجليز ، والى جانب هذا ، فانه كان قد ادلى فى شهر سبتمبر من السنة نفسها بحديث الى جريدة « الأهرام » انتقد فيه ـ وبشدة ـ تفكير حكومة الوفد فى إلغاء ، « معاهدة سنة ١٩٣٦ » التى كانت قائمة بين مصر وبريطانيا !!

وعلى الرغم مما قاله المؤرخ : « عبدالرحمن الرافعى » فى كتابه : « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » من أن ملابسات تعيين « حافظ عفيفى » فى منصب رئيس الديوان الملكى ، تدل على ان سببه الجوهرى هو رغبة « فاروق » فى إخلاء مركز « حافظ عفيفى » فى بنك مصر ليشغله « الياس اندرواس » .. احد رجال الحاشية المقربين من « فاروق » وأداته فى اختلاساته وسرقاته ـ وقد شغل « اندراوس » فعلا مركز العضو المنتدب لمجلس ادارة البنك ، بعد تعيين « حافظ عفيفى » رئيسا للديوان الملكى ـ على الرغم من هذا الذى قال به المؤرخ الجليل فى شأن اسباب تعيين « حافظ عفيفى » رئيسا للديوان الملكى ، فان تعيين الرجل فى هذا المنصب الخطير ، فى ضوء الميول الصارخة التى كان معروفا بها ، وفى ضوء الظروف الوطنية التى كانت قائمة ، وفى ضوء حديثه الى « الأهرام » الذى انتقد فيه تفكير الحكومة فى إلغاء المعاهدة المصرية ـ الانجليزية ، انتقادا قاسيا لم يكن ليقدم عليه الا لوثوقه من انه يفعل ذلك لحساب الانجليز .. ولحساب الملك معا ، كل هذه الملابسات جعلت لتعيين « حافظ عفيفى » فى منصب رئيس الديوان ، دلالات خاصة .. كان مستحيلا بالنسبة لحكومة الوفد ان تخطئها ، ومع ذلك ، فقد لاذت حكومة الوفد ، ولاذ زعيمها ـ مصطفى النحاس ـ بالصمت العميق تجاه هذا التصرف الذى اشتط به الملك فى تجاوز حدوده الدستورية .. وذهب به فى تحدى الحكومة ، ومشاعر الشعب معا ، الى أقصى مايستطيع .

واذ سكت « زعيم الوفدِ » على تحدى الملك له ، وللدستور ، وللشعب نفسه ، بتعيينه « حافظ عفيفى » رئيسا لديوانه ، فان « الأحرار » لم

يسكتوا ، فصدرت صحيفة « اللواء الجديد » فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ، تحمل فى صدرها مقالا عنوانه : « تكلموا بصراحة .. فالشعب شبع مداورة » قال فيه كاتبه .. « فتحى رضوان » .

● « منذ عين حافظ عفيفى (باشا) رئيسا للديوان الملكى ، وأكثر الناس لايعرف رأسه من قدمه ، وقد كان المظنون أن ملء هذا المنصب الشاغر سيضع حدا للغموض الذى غرقت فيه المسائل الكبرى ، وان عهدا جديدا سوف يبدأ يعرف فيه الشعب الخيط الابيض من الخيط الأسود ، ولكن ، ماكاد نبأ هذا التعيين يذاع .. حتى ملأت الجو اشاعات ليس لها الا معنى واحد ، هو ان الوزارة فوجئت بتعيين « حافظ عفيفى » .

« وللشعب الذى لايملك الوصول الى « كواليس » السياسة ، الذى لايعرف الطريق الى « دهاليزها » ، أن يعتقد ان تعيين « حافظ عفيفى » قد أغضب الوزارة .. اما من حيث الشكل ، واما من حيث الموضوع ، والمفهوم ان « الشكل » الذى يغضب الوزارة فى هذا التعيين هو عدم اخطارها مقدما به ، وموافقتها عليه . أما من حيث « الموضوع » ، فهو عدم رضائها ، اصلا ، على أن يكون الرجل الذى يشغل هذا المنصب الخطير هو « حافظ عفيفى » بالذات .

« والشعب ، مرة أخرى ، لايهمه أن يخوض فى ابحاث دستورية .. فقد شبع من هذه الأبحاث طوال ثلاثين عاما ، لانه لم يجد لها ثمرة .. واصبح يطلب الحقائق ، ويناقش على أساس الحقائق ، ويغضب من أجل الحقائق ، ويفرح بفضل الحقائق .

« ونحن ، باسم هذا الشعب ، نقول اننا لانعرف الا الوزارة ، فهى المسئولة فى الواقع ، وهى المسئولة دستوريا عن كل ما يقع فى هذا البلد من أحداث ، فاذا كان تعيين « حافظ عفيفى » قد تم بغير اخطارها ، وترى هى أن ذلك يخالف الدستور ، فعليها أن تعلن ذلك ، وان تدافع عن حقوقها الدستورية .. فاذا سكتت ، فقد فرطت فى حماية الدستور ، واستحقت اللوم ، ووجب على النواب والشيوخ أن يسألوها ، وأن يحملوها نتائج أعمالها .

« أما اذا كان التعيين بموافقتها ، فمن الخير أن تعلن ذلك اعلانا لا مواربة فيه ولامداراة ، اذ ليس من المصلحة ان تبقى على الغموض الذى تتوالد فى جوه الاشاعات والاكاذيب ، والذى تختفى فيه الحقائق أو تشوه .

« هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فاننا نريد أن نعرف : هل ماتزال الوزارة ملتزمة بالحدود الدستورية التى سبق ان حملتها مذكرتها الى الديوان الملكى فى سنة ١٩٣٧ ، أم أن رايها قد تغير ؟

« فلقد كان رأى الوزارة فى ذلك الحين ـ وهو رأى بين وواضح فى تلك المذكرة ـ ان موظفى ديوان الملك « ككل موظفى الدولة » لا يعينون الا بأوامر يوقع عليها الملك ، ويوقع عليها أيضا رئيس وزرائه .

« ونحن لانسأل هذا السؤال لاحراج الوزارة ، ولا لإحراج أحد .. بل لأن الاجابة عنه تنهى كل غموض ، اذ لو كان الأمر الملكى بتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا للديوان قد صدر موقعا عليه من رئيس الوزراء ، فلا يجوز لهذا الرئيس بعد ذلك ان يقول ، أو أن يشيع ، انه لم يكن يعرف أن « حافظ عفيفى » سيعين ، أو أنه عين بالفعل .

« فاذا كان الأمر الملكى قد خلا من امضاء رئيس الوزراء ، فلنا أن نسأل : هل عدل رئيس الوزراء عن فهمه القديم للدستور .. أم أن الدستور قد تغير ، أم أن رئيس الوزراء هو الذى تغير .. أم أن هذه الآراء الدستورية المتشددة التى كان النحاس (باشا) ينادى بها فى سنة ١٩٣٧ ، لم تكن تعبر عن رأى دستورى صحيح سليم ؟

« هذه أمور لاتحتمل رأيين ، فمتى يتحلى وزراؤنا بالصراحة .. ومتى يخاطبون الشعب نفسه ؟ ومتى يهجرون اسلوب الهمس فى الكواليس ؟

« ان الأمة كلها تتحدث عن حقوق السلطات المختلفة الدستورية فى وضوح تام ، لأنها لاترى فى هذا الحديث عيبا ، أو خطأ ، أو خروجا عن حدود الأدب .

« فمتى تتهيأ لنا هذه الأخلاق القوية ..؟

« ان الشعب يريد أن يسمع رد رئيس الوزراء ، ورده وحده » .

* * *

لكن النحاس (باشا) ، كما قلت لك ، كان قد تغير .. كان قد تخلى عن ايمانه بجدوى سياسة الانتصار للدستور ، والتمسك به ، والدفاع عنه . ومن هنا . طوى لسانه داخل فمه ، فلم يقل كلمة واحدة تعقيبا على قيام الملك بتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا لديوانه ، دون مشاورة الوزارة ، بل لقد حدث فى هذه القضية بالذات ، مايعطينا الدليل ، أعمق الدليل ، على مدى ذلك التحول الذى أصاب عقلية « النحاس » وأفكاره ، فلقد انتهز « عبدالفتاح حسن » ـ وزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد ـ فرصة أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد تعيين « حافظ عفيفى » ووجه الى النحاس (باشا) ، رئيس الوزراء ، هذا السؤال :

ـ هل كان لدى رفعة الرئيس علم سابق بأمر تعيين حافظ (باشا) عفيفى رئيسا للديوان الملكى ؟

وكأنما أصاب سؤال « عبد الفتاح حسن » عصبا حساسا لدى نفس النحاس (باشا).. فاذا به يثور على نحو لم يكن صاحب السؤال يتوقعه .. ولعله ، أعنى النحاس (باشا) ، تصور أن الوزير قصد أن يحرجه ، وراح يجيب عن السؤال وهو فى قمة ثورته :

- اقول لك ياسيدى .. فى صباح اليوم الذى أصدر فيه الملك أمره بتعيين « حافظ عفيفى » ، اتصل بى حسن (باشا) يوسف وكيل الديوان ، وقال لى إن « جلالة الملك » اصدر أمرا ملكيا بتعيين حافظ (باشا) عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، فقلت له : عُلِمْ » !!

وسكت النحاس (باشا) معتبرا ان الحكاية قد انتهت .
ولكن الوزير عاد يسأل :

- وبعدين ؟

ونظر « زعيم الوفد » الى الوزير وعيناه تقدحان شررا . وقال له ، بطريقته الخاصة فى الكلام :

- وبعدين خلاص .. يعنى كنت عايزنى اعمل ايه ياسى عبد الفتاح ؟ كنت عايزنى احتج ؟ كنت عايزنى استقيل ؟ اعمل معروف ياسى عبد الفتاح .. اعمل معروف .. اسكت .. اسكت .

غير أن « عبد الفتاح حسن » لم يسكت .. بل راح يتابع كلامه :

- ليس من المحتم يارفعة الرئيس أن تستقيل ، بل الذى اراه محتما هو أن يفهم الملك بصورة أو بأخرى ، اننا لسنا على استعداد لان نتقبل منه هذه التصرفات التى أرى أن من حقنا . بل من واجبنا ، ألا نسكت عليها ، حتى لايمضى فيها .. ويفقدنا بذلك ثقة الشعب بنا .

وهنا بلغت ثورة النحاس (باشا) على الوزير قمتها ، وراح يردد وهو فى حالة هياج عصبى شديد :

- وبعدين معاك ياسى عبد الفتاح .. وبعدين معاك .. وبعدين معاك ؟

عندئذ تدخل الوزراء الاخرون محاولين تهدئة زعيمهم من ناحية ، وإسكات زميلهم من ناحية أخرى .

وسكت « عبد الفتاح حسن » ، ولكن .. بعد أن أصابه ذهول شديد لذلك التغير الغريب الذى أصاب زعيم الوفد . ولعله راح يسائل نفسه : أليس هذا الرجل هو نفسه الذى لم يطق صبرا ، فى سنة ١٩٣٧ ، على انفراد الملك بتعيين « على ماهر » رئيسا لديوانه ؟ فكيف به اليوم يلوذ بصمت الموتى ، فى مواجهة انفراد الملك بتعيين رجل آخر ، ذى ميول خاصة ، فى ظروف خاصة ، تجعله اشد خطرا على الدستور ، وعلى الوفد نفسه ، من « على ماهر » فى نفس مكانه ؟

سكت « عبدالفتاح حسن » .. ولم يحتج « النحاس » ولم يستقل .. ومضى الملك يتابع ضرباته .

ففى اليوم التالى مباشرة ـ وليس أبعد ـ لإصداره الأمر بتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا لديوانه ، فاجأ الوزارة باصدار امر ملكى جديد بتعيين عبدالفتاح عمرو (باشا) ، سفير مصر فى لندن وقتئذ ، مستشارا للديوان الملكى فى الشئون الخارجية ، مع احتفاظه بمنصبه الأصلى ، ولم يكن معروفا « لعبد الفتاح عمرو » هذا ، قبل تعيينه سفيرا فى لندن ، اى ماض فى العمل السياسى ، وكل الذى كان معروفا عنه ، ومعروفا به ، انه كان احد ابطال لعبة « الاسكواش راكت » ، وانه عاش كل عمره فى انجلترا ، فاصبح صديقا حميما للانجليز ، ومؤمنا بهم ، ومتشيعاً لهم الى غير ماحد . حتى لقد وصفه « الدكتور طه حسين » بأنه : « يصلح سفيرا لبريطانيا فى مصـر ، اكثر مما يصلح سفيرا لمصر فى بريطانيا » !!

واذا كانت دلالة قيام الملك بتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا لديوانه ، مع ما للرجل من ميول صارخة نحو الانجليز ، وتشيع لهم ، قد غابت ـ لأول وهلة ـ عن فطنة البعض ، فان تعيين « عبد الفتاح عمرو » فى منصب المستشار السياسى للملك ـ دون أن يكون له من المؤهلات السياسية الا تلك التى اوردناها ـ جرد هذه الدلالة من كل غطاء ، وبات واضحا ان الملك لم يقصد بتعيين « حافظ عفيفى » ، ثم بتعيين « عبد الفتاح عمرو » فى هذين المنصبين الخطيرين ، إلا أن يقدم للانجليز دليلا قاطعا على انه لايشارك « حكومة الوفد » موقفها منهم ، وتصرفاتها تجاههم ، أو ليس هؤلاء هم رجالهم يحيط بهم نفسه ويجعلهم مصدر وحيه .. واصحاب مشورته .

* * *

ومثلما لاذت « حكومة الوفد » تجاه تعيين « حافظ عفيفى » بصمت الموتى ، فقد لاذت بنفس الصمت تجاه تعيين « عبد الفتاح عمرو » !

واذ بدا للملك ، كما قدمت ، ان « القلعة » تتهاوى .. فقد والى ـ فى غير ماتحسب ، ولاتردد ولا استحياء ـ هجومه عليها . فاتبع هاتين الصفعتين المريرتين بصفعة اخرى لاتقل عنهما مرارة ، بأن أصدر امرا ملكيا ثالثا بتعيين (الياس اندراوس باشا) ـ وهو « رجل ثالث » انجليزى المشاعر ، والميول ، والولاء ـ مستشارا اقتصاديا له . وكان هذا الرجل كما وصفه

المؤرخ « عبد الرحمن الرافعى » بحق : « اداة فاروق فى اختلاساته ، وسرقاته » .

كل ذلك ، و« حكومة الوفد » صامتة ، جامدة .. لاتعتب ، ولاتحتج ، ولاتحرك ساكنا . كأن شيئا لا يحدث ، وكأن اعتداءات صارخة لاتقع على رأس الدستور .. وعلى رأسها معه .

وفى وسط هذا المد من اللامبالاة بالدستور ، وبمجلس الوزراء ، وبرئيسه .. صدرت مجلة « روز اليوسف » فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ - أى فى الأسبوع التالى مباشرة لتعيين « حافظ عفيفى » رئيسا للديوان الملكى . وتعيين « عبد الفتاح عمرو » مستشارا للشئون الخارجية .. وبها هذه القصة السياسية التى لم يخف مغزاها على أحد .. وقد نشرتها المجلة تحت عنوان : « درس فى الدستور : وصيفة الملكة » .

● « كانت الملكة فيكتوريا تقف أمام مرآتها ذات صباح عندما أخطروها بوجود مستر « جلادستون » رئيس وزرائها ، وبرغبته فى التشرف بمقابلتها .. ولم تكمل الملكة زينتها ، بل اسرعت الى حجرة المكتب ، وهى تتمتم طوال الوقت : لابد أنه جاءنى بتقليعة دستورية جديدة اكتشفها هذا الصباح .

« ودخلت الملكة حجرة المكتب ، وتقدم مستر « جلادستون » فقبل يدها .. وفى عصبية ظاهرة ، ردت على تحيته .. ثم قالت :

- هل من شىء خطير يامستر جلادستون ؟
- ليس خطيرا يامولاتى .. انما جئت بخصوص وصيفتكم .
- وصيفتى .. ولماذا .. هل سقطت هى الأخرى فى الانتخابات حتى تخرج من خدمتى ؟

« ولم يشأ « جلادستون » أن يعلق على تهكم الملكة ، حتى لايفلت منه زمام الموقف ، وقال :

- لا .. ولكن أرجو أن تتنازل مولاتى عنها ، وتختار غيرها .
- لعلك وجدت فى الدستور « نصاً » يؤيد ذلك !
- بل وجدت الدستور نفسه يحتم ذلك ، ويصر عليه ، فان الوصيفة - بحكم صلتها الوثيقة بجلالتكم - تطلع على أدق أسرار الامبراطورية ، ولذا فانها لابد أن تكون محل ثقة الوزارة .

فقالت الملكة :

- ألا يكفى أن تكون محل ثقتى ؟
- كان يكفى جدا يامولاتى .. لو لم نكن فى ظل حكم ديمقراطى .

- ولكنى مطمئنة اليها ، ومرتاحة لخدمتها .
- ستطمئن الامبراطورية أكثر ، وترتاح ، لو تغيرت هذه الوصيفة ، وليست هذه هى أول مرة تضحين فيها براحتك الشخصية من أجل الامبراطورية .

« وسكتت الملكة طويلا ، وكأنها تبحث فى ذاكرتها عن قنبلة تلقيها بلسانها ، لتنفجر فى رئيس الوزراء العنيد ، واخيرا قالت له ، وجسمها ينتفض من الغيظ :

- مستر جلادستون .. اتعرف انك نجحت اكثر مما يجب !
- فى اى ناحية يامولاتى ؟
- فى أن تجعلنى أفكر جديا فى التنازل عن العرش !!

- مولاتى .. ان الديمقراطية هى التى تظلل هذه البلاد ، وهى التى تحمى كل من يمارس حقا له .. أى حق ، وكل حق .

- ما اقبح الديمقراطية يامستر جلادستون ، اذا كانت تحميك وانت تدس أنفك فى كل حجرة من حجرات قصرى .. حتى حجرة الوصيفة .

ولم يرد « جلادستون » على هذه الملاحظة . وسيطر على القاعة صمت عميق ، قطعه « جلادستون » بقوله :

- أرجو عندما تغادر الوصيفة القصر أن تخطرنا بمقرها الجديد ، كما أرجو يامولاتى أن يكون عندنا اسم الوصيفة الجديدة قبل صدور رغبتكم السامية باختيارها .

قالت الملكة :
- اننى لا أقبل هذا .
- اذن .. ارجو يامولاتى أن تقبلى شيئا آخر .. استقالتى من رئاسة الوزارة .

- وهل تستقيل لأن الملكة ترفض تغيير وصيفتها الخاصة ؟

- بل استقيل لأن الدستور الذى جعلنى رئيسا للوزراء ، عاجز عن أن يحمى استخدامى لحقى .. وغدا سأرى جلالتكم لأسمع رأيكم النهائى : أما بقائى فى الوزارة .. وإما بقاء الوصيفة فى القصر !
وخرجت الملكة غاضبة .. وخرج رئيس الوزراء مرفوع الرأس .

* * *

« ولم تستطع الملكة أن تتحرر لحظة واحدة من الأثر القاسى الذى تركته هذه المقابلة فى نفسها ، كانت تحس بكل كلمة من كلمات « جلادستون » وكأنها مطرقة تدق بعنف جوانب رأسها . لقد بدأت تشعر ان هذا الرجل يحمى « الدستور » اكثر مما يحميه « الدستور » وان كليهما لايحسان بها .. وهى الملكة !

« ولم يكد المساء يقبل عليها حتى كانت قد قررت شيئا .. شيئا خطيرا .

« قررت ان تترك هى « القصر » .. فانها لم تعد تطيق هذا الرجل . قررت ان تهرب من

تقاليد « الدستور » التى تلاحقها ، حتى فى حجرتها الخاصة وتنزع منها وصيفتها .. قررت أن تفر من السجن الذى يسمونه : « العرش » !!

« ودخلت عليها وصيفتها لتجدها على هذه الحال من الغيظ ، والحيرة ، فقالت لها :
- اراك يامولاتى على غير عادتك اليوم .. فهل حدث شيء بينك وبين هذا العجوز ؟

« وردت الملكة ، وهى تبذل اقصى ماتستطيع لمنع دموعها ·
- لاشيء .. ولكن كونى على استعداد للرحيل ، فقد نرحل غدا .
- إلى أين يامولاتى ؟
- إلى أى مكان اطمئن فيه إلى أننى لن أرى وجه « جلادستون » هذا !!

ولم يطرق النوم عينى الملكة مبكرا فى تلك الليلة ، فقد كانت عيناها على موعد مع دموعها .

وفى الصباح ، دعت الملكة وصيفتها وقالت لها :
- هل أعددت العدة للرحيل ؟
- أجل يامولاتى ..
- اذن .. ارحلى وحدك ، ولاتنسى أن تتركى عنوانك الجديد .

« وفى هذه اللحظة نفسها كان « جلادستون » قد وصل الى القصر ، وأبلغت الملكة انه ينتظر التشرف بمقابلتها .. وتوجهت الملكة الى مقابلة « جلادستون » الذى قرأ فى عينيها أرقها ، وقلقها ، وقرارها ، وتقدم رئيس الوزراء من الملكة ، وقبل يدها ، ثم قال :

- ألم يقع اختيار مولاتى على الوصيفة الجديدة بعد ؟
- « تأملت الملكة وجه رئيس وزرائها لحظة ، قبل أن تسأله :
- ومن أعلمك اننى لم أقرر الاحتفاظ بوصيفتى ؟!
فأجاب رئيس الوزراء :
- لانى أعلم أن مولاتى تضع مصلحة بلادها فوق كل شيء ..
فقالت الملكة :
- لقد انتصرت فعلا يامستر جلادستون ..
فأجابها رئيس الوزراء :
- بل « الدستور » هو الذى انتصر يامولاتى .

« هذه قصة ملكة .. وقصة دستور .. وقصة رئيس وزراء كان الشعب يؤيده ، والبرلمان يسانده ، والملكة تحترمه .. وان لم تكن تحبه » .

* * *

على أن ذلك العدوان الصارخ الذى وقع من « فاروق » على الدستور .. والذى استكتب « فتحى رضوان » ماكتب .. والذى استثار « روز اليوسف » لكى تفتش فى أعماق التاريخ عن قصة « وصيفة الملكة » لكى تقصها ، من

جديد ، على مسامع الملك ، وعلى مسامع رئيس وزرائه ـ لم يكن ذلك العدوان الصارخ هو كل مافى « صحيفة سوابق » الملك من جرائم اقترفها ضد الدستور .. فلقد اعتدى « فاروق » على الدستور ، قبل هذه المرة .. مرات كثيرة .

● اعتدى عليه ، مرة سنة ١٩٤٥ ، عندما عقد اجتماعا سياسيا مع الرئيس الأمريكى ، « روزفلت » على ظهر الطراد الذى اقله اثناء عودته الى بلاده ، بعد حضور مؤتمر « يالتا » المشهور ، كان المفروض ـ دستوريا ـ ان يصطحب « فاروق » رئيس الوزراء ، أو وزير الخارجية معه ، اذ ان الاجتماع كانت له « صفة سياسية » تحتم وجود أحد هذين الرجلين ، لكنه تحدى الجميع ، واكتفى « بأحمد حسنين » رئيس ديوانه ، رفيقا له فى ذلك الاجتماع !

● واعتدى عليه ، مرة ثانية ، فى نفس السنة ـ سنة ١٩٤٥ ـ عندما سافر الى المملكة العربية السعودية ، واجتمع بملكها الراحل « عبد العزيز آل سعود » فى « رضوى » ، وتحدثا فى الشئون العامة ، وفى العلاقات بين بلديهما ، دون أن يصطحب معه رئيس الوزراء ، أو وزير الخارجية ، بل لقد ذهب الملك فى تحديه لمقتضيات « الدستور » الى حد أنه لم يبلغ أيا من الرجلين ، مجرد تبليغ ، باعتزامه القيام بهذه الرحلة .. ولم يعلما بما دار فيها الا بعد عودته منها !!

● واعتدى عليه ، مرة ثالثة ، فى سنة ١٩٤٦ ، عندما أصر على ألا يعقد مجلس الوزراء الا فى المدينة التى يكون هو مقيما بها . وحين علم ان رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) دعا مجلس الوزراء للاجتماع بالاسكندرية ـ ولم يكن هو قد انتقل اليها بعد ـ دعا اليه مستشاره الصحفى (كريم ثابت) وكلفه بالذهاب الى مقابلة رئيس الوزراء ليقول له : « انه اذا كان مصمما على عقد اجتماع مجلس الوزراء فى الاسكندرية ، فأمامه واحدة من اثنتين : فإما أن يستقيل .. وإما أن يقيله الملك » ؟!

● واعتدى عليه مرة رابعة ، فى سنة ١٩٤٦ أيضا ، عندما دعا ملوك ورؤساء الدول العربية الى مؤتمر عقده فى قصره « بانشاص » ، دون وساطة رئيس الوزراء ، أو وزير الخارجية ، بل ودون علمهما ، وارسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة احد أفراد حاشيته .. واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة ، وبحث مسائل سياسية هامة ، دون أن يشترك فيه ، او يحضره رئيس الوزراء (اسماعيل صدقى) ، ولا وزير الخارجية (أحمد لطفى السيد) .

● واعتدى عليه ، مرة خامسة ، فى سنة ١٩٤٨ ، افظع اعتداء ، عندما قرر ـ بوصفه القائد الأعلى للجيش ـ اشتراك القوات المصـرية فى حرب فلسطين ، دون انتظار لموافقة البرلمان الذى كان رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) لايزال يحاول الحصول عليها !!

● واعتدى عليه ، مرة سادسة ، فى سنة ١٩٤٩ ، عندما دعا « حسنى الزعيم » قائد أول انقلاب عسكرى فى سوريا ، الى الاجتماع به فى « انشاص » فتحدث اليه ، وبارك انقلابه ، واعترف به ، دون ان يكون للوزارة القائمة فى الحكم (وزارة ابراهيم عبد الهادى) علم بشىء من ذلك كله !!

وهكذا تعددت اعتداءات « فاروق » على الدستور ، وتنوعت ، لأن رجالنا ، جميعا ، لم يكن فيهم « جلادستون » واحد يستطيع ان يفعل مافعله ذلك الرجل عندما اعطى « الملكة فيكتوريا » درسا قاسيا فى كيفية التزام حدودها الدستورية ، وعلمها انها - وهى الملكة - لاتملك ان تختار « وصيفتها الخاصة » دون موافقة رئيس الوزراء ، ولكن .. لأن رجالنا جميعا لم يكن فيهم رجل واحد قادر ، بتجرده ، وبزهده الحقيقى فى الحكم وأسلابه ، ومغانمه ، على أن يقف من « فاروق » موقف « جلادستون » من « فيكتوريا » .. كان طبيعيا ان يطغى الملك ، وان يزداد طغيانا ، وان يتضاءل الدستور على يديه ، حتى اضحى لايساوى الحبر الذى كتب به ، ولا الورق الذى سجل عليه .

الفصل الثانى

رجلان .. وراء طغيانه !

أصل ، الآن ، الى الرجلين اللذين قلت لك ، فيما سبق ، انهما تلقيا « فاروقاً » يافعا فعملا ـ استبقاء لنفوذهما ، وتحقيقا لمصالحهما ـ على إفساده ، وعلى اذكاء كراهيته للدستور ، وعلى تفجير عوامل « الوراثة » التى كانت مستكنة فى أعماقه تحركه نحو الاستبداد بالشعب ، والى النزوع الى « الحكم المطلق » الذى يستطيع ، من خلاله ، ان يفعل مايشاء ، كيفما يشاء ، وقتما يشاء .

ولقد كان لكل من الرجلين من التأثير فى « فاروق » ـ ملكا .. وانسانا ـ امام التاريخ ، مسئولية مباشرة ، ومحددة ، عن كل ذلك الذى قد انتهى اليه « فاروق » كانسان .. وايضا كملك .

هذان الرجلان هما : أحمد حسنين (باشا) .. وعلى ماهر (باشا) .

كان أولهما « رائدا » لفاروق عندما أوفده والده الى انجلترا فى اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، ليتم تعليمه فى معاهدها .. ثم صار بعد ذلك كبيرا لأمنائه حينما اصبح ملكا .. ثم رئيسا لديوانه الملكى فى سنة ١٩٤٠ .

وكان ثانيهما .. على ماهر (باشا) . اول رئيس لديوانه الملكى حينما ولى العرش فى سنة ١٩٣٧ ، فكان بذلك اول سياسى مصرى محترف ، عرفه « فاروق » وتعلم منه ، وعمل بنصائحه وتوجيهاته .

ولقد كان فى مقدور كل واحد من هذين الرجلين أن يكون عاملا هاما ،

ومؤثرا ، فى تنشئة « فاروق » نشأة صالحة ، كذلك كان فى مقدور كل واحد منهما ، فى ناحية من النواحى ، أن يسيطر على عوامل « الوراثة » التى كانت مستكنة فى أعماق « فاروق » وأن يحاصرها ، وأن يتسامى بها . لكن الذى حدث أن الرجلين ـ كل فى ناحية من النواحى .. وكل بأسلوبه الخاص ، وبطريقته الخاصة ـ راحا يساعدان عوامل « الوراثة » تلك على الانطلاق من عقالها ، حتى ذهبت ـ فى آخر الأمر ـ الى أبعد ما تستطيع الذهاب اليه !

واذا كان « على ماهر » يعتبر مسئولا ، على نحو محدد ، عما انتهى اليه فاروق « كملك » فحسب .. فان « أحمد حسنين » يعتبر مسئولا ـ وعلى نحو محدد أيضا ـ عما انتهى اليه فاروق « كانسان .. وملك » .

فلقد تلقى « أحمد حسنين » « فاروقا » بين يديه وهو مايزال مراهقا لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره .. اى انه كان لايزال « عجينة » لينة يسهل عليه تشكيلها بحيث كان يستطيع ـ اذا أراد ـ أن يصنع منها أنموذجا صالحا .. كما كان يستطيع ـ اذا أراد ـ أن يصنع منها أنموذجا طالحا . ولقد اختار « أحمد حسنين » ـ لحاجة فى نفسه ، سوف نتبينها حالاً ـ أن يصنع من « فاروق » الأنموذج الأخير .

لم يكن « أحمد حسنين » وحده فى المهمة التى ندبه لها الملك فؤاد « كرائد » لابنه « فاروق » فى لندن ، بل كان يشاركه هذه المهمة « الفريق عزيز المصرى » . وكان الرجلان ـ كما سبق وأوضحنا فى « الصفحات الأولى » من هذا الكتاب ـ على طرفى نقيض . لايربطهما رباط ، ولا يجمعهما شبه . فبينما كان « عزيز المصرى » ضابطا جادا ، ومتمسكا بعاداتنا وتقاليدنا .. كان « أحمد حسنين » رجلا انجليزى الثقافة ، والعادات والسلوك ، فلقد تلقى « أحمد حسنين » تعليمه فى « جامعة اكسفورد » بانجلترا ، فاكتسب عادات الانجليز ، وأساليبهم ، وملأ نفسه إعجابا بهم . وبينما كان « عزيز المصرى » يؤمن بالنور ، ويحارب فوق السطح ، كان « حسنين » يؤمن بالظلام ، ويحارب تحت السطح . وبينما كان « عزيز المصرى » يريد أن يعلم « فاروقا » كيف يسمو بنفسه ، وكيف يتسامى بغرائزه . كان « حسنين » ، على العكس من هذا ، يتملق غرائز « الأمير اليافع » ، ويشجعه على اطلاق جماحها ، فتعلم « فاروق » على يدى « رائده الأمين » ـ أول ماتعلم ـ كيف يتسلل من فراشه ليلا ، متوجها

الى « علب الليل » بعد أن يطمئن ، هو و « رائده » ، إلى أن « عزيز المصرى » قد استغرق فى النوم (!!) .

● يقول « الدكتور محمد حسين هيكل » - فى الجزء الثانى من كتابه « مذكرات فى السياسة المصـرية » :

« قص علىّ عزيز المصرى (باشا) ، وكان قد سافر الى انجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفا على تعليم « فاروق » ان المحيطين بولى العهد كانوا يسارعون الى ارضاء اهوائه ، ونزوات شبابه .. وان رائده « حسنين بك » الذى اصبح ، من بعد ، « حسنين باشا » رئيس الديوان الملكى ، كان لايصده عن الاندفاع الى مايطفىء نوازع هذا الشباب ، فلما تولى الملك ، بعد أبيه ، بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته » .

ونستطيع القول إن « أحمد حسنين » لم يكن يفعل كل ذلك الذى راح يفعله ، بشكل عفوى ، أو بلا هدف مرسوم ، فذلك أبعد الاشياء عن طبيعة الرجل وتكوينه . وانما كان « حسنين » يهدف من وراء تشجيع « فاروق » على إطلاق العنان لغرائزه ، ومن وراء تملق فتوته وشبابه ، الى التسلط عليه ، وإلى اخضاعه لنفوذه وسلطانه .. أو ليس هذا « الأمير اليافع » هو ملك مصر القادم ؟ أو ليس التسلط عليه من الآن .. وعن طريق تملق فتوته وشبابه ، هو الخطوة الأولى على طريق السيطرة المطلقة عليه فى المستقبل ؟

فلقد كان « أحمد حسنين » - حينذاك - يرسم خطته للمستقبل لا على أساس أن يكون « الرجل الأول فى القصر » ، بل على أساس أن يكون « الرجل الاقوى فى مصـر » . وليس يعينه على بلوغ هدفه هذا شىء بقدر أن مايعينه عليه تسلطه على الملك ، واخضاعه لارادته ، وطيه تحت جناحه !

* * *

ولم يكن « عزيز المصـرى » محتاجا لوقت طويل لكى يتبين انه بدأ يخسر « الجولة » ضد « أحمد حسنين » . فالاسلحة ليست متكافئة . فلقد بدأ « الأمير اليافع » يبدى ضيقه « بعزيز المصرى » ، وبنصائحه وتوجيهاته ، فى نفس الوقت الذى راح يلقى بنفسه - باندفاع صبى غرير - فى احضان الرجل الآخر .. فى احضان الرجل الذى عرف بمكره ، وبنعومته ، وأساليبه ، كيف يدغدغ غرائزه ، وكيف يعطيه « الفرصة كاملة » لكى يرضى فورة شبابه .!!

واذ قرر « عزيز المصرى » أن يترك لندن ، عائدا الى مصـر ، ناجيا بنفسه من مسئولية المشاركة فى افساد « ملكها » المقبل ، خلا الجو تماما أمام « أحمد حسنين » لكى يصنع « بفاروق » مايشاء ، كيفما يشاء .

ولقد توسل « أحمد حسنين » ، فى محاولة السيطرة على « فاروق » ، بكل الوسائل ، الى حد انه انشأ مع أمه « الملكة نازلى » علاقة أثمة انتهت بزواجه منها زواجا سريا !! ومع ذلك ، فقد وجد الرجل ـ باخلاقياته هذه .. وبأساليبه هذه ـ وجد بين الكتاب فى مصر ، من راحوا يشيدون به ، ويروجون له ، ويصفونه بالرجولة ، وبقوة الخلق .. وايضا بالتقوى . ومخافة الله (!!) .

والمؤسف ، حقا، ان هذا التزييف البارع لحقيقة « أحمد حسنين » انطلى على كثير من الناس ، فأخذ كثيرون ـ ولهم العذر ـ ينظرون اليه كبطل ، وكأسطورة .. ولم تتضح للناس حقيقة الرجل حتى بعد ان مات . فلقد كان ضروريا لكى تتكشف لهم الحقيقة كاملة أن يموت « فاروق » نفسه .. اعنى ان يسقط من فوق عرشه .. فلما أن سقط ، سقطت معه أقنعة التزييف كلها .. وظهرت الحقيقة عارية فاذا هى قبيحة .. ومؤسفة .. ومؤلمة .!

* * *

قلنا ان « أحمد حسنين » تلقى تعليمه فى انجلترا .. فى جامعة « اكسفورد » .. وأنه ـ كتلميذه .. « عبد الفتاح عمرو » ـ كان معجبا بالانجليز ، وصديقا حميما لهم . ولعل أهم من هذا الذى قلناه ، أن نعرف كيف التحق « أحمد حسنين » بجامعة « اكسفورد » . فان خطوته الأولى الى هذه الجامعة ، كانت هى نفسها خطوته الأولى الى احضان الانجليز .. وإلى الايمان بهم ، والدوران فى فلكهم !

فلقد ذهب « أحمد حسنين » الى انجلترا بقصد استكمال تعليمه هناك ، حاملا معه خطاب توصية الى أحد اساطين الانجليز ـ « اللورد ملنر » ـ ليساعده على الالتحاق بجامعة « اكسفورد » . ولم يقل لنا الكاتب الصحفى الذى روى هذه الواقعة ـ وهو ليس من أعداء « حسنين » الشخصيين أو السياسيين ، بل هو واحد من اخلص اصدقائه .. ومن أشدهم اعجابا به ، وتشيعا له ـ لم يقل لنا ممن كان « خطاب التوصية » الذى حمله « حسنين » الى « لورد ملنر » ولعله ـ أقصد الكاتب الصحفى ـ قد اغفل ذلك متعمدا

لأنه وجد فى الاشارة الى « مصدر التوصية » تحديدا لنوعية خطى « حسنين » الأولى على الطريق ، أو لعله قد اغفل ذلك لأن ذهنه كان مشغولا بما كان سيرويه بعدها . ومارواه بعدها يقول :

« كان « لورد ملنر » جالسا فى غرفة مكتبه بداره ، وقد وضع منظاره على عينيه ، بينما نار المدفأة تحدث فى الأخشاب الملتهبة ازيزا يزيد فى رهبة الشاب الطويل .. « أحمد حسنين » الذى كان يحمل خطاب توصية الى السياسى الانجليزى الكبير ليتوسط له فى دخول جامعة « اكسفورد » .

« وانتهى السياسى الانجليزى من قراءة خطاب التوصية ، ثم التفت الى « حسنين » قائلا :

ـ لماذا اخترت انجلترا لتتعلم فيها ؟

فقال « حسنين » ببساطة :

ـ لأتعلم كيف أحاربها فى بلادى(!!).

وهو ـ كما ترى ـ رد يرفض العقل احتمال صدوره عن « حسنين » لسببين :

● أولهما : أنه لم يعرف « لأحمد حسنين » ، فى المرحلة السابقة على ذهابه الى انجلترا ، اى اهتمام ، من أى نوع ، بقضية بلاده ، ولو كان « لحسنين » اى قدر من هذا الاهتمام ، لما فات صديقه الكاتب الصحفى ان يسجله له ، وأن يجسده ، وأن يضيف اليه من عنده الشىء الكثير .. بل ولما تردد فى أن يجعل من « الحبة » ، فى هذا المجال ، « قبة » .. مادامت « الحبة » موجودة أصلا .

● ثانيهما : انه لم يكن معقولا ـ وقد ذهب « حسنين » الى « لورد ملنر » راجيا وساطته للالتحاق بالجامعة ـ ان يقول له انه قصد من وراء طلب العلم فى انجلترا ، أن يتعلم كيف يحاربها فى بلاده ، فذلك قول لايصدر الا عن شخص ركبته حمى « الحماس الوطنى » الى الحد الذى ينسيه « مقتضيات الموقف ».. ولم يكن « أحمد حسنين » ـ بالقطع ـ من الصنف « المحموم » بالحماس للوطن .

ثم يمضى الكاتب الصحفى فى وصف مشهد لقاء « حسنين » مع « لورد ملنر » فيقول :

« وقام لورد ملنر ، وكتب الى عميد كلية « بليول » ـ وهى الكلية التى كان اللورد يرأس

مجلس ادارتها ـ أغرب خطاب توصية : « أقدم لكم عدوا صغيرا لانجلترا ، فاجتهدوا أن تحولوه الى صديق كبير » !

ونشك كثيرا فى أن تكون توصية « لورد ملنر » قد صدرت عنه على هذا النحو الذى رواه الكاتب الصحفى .. ولكن ، أيا ما كان الأمر ، فقد عرف الانجليز كيف يجعلون من أحمد حسنين « صديقا كبيرا لهم » . ولايهم كثيرا هنا أن يكون ذلك قد تم استجابة لتوصية « لورد ملنر » ، أو لأن الانجليز يعرفون ـ بما لهم من باع طويل فى هذا المضمار ـ كيف ينتقون الاشخاص المؤهلين ، سلفا ، لأن يكونوا « اصدقاء مخلصين » لهم . وعلى الرغم من هذا ، فان ذلك الكاتب الصحفى .. يعطينا تفصيلا اكثر للكيفية التى اصبح بها الرجل صديقا كبيرا للانجليز فيقول :

« وما لبث اسم « أحمد حسنين » ان لمع بين طلبة جامعة « اكسفورد » ، فقد كان بينهم مثلا « للجنتلمان » . ثم مالبث ان دعى الى البيوت الارستقراطية .. لأن « لورد ملنر » كان ولى أمره »!!

ولأن « لورد ملنر » كأن قد اصبح « ولى أمر » أحمد حسنين ـ كما يقرر صديقه الصحفى ـ كان طبيعيا للغاية أن تكون أول وظيفة يتولاها عند عودته الى مصر ، فى سنة ١٩١٤ ، هى وظيفة : « السكرتير الخاص للجنرال ماكسويل الذى كان حاكما عسكريا على مصر » !!

ولعل « أحمد حسنين » .. كما حمل معه ، عند ذهابه الى انجلترا ، خطاب توصية من « مجهول » الى « لورد ملنر » . قد حمل معه ، عند عودته الى مصر ، خطاب توصية مماثل ، ولكن ، ليس من « مجهول » هذه المرة . بل لعله كان من « لورد ملنر » ـ « ولى أمر احمد حسنين فى انجلترا » ـ الى الجنرال ماكسويل « الحاكم العسكرى الانجليزى على مصر » . والا . بماذا تفسر اختيار « الجنرال ماكسويل » لمصرى ، لم يعرفه من قبل ، لكى يعينه « سكرتيرا خاصا » له وأمينا على أسراره ؟!

ولقد ظل « أحمد حسنين » يقوم بعمله بجوار « الجنرال ماكسويل » حتى انتهت الحرب العالمية الأولى . فانتقل الى العمل مفتشا بوزارة الداخلية التى كانت ، وقتئذ ، مستعمرة بريطانية قائمة بذاتها فى قلب القاهرة .

ولم يغادر « أحمد حسنين » مكانه فى وزارة الداخلية الا الى « القصر

الملكى » ليعمل ، فى سنة ١٩٢٢ ، امينا للملك فؤاد !! وكأن العمل مع الانجليز ، وبجوارهم ، كان هو « الجسر الطبيعى » الذي يتحتم على كل من سوف يعمل فى القصر الملكى أن يعبره .. كما سنرى ذلك بعد قليل !!

كان ذلك هو كل ماعرف « لأحمد حسنين » من ماض فى الخدمة العامة . وقد حمل حسنين « ماضيه المجيد » هذا ، وذهب به الى « القصر الملكى » ليعمل هناك كواحد من أمناء الملك . وقد ظل « حسنين » مستكنا فى مكمنه الخاص فى « القصر الملكى » من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٣٥ ، حين واتته فرصة اختيار الملك فؤاد له ليكون « رائدا » لابنه « فاروق » عندما أوفده الى « لندن » لاستكمال تعليمه !

ونحسب أن اختيار الملك فؤاد « لأحمد حسنين » ، دون غيره من أمناء « القصر الملكى » ، ليكون « رائدا » لابنه ، كان يرتكز ـ اساسا ـ على ماعرف به « حسنين » من علاقات وطيدة بالانجليز ، خاصة ان الملك فؤاد نفسه كان يدين باكثر ولائه ـ ان لم يكن بكل ولائه ـ لدولة الاحتلال التى كان لها عليه فضل تنصيبه « سلطانا » على مصر . ولعله ، أعنى الملك فؤاد ، رأى أنه ليس هناك ادعى الى الاطمئنان الى مستقبل ابنه ، واقطع فى التدليل للانجليز على أن ولاءه القديم لهم لايزال حيا ، ومستقرا ، ومكينا ، من أن يوفد اليهم ذلك الابن ليكمل تعليمه فى بلادهم ، وتحت إشرافهم .. مصحوبا ، فى نفس الوقت ، بواحد من اخلص اصدقائهم ، وأوفى تلاميذهم !!

* * *

وحين عاد « فاروق » من لندن ، فى اعقاب وفاة ابيه ، مصحوبا برائده « أحمد حسنين » ، وجد هذا أن فرصته قد سنحت لكى يحكم مصر من وراء ستار ، وليمسك بين أصابعه بكل الخيوط التى سوف تحرك « الملك الصغير » فى أى اتجاه يريده « رائده » الذى قلنا انه كان قد خطط لمستقبله ، لا على أساس أن يكون « الرجل الأول فى القصر » . بل على أساس أن يكون « الرجل الأقوى فى مصر » .

ولقد مشى « أحمد حسنين » فى طريقه لتحقيق هذا الهدف على خطين متوازيين :

● الأول : صرف « فاروق » صرفا كاملا عن متطلبات الحياة الجادة ،

وتملق فتوته وشبابه ، بتشجيعه على مواصلة حياة العبث ، والمجون ، التى كان قد بدأها على يديه فى « لندن »!!

● الثانى : تضليل الشعب عن حقيقة ملكه .. وتضليل الملك عن حقيقة نفسه ـ كشاب لايزال فى أول الطريق .. لم يكمل تعليمه ، ولم يعط الحياة ، ولم يأخذ منها ـ ومن ثم ، مضى « حسنين » بمعاونة عدد من الصحفيين والكتاب اصطنعهم لنفسه ، ينشر حول « فاروق » . وعن « فاروق » .. كثيرا من القصص ، والروايات التى تظهره للشعب فى صورة « الانسان » الذى تتفجر ينابيع الخير من قلبه !! وفى صورة « المؤمن » الذى لايفرط تحت اقسى الظروف ، فى أى فرض من فروض ربه ! .. وفى صورة « البطل الوطنى » الذى يريد أن يبدل واقع الحياة الأليمة فى مصر ، والذى يريد ان يخلصها من جميع الادواء التى تعوق تقدمها ، وتبدد قواها !!

ومن الحق ان نعترف ، بأن هذه الصورة التى راح « أحمد حسنين » يرسمها لفاروق ، بمعاونة أصفيائه من الصحفيين والكتاب ، قد انطلت على الشعب امدا طويلا ، إذ كانت من ناحية ، مرسومة ببراعة شديدة .. وبأقلام مجموعة من الكتاب كان لهم ، وقتئذ ، تأثيرهم الكبير على نفوس الجماهير . ومن ناحية اخرى ، فان « الالحاح » المستمر على الجماهير بهذه الصور المتكررة ، وقد ولد مايشبه « اليقين » بأن كل مايقال لها عن « فاروق » انما هو حق لايأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه !!

وفى غمرة الحماس المشبوب للملك ، ولشبابه ، ولطلعته التى كانت حينئذ ، لاتزال طيبة ، وجميلة ، وآسرة ، فى غمرة هذا كله : لم يكن الشعب مستعدا لان يتوقف لحظات يراجع فيها حماسه ، ويستعيد فيها لنفسه قول « شوقى » فى « مصرع كليوباترا » :

انظر الشعب ديون ∴ كيف يوحون اليه
ملأ الجو هتافا ∴ بحياتى قاتليه

أثـــر البـهـتـان فـيـه ∴ وانـطـلـى الـزور عـلـيـه
يـا لـه مـن بـبـغـــاء ∴ عـقـلـه فـى أذنـيـه !!

وإذ أحكم « أحمد حسنين » ، بهذا الأسلوب الغريب ، قبضته حول « الملك الصغير » . وإذ نجح الى حد بعيد فى أن يخدع الشعب عن حقيقه ملكه ، وفى أن يخدع الملك نفسه عن حقيقة نفسه ، فقد مضى يحكم مصر - من تحت ذقن ذلك « الملك الصغير » - حكما مطلقا !!

ولكنه ، أى « أحمد حسنين » ، لم يكن ليستطيع أن يحكم مصر على هذا النحو ، اذا ما ظل « فاروق » ملتزما حدوده الدستورية بوصفه « ملكا دستوريا » - « يملك ولايحكم » ، ومن هنا ، رأى « حسنين » انه اصبح أمرا محتوما أن يُعلّم الملك كيف يتجاوز حدوده .. وكيف يتحدى الدستور . وكيف يصبح ملكا مستبدا .. يملك ويحكم .. لكى يحكم هو باسمه ، ومن ورائه !

●

كان « أحمد حسنين » يشعر - وهو يلعب لعبة « الحاكم المطلق » لمصر من وراء ستار - ان « الوفد » بوصفه حزب الاغلبية الشعبية ، هو القوة الوحيدة التى تستطيع ، فيما لو خلصت من سلطان الحكم عليها ، ان تنتزع أنيابه ، وان تحطمه ، فقرر ان يسبق ويحطمها ، كان يعرف ان قوة « الوفد » الحقيقية كامنة فى ذلك التآخى الكبير الذى كان قائما بين « مصطفى النحاس » ، رئيس الوفد ، وبين « مكرم عبيد » سكرتيره العام ، وقوته الدافعة والمحركة ، فقرر ان يمزق هذا التآخى . وكشف عن نيته هذه لواحد من أصفيائه الصحفيين بقوله : « ان النحاس بغير مكرم ، هو « شمشون » بغير شعره ، وقد قررت ان أقص شعر شمشون »!!

ومضى « حسنين » - بأسلوبه الخاص الذى لعله قد تعلمه فى انجلترا - ينفذ قراره . فأوقع ، أولا ، بين السيدة حرم النحاس (باشا) وبين مكرم عبيد ، بأن افهمها - هكذا يقول ذلك الصحفى من أصفيائه - « أنه ليس بين الملك و« النحاس » الا شخص « مكرم عبيد » ، وانه إذا استطاع « النحاس » أن يتخلص من « مكرم عبيد » فسيبقى رئيس وزارة الى الأبد » !!

" وفى نفس الوقت ـ لا يزال ذلك الصحفى من اصفياء " احمد حسنين " هو الذى يتكلم ـ شجع " مكرم عبيد " على الاعتقاد بأن الملك ، والشعب ، يعتمدان عليه فى حماية " النحاس " من اطماع اصهاره واقاربه . وانه وحده الذى يستطيع المحافظة على نظافة " مصطفى النحاس " !!

" ثم رتب " أحمد حسنين " لقاء لمكرم عبيد مع الملك ، وكتب " حسنين " ما يجب أن يقوله "فاروق" لمكرم عبيد حرفا بحرف ، واوضح له : كيف يبدأ الحديث ، واين يتوقف ، ومتى يضحك ، ومتى يربت على كتف مكرم ، ثم كيف يضع الخنجر فى يده" !!

"واشهد أن هذا الحديث كان بارعا ، لأن سطوره كانت بريئة .. ولكن "الخنجر" كان ملفوفا ببراعة فيما بين السطور" !!

" وحرص "حسنين" على ان يدرب "فاروقا" على هذا الحديث ، ثم وضعه له فى درج وراء مكتبه لكى يستنجد به .. اذ خانته ذاكرته" !!

" ثم سمعت أن " حسنين " زار حرم النحاس " باشا " ، وكسب ثقتها ، وامتدح ذكاءها ، ولكنه اتهمها بالغرور لانها تتصور أنها تستطيع اخراج " مكرم عبيد " من " الوفد " ، مع ان الناس يؤكدون أن " مكرم " هو الذى سيخرجها من بيت " النحاس !!

وسمعت ـ والكلام لايزال لذلك « الصحفى الكبير » الذى كان واحداً من « صحفيين قلائل » يمكن وصفهم بأنهم : « أصفياء حسنين » ـأن " حسنين " راهن حرم النحاس " باشا " على انها لن تستطيع اخراج " مكرم " من الوزارة .

وقد سألت " حسنين " عن واقعة الرهان فأنكرها ، ولكننى شخصيا لا استبعدها . فإن " حسنين " كان ساحرا مع النساء ، وكان يعرف كيف يضع الخنجر فى يد المرأة وهو يوهمها انه وضع فى يدها باقة من الزهور !!

ثم يضيف « الصحفى الكبير » ضوءا اكثر الى صورة صديقه الذى كان يحكم مصر من وراء ستار ، بقوله :

" كان " حسنين " حريصا على ان يصور نفسه فى صورة " الطرطور " . ومن تحت هذا "الطرطور" كان يحكم مصر . فمثلا ، بعد وفاة المرحوم حسن صبرى (باشا) بخمس دقائق " . كان " حسنين " قد قرر أن يتولى " حسين سرى " رياسة الوزارة الجديدة !! .. وترك الملك يتباحث مع " على ماهر " و " عبد الوهاب طلعت " ٤٨ ساعة كاملة فى اسماء المرشحين لرياسة الوزارة ، وليس بينهم اسم " حسين سرى " .

" ولما قبض الجيش الفرنسى على " بشارة الخورى " رئيس جمهورية لبنان ، و " رياض الصلح" رئيس وزرائه ، اوقف " حسنين " مطابع جريدة الاهرام فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وطلب نشر برقية بتوقيع " فاروق " يؤيد فيها زعماء لبنان .. ويحتج فيها على خرق استقلال لبنان " .

" وقرأ " فاروق " هذه البرقية فى " الاهرام " ، كما قرأها باقى القراء .. ومن الطريف أن هذه البرقية لم ترسل اطلاقا فى ذلك الوقت " .

وعندما نترك هذا الصحفى الكبير من أصفياء " احمد حسنين " .. لكى نعود مرة آخرى الى زميله الذى حكى لنا ، فى بداية هذا الحديث ، حكاية التحاق " حسنين " بجامعة " اكسفورد " بتوصية خاصة من " لورد ملنر " ، نجده يستكمل حكايته هذه بقوله :

" .... واستفاد " حسنين " من وجوده فى " اكسفورد " . فإن جميع رجال السياسة الانجليز الذين اصبحوا اصحاب رأى فى مصير السياسة المصـرية ، كانوا زملاء له فى الدراسة ، وعرفوه ، واحبوه ، وقد كسب " حسنين " عدة مواقع سياسية ، لأن زملاءه فى " اكسفورد " كانوا يعتبرونه المثل الاعلى للچنتلمان " !! .

وهكذا تمضى روايات الرواة من اصدقاء " أحمد حسنين " ، واصفيائه ، مؤكدة طبيعة الرجل ، وطبيعة غاياته واهدافه ، وايضا طبيعة الوسائل التى كان يتوسل بها لتحقيق هذه الغايات ، والاهداف !!

ولست ارفض من هذه الروايات ـ وكلها تحدد ، أدق تحديد ، نوعية الرجل ، وأسلوبه ، ولحساب من كان يعمل ـ لست أرفض رواية واحدة من هذه الروايات جميعها ، فرواتها جميعا من اخلص اصدقائه .. من الصقهم به ، ومن اقربهم اليه ، ومن ابعدهم عن التقول عليه . هذا فضلا على انهم لم يرووا شيئا من كل ذلك الذى رووه عن "حسنين" فى معرض النيل منه ، او التنديد به ، او تحميله مسئولية اى شىء مما جرى فى مصـر ، ولمصـر ، وقتما كان الرجل يحكمها من وراء ستار ، ويقوم بمهمته فى افساد " فاروق " . "ملكا ، وانسانا" .. على احسن الوجوه . وإنما روى الرواة من اصفياء " حسنين " هذه الحقائق كلها ، فى معرض ازجاء المديح له ، والإشادة به ، والإعجاب الشديد بما يتمتع به من عبقرية ، ومن مكر .. ودهاء .. !!

وأذكر اننى فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ـ وكانت " محكمة الثورة " قائمة بمحاكمة الذين اسمهوا فى افساد " فاروق " ، وفى افساد الحياة السياسية فى مصـر على عهده ـ نشرت فى مجلة " التحرير " مقالا عنوانه : " حاكموا الاموات .. واحكموا عليهم " ـ ، طالبت فيه بمحاكمة " اسماء " الذين افسدوا الملك على امته ، بعد ان افسدوه على نفسه ، وكان فى مقدمة اولئك " الاموات " الذين طالبت بمحاكمتهم : " أحمد حسنين " .. و " إلياس اندراوس " . وجاء فى ذلك المقال عن " أحمد حسنين " مايلى :

● وقف " عباس حليم " ـ وهو احد افراد الاسرة المالكة السابقة ـ امام " محكمة الثورة " ليقرر ان افساد " فاروق " بدأ حين كان " احمد حسنين " رائده . ومن قبل " عباس حليم " ، كشف رجال آخرون عن ان رائد الملك هذا ، كان متزوجا من ام الملك الذى كان يوما ما يقوم بدور " رائده " . تزوجها فى الظلام . لأن زواجا كهذا لم يكن ممكنا ان يتم تحت النور . فهو زواج يتمثل فيه ، وفيما سبقه ولحقه من تصرفات هذا الرجل ، اكثر من وجه من وجوه الانتهازية ، والخيانة .. خيانة " الامانة " التى وضعها والد " فاروق " فى عنق « رائده » .

" ولقد وقعت فى يدى " أجندة " ، "فاروق" الخاصة ، حينما كان طالبا فى انجلترا .. اى فى الوقت الذى كان " احمد حسنين " يقوم فيه بدور " الرائد " الذى كان عليه ان يربيه ، وان يحسن توجيهه وتربيته . فماذا وجدت فى " أجندة " فاروق الخاصة ؟ !" .

" لم أجد فيها اسما واحدا لكتاب واحد اشتراه " فاروق " او فكر فى شرائه ، ولم اجد فيها اشارة واحدة الى موضوع واحد قرأه . او فيلم واحد شاهده . وانما وجدت فيها مايؤكد كل حرف قاله "عباس حليم" عن "رائد الملك" . وجدت فيها عشرات الاسماء ، لعشرات من الفتيات مقرونة بعناوينهن ، وبتواريخ ميلادهن . واوصافهن : فهذه شقراء .. وهذه خمرية .. وهذه سمراء" .

ولم اكن محتاجا : بعد ان قلبت صفحات هذه " الاجندة الملكية " ، ذات " التاريخ المجيد " لان ابحث كيف بدأ فساد " فاروق " ومتى .. واين .. وعلى ايدى من !! .."

* * *

أماالرجل الثانى الذى كان له من التأثير فى " فاروق " وفى افكاره ، وفى الوصول بنزعته " الموروثة " الى " الحكم المطلق " الى ذروتها ، وتحمل بذلك ـ امام التاريخ ـ مسئولية افساد " فاروق " ـ ملكا ـ فهو ..

على ماهر (باشا) اول رئيس للديوان الملكى فى عهد فاروق ، واول سياسى مصـرى " محترف " عرفه « فاروق » ، وتعلم منه ، وعمل بنصائحه .

ومن الانصاف للحق أن نقول إن وسائل الرجل الى السلطان ، والى الحكم والتحكم ، لم تكن هى نفس وسائل " احمد حسنين " .. وان بقيت له نفس اهدافه ، فلقد كان " على ماهر " اكرم بنفسه على نفسه ، واكرم بنفسه على ماضيه ، من ان يتخذ وسائل " احمد حسنين " طريقا الى السلطان ، والى الحكم والتحكم ، اذ كان ، على العكس تماما من " احمد حسنين " ، ذا ماض طويل فى الخدمة العامة .. كوكيل للنائب العام ، وقاض ، وناظر لمدرسة الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، ووكيل لوزارة المعارف ، ثم كوزير عدة مرات ، وكرئيس للوزراء فى آخر ايام " الملك فؤاد " . كما كان له ، اضافة الى هذا كله ، شرف الاسهام فى ثورة ١٩١٩ على نحو يشرفه ، وجدير بأن يسجل له . ولو كان للرجل ، الى جانب هذا كله ، ايمان حقيقى بالجماهير ، وبالعمل وسطها .. لما اضحى محتاجا لان يلقى بنفسه فى احضان " القصر " ليلتمس منه القوة ، ولكن " على ماهر " كان نفورا ، بطبعه من الجماهير .. ولم يكن يتوافر له القدر الكافى لا من الايمان بها ، ولا من القدرة على مخاطبتها .

وليس صحيحا ما يقال من ان نفور الرجل من الجماهير انما يرجع الى تربيته من ناحية ، والى المحيط الذى نشأ فيه من ناحية آخرى ، ليس هذا صحيحا لسبب بسيط .. هو ان " على ماهر " ـ كان ـ كما هو معروف ـ شقيقا " للدكتور أحمد ماهر " . وقد نشأ الشقيقان فى بيت واحد ، وعاشا فى محيط واحد ، وربيا تربية واحدة . فالصحيح ، إذن ، أن "المزاج الشخصى" لكل من الشقيقين ـ وليس المحيط ولا التربية ـ هو الذى مشى بكل واحد منهما فى الاتجاه الذى رآه متفقا وطبيعته .. فألقى "احمد ماهر" بنفسه فى قلب نضال الشعب ، ودنا عنقه ـ يوما ما ـ من حبل المشنقة ، وراح يأخذ من الجماهير ويعطيها ، ويثق بها وتثق به ، حتى غدا واحدا من ابرز زعمائها ، اما الشقيق الآخر .. "على ماهر" .. فقد ظل ، بحكم "مزاجه الخاص" ـ وليس بحكم تربيته ، ولا بحكم محيطه ـ ينفر من الجماهير ، ولا يثق بها ، ويقف دائما على مسافة بعيدة منها . ولقد ظل "على ماهر" محتفظا لنفسه بهذه المسافة التى كانت تباعد بينه وبين الجماهير ، حتى آخر ايامه .

واحسب أن الشعب كان يقدر "لعلى ماهر" كفايته ، ولكن المرجح انه لم يكن يحمل له حبا كثيرا او قليلا . فليست "الكفاءة" وحدها بكافية لان تحمل صاحبها الى قلب الشعب ، ولو كان الامر كذلك ، لصار رجل "كإسماعيل صدقى" ، مثلا ، من احب الرجال الى الشعب . لكنه على العكس ، كان من ابغضهم اليه" .

ولم يكن "على ماهر" ، ومن هم على طرازه من الرجال ، يعلنون - بطبيعة الحال - عن ترفعهم على الجماهير ، أو عن عدم ايمانهم بها . ولكن الشعب ، بفطرته ، كان قادرا - دائما - على تمييزهم ، وعلى تحديد مكانه منهم ، وعلى مبادلتهم ترفعا بترفع ، وابتعادا بابتعاد .

واذ تميز "على ماهر" بقدر غير قليل من الحصافة والذكاء ، فقد هدته حصافته ، وهداه ذكاؤه ، الى ادراك حقيقة موقفه من الشعب ، وحقيقة موقف الشعب منه . ومن ثم اختار ان يربط نفسه "بالقصر" .. يدور فى فلكه ، ويعمل لحسابه ، ولحساب توسيع حقوقه وسلطاته ، على حساب ما للشعب من حقوق .. ولعل حكومة الاغلبية الشعبية لم تلق من العنت فى تعاملها مع "القصر" .. مثلما لقيت من ذلك حين كان " على ماهر " يشغل منصب « المستشار الاول للملك » ، بوصفه رئيسا للديوان الملكى فى سنة ١٩٣٧ .

ولم يكن "على ماهر" يوسع ، ما استطاع ، فى سلطات الملك عن غير عقيدة ، وانما كان يفعل ذلك عن عقيدة مستقرة فى عقله ، وفى نفسه ، مؤداها ان الشعب لم يبلغ من النضج الدرجة التى تجعله مؤهلا لممارسة ما كفله له الدستور من حقوق وسلطات ، ولأن عقيدة " على ماهر " هذه ، كانت تطابق عقيدة "القصر" كل المطابقة ، فقد لقيت منه ، ولقيت عنده ، كل الدعم والتشجيع .

وبقدر ما قربت عقيدة "على ماهر" هذه مابينه وبين "القصر" - اذ لم يكن هناك ماهو احب الى "القصر" من ان يرى نفسه ، وليس الامة ، قد اضحى مصدر السلطات جميعا - بقدر ماراحت تباعد ، اكثر واكثر ، ما بينه وبين جماهير الشعب . وبقدر ماراح هو نفسه يمتلىء باليقين من انه لن يستطيع أن يحكم يوما ما - وكان الوصول الى الحكم حلما يتصدر جميع أحلامه - الا معتمدا على "القصر" .. وعلى ما له من نفوذ وسلطان .

وتحقق الحلم الذى كان يؤرق جفون "على ماهر" . فوصل الى الحكم ، على مدى عمره الطويل ، عدة مرات .. وليس مرة واحدة . لكنه لم يلبث حتى طعن بنفس "السيف" الذى كان هو اول من وضعه فى يد الملك ! .

فلم يكن "على ماهر" ، وهو يوسع ما استطاع فى سلطات الملك على حساب سلطات الشعب ، يحاول أن يمد بصره الى ماراء الحاضر .. ولم يكن يعنى بالمبادىء فى ذاتها ، قدر عنايته بأن يضع فى طريق حكومة الاغلبية الشعبية كل ما من شأنه ان يعجل بالصدام بينها وبين الملك . ناسيا ، او متناسيا ، انه قد راح يأخذ من الشعب ليعطى الملك ، فإن الملك لم يزدد ـ مع الايام ـ إلا نهما ، والا رغبة فى طلب المزيد ، ومع ان الرجل ، كما قدمنا ، كان يتميز بقدر غير قليل من الذكاء .. وايضا بقدر من الثقافة السياسية يتيح له ان يعى طبيعة الملوك .. إلا أن « عقيدته الخاصة » بالنسبة لجماهير الشعب ، وبالنسبة لما تقدر على ممارسته من سلطات وحقوق ، كان لها الغلبة على ذكائه ، وعلى ثقافته السياسية ، ولذا ، فإنه عندما وقع اول خلاف بين "فاروق" وبين اول وزارة وفدية وليت الحكم فى عهده ، حول حق الوزارة الدستورى فى اختيار الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ـ وكان هذا الخلاف ، بكل تفاصيله ، يكاد يكون تكرارا حرفيا لذلك الخلاف الدستورى الذى وقع فى سنة ١٩٢٤ بين "سعد زغلول" و"الملك فؤاد" ـ اخذ "على ماهر" جانب الملك فى هذا الخلاف . بل ربما يكون التعبير الاكثر دقة ، هو ان نقول إن "الملك" هو الذى أخذ جانب « على ماهر » إذ لم يكن « الملك » ، فى ذلك الوقت ، قد جاوز السابعة عشرة من عمره .. فإذا اضفنا الى حداثة سنه انه لم يكن قد اكمل تعليما من اى نوع ، كان لنا أن ندرك ، على الفور ، بلسان من كان "الملك" يتكلم .. عندما راح يتكلم مع رئيس الوزراء "مصطفى النحاس" .. عن الحقوق الدستورية لكل من الملك .. والوزارة !! .

ولو ان الحقوق التى راح الملك يتحدث عنها كثيرا اثناء خلافاته مع حكومة الوفد ، كانت حقوقا مشروعة ، لما كان لاحد ان يلوم "على ماهر" ، ولا أن يحمله ـ امام التاريخ ـ مسئولية افساد "فاروق" ـ ملكا ـ بتعويده على اهدار الدستور ، والافتيات على حقوق الشعب . ولكن الحقوق التى كان الملك يزعمها لنفسه ، كانت ـ فى جوهرها ـ حقوقا مغتصبة .. غصبها له مستشاره الاول ، ومدربه الاول على "لعبة" الحكم .

صحيح أن "على ماهر" ، وهو يغتصب للملك حقوقا دستورية ليست له ، كان يعمل لحساب حاجة فى نفسه ، ولحساب عقيدة يعتنقها ، إلا ان ذلك لن يرفع عنه - امام التاريخ - مسئولية تشجيع "فاروق" على الاستبداد ، والطغيان ، ذلك أن ذكاء الرجل ، وتجربته ، ووعيه .. كل اولئك كان حريا ان يحمله على مد بصره الى ماراء " الحاضر " ، ليرى " المستقبل " وما عسى ان يصنع به الملك الذى كان له من " طبيعته الموروثة " ، مايجعل رجلا فى مثل ذكائه ، وتجربته ، وحصافته ، اشد حرصا من ان يضيف الى هذه " الطبيعة الموروثة " حقوقا مزعومة يستخدمها الملك اليوم ضد " النحاس " .. ويستخدمها غدا ضد " النقراشى " .. ويستخدمها بعد غد ضد " على ماهر " نفسه .. ثم يستخدمها بعد ذلك كله ، بل قبل ذلك كله ، ضد الشعب بأكمله .

* * *

ولم يكن ذلك الخلاف الذى نشأ بين "فاروق" ، على اول عهده بالملك ، وبين حكومة الوفد ، حول حق اختيار اعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، هو آخر الخلافات الدستورية التى نشأت بين الحكومة ، وبين "فاروق" - ومن ورائه مستشاره الاول .. "على ماهر" - بل لقد كان ذلك الخلاف هو اول حلقة فى سلسلة الخلافات التى اخذت تتعدد ، وتتلاحق حتى انتهت آخيرا الى النتيجة المحتومة التى كان "رئيس الديوان الملكى" يخطط لها .

اقال الملك حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . وكانت اسباب الاقالة التى تضمنها "الامر الملكى" الصادر بإقالة الحكومة : "إن الادلة قد اجتمعت لدينا على أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور" . !!

كلمات فوق ادراك الملك - ابن السابعة عشرة - وفوق وعيه ، وفوق ثقافته ، لكنها ، على أية حال ، ليست فوق ادراك "على ماهر" ، ولا فوق وعيه ، ولا فوق ثقافته .

* * *

كان "على ماهر" ، وهو يوسع ما استطاع فى سلطات الملك ، يعمل - كما سبق واوضحنا - لحساب "حاجة فى نفسه" . وكانت هذه "الحاجة" هى ان

يكون هو "القادم الجديد" ، بعد أن يزيح الملك حكومة الوفد من الحكم . اذ كان الوصول الى الحكم ، هو الحلم الذى يتقدم جميع احلامه .

ووصل "على ماهر" الى الحكم فعلا ، ولكن ، بعد ان عبر اليه على "جسر" أقامه فى صورة وزارة من وزارات "الاقليات" مالبث ، بوسائله الخاصة ، أن ازاحها ، وحل محلها فى سنة ١٩٣٩ ، كما صار رئيسا للوزراء مرة آخرى بعد "حريق القاهرة" فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . وفى وزارته الاخيرة هذه ، بدأ "على ماهر" يتلقى الطعنات .. اقسى الطعنات .. من نفس "السيف" الذى كان هو اول من وضعه فى يد الملك .

فما كاد الرجل يستقر فى مقعده كرئيس للوزراء ، حتى اخذت الطلبات الملكية "غير الدستورية" ، و "غير المشروعة" ، تلاحقه ، وتحاصره ، فإذا بالملك يطلب منه ـ اول مايطلب ـ تعيين "كامل قاويش" نائبا عاما . وكان "كامل قاويش" هذا مستشارا بغيضا الى الشعب بسبب موقفه ـ عندما كان وكيلا للنائب العام ـ من مجموعة الشبان الوطنيين الذين اتهموا باغتيال الوزير السابق "امين عثمان" ـ وهو عميل آخر من عملاء الانجليز ـ الذى وجد فى نفسه الجرأة لكى يرفع عقيرته ذات يوم من ايام سنة ١٩٤٦ ، مطالبا بأن تتزوج مصر من بريطانيا "زواجا كاثولوكياً" !!! فدفع حياته ـ على ايدى اولئك الشبان ـ ثمناً لما رفع عقيرته مناديا به .

والى جانب المشاعر الخاصة التى كان الشعب يحملها لكامل قاويش .. فإنه لم يكن اقدم المستشارين ، بل لعله كان احدثهم ، فكيف يستطيع "على ماهر" ان يستجيب "لارادة" الملك ويعينه نائبا عاما ، متحديا بذلك مشاعر الشعب .. ومتجاوزا ـ فى ذات الوقت ـ عن القواعد والاصول .

لكن الرجل لم يستطع ان يقول : لا .. ولم يستطع فى نفس الوقت ، ان يقول : نعم . ومن ثم اخذ يراوغ الملك ، ويقدم له حججه المنطقية ، وحججه القانونية التى تضعه فى موقف العاجز عن الاستجابة لرغبته ، ولكن الملك الذى كان قد تعلم ، على يدى هذا الرجل نفسه ، ألا يعتد بالحجج المنطقية ، ولا بالحجج القانونية التى تحول بينه وبين بلوغ ما يريد .. لم يقتنع بما أبداه "على ماهر" من حجج .. وسجل له "مراوغته" هذه فى صحيفة اخطائه ، او فى صحيفة خطاياه ، وراح يتربص ..

أتبع الملك طلبه الاول بطلب جديد .. اراد تعيين "اللواء أحمد طلعت" حكمدارا للقاهرة .. وعلى الرغم من ان "اللواء طلعت" كان يمت بصلة القرابة لرئيس الوزراء ، فإن الرجل رأى - لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة - انه ليس من المناسب تعيينه فى المنصب الذى طلبه له الملك . هذا فضلا عن ان مجلس الوزراء كان قد اتخذ قرارا بتعيين "اللواء أحمد عبدالهادى" فى نفس المنصب ، ونشر القرار فى الصّحف .

غير أن الملك الذى لم يعد - على يدى "على ماهر" نفسه - "ملكا دستوريا" .. يملك ولا يحكم ، لم يكن يهمه من ذلك كله شىء . وعلى ذلك ، فإنه لم يرض هذه المرة بنقل عدم استجابة "على ماهر" لرغبته الى صحيفة اخطاء الرجل ، او الى صحيفة خطاياه ، وانما صمم على تعيين "اللواء طلعت" فى المنصب الذى اراده له . عندئذ لم يجد رئيس الوزراء - ازاء هذا التصميم الملكى - مفرا من أن يمضغ قراره السابق بتعيين "اللواء أحمد عبدالهادى" حكمدارا للقاهرة ، ويصدر قرارا جديدا بتعيين "اللواء طلعت" بدلا منه !! .

●

ألم نقل لك إن "على ماهر" ، وهو يأخذ من الشعب ليعطى الملك ، كان قد نسى او تناسى ، ان ذلك لن يزيد الملك إلا نهما .. وإلا رغبة فى طلب المزيد ؟ .

وبالفعل راح "الملك" يطلب المزيد .

طلب الى "على ماهر" ان يصدر قرارا بعودة "عبدالفتاح عمرو" ، الرجل الذى وصفه "الدكتور طه حسين" ادق وصف ، حين قال عنه : "إنه يصلح سفيرا لانجلترا فى مصر أكثر مما يصلح سفيرا لمصر فى انجلترا" .. إلى لندن ليباشر عمله كسفير لمصر هناك ، وكانت حكومة الوفد قد سحبته فى اعقاب قيامها بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ورأى "على ماهر" ان اعادة "عبدالفتاح عمرو" الى لندن ، سوف تكون صدمة لمشاعر الشعب . ولم يكن الرجل ، بسبب ظروف كثيرة ضاغطة ، مستعدا ، هذه المرة ، للتجاوز عن مشاعر الشعب ، إلا أن "مشاعر الشعب" هذه ، كانت آخر ما يدخل "لفاروق" فى حساب . ومن ثم ، صمم على عودة

"عمرو" الى لندن . واعاده اليها عضوا فى بعثة التعزية الملكية فى وفاة ملك انجلترا ، ثم بقى بها مستأنفا عمله كسفير لمصر هناك ! .

كل ذلك ، وغيره .. اسخط الملك غاية السخط على الرجل الذى كان اول من اذكى فى نفسه نزعته "الموروثة" الى "الحكم المطلق" ، فلما رأى الملك ـ اضافة الى ذلك كله ـ ان "على ماهر" يحاول أن يقيم سياسة وزارته الجديدة على اساس من "الود" مع الوفد ، لم يطق عليه صبرا . فحرك اتباعه من الوزراء العاملين مع "على ماهر" ليثيروا فى وجهه المتاعب . عندئذ ، رغب الرجل فى مقابلته ليشكو اليه تصرفات اولئك الاتباع .. فإذا به يفاجأ بما لم يكن ليخطر له على بال . رفض الملك مقابلته . وكلف من رجاله من يتصل به ليقول له : "إن جلالته يرى انه اذا كان عندك شيء تريد ابلاغه اليه ، فلتبلغه لرئيس الديوان !!" .

كانت هذه اقسى طعنة تلقاها "على ماهر" من ذلك "السيف" الذى كان قد وضعه بنفسه فى يد الملك ، وعندها فهم الرجل الذى لم يكن الذكاء ينقصه ، ماهو مطلوب منه ، فتوجه فى اليوم التالى الى قصر الملك ، حاملا فى جيبه استقالة وزارته التى لم يكن قد مر عليها اكثر من خمسة اسابيع !! .

ولأن هذه الاستقالة كانت مطلوبة ، فقد سارع الملك الى قبولها . ولعل "على ماهر" ـ وهو يغادر قصر الملك ، لآخر مرة ، عائدا الى بيته ـ كان يردد لنفسه قول الشاعر :" .

أعلمه الرماية كل يوم ... فلما اشتد ساعده رمانى !!

ففى هذا البيت الواحد من الشعر ، تتجسد ـ وعلى ادق وجه ـ مأساة "على ماهر" مع "فاروق" . كما تتجسد ـ وعلى ادق وجه ايضا ـ حقيقة ذلك الدور الخطير الذى لعبه "على ماهر" فى حياة "فاروق" .. وحقيقة ذلك التأثير الذى تركه على تصرفاته ، وفعاله . فلقد علم "على ماهر" "فاروقا" كيف يكون "حاكما مطلقا" .. وكيف تكون له اوامر ، ورغبات ، وطلبات .. وكيف يهدر القانون ، والدستور ، وحقوق الشعب ، فى سبيل هذه الاوامر ، وهذه الرغبات والطلبات .

فلما ان ولى "على ماهر" الحكم ، تصور ـ لتجاهله لطبيعة الملوك ..

وليس لجهله بهذه الطبيعة ـ ان "فاروقا" لن يعبث به مثلما عبث "بالنحاس" من قبله . وكان للرجل كثير من العذر فى هذا التصور .. أوليس هو "معلم الملك" ، وأستاذه ، ومدربه الاول على "لعبة الملك" ؟! .

وكل ذلك كان صحيحا . لكن الأمر الأكثر صحة منه ، هو ان "فاروقا" ـ وقد تعلم الطغيان ، واستمرأه ـ لم يكن ليستطيع ان يعفى منه احدا .. حتى ولا الرجل الذى زين له الطغيان ، وعلمه كيف يطغى .

الفصل الثالث :

القائمة السوداء !

.. واترك هذين الرجلين اللذين لعبا اخطر الادوار تأثيراً فى مصير "فاروق" ـ ملكا .. وانسانا ـ منتقلا الى "حاشيته" .. الى تلك المجموعة من الاتباع التى قلنا ، قبلا ، انها كانت حثالة من الناس جاء بهم "فاروق" من الحضيض ، ورفعهم عنده الى القمة . فاستطاعوا ، من مواقعهم التى رفعهم اليها ، ان يفسدوه على امته ، بعد ان نجحوا فى افساده على نفسه .

كانت تلك المجموعة من الاتباع تتكون ، اساسا ، من هؤلاء :

١ ـ كريم ثابت (باشا) ، المستشار الصحفى .
٢ ـ الياس اندراوس (باشا) المستشار الاقتصادى .
٣ ـ محمد حلمى حسين (بك) السائق الخاص .
٤ ـ أنطون بوللى (بك) ، مدير الشئون الخصوصية !
٥ ـ محمد حسن الشماشرجى (الخادم) الخاص .

ومن الطبيعى ـ وانا اقصد تعريفك بهذه المجموعة من الاتباع ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حياة "فاروق" ، ومن تاريخه ، وايضا من مصيره ـ ان ابدأ بالرجل الاول ، والاخطر ، فى هذه "القائمة السوداء" .

كان "كريم ثابت" صحفيا من ابناء جريدة كانت تسمى "المقطم" . وقد عرفت هذه الجريدة ، منذ اليوم الاول لتأسيسها ، بأنها "لسان حال" الاحتلال البريطانى فى مصر . ولم يكن "كريم ثابت" هذا صحفيا من ذوى القلم ، ولا من ذوى الرأى ، بل كان صحفيا "تافها" من ذلك النوع الذى تدور اهتماماته كلها حول التعرف على "الامزجة الخاصة" للملوك ، والعظماء : ماذا يأكلون ، وماذا يشربون .. ماذا يحبون ، وماذا يكرهون ..

ومتى ينامون ، ومتى يستيقظون .. إلى آخر هذه القائمة من "الاهتمامات التافهة" التى لا يرتضيها لنفسه غير صحفى تافه لا قدرة له إلا عليها .

وقد تسلل "كريم ثابت" الى محيط "فاروق" والى الالتصاق به ، ثم الى التأثير فيه ، والسيطرة عليه ، من خلال هذه "التفاهة" نفسها .. اذ وضع عنه كتابا ملأه بعديد من "الاكاذيب الصحفية الفاخرة" ألتى تضع "فاروقا" على قمة التفوق الانسانى فى جميع مجالات الحياة . فهو ـ كما رسم "كريم ثابت" صورته فى ذلك الكتاب ـ "الانسان الاول" .. و"العالم الاول" . و"الديمقراطى الاول" .. و"الرياضى الاول" .. و"المحسن الاول" .. و"المؤمن الاول" .. و"الوطنى الاول" !! .

وتحت تلك العناوين كلها ، كانت هناك عشرات من القصص الزائفة التى صاغها خيال "كريم ثابت" لكى ترتفع "بفاروق" من مصاف العاديين من الناس ، لتضعه فى مصاف الملهمين والعباقرة . بل لعلها ـ وهذا هو الاصح ـ قد ارتفعت به من مصاف "البشر" الذين يعيشون على الأرض ، ووضعته فى مصاف "الملائكة" الذين لا وجود لهم إلا فى السماء ! .

واذ راقت لعين "فاروق" تلك "الصورة الزائفة" التى رسمها له خيال "كريم ثابت" ، كان طبيعيا ان يقبض "الرسام" الثمن . وكان الثمن فادحا . فقد اصدر الملك "امرا ملكيا" بتعيين "الابن البكر" لجريدة "المقطم" ، مستشارا صحفيا لجلالته !! .

* * *

حدث ذلك فى سنة ١٩٤٦ ، وكان رئيس الوزراء ، حينذاك ، هو "اسماعيل صدقى باشا" ، وقد فوجىء الرجل ، كما هى العادة ، بتعيين "كريم ثابت" فى ذلك المنصب الخطير الذى ابتدعه الملك خصيصا له . واذ استشعر رئيس الوزراء عدم الارتياح لهذا الامر الملكى ، فقد راح يبحث عن وسيلة لبقة يبلغ بها الملك ان الرجل الذى اختاره مستشارا صحفيا له ، لا يصلح لهذا المنصب ، ومن ثم ، هداه فكره ان يبلغ "فاروقا" ان "كريم ثابت" كان يقبض مبلغا معلوما من "المصروفات السرية" "مائتا جنيه شهريا" !! وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى اعفاءه من الاستمرار فى قبض ذلك المبلغ .

ويبدو أن رئيس الوزراء كان قدر انه حينما يعرف الملك ان الرجل الذى

اختاره "مستشارا صحفيا" له كان ممن يتعاملون مع "المصروفات السرية" فلابد ان يعيد النظر فى اختياره .

ولقد كان معقولا ان يتحقق تقدير رئيس الوزراء ، لو ان الملك نفسه كان شخصية سوية ، او لو أنه كان على شىء من الاخلاق ينفره من مثل هذا النوع من الرجال الذين يحددون لانفسهم ثمنا يبيعونها له . اما وإن الملك لم يكن كذلك على اى وجه من الوجوه ، فإن ماحدث ـ كرد فعل لذلك التبليغ ـ كان على العكس تماما مما قدر رئيس الوزراء . فقد صدرت "الارادة الملكية" بمضاعفة المبلغ الذى كان "كريم ثابت" يتقاضاه من "المصروفات السرية" الى "اربعمائة جنيه شهريا" ونفذ رئيس الوزراء ارادة الملك !! .

* * *

إذن .. قضى الامر .. واصبح "الابن البكر" لجريدة "المقطم" ، لسان حال الاحتلال البريطانى لمصر ، مستشارا صحفيا "لملك مصر" . !! وراح ، منذ ذلك التاريخ ، يسرع الخطى على طريق القوة ، والسطوة ، واستغلال النفوذ ، فإذا به يصبح قوة خطيرة . ومؤثرة .. قوة تتدخل فى شئون الحكم ، وفى مجىء الوزراء وذهابهم ، وفى قيام الحكومات وسقوطها ، واذا به يصبح (باشا) من "باشوات مصر" .. ثم اذا به ، أخيرا يصبح "وزيرا للدولة" فى "وزارة حسين سرى" التى تولت الحكم قبل سقوط الملك بشهرين اثنين !! .

ولم يكن "كريم ثابت" بطبيعة الحال ، ليقدر على الوصول الى شىء من ذلك كله من خلال "الوجه الظاهر" لوظيفته المعلنة على الناس . ولكن وظيفة الرجل كان لها وجهها الآخر .. كان لها "وجهها الخفى" الذى مكن له من الوصول الى كل ذلك . فلقد عرف "كريم ثابت" بوسائله الخاصة ـ وما اكثرها ـ كيف يصبح صفى الملك وخدينه ، ورفيق عبثه ومجونه .. كما عرف كيف يتحول من مجرد "صحفى تافه" الى "كلب صيد" من نوع ممتاز يطلقه "سيده" فى اعقاب كل "فريسة" يريد أن ينالها ـ يستوى فى ذلك ان تكون الفريسة مالا يريد أن يغتصبه ، أو امرأة يشتهيها ، فلا يعود الى سيده بدونها !! .

ولعل نجاح "كريم ثابت" فى مهمته "ككلب صيد" يطلقه الملك فى اعقاب الفرائس ، هو الذى هيأ له من اسباب القوة ، والسطوة ، مالم يتهيأ اقل قدر

منه لأنظف الرجال .. بل الثابت ان عددا من الرجال النظفاء ، بل "والدستور" نفسه .. قد نالهم قدر مروع من بطش الملك بهم .. لانهم حاولوا أن يتصدوا "لكلب الصيد الملكى" بخلع انيابه ، وتقليم اظافره ! .

حدث ذلك فى سنة ١٩٥٠ ، عندما سجل رئيس ديوان المحاسبة ، وقتئذ "محمود محمد محمود" فى تقريره السنوى ملاحظتين : احداهما تتعلق "بالذخيرة الفاسدة" التى قام عملاء الملك بتوريدها الى الجيش المصرى اثناء اشتراكه فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . والثانية كانت تتعلق بحصول "كريم ثابت" على مبلغ خمسة آلاف جنيه من اموال مستشفى جمعية المواساة بالاسكندرية ، بدعوى انها مقابل "دعاية" قام بها لحساب ذلك المستشفى !! .

ولقد ترتب على هاتين الملاحظتين اللتين ضمنهما رئيس ديوان المحاسبة تقريره ذاك ، عدة نتائج سياسية ودستورية ، بالغة الاثر ، والخطر .

● **اولاً** : تعرض رئيس ديوان المحاسبة لغضب الملك واضطر نتيجة لهذا الغضب ، الى الاستقالة من منصبه .

● **ثانيا** : علم "مصطفى مرعى" ـ عضو مجلس الشيوخ ـ وأحد اولئك الاحرار الذين كان الكيل قد طفح بهم ـ بما حدث لرئيس ديوان المحاسبة ، فقدم عنه ـ فى مايو سنة ١٩٥٠ ـ استجوابا لرئيس الوزراء وقتئذ "مصطفى النحاس باشا" .

● **ثالثا** : تعرض "مصطفى مرعى" ـ بوصفه عضوا فى مجلس الشيوخ ـ وزملاؤه الاعضاء الذين ظاهروا استجوابه ، بل ورئيس المجلس نفسه "الدكتور محمد حسين هيكل" الى بطش الملك ، والحكومة بهم . اذ صدرت فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ثلاثة مراسيم ملكية "تأديبية" عصفت بالدستور وبكيان مجلس الشيوخ ، واخرجت منه اولئك الاعضاء الذين اجترأوا ، من ناحية ، على إثارة قضية الذخيرة الفاسدة ، بينما كان الملك نفسه هو بطلها الاول ، وحاميها ، وراعيها ، كما اجترأوا ، من ناحية آخرى ، على التعريض "بكريم ثابت" .. مستشار جلالته الصحفى .. بسبب حصوله على خمسة آلاف جنيه لا يستحق منها ـ حقا ولا عدلا ـ قرش واحد .

ويقول الدكتور "محمد حسين هيكل" فى كتابه : "مذكرات فى السياسة المصرية" تعليقا على هذا العدوان الصارخ على الدستور الذى شارك فيه الملك والحكومة معا .. ما يلى :

"احدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيرا عميقا فى طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف ازاءها فلم يستطع احد الدفاع عنها . ذلك لأن احدا لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع ، من اجل شخص من ابناء جريدة "المقطم" التى ناصرت السياسة الاستعمارية فى مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو "كريم ثابت" . كما أن احدا لم يتصور ان يقع ذلك الاغتيال المريع للدستور ، حماية لأولئك الذين تلاعبوا فى صفقات الاسلحة والذخائر التى كانت ترسل للجيش المحارب فى فلسطين" .

* * *

واعود بعد هذا الاستطراد الى الاصل .. الى الشرارة التى طيرت اللهب ، وحملت الملك والحكومة معا على أن يعصفا بالدستور ، وبحرية الرأى تحت قبة البرلمان عصفا مروعا ـ اعود الى استجواب "مصطفى مرعى" .

شرح الرجل استجوابه فى جلسة مجلس الشيوخ التى عقدت لهذا الغرض ، بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لم يتجاوز العنف إلى الخروج على "أداب المناقشة" .. ولا إلى نبو فى العبارة . واستغرق شرح "مصطفى مرعى" لاستجوابه الجلسة كلها ، وطلبت الحكومة تأجيل ردها على المستجوب الى اليوم التالى .

وفى اليوم التالى .. فوجىء الرأى العام الذى كان يتابع ما يجرى باهتمام ، وقلق "بمسرحية ملكية" مخرجة اخراجا متقنا ، وان لم يخل من سخف ، اذ نشرت الصحف خبرا مؤداه أن "كريم ثابت" قدم استقالته من منصبه كمستشار صحفى للملك . وان "جلالته" رفض قبولها . تأكيدا للثقة الملكية به ، وبقدر ماكان هذا التصرف "الملكى" صغيرا ، بقدر ماكان حقيرا ، وبقدر ماكان "مغزاه" مفهوما لأبسط الناس ادراكا .

ذهبت الحكومة الى مجلس الشيوخ للرد على "مصطفى مرعى" يرفرف على رأسها "علم الثقة الملكية" المجددة بالمستشار الصحفى . وهو "العلم" الذى حرص الملك على نشره فى صباح اليوم نفسه ! .

بدأ ممثل الحكومة : "فؤاد سراج الدين باشا" وزير الداخلية ـ واخطر

وزير فى الحكومة الوفدية التى كانت قائمة وقتئذ ـ بدأ رده على الاستجواب بقوله : "**انه لاحظ أن كرسى رياسة مجلس الشيوخ كان يهتز ، عندما كان "مصطفى مرعى" يتكلم .. لكثرة ما خولفت لائحة المجلس**" !!

ولم يفت على رئيس المجلس "الدكتور محمد حسين هيكل" ما انطوى عليه هذا الاستهلال من تهديد ، فقاطع ممثل الحكومة بقوله : "**إن هذا الكرسى الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود ، فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى حرص عليها مجلسكم الموقر**" .

وعندما استأنف ممثل الحكومة كلامه ، راح يرد على الواقعتين اللتين تناولهما الاستجواب بأنهما لم تقعا فى عهد وزارة الوفد ، بل وقعتا فى عهد الوزارات التى سبقتها ، إلا انه مع ذلك ، دافع عن تصرفات "كريم ثابت" دفاعا حماسيا جاء متفقا ، فى حجمه وفى نوعيته ، مع "الثقة الملكية المجددة" بالمستشار الصحفى !! ومع الامال الكبار التى كان "سراج الدين" شخصيا .. و "حكومة الوفد" نفسها .. يعلقانها على حسن ظن "كريم ثابت" فيهما ، وثقته الخاصة بهما .

ولم ينس "فؤاد سراج الدين" فى رده ان يقول "إن الحكومة اجرت تحقيقا فى مسألة الاسلحة والذخيرة الفاسدة ، فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة . ثم اختتم رده على الاستجواب قائلا : ان رئيس ديوان المحاسبة هو الذى اصر على الاستقالة ، رغم محاولته شخصيا ، ومحاولة رئيس الوزراء صده عنها .

وتأجل الاستمرار فى مناقشة الاستجواب اسبوعا ، عاد المجلس بعده الى استئناف المناقشة ، فتكلم "الدكتور ابراهيم بيومى مدكور" ، وكان قد تبنى "الاستجواب" نيابة عن "مصطفى مرعى" الذى كان قد سافر الى اوربا مرافقا للسيدة حرمه التى كانت مرتبطة بموعد سابق مع طبيبها المعالج . تكلم "الدكتور مدكور" فطالب بتعيين لجنة تحقيق برلمانية تحقق الواقعتين اللتين تناولهما الاستجواب ، غير أن "حكومة الوفد" ـ وكانت قد صارت "ملكية" اكثر من الملك ـ اعترضت على هذا الطلب بأنه "غير دستورى" . وانتهى المجلس بإحالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لفحصه .

ويروى "الدكتور محمد حسين هيكل" رئيس مجلس الشيوخ ، وقتئذ هذه الواقعة :

● فى هذه الاثناء ، جاء عندى فؤاد سراج الدين (باشا) بمكتبى فى مجلس الشيوخ ، فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) - ولطالما حدثنى من قبل طاعنا عليه ، وعلى سياسة القصر ، وتدخله المعيب فى شئون الدولة - كان جوابه : "لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته !!" .

"عند ذلك ايقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد "الملك" قد اصبح سياسة الوفد المرسومة التى يأمل ، عن طريقها ، ان يبقى فى الحكم السنين الطوال" !!" .

★ ★ ★

على أن احالة طلب "الدكتور ابراهيم بيومى مدكور" بتعيين لجنة تحقيق برلمانية ، الى لجنة الشئون الدستورية .. لم تكن هى النهاية السعيدة التى يمكن أن تشفى غليل الملك ، وانما كانت النهاية السعيدة التى تشفى غليل الملك ، والحكومة معا ، هى تلك المراسيم الملكية "التأديبية" الثلاثة التى حدثتك عنها ، والتى صدرت فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، لكى تعصف بالدستور و"بمجلس الشيوخ" عصفا مروعا ، اذ اسقطت هذه المراسيم رئاسة المجلس ، كما اسقطت العضوية عن تسعة عشر عضوا آخرين كان فى مقدمتهم ، بطبيعة الحال ، "مصطفى مرعى" .. صاحب الشرارة التى طيرت اللهب .

وفى اليوم التالى لهذه العاصفة الهوجاء التى اجتاحت الدستور ، ومجلس الشيوخ ، وحرية الكلمة تحت قبة البرلمان ، فتح الناس عيونهم على بيان مثير موجه اليهم من زعماء المعارضة - قالوا فيه :

● لم يبق بعد ذلك موضع للشك فى أن الحكومة قد اتخذت اجراء باطلا غير شرعى ، عدوانا على السلطة التشريعية ، وتنكيلا بالمعارضة ، وفرارا من كشف الحقائق للناس ، بل إن هذا الاجراء الذى اتخذته الحكومة ليشجع حماية المسئولين عن التلاعب بمال الدولة ، المستهترين برقابتها ، المستخفين بقوانينها" .

"إن شر عهود الفساد ، والتحلل فى الحكم ، هى تلك التى يتوارى فيها القانون ،

ويقصر عن ادراك المرتكب ، واوغل فى الفساد والشر ان تنزل الحكومة نقمتها على الذين يشيرون الى مواطن التعفن لتداركها ، والى ابواب الشر لاغلاقها" .

"إن الهاوية التى لا درك اسفل منها هى أن يرى الناس الجناة ، والادلة اخذة برقابهم ، بينما ضحاياهم تستجير ولا مجير ، ثم يطالب ممثلو الامة بأن يتأدبوا بالخرس والعمى ، فإن ثارت ذممهم ، وتحركت افئدتهم وألسنتهم ، فويل لهم .. واقصاء وأبعاد" .

"إن الحياة النيابية اذا فقدت حرية المنبر ، فقل عليها العفاء ، ولقد طالب اعضاء مجلس الشيوخ بالتحقيق فى امور خطيرة ، فيها ما يمس نظام الجيش وارواح رجاله ، وصيانة عتاده ، وسلامة ماله .. فماذا يغضب الحاكم المستقيم من هذا ؟؟" .

"لماذا لم تقبلوا التحقيق فى مآسى الذخيرة ؟ .. واذا كانت النيابة تتولى ، فى حدود سلطتها ، التحقيق الجنائى ، فما هو مصير المخالفات المادية الخطيرة ؟؟ .. ولماذا يحال بين البرلمان وتحقيقها ؟؟" .

"إن الحكومة تثير الشك فى جدية اجراءاتها ، وتقتلع الثقة اقتلاعا من نفس الشعب بسلامة مقاصدها ، بل انها لم تترك ناحية واحدة من نواحى "الحكم يتعزى الناس بها عن فساد سواها . فالذى يجرى فى الادارة يجرى فى السوق المالية ، ويجرى فى سوق الحياة النيابية لتكون على غرار خاص .. فتغضى عن فضائح الحكم ، وتخرس عن النطق باسم المرتكب ، أو الاشارة اليه ، ولو كانت آثار ما ارتكب تعرض حياة الجنود ، وطمأنينتهم للضياع" .

* * *

حدث ذلك كله لأن "شيخا" من مجلس الشيوخ اجترأ ، من خلال استشعاره لمسئوليته الوطنية ، على ذكر اسم "كريم ثابت" فى المجلس ، وعلى المطالبة بمحاسبته على ما استحل لنفسه من مال الشعب بغير حق .

ولئن كان ذلك الذى وقع فى حق الدستور ، وفى حق مجلس الشيوخ ، وفى حق رئيسه ، يدلنا ـ من ناحية ـ على مدى ماكان "لكريم ثابت" من قوة وسطوة ، فإنه ـ من ناحية أخرى ـ يدلنا على مدى الهوة السحيقة التى رضيت "حكومة الوفد" لنفسها أن تسقط فيها ، لكى تعيش . ولكى تحكم سنين اطول . وليس يهمها ، فى كثير أو قليل ، ان يتم لها ذلك على حساب الشعب ، وعلى حساب الدستور ، وعلى حساب الاخلاق نفسها ، انما كل الذى كان يهمها هو أن يكون "كريم ثابت" .. وان يكون "سيده" راضيين عنها .. فذلك ، فى تقديرها ، يكفيها ويغنيها .

ولم تكن الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها المستشار الصحفى للملك من اموال "مستشفى المواساة" - بتسهيل خاص من "الدكتور احمد النقيب باشا" رئيس ادارة المستشفى ، الذى كان هو الآخر واحدا من اللائذين "بحاشية الملك" يستمد منها قوته ، ونفوذه - لم تكن الخمسة آلاف جنيه هذه هى كل ما حصل عليه "كريم ثابت" من اموال الشعب ، بل كانت هى الشىء الوحيد الذى وصل الى علم رئيس ديوان المحاسبة .. فتوقف عنده ، وحاول أن يحاسب "كريم ثابت" عليه ، فكانت الطامة الكبرى . اما ماخفى من اموال حصل عليها "كريم ثابت" - بوصفه مستشارا صحفيا للملك - فكان اعظم وافدح بكثير من ذلك المبلغ الذى أثار كل تلك العاصفة ، والذى جعل الملك ، والحكومة معه ، يفقدان رشديهما ، ويتصرفان تصرف اللص حين يضبط متلبسا . فلا يتردد فى الاعتداء ، الى حد القتل ، على كل من أسهم فى ضبطه .

فكما استطاع "كرم ثابت" عن طريق تحوله من "صحفى تافه" فى بلاط "صاحبة الجلالة الصحافة" الى "كلب صيد" فى بلاط "صاحب الجلالة الملك" ، أن يصبح من أصحاب القوة والسطوة ، كذلك استطاع عن هذا الطريق نفسه ، ان يصبح من أصحاب الثروة .. بل والثروة الطائلة .

ولنتوقف هنا قليلا لكى نلقى نظرة على تطور "ثروة" "كريم ثابت" فى الفترة الواقعة بين ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ - تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك ، حتى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ - تاريخ خروجه من دائرة السطوة ، والقوة واستغلال النفوذ .

لم يكن "كريم ثابت" قبل مايو سنة ١٩٤٦ ، يملك من الدنيا غير قطعة ارض فى "الزمالك" ثمنها ١٧٥٠ جنيها . دفع منها مقدما ٥٩٥ جنيها ، وقسط الباقى على اربعة اقساط متساوية . كذلك لم يكن "كريم ثابت" ، حتى ذلك التاريخ ، يملك من الاسهم والسندات إلا ١٥٠ سهما ، اما زوجته فلم تكن ، حتى ذلك التاريخ نفسه ، تملك شيئا على الإطلاق .

ولقد روى عبدالسلام الشاذلى (باشا) الذى كان وزيرا للأوقاف فى وزارة "على ماهر" سنة ١٩٤٠ ، ان "كريم ثابت" ذهب اليه فى مكتبه بالوزارة ورجاه أن يتوسط له لدى رئيس الحكومة ليقرر له مبلغا شهريا من "المصروفات السرية" يستعين بها على مواجهة الحياة !!

ولننظر الآن . كيف تبدل الحال غير الحال . فأصبح الرجل الذى كان يستجدى إعانة من "المصروفات السرية" واحدا من اصحاب الثروات الطائلة :

● اولا : لم يكن "كريم ثابت" حتى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ـ وهو تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك ـ يملك من اسهم الشركات غير ١٥٠ سهما فقط .. وفى يوم التعيين نفسه امتلك ٤٢٣ سهما جديدا ، ثم اخذ عدد الاسهم التى راح يمتلكها يتصاعد حتى وصل فى سنة ١٩٥١ ، الى ٢٤٩٠ سهما قيمتها ١٧١٣٠ جنيها !! .

● ثانيا : اودع فى البنوك وحول لحسابه فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ و٥ مايو سنة ١٩٥٢ مبلغ ١٥٠٣٥٤ جنيها ومن بين هذا المبلغ ٧٧,٠٠٠ جنيه اودعت فى سنة ١٩٤٩ وحدها .. ومبلغ ٣٥٣٤٠ جنيها اودع فى سنة ١٩٥٠ ، هذا فى الوقت الذى لم يزد مجموع ماكان يحصل عليه من مرتبات كمستشار صحفى للملك ، وكمستشار للاذاعة ، وكواحد من اصحاب جريدة المقطم ، على ٢٥٠٠ جنيه سنويا .

● ثالثا : بلغت المبالغ "المعلومة" التى حولت الى الخارج باسمه ، او باسم زوجته ، فى المدة من ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ الى ٢ يونيه سنة ١٩٥٢ ـ ٢٢٤١٦ جنيها ! .

"كانت تلك هى ثروة "كريم ثابت" نفسه .. اما ثروة زوجته فقصتها ادهى وأمر . فلم تكن السيدة "هيلانة سركيس" .. حين تزوجت من "كريم ثابت" فى سنة ١٩٣٣ ، وحتى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ـ وهو اليوم الذى عين فيه زوجها مستشارا صحفيا للملك ـ تملك سهما واحدا .. ولا عقارا واحدا .. ولا حتى جزءا فى عقار . وفجأة اصبحت هذه السيدة نفسها تملك الثروة الطائلة التالية :

● أولا : ثلاث عمارات وفيللا بالاسكندرية ثمنها من واقع اقرارها ٦١٥٠٠ جنيه .. وقد اشتريت لها جميعها بواسطة "الياس اندراوس" المستشار الاقتصادى للملك .. والرجل الثانى فى "القائمة الملكية السوداء" !!" .

● ثانيا : اسهم وسندات قيمتها ٦١٧٠٠ جنيه !!" .

● ثالثا : مجوهرات قيمتها كما هو موضح فى اقرار زوجها ما بين ٢٥٠٠٠ جنيه ، و٢٨٠٠٠ جنيه فقط !!

وليس ذلك هو كل شىء . فلا يزال هناك ماهو افدح ، ففى يوم واحد ـ هو يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ـ اودعت السيدة حرم المستشار الصحفى فى البنك البلچيكى مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه فقط .. وحين سئلت ، امام محكمة الثورة

فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ عن مصدر هذا المبلغ الضخم الذى اودعته البنك فى يوم واحد ، زعمت ان والدة "كريم ثابت" اهدته اليها على دفعتين : دفعة فى سنة ١٩٣٣ ، بمناسبة زواجها ، ودفعة آخرى فى سنة ١٩٣٨ .. بلا مناسبة !! ويبدو أن الزوجة ـ وهى تردد هذا الزعم امام محكمة الثورة ـ لم تكن قد سمعت بحكاية ذهاب زوجها الى "عبدالسلام الشاذلى" وزير الاوقاف فى وزارة "على ماهر" ، فى سنة ١٩٤٠ ، ليوسطه لدى رئيس الوزراء ليقرر له مبلغا شهريا من "المصروفات السرية" يستعين به على تكاليف الحياة ! .

"كذلك نسيت الزوجة أن زوجها لم يستطع فى سنة ١٩٣٨ ان يدفع مبلغ ١٧٥٠ جنيها ثمن قطعة الارض التى اشتراها دفعة واحدة ، فدفع منها ٥٩٥ جنيها فقط ، ثم قسط الباقى على اربعة اقساط متساوية . فى حين انها ـ فى هذا التاريخ نفسه ـ كانت تملك ، حسب زعمها ١٥,٠٠٠ جنيه مهداة اليها من أم زوجها ؟؟ .

كلام غريب .. واغرب منه ان "السيدة هيلانة سركيس" حرم المستشار الصحفى لجلالة الملك ، والتى كانت قد اصبحت هى الأخرى كبيرة لوصيفات "جلالة الملكة" ، تصورت أنه يوجد بين الناس من يمكن أن يصدقه !! .

وفى ضوء تلك الحقائق الدامية جميعها نستطيع أن نتفهم جيدا معنى ذلك المقال الذى كان واحدا من اخطر "الكلمات التى هزت مصر" والذى نشره "مصطفى مرعى" فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ فى صحيفة "اللواء الجديد" تحت عنوان : "على الكبار أن يتجنبوا مزالق المال" .. وقال فيه :

● أفراد حاشية الملك ، وبطانته ، هم مصدر وحيه وباعث الهامه . وهم ، من اجل ذلك ، خليقون ان يكونوا مصريين دما .. لا مصريين قولا ، ولا مصريين حكما ، ذلك لان رجل "الحاشية" هو ، فى واقع الامر ، سفير لأمته لدى الجالس على عرشها ، وما يتأتى ان يكون هذا السفير سفير صدق وامانة ، الا اذا اخلصت مصريته ، وسلمت من كل شائبة ، ولا يجوز التفريق فى هذا المقام ، ولا التمييز بين اخلاص للعرش ، واخلاص للوطن ، لان الذى لا يخلص للوطن لا يتصور اخلاصه للعرش ، إلا على فرض ان العرش والوطن شيئان متغايران . وهذا فرض لا يقول به احد ولا يرضى عنه احد" .

"ويلزم "رجل الحاشية" و"البطانة" ، فوق مصريته الصميمة الخالصة ، ان يكون فوق مستوى الشبهات والظنون ، لافى سلوكه العام فحسب ، بل فى سلوكه العام والخاص معا . ذلك لأن الانتماء الى "الحاشية" شرف ، والذى يظن فيه الميل والانحراف عن

الجادة لا يكون اهلا لهذا الشرف ، كذلك الذى يظن فيه الافادة من جاهه ، او الاتجار بنفوذه .. فإن للمال قوة تغزو معاقل الاخلاق ، وتدك قلاع الذمم" .

"وقوة المال قد يلزمها ان تشترى جاها ونفوذا ، ورجال "الحاشية" .. و"البطانة" اولى الناس بالحصانة من هذا الداء ، واحراهم ان يتفادوا اسباب الوقوع فى فخاخه" .

"وإذا كان شرعنا الوضعى ـ من باب سد الذرائع ودفع الشبهات ـ قد حرم على الوزير ، ووكيل الوزارة ، ومدير العموم ، العمل فى الشركات قبل انقضاء ثلاث سنوات من يوم اعتزالهم خدمة الحكومة ، فما اولى شرعنا الاخلاقى ان يمد هذا التحريم ليشمل كل ذى جاه من رجال "الحاشية" . و"البطانة" .. و لا تقل أن هذا لزوم لما لايلزم . بل قل إنه لزوم لبعض الذى يلزم ، لان الرفعة لها مقتضياتها ، ولأن السمو له ثمنه وتكاليفه" .

"خذ رجلا كبير القدر ، جليل الخطر ، مثل "شريف صبرى باشا" "خال الملك"" وهو ثالث ثلاثة كانوا ، فى وقت ما ، اوصياء على العرش . ألا تراه قد ترخص حين رضى أن يسير فى "موكب المال" يحمل علما لشركة او شركات ، يروج لها ، ويعلن عنها ، ذلك وهو ، والحمد لله ، واسع الثراء ، لا يعوزه المال ؟؟" .

"وهو ـ اعنى "شريف صبرى باشا" ـ اذا كان لابد له من عمل يصرف فيه نشاطه ـ فإن فى ميدان الجمعيات الخيرية ، والاجتماعية ، والثقافية ، متسعا له .. وهى به اولى" .

"وهلا قست على "مقامه الرفيع" اشباهه ، ونظائره ، من امثال : "حسين صبرى باشا" "خال آخر للملك" .. و"محمد طاهر باشا" "ابن عمة الملك" .. و"الهامى حسين باشا" .. و"نجيب سالم باشا" .. و"الدكتور احمد النقيب باشا" .. وغيرهم ممن عرفت الشركات اقدارهم .. فعرفت كيف تفيد منهم ، وتحقق واسع الكسب من ورائهم" .

"وكما يلزم رجل "الحاشية" .. و"البطانة" . ان يتجنب "مزالق المال" ، كذلك يلزم أن يتجنب "مزالق السياسة" .. ولا نعنى بهذا ألا يشتغل رجل "الحاشية" .. و"البطانة" بشئون بلده . فهذا حقه .. بل هو واجبه . وإنما نعنى ان يترفع عن الاعيب السياسة ، ومناوراتها ، فلا يؤثر حزبا على حزب ، ولا يشايع فريقا على فريق . وإنما يؤثر فكرة على فكرة .. ويفضل رأيا على رأى . على أن يكون الصالح العام وحده هو هدفه ورائده . وعلى ألا يعالن بآرائه ولا يصارح . وعلى ألا يتدخل ـ ابدا ـ فى توجيه اداة الحكم . حتى لا تتحرك ، بتدخله ، الريب . وتظن به الظنون" ..

* * *

هزت كلمات "مصطفى مرعى" هذه ـ مصر من اقصاها الى اقصاها .. فما من احد فيها كان يطوف بخياله انه يوجد بيننا من يستطيع أن يمسك بقلمه ليكتب ضد اقرب اقرباء الملك .. وضد "حاشيته" ، و"بطانته" ، مثل

هذه الكلمات الحادة كأسنة الحراب ، والتى راحت تدوى فى كل مكان كأنها طلقات البنادق .. بينما كان الملك لايزال متربعا على عرشه ، متمتعا بكامل قوته ، ممارسا لكل فساده وطغيانه .

ولئن كانت كلمات "مصطفى مرعى" هذه ، قد هزت مصر من اقصاها الى اقصاها ، فإنها ـ بالنسبة لرجال "الحاشية" ، و"البطانة" انفسهم ـ ذهبت وكأنها صرخة فى واد ، فإن احدا منهم لم يحاول ان يتجنب "مزالق المال" ، كما لم يحاول احد منهم ان يتجنب "مزالق السياسة" .. اذا كانت هذه "المزالق" وتلك ، قد استعبدتهم الى الحد الذى لم يعودوا يستطيعون منه فرارا .. ثم لماذا يفرون منه ، و"سيدهم" نفسه يرضى عنه ، ويشجعهم عليه . بل ويتقاضاهم "ثمن" رضائه وتشجيعه ؟! .

من هنا ، لم يكن غريبا ان يثرى ، "كريم ثابت" كل ذلك الثراء الطائل .. كذلك لم يكن غريبا ان تصبح زوجته ثرية الى الحد الذى يجعلها تودع البنك فى يوم واحد فقط ١٥,٠٠٠ جنيه ، وان تمتلك من الجواهر وحدها ماقدر زوجها نفسه ثمنه بمبلغ يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ جنيه و٢٨,٠٠٠ جنيه" .

ولقد يتساءل بعضنا او كلنا : كيف . ومن اين .. "لكريم ثابت" بهذا الثراء كله ، وهو الرجل الذى لم يكن مجموع دخله "المشروع" يزيد على ألفين وخمسمائة جنيه سنويا ؟ .

لكننا حين نعرف أن الرجل لم يكن يفعل شيئا واحدا بلا ثمن .. بما فى ذلك قيام الحكومات وسقوطها ، وذهاب الوزراء ومجيئهم .. لا يكون هناك محل لمثل هذا التساؤل .. ويكفينا للتدليل على مدى ماكان "لكريم ثابت" من نفوذ لدى "فاروق" ومن تسلط عليه ، هذه الواقعة التى وقعت فى سنة ١٩٥٠ ، وقتما كان "حسين سرى باشا" رئيسا للديوان الملكى . وقد رواها الرجل بنفسه لمحكمة الثورة ، فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، خلال شهادته امامها أثناء محاكمة "كريم ثابت" .

● "فعندما عرض "النحاس باشا" فى سنة ١٩٥٠ ، اسماء الوزراء الذين رشحهم للاشتراك معه فى الوزارة التى عهد اليه بتأليفها ، على رئيس الديوان الملكى ليقدمها بدوره الى الملك . كان من بين تلك الاسماء اسم "الدكتور طه حسين" كمرشح لتولى وزارة المعارف . ولأن رئيس الديوان كان يعلم رأى الملك فى "الدكتور طه حسين" فقد نصح "النحاس باشا" برفع اسمه من كشف المرشحين للوزارة ، والبحث عن شخص

آخر يتولى وزارة المعارف ، فلما سأل "النحاس باشا" رئيس الديوان الملكى عن اسباب اعتراض الملك على "الدكتور طه حسين" قال رئيس الديوان أن الملك يعتقد أن لـ "طه حسين" افكارا يسارية ، ولكن "النحاس" لم يسلم بهذا الاعتراض ، وقال لرئيس الديوان أنه مستعد لان يتنازل عن الوزراء كلهم ماعدا "طه حسين" .

"ورفع رئيس الديوان الملكى كشف الوزراء المرشحين الى الملك . وما ان وقع نظره على اسم "طه حسين" حتى انتفض قائلا :

- مستحيل . دا راجل افكاره يسارية ، قل للنحاس "والكلام هنا موجه لحسين سرى" انى موش عاوزه" .

"ولكن "النحاس" زى ما انا قلت "لايزال حسين سرى هو الذى يتكلم" .. قال انه مستعد لان يتنازل عن الوزراء كلهم إلا "طه حسين" . وهنا تدخل "كريم ثابت" واقنع الملك بدخول "طه حسين" الوزارة" .

ويسأل رئيس محكمة الثورة ، رئيس الديوان الملكى السابق :

- وماهى الوسيلة التى اقنع بها "كريم ثابت" الملك ؟

فأجابه رئيس الديوان" .

- اهو قعد يكلمه بالطريقة اللى كان بيكلمه بها لحد ماقنعه ؟

من هذه الرواية التى راوها رئيس الديوان الملكى السابق "لمحكمة الثورة" ، نفهم أن "النحاس باشا" كان مستعدا للعدول عن تأليف الوزارة اذا لم يشترك فيها "الدكتور طه حسين" . ومعنى هذا ببساطة انه مدين بتأليفها "لكريم ثابت" وليس للدستور ، ولا للشعب . فهل اذا ذهب "كريم ثابت" بعد ذلك الى "النحاس باشا" الذى هو مدين له بتأليف وزارته ، وطلب منه مايخطر .. ومالا يخطر على البال .. هل كان بوسع "النحاس" أن يرفض له طلبا .. ؟

* * *

ويبدو أن "كريم ثابت" كان قد اقنع الملك بأن يقبل "طه حسين" وزيرا "تحت الاختبار" . وكانت هذه هى "الوسيلة" التى استطاع أن يتغلب بها

على معارضة الملك لاشتراك "طه حسين" فى الوزارة . فلقد روى لى وزير وفدى سابق ـ كان عضوا فى "وزارة النحاس" هذه ـ ان الملك انتهز فرصة اجتماع الوزراء به فى مناسبة حلف اليمين الدستورية ، ووجه الكلام "للدكتور طه حسين" على مسمع من الوزراء جميعا ـ قائلا :

ـ يا حسين بك "متجاهلا الاسم الاول للرجل ، ومتجاهلا كذلك لقبه" انا اعطيتك فرصة للاختبار .. ولما اشوف حتنجح وإلا لأ .. !!

ولقد نلاحظ هنا ـ وللحق والتاريخ وحدهما ـ أن الدكتور طه حسين راح يحاول ، من ناجيته ، أن ينجح فى هذا "الاختبار" الذى تفضل به الملك عليه ، فانتهز فرصة خطبة كان مقررا أن يلقيها بصفته وزيرا للمعارف ، فى حضور "فاروق" ـ بمناسبة افتتاح معهد فؤاد الاول للصحارى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠ ـ واستهل تلك الخطبة بقوله : "ذكر هيرودوت" المؤرخ الاغريقى القديم ، ان مصر هبة النيل ، لكننى بهذه المناسبة ، اقول ـ على خلاف ماقال به "هيرودوت" ـ ان مصر إنما هى هبة اسرة محمد على" !!" .

وكان طبيعيا جدا ، بعد هذه الكلمة الجريئة والعجيبة التى استهل بها طه حسين خطبته ، ان يعتبره "فاروق" قد اجتاز "الاختبار" بنجاح ليس كمثله نجاح !! فرضى عنه .. وانعم عليه ـ ربما كتدليل على هذا "الرضاء السامى" ـ برتبة "الباشوية" !! .

وهكـــذا ... اصبح "لكريم ثابت" من النفوذ لدى الملك ، ما لم يكن لرئيس الديوان الملكى نفسه شىء قريب منه . واذا به ينجح عنده فيما يفشل فيه الرسميون جميعا .. وعلى رأسهم رؤساء الوزارات . بل ان رؤساء الوزارات انفسهم كانوا يتعاملون مع "كريم ثابت" اكثر مما يتعاملون مع الملك .. ذلك لأنهم لم يكونوا يستطيعون فى اى وقت أن يروا الملك . لكنهم كانوا يستطيعون فى اى وقت أن يروا "كريم ثابت" ، فإن لم يستطيعوا هم الذهاب اليه ، جاء هو اليهم .. ولم لا ؟؟ أليس كل شىء بثمنه ؟؟ .

"ثم ماذا ؟؟" .

ثم كان لابد مما ليس منه بد .

انتهى "كريم ثابت" بكل ما كان قد تجمع بين يديه من قوة ، وثروة ، وسطوة ، ونفوذ ..

انتهى النهاية الطبيعية التى لم يكن هناك مفر منها بالنسبة لرجل صعد صعودا غير طبيعى ، لا يحكمه عقل ولا منطق ، اللهم إلا منطق الدنايا والشهوات ، ان كان للدنايا والشهوات منطق ، فلقد تحول "كريم ثابت" من "صحفى تافه" .. الى "كلب صيد" من نوع ممتاز .. الى "ملك غير متوج" يتحكم فى "الملك المتوج" . ويؤثر فيه ، ويؤثر عليه ، من خلال اذكاء شهواته ، وارضاء انحرافاته ومجونه ، حتى اصبح لديه "اثيرا" .. يقول فلا يعصى الملك له قولا ، ويطلب فلا يرفض له الملك طلبا .. حتى ولو كان هذا الطلب هو "اغتيال مجلس الشيوخ" .

انتهى "كريم ثابت" بكل ما كان بين يديه من قوة ، وسطوة ، وثروة ، ونفوذ ـ الى "محكمة الثورة" فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لتحكم عليه بالأتى :

● اولا : بالاشغال الشاقة المؤبدة .

● ثانيا : برد ما استولى عليه هو وزوجته من اموال الشعب الى الشعب .. وذلك بمصادرة كل مازاد من اموالهما ، وممتلكاتهما ، على ما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، تاريخ تعيينه مستشارا صحفيا للملك السابق .

هكذا كانت الخاتمة .. خاتمة طبيعية لرجل صعد صعودا غير طبيعى لا يحكمه عقل ، ولا منطق .

* * *

ويجىء ، بعد "كريم ثابت" ، فى هذه "القائمة السوداء" التى افسدت الملك على أمته ، بعد إذ أفسدته على نفسه ، يجىء الياس اندراوس "باشا" .. المستشار الاقتصادى .. وصنو "كريم باشا" وقرينه فى الاجهاز على الملك ، وفى المضى به ، بمعدل سرعة لا مثيل له ، نحو "النهاية المحتومة" التى انتهى إليها

ومثلما كان "كريم ثابت" ابنا للانجليز بشكل ما ، كذلك كان "الياس

اندراوس" ابنا لهم بشكل آخر . فلقد بدأ هذا الرجل حياته سكرتيرا خاصا لمستر "كين بويد" الذى كان مديرا للادارة الاوربية بوزارة الداخلية المصرية ، وعندما ترك هذا الانجليزى مكانه فى وزارة الداخلية ، وعين رئيسا لمجلس ادارة شركة "صباغى البيضا" سحب "إلياس اندراوس" وراءه ، فالانجليز لا يتخلون بسهولة عن شيئين : كلابهم . وخدمهم .. !!

ومن خلال اخلاصه الذى لا حدود له لذلك "السيد الانجليزى" ، راح "إلياس اندراوس" يترقى .. ويترقى .. حتى صار واحدا من الاعمدة الاساسية التى يعتمد عليها مستر "كين بويد" فى ادارته لتلك الشركة .

وفى سنة ١٩٣٩ ، قامت الحرب العالمية الثانية ، وأخذ الالمان ، فى سنواتها الاولى ، يحققون انتصارا تلو انتصار ، حتى اقتربوا فى سنة ١٩٤٢ ، من "العلمين" .. وباتوا ، قاب قوسين او ادنى ، من ابواب الاسكندرية . عندئذ اضطر الانجليز الموجودون فى مصر الى الفرار منها .. بعضهم الى السودان ، وبعضهم الى فلسطين .. وكان الانجليز المسئولون عن ادارة شركة "صباغى البيضا" ، من بين اولئك الذين فروا الى هذه الجهة او تلك . فروا وتركوا الشركة امانة فى عنق هذا "الخادم الامين" الذى بذل من الاخلاص فى ادارتها ماجعلهم ، حين عادوا اليها بعد زوال الخطر ، لا يجدون امامهم ما يكافئونه به غير عضوية ادارة الشركة ، وعضوية مجالس عدة شركات آخرى من تلك التى كانت تخضع لنفوذهم .

وأثرى "إلياس اندراوس" .. والمال ، كما يقولون ، مفسدة .. فعرف الرجل طريقه الى موائد القمار . وعلى هذه الموائد نفسها ، كان الحظ السعيد فى انتظاره . فقد التقى حولها "بالمقامر الاول" فى مصر . التقى "بفاروق" .. ولم يكن صعبا بالنسبة لرجل تدرب تدريبه وتمرس مراسه ، ان يعرف من اين يؤكل الملك . !

* * *

كان الملك معروفا بأنه يكره ان يخسر على مائدة القمار .. كما كانت تحتويه فرحة كفرحة الاطفال حين يكسب .. وقرر "ألياس اندراوس" ، ان يسعد الملك ، قرر ألا يكسب منه ابدا ، وان يخسر دائما امامه ، واحب

الملك "إلياس اندراوس" ، وقربه اليه ، وادناه منه . وجعله ـ لليالية الحمراء ـ رفيقا لا يغيب ، واذ كان الرجل ثريا ، فقد عرف كيف يستثمر علاقته بالملك لكى يعوض ، اولا : ما يخسره امامه على موائد القمار .. ولكى يزداد ، ثانيا ، ثراء فوق ثرائه .

وما لبث صيت "الياس اندراوس" ، كرجل لصيق بالملك ، ان طار فى دوائر الشركات .. وما لبثت ، هذه بدورها ان راحت تلهث وراءه .. حتى لقد عين عضوا فى مجلس ادارة ثلاث منها فى يوم واحد !!!

كانت الشركات تعرف ، مسبقا ، انها مهما اجزلت العطاء "لالياس اندراوس" ، فإنها لن تعطيه شيئا لله ، ولا لعبقريته .. وإنما هى تعطيه خمسة آلاف .. او عشرة آلاف جنيه سنويا ، لكى تستعيدها ـ من وراء علاقته بالملك ـ مائة ألف . لم تكن الشركات فى مثل هذه الصفقات هى الضحية .. كذلك لم يكن "الياس اندراوس" هو الضحية .. وانما كان "الشعب" ، دائما هو الضحية . فهو الذى كان يدفع الثمن غاليا من ماله ، ومن غذائه ، ومن كسائه ، لكى يستمر رجل "كإلياس اندراوس" يقبض من هنا . ويقبض من هناك .. ويقبض من حيث يعرف الناس .. ومن حيث لا يعرفون ..

وإذ ضاقت "دنيا المال" بطموح "الياس اندراوس" فقد وجه عينيه ناحية "دنيا السياسة" . فهى دنيا واسعة الحول والطول ، تزيده نفوذا فوق نفوذه ، وتزيده ثراء فوق ثرائه ، ويستطيع ، عن طريقها ، ان يحقق مالا يستطيع أن يحققه بماله .

ولكن .. كيف ؟؟؟

لابد له ، اولا ، لتحقيق هذا الهدف من مكان رسمى فى "حاشية الملك" . لكنه لن يستطيع الوصول الى هذا المكان بدون الاستيلاء على قلب احب الناس الى الملك ، لكى يرضى بأن يفسح له مكانا بجواره ، ولم تكن هذه على كل حال ، مشكلة .. فلقد كان "كريم ثابت" ـ الذى هو احب الناس الى الملك ، واقواهم نفوذا عنده ، واشدهم تأثيرا عليه ـ كان يعرض نفسه للبيع فى اسواق السياسة ، وفى اسواق المال ، لكل من يستطيع أن يدفع الثمن ، واذن فالامر سهل . بل لعله كان اسهل من ان يشغل به "أندراوس" باله .

ولعلنا لم ننس بعد ، ان العمارات الثلاث التى امتلكتها حرم "كريم ثابت" فجأة ، فى الاسكندرية ، اشتريت لها جميعا بمعرفة "الياس اندراوس" وما أظن أن دوره فى هذه الصفقة التى تبلغ ثمنها ٦١٥٠٠ جنيه كان دور "السمسار" . فالرجل كان اخطر من ان يرضى لنفسه بمثل هذا الدور الذى يتضاءل الى ابعد حد ، بجانب دور من يقدر على دفع الثمن .. وكان قادرا على دفعه ، وقادرا ، فى نفس الوقت ، على تعويضه بأسرع مما دفعه .

ولست اقول بهذا من باب الاستنتاج ، ولا من باب التجنى ، وانما اقوله من واقع المستندات الرسمية التى كانت ماثلة تحت انظار قضاة "محكمة الثورة" اثناء محاكمة "كريم ثابت" .

فلقد اثبتت هذه المستندات ان واحدة من هذه العمارات الثلاث كانت ملكا لشركة "صباغى البيضا" التى كان "الياس اندراوس" قد اصبح رئيسا لمجلس ادارتها .. بينما كانت الثانية ملكا "لالياس اندراوس" نفسه .. بل لقد كانت هناك "ڤيللا" اخرى بالزمالك اشترتها حرم "كريم ثابت" فى سنة ١٩٤٩ ، ثم باعتها "لالياس اندراوس" .. وليس لاحد غيره ، فى سنة ١٩٥١ ـ سنة تعيينه مستشارا اقتصاديا للملك ـ فهل يمكن أن يكون هذا كله قد تم من قبيل المصادفة البحتة ؟!

المهم أن الرجل عرف كيف يحقق هدفه ، فعين فى سنة ١٩٥١ "مستشارا اقتصاديا" للملك . وبذلك تفتحت فى وجهه الابواب جميعا : ابواب المال ، وابواب السياسة ، وابواب السطوة والنفوذ .

وعندما حصل "الياس اندراوس" على هذا الشرف كتبت صحيفة "اللواء الجديد" فى عددها الصادر فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، تحت عنوان : "الياس اندراوس .. وشركاته" تقول :

● لقد صار "لالياس اندراوس" باشا شرف الانتساب الى "حاشية الملك" بتعيينه مستشارا اقتصاديا خاصا ، وهو منصب ينشأ انشاء ، اذ ليس فى تاريخ الاسرة المالكة المصرية مايدل على أن مصر قد عرفت مثل هذا المنصب .

وعلى "الياس اندراوس" باشا ان يهيىء نفسه ، ويوائم بينها وبين تبعة هذه المكانة التى رفع اليها . وهو اليوم عضو فى مجالس ادارة شركات تدر عليه الكثير . وقد كان من قبل حرا فى ان يكسب من هذه الشركات ما يستطيع الوصول اليه ، او الحصول عليه ، لاسيما وهو رجل عصامى استطاع بمواهبه الخاصة أن يقفز من منصب سكرتير "مستر

كين بويد" فى الادارة الاوربية ، الى هذه الصدارة فى عالمى المال والسياسة ، ولكنه ، اليوم ، لا يستطيع أن يتمتع بحريته السابقة ، فصلاته بالشركات يجب أن تقطع ، لان ما من موظف كبير فى الحكومة سيتصل به "الياس اندراوس باشا" فى شأن من شئون الشركات التى يعمل لحسابها ، الا ويرى نفسه محمولا على مجاملة "ألياس اندراوس باشا" ، وفى هذا مافيه من احراج للموظفين ، ومن الخروج بهم عن واجباتهم . فضلا عما فى ذلك من منافسة غير مشروعة بين الشركات التى يعمل "الياس اندراوس باشا" لحسابها ، وبين الشركات الآخرى التى لم تظفر بعضويته او برئاسته .

"ولقد يظن ظان ان هذا الذى نطلبه شيء خيالى ، لا يتفق مع الاعتبارات المادية التى يعيش فى ظلها المجتمع الآن . اذ اننا ندعو "اندراوس باشا" الى تحمل خسائر مادية قد تكون فادحة . ولكننا نعتقد ان "الدور" الذى اصبح يلعبه ، الآن ، يقتضيه أن يتحمل هذه الخسائر بلا تردد . فإن "لمراتب الشرف" مقتضيات ، كما يقول المثل الفرنسى ، وكما يقول كل مثل عربى ، وكما تنادى بذلك كل اعتبارات الحياة الشريفة .

"فليصدر "اندراوس باشا" بيانه السريع بأنه استقال من جميع الشركات التى له صلة بها ، فإن ذلك اقل ما ينتظر من رجل قفز هذه القفزة السريعة" .

* * *

ولكن "اللواء الجديد" كانت متفائلة الى ابعد حد ، اذ تصورت ان الرجل يمكن أن يستجيب لندائها ، فإن "مراتب الشرف" ، و"اعتبارات الحياة الشريفة" التى بنت نداءها الى "الياس اندراوس" على اساس منهما . لم يكن لهما وجود ، فى نفوس العاملين فى كنف "فاروق" من طراز "الياس اندراوس" و"كريم ثابت" وامثالهما ..

ولو أن "مراتب الشرف" و"اعتبارات الحياة الشريفة" كان لها وجود عند اولئك الاشخاص ، او عند الملك نفسه ، لكانوا قد ردوا انفسهم عن كثير من مثل ذلك الذى هتفت "اللواء الجديد" "بإلياس اندراوس" لكى يرد نفسه عنه ، ولما كان قد جرى لمصر على ايديهم ما جرى ، ولما كان قد جرى لهم هم انفسهم ما جرى ..

واذن .. لقد دخل "ألياس اندراوس" الى "المسرح" من اوسع ابوابه .. فبعد ان كان "سمير الليل" على موائد القمار ، ارتقى فأصبح "مستشار الملك الاقتصادى" .. وصار ، بصفته الرسمية هذه ، شريكا لصديقه "كريم

ثابت" فى بطولة تلك المسرحية المأساة ، الملهاة ، التى كانت احداثها الاليمة تمثل على مسرح مصر .

وقد روى صحفى ممن كانوا ، يوما ما ، قريبين من الملك ـ فى معرض التدليل على "المكانة" التى كان "الياس اندراوس" قد بلغها لدى "فاروق" ـ الحكاية الغريبة التالية :

ذات يوم ، دعا الملك صديقه "الياس اندراوس باشا" الى منزل والدة "الملكة ناريمان" . وبحضور الملكة ، وعدد من أقاربها .. وجه "فاروق" الكلام الى "الياس اندراوس" قائلا :

ـ اسمع ياأندراوس .. إن كل الذين هنا ، وعلى رأسهم الملكة ، ضدك . إنهم يقولون إنك تسىء الىّ ، وانك تستغل نفوذك . ولتتكلم الملكة .

وقالت الملكة ، موجهة كلامها لالياس اندراوس :

ـ نعم . ان البلد كله يكرهك أنت وكريم ثابت ، واذا كان عدد سكان البلد ٢٠ مليونا . فمعنى هذا ، أن ٢٠ مليونا يكرهونك ، ويكرهون كريم ثابت .

الياس اندراوس : وماذا فعلت ؟

الملكة : إنك تتدخل فى شئون الدولة . انك تذهب الى الوزراء وتقول لهم الملك يريد كذا ، ويريد كيت .. وهذا يسىء الى سمعة الملك .

اندراوس : ان "مولانا" يكلفنى بمهام ، وأنا أقضيها .. وانتم الذين أوعزتم الى "النجار" (أحد أقرباء الملكة) بأن يهاجمنى فى عملى بشركة "البيضا" ونشر بذلك مقالات فى الصحف .

الملكة : ان البلد كله مسرور من هذا الهجوم .

اندراوس : أريد أن أعرف من هو المسرور ؟

الملكة : لقد هنا عبدالمجيد عبدالحق (وزير وفدى سابق) .. "النجار" على الهجوم عليك .

اندراوس : أنا لا أعرف عبدالمجيد عبدالحق ، ولم أقابله سوى مرة واحدة لكى أطلب له رتبة الباشوية ...

الملكة : إذن أنت الذى تأتى بالباشوية للوزراء ؟

اندراوس : لا أقصد هذا . وانما أنا التمس من "مولانا" .. و"مولانا" هو الذى ينعم أو لا ينعم .

وهنا تدخل الملك قائلا :

ـ الان سأتكلم ... إسمعى .. أن اندراوس أكبر مخلص لى ، وهو ليس محتاجا لى ، وانما أنا الذى احتاج اليه ، وأنا امنعكم من التعرض له ، أو الحديث عنه ، أو عن كريم ثابت . واذا فتح أحد منكم فمه عن اندراوس ، فستكون "واقعته سودة" . ان اندراوس

قدم لى خدمات كثيرة .. وقدم لك أنت خدمات كثيرة .. ويجب أن تسكتى وتطلبى من أهلك السكوت .. والا فانك لست احسن من "فريدة" .

وسكتت الملكة ناريمان ، ولم تفتح فمها .. ولم يستطع أحد من الموجودين أن يفتح فمه ...

ثم التفت الملك الى "اندراوس" ، وقال له :

- مبسوط .. لقد أعطيتهم جميعا "علقة" ...

وقبل أن يغادر الملك المكان ، امسك ناريمان من ذراعها وهو يقول :

- لا أريد مؤامرات ضد رجالى ... والا فلن تبقى يوما واحدا ملكة ...

من هذه الحكاية التى حكاها واحد ممن كانوا ، فى وقت ما ، من أقرب المقربين الى الملك . نستطيع أن نتبين كيف نجح "الياس اندراوس" فى التسلط عليه .. وكيف جعله يقتنع بأنه "محتاج" اليه ، بأكثر مما يحتاج هو الى الملك .. وكيف انه ادى له .. ولزوجته الملكة .. خدمات ، وجد الملك نفسه مطالبا بأن يذكر زوجته بها ، عندما وجدها قد نسيتها ، وراحت تهاجم "الياس اندراوس" .

وهكذا كان الرجل من "البراعة" بحيث لم يقصر "خدماته" على "فاروق" وحده ، بل راح يمدها الى كل من حوله .. حتى يسيطر أكثر ، ويتسلط أكثر ، ويتحكم أكثر . ذكاء .. ما فى ذلك شك !!

* * *

ولقد أوضح المؤرخ "عبدالرحمن الرافعى" نوع "الخدمات" التى كان "الياس اندراوس" يؤديها للملك . عندما وصف الرجل فى كتابه : "مقدمات ثورة ٢٣ يوليو" بأنه : "كان أداة الملك فى سرقاته .. واختلاساته" . فاذا كان هذا هو نوع الخدمات التى كان "اندراوس" يؤديها للملك .. فما هو ياترى نوع "الخدمات" التى كان يؤديها "للمملكة "!

وهل كان للملكة ، هى الاخرى ، "سرقات" .. و"اختلاسات" .. وكان الرجل هو أداتها فيها ؟!

أم ان الأمر لا يعدو عددا من "العمارات" وكميات من "المجوهرات" ، اشتراها لها "بمعرفته" ، كتلك التى اشتراها لحرم "كريم ثابت" .. وصيفة جلالتها ؟!

* * *

ولا نكاد نبتعد عن تلك الحكاية التى حكاها واحد ممن كانوا يوما قريبين

جدا من الملك . حتى نلتقى بالخبر التالى منشورا فى صحيفة "اللواء الجديد" بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥١ . تحت عنوان : "**مصدر السلطات .. ؟؟**" .

● "تحدث الى رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، أحد اقاربه فى سوء الحالة التى يشهدها كل انسان ، ويشكو منها كل عاقل . وكم كانت دهشة ذلك القريب بالغة ، حينما سمع "النحاس باشا" يقول : "الحالة عال .. عال خالص .. أنا عايز أكثر من كده ايه "اندراوس" و"كريم" مبسوطين .. مبسوطين جدا" !!

"واندراوس .. وكريم - ان كنت لا تعرف - ليسا هما البرلمان الممثل للأمة .. وليسا هما السلطة القضائية .. وليسا هما السلطة التنفيذية .. فأعجب ان يبعث "انبساطهما" كل هذا الرضا فى نفس رفعة (الرئيس)" ..

* * *

ثم لا نكاد نطوى هذه الصفحة من صفحات "اللواء الجديد" ، حتى نلتقى ، بصفحة اخرى ، يليها مقال آخر عن الرجل .. وعن تسلطه ، وسلطانه ، تحت عنوان : "**ما هى العصا السحرية التى يملكها الياس اندراوس ؟!**" : بقلم - : "ابن الوليد"(١) يقول :

"علمت ان "الياس اندراوس" ، وهو - ان كنت لا تعلم - "باشا" من "باشوات مصر" ، وعضو فى مجلس الشيوخ - قد "حظى" بزيارة من "عبدالفتاح عمرو باشا" أثناء وجوده بالمستشفى الذى يعالج فيه بلندن .

ولست استعمل كلمة "حظى" اعتباطا ، فان "عبدالفتاح عمرو" سفيرنا فى لندن ، يعيش هناك كما لو كان "الها" لا ينقصه الا العبيد الذين يسجدون له . فما من فرد ، أو جماعة ، ساقهم القدر الى "لندن" الا وعادوا وقد ضاقت صدورهم بتصرفات سفير بلادهم الذى لا يحب أن يرى مواطنيه ، ولا يسمح لهم بأن يروه . لا يعترف بحقهم عليه ، ولا بواجبه نحوهم .. ولأضرب لذلك الأمثال :

"فى أغسطس سنة ١٩٤٧ ، سافرت من مصر بعثة عسكرية مصرية لمشاهدة اثار معارك الحرب العالمية الثانية . فلما وصلت البعثة الى لندن ، رأت أن واجبها يملى عليها أن تبدأ بزيارة سفير مصر ، ولكن السفير "الكريم" لم يتفضل بمقابلة أعضاء البعثة ، معتذرا بأنه مشغول ..

"هذه واحدة" ...

"والثانية" .. ان وكيل وزارة الحربية البريطانية أقام حفل استقبال لأولئك الضباط بمناسبة زيارتهم للندن .. وكان "سفير مصر" أول المدعوين لهذا الحفل . ولكنه لم يكن أول الحاضرين ، ولا حتى آخر الحاضرين ، ففى الموعد المحدد ، جاء المدعوون كلهم ،

---

(١) "ابن الوليد" - هو صاحب هذا "الكتاب" ، وكان يكتب فى صحيفة "اللواء الجديد" تحت ذلك "الاسم المستعار" ، مراعاة لوضعه فى مجلة "المصور" التى كان يعمل ، وقتذاك ، مديرا لتحريرها .

الا "عبدالفتاح عمرو" . فقد أرسل ـ مرة ثانية ـ يعتذر بأنه مشغول .. وكان موقف ضباطنا أمام المضيف الانجليزى مخجلا ..

ولكن العجيب فى الامر ان "عبدالفتاح عمرو" لم يخجل من موقفه ، بدليل انه كرره ، فيما بعد ، اكثر من مرة ، مع أكثر من شخص ، كرره مع البطل العالمى "محمود عبدالكريم" فى كل مرة ذهب فيها الى لندن لينازل أبطالها فى لعبة "الاسكواش راكت" . ولقد كان المفروض ان يكون "سفير مصر" هو أول من يحتم عليهم واجبهم الوطنى حضور مباريات البطل المصرى ليشجعوه ، ويشدوا عزمه ، ويلهبوا حماسه . ولكن الذى كان يحدث ، فى كل مرة ، هو أن "الجالية المصرية" فى لندن ، كانت تذهب جميعها الى مباريات "عبدالكريم" لتقف بتشجيعها وراءه ، الا "رأس الجالية" .. الا "عبدالفتاح عمرو" ، فانه كان ، دائما الوحيد الذى لا يذهب ...

"رويت هذا كله ، لكى اتساءل من بعده ، ما هى "العصا السحرية" التى يملكها "الياس اندراوس" ، والتى جعلت سفيرنا فى لندن ينزل من سمائه ، ويهرول مسرعا الى المستشفى ليطمئن على الصحة الغالية ؟!

"نعم .. ما هى "العصا السحرية" التى يملكها هذا "الالياس اندراوس" ، والتى جعلت ذلك "السفير العظيم" الذى لا يعترف بضباط مصر .. ولا يعترف بأبطال مصر .. يهرول مسرعا الى زيارة رجل لا تحب مصر أن تعرفه ، ولا أن تعترف به ؟!

«ما هى "العصا السحرية" التى يملكها هذا "الالياس انداروس" وجعلته يرتفع من القاع الى القمة .. فيصبح "باشا" من باشوات البلد » .. وعضوا فى مجلس الشيوخ .. فى مكان عز على برلمانى كبير كفكرى أباظة .. وعز على مجاهد جليل كعبدالرحمن الرافعى . وعز على وطنى قديم كمحمد محمود جلال .. كما عز على كثيرين غيرهم ممن أفنوا أنفسهم كفاحا ، وجهادا ، من أجل وطنهم .. وفى سبيله ؟!

« ما هى "العصا السحرية" التى يملكها هذا "الالياس اندراوس" فجعلته ثانى رجلين يوجهان دفة الحكم فى البلاد .. ويجتمعان "بفؤاد سراج الدين" ليحلا معه .. أو ليحلا له .. معضلات السياسة ، ومعضلات المال ؟!! » .

« ترى .. هل صداقة الرجل للمستشار الصحفى الخطير الشأن ، هى هذه "العصا السحرية ؟!! » .

« أم ان صداقته لانجلترا ، ورجالها ، والعاملين لحسابها ، والعاملين بوحيها . هى هذه "العصا" ؟!! » .

« قد تكون "الأولى" هى "العصا السحرية" التى مكنت للرجل من كل هذا .. كما أنها قد تكون "الثانية" . وقد تكون شيئا اخر غير هذه ، وتلك .. » .

« سبحانك ربى .. تعلم الغيب ، وتعلم بما أنزل "عمرو باشا" من سمائه .. » .

* * *

هكذا راحت طلقات البنادق تدوى فى جو مصر ، متوجهة الى رأس

الملك .. والى رءوس أخطر رجاله ، وأعوانه . لقد كان "الشر" عنيفا ، فتعين أن يكون الهجوم عليه أشد عنفا . ولم يستطع أحد من "جند الشر" هؤلاء ان يحتمى بالظلام .. كذلك لم يستطع واحد منهم ان يختبىء وراء جدار . فلقد كان الملك هو "الجدار" الوحيد الذى كانوا يستطيعون الاختباء وراءه .. وكان الملك نفسه قد بدأ يهتز ، ويتداعى ، ويصبح آيلا للسقوط !

ولقد عرفنا ماذا فعلت الثورة "بكريم ثابت" ... وبثروته الطائلة التى كان قد امتصها من دماء الشعب ، فأعادتها الثورة الى الشعب .

أما "الياس اندراوس" صنو "كريم ثابت" ، وقرينه ، فى افساد الملك .. وفى إفساد الحياة السياسية فى مصر ، فان "الثورة" لم تفعل به شيئا .. لا لأنه كان أكبر ، أو أخطر ، من أن تحاسبه ، وانما لانه كان قد مات قبل أن يدركه حسابها .

* * *

وقبل أن أترك "كريم ثابت" .. و"الياس اندراوس" .. منتقلا الى البقية الباقية فى تلك "القائمة السوداء" التى تضم هذه "الحثالة" من الناس الذين نجحوا فى افساد "فاروق" على أمته ، بعد اذ نجحوا فى افساده على نفسه ، أتوقف قليلا لأسأل هذا السؤال :

● هل كانت مصادفة محضة أن "فاروقا" كان محاطا دائما ، برجال معروفين بأنهم إما من أصدقاء الانجليز الحميمين من أمثال : "أحمد حسنين" ، و"عبدالفتاح عمرو" ، و"حافظ عفيفى" . وإما عن عملائهم الصريحين من أمثال : "كريم ثابت" ، و"الياس اندراوس" ؟؟

● وهل كان الانجليز هم الذين يعملون على احاطة "فاروق" بأصدقائهم المخلصين ، وبعملائهم الصريحين .. استبقاء لنفوذهم عليه ، واحاطة بكل تصرفاته .. وبكل تحركاته وسكناته ؟ .. أم ان "فاروقا" هو الذى كان حريصا على أن يكون للرجال الذين يحيط بهم نفسه ، هذا "اللون الفاقع" من الايمان بالانجليز والولاء لهم ، استبقاء لثقة الانجليز به .. ودفعا لكل مظنة يمكن أن تقوم عندهم فى صدق ولائه لهم ؟!

ثم أتابع الحديث عن "القائمة السوداء" ...

ولم يبق فى تلك "القائمة" ـ بعد "كريم ثابت" ، و"اندراوس" ـ غير : "حلمى حسين" ، و"انطوان بوللى" و"محمد حسن" .

وأول هؤلاء الثلاثة ـ "حلمى حسين" ـ كان ، فى الأصل ، "صولا" ،

بالحرس الملكى ، كان يقوم بمهمة السائق الخاص لسيارة الملك ، ولأن هذا "الصول" كان "حليفا مخلصا للشيطان" ، فقد راح "الملك" يرقى به فى سلم "الرتب العسكرية" حتى أوصله ، فى آخر أيامه ، الى رتبة "الأمير الاى" - وهى تساوى رتبة "العميد" حاليا - وبمقدار ما ارتقى هذا الرجل فى سلم "الوظائف" ، بمقدار ما هبط فى سلم "الأخلاق" . اذ كان - بطبعه - مستعدا لأى عمل ، ولكل عمل يكلفه به "سيده" الذى كان يسحبه وراءه الى كل مكان يذهب اليه . وعندما نتذكر ان "سيده" لم يكن يعرف الطريق الى مكان واحد طاهر أو نظيف .. نستطيع أن ندرك طبيعة الرجل ، وطبيعة "المهام" التى كان يقوم بها لحساب "سيده" ومن أجل ""سيده" . صحيح أن "فاروقا" أوفده مرة ، أو مرات ، فى بعثات الى أوربا لشراء أسلحة للجيش . ولكن ، حتى هذه المهام - برغم ظاهرها الشريف - لم تكن بالنسبة لهذا الرجل "مهام شريفة" .. فلقد أوفده "سيده" فى هذه البعثات ليكون "عينه" على الصفقات التى تعقدها بعثاته ، لكى يعرف بالضبط - حجم "العمولات" التى سوف يتقاضاها فى مقابل التعاقد على هذه "الصفقات" ..

أما "انطوان بوللى" .. فانه رجل من "طراز آخر" . وبالتالى فان له "شأنا آخر" !! .. فقد بدأ هذا الرجل - وهو أصلا ايطالى الجنسية - بدأ حياته "كهربائيا" فى "القصر الملكى" ، ولكن "مواهبه الخاصة" ما لبثت أن راحت تقفز به فى سلم الترقى حتى أصبح "مديرا للشئون الخصوصية للملك" ، وأنعم عليه برتبة "البكوية" .. وهى رتبة لم يحملها - الى ان سقط الملك ، وسقطت معه الرتب والالقاب - كثيرون من أشرف رجال مصر . ومن أكثرهم ولاء لها ، وتضحية فى سبيلها .

وإننا لنستطيع ، من اسم الوظيفة التى اختارها "فاروق" لصديقه "بوللى بك" ، ان ندرك طبيعتها ، "فالشئون الخصوصية" لفاروق لم تكن مجهولة لأحد . انها لم تخرج "مطلقا" عن "اصطياد النساء" ، واغرائهن ، وتطويع العنيدات منهن . وكان طريق "الغانيات" الى الملك ، وطريق الملك الى "الغانيات" ، يمر دائما "ببوللى بك" ، فاتصالاتهن التليفونية كانت تصل الى الملك عبر تليفون خاص موجود على مكتب "بوللى بك" .. ورسائلهن الغرامية الى الملك كانت ترسل الى "القصر الملكى" معنونة من الخارج باسم "بوللى بك" ، وكان للنساء اللاتى عرفهن "فاروق" - وما أكثرهن ، من كل نوع ، ومن كل جنس - كان لهن "أرشيف خاص" فى مكتب الملك (!!) يشرف على ترتيبه ، وتنسيقه ، "بوللى بك" ، (وللنساء فى حياة "فاروق" حديث اخر طويل .. قد يكون مكانه كتابا قائما بذاته) .

كان هذا هو الرجل .. وكانت هذه هى وظيفته ... ومع ان الرجل ،

ووظيفته ، كانا معروفين للخاص والعام على السواء ، ومع أن الرجل ، ووظيفته ، كانا يحملان كل انسان شريف الى ازدرائه ، واحتقاره . فإن كثيرين ، ومنهم ـ مع الأسف الشديد ـ رجال مفروض فيهم انهم كانوا كبارا ، لم يستطيعوا ان يردوا انفسهم عن التقرب منه ، والتمسح به ، والتودد اليه !!

فلقد حدث عندما كانت النيابة العامة تقوم بالتحقيق فى "قضية الذخيرة والأسلحة الفاسدة" ان حومت التهم فوق رءوس عدد من "حاشية" الملك ، كان "بوللى بك" من بينهم ، لكن التحقيق معه مالبث أن حفظ ، ولم يكن غريبا ان يحفظ التحقيق مع "بوللى بك" ، وانما الغريب انه بدأ . فلما حفظ التحقيق مع "رجل الأسرار الملكية" ، لم يرد كثيرون ممن كنا نعتبرهم من "علية القوم" لم يردوا أنفسهم عن الذهاب اليه حتى مكتبه .. مهنئين .. ومباركين !!

* * *

ثم أصل ، بعد ذلك ، الى ذيل القائمة .. الى "محمد حسن" .. "الشماشرجى" الخاص ، أى "الخادم الخاص للملك" .. لقد كانت المهمة الرسمية لهذا "الخادم الخاص" هى الاشراف على ملابس الملك الخاصة ، ومعاونته فى ارتدائها ، ابتداء من الحذاء .. ووصولا الى "الطربوش" . ولأن هذا "الخادم الخاص" كان يعرف القراءة والكتابة ، على العكس من شريك له فى خدمة الملك ، اسمه : "عزيز" ، فقد كان "الملك" ينتهز فرصة الساعات القليلة التى كان يقتطعها لشئون الدولة من "وقته الثمين" .. ليجلسه أمامه ويملى عليه الأوامر ، والتعليمات ، التى يريد ابلاغها الى رئيس الديوان الملكى ، أو الى رئيس الوزراء . ومن خلال هذه المهمة ، عرف ذلك "الخادم الذكى" كيف يجعل له رأيا فى شئون الدولة ، وصار كثيرون ممن كنا نعتبرهم كبراء يقصدونه ، ويتملقونه ، ويوسطونه ، فارتفعت مكانة "محمد حسن" فى نظر نفسه .. من حيث هبطت الى الحضيض مكانة اولئك الذين رضوا لأنفسهم ان يعترفوا به كانسان ذى مكانة على مستوى المسئولية فى الدولة ..

ولك ان تتصور مدى الهوان الذى كان "فاروق" يحيط به حياة أكبر رجال دولته ، عندما تعرف ان رجلا ذا شأن خطير فى الدولة هو النائب العام ـ محمد عزمى ـ حاول ذات يوم مقابلة الملك ليشرح له موقفه من قضة الأسلحة الفاسدة، فاستعصى ذلك عليه الى حد اضطره للالتجاء الى مورد "الفراخ"

للقصور الملكية ، موسطا اياه ـ ليس لدي الملك بطبيعة الحال ـ وانما لدى "محمد حسن" ليقوم هذا باقناع الملك لكى يتفضل بمقابلته .. !!

هوان ليس بعده هوان .. ولكن ، اذا لم ننس ان الدولة كانت قد تحولت ، على أيدى "فاروق" الى "عزبة خاصة" تحكمها مجموعة من الخدم والاتباع ، تتفاوت اقدارهم ، ووظائفهم ، لكنهم يظلون ـ على الرغم من كل شىء ـ خدما .. واتباعا .. اذا لم ننس هذه الحقيقة المرة التى كانت تكوى افئدة الأحرار بأسياخ من نار ، كان لنا أن ننظر الى سقطة النائب العام هذه ـ وان كانت لا تغتفر ـ على أنها شىء من الطبيعى ان يحدث فى دولة يحكمها الخدم والاتباع .

* * *

كان أولئك هم "الخدم العمالقة" الذين احاط بهم "فاروق" نفسه .. يركبون كتفيه ، ويوجهون خطاه ، حتى أضاعوه وضاعوا معه ، والى جانب هؤلاء "الخدم العمالقة" ، كانت هناك مجموعة اخرى من "الخدم الأقزام" .

كان هناك "جارو" ـ حلاق الملك الخاص ـ وكان هناك "بترو" ـ مساعد الحلاق ـ وكان هناك "كافاتس" ـ مدرب الكلاب الملكية ـ !! ومن هؤلاء ، وأولئك ، كانت تتكون تلك "العصابة" الساقطة التى كان "فاروق" يسحبها وراءه الى "لياليه الحمراء" فى "نادى السيارات" وفى "أوبرج الأهرام" ، وفى "حلمية بالاس" وفى "الاسكارابيه" بالاسكندرية ، وكلها أماكن شهدت من فضائح "فاروق" ومباذله ... وفضائح "عصابته" هذه ، ومباذلها ، ما لم تشهده من فضائح ومباذل ، أشد الناس سقوطا ، وانحلالا وضياعا .

ولو أن الملك .. وهذه "الحثالة" التى كان يحيط بها نفسه .. ابتداء من "كريم ثابت" ، و"الياس اندراوس" .. وانتهاء "بالحلاق" ، و"مساعد الحلاق" و"مدرب الكلاب" ـ كانوا يسفحون فى تلك الأماكن ، وعلى موائدها ، وحول كئوسها ، كرامتهم الشخصية ـ لهان الأمر على ضمائر الأحرار ، أما وان الملك ، ومعه هذه "الحثالة" من "حاشيته" و"بطانته" ، كانوا يسفحون فى تلك الأماكن كرامة مصر مع كرامتهم ، بل وقبل كرامتهم ، فان الأمر كان أشق على ضمير الأحرار من أن يحتمل ، ومن هنا اكتسبت المعركة بين هؤلاء الأحرار من ناحية ، وبين "فاروق" وحاشيته ، وعملائه ، وأتباعه ، من ناحية أخرى ، سخونة شديدة ، وعنفا شديدا .. ولم يكن أمام أى من الفريقين سبيل الى التراجع . فلقد وصلت المعركة بينهما الى نقطة اللارجوع" .

ملك .. ضد جيشه !

كان طبيعيا ألا يكون لفاروق مع الجيش مسلك اخر يختلف عن مسلكه مع الشعب ـ فلم يكن الجيش ـ قبل ثورة ٢٣ يوليو ، واثناءها ـ وبعدها ـ سوى جزء لا يتجزأ من الشعب . واذا كان "فاروق" قد وجد بين قادة الجيش الكبار من رضوا لانفسهم ـ جريا وراء ما عساه ان يكون قد لوح لهم به من جاه أو منصب ـ أن ينسلخوا عن الشعب ، ليمشوا فى ركابه ، فان الكتلة الكبرى من الضباط والجنود ظلت دائما على ولائها الحقيقى للشعب الذى نبتت من شجرته الطيبة ، وجاءت من كل بيت نظيف من بيوته .

واذ لم يتردد "فاروق" فى أن يبيع نفسه للشيطان ، فلقد كان أسهل عليه من ذلك أن يبيع جيشه لنفس الشيطان الذى باع له نفسه ..

ولقد كانت حرب فلسطين التى أمر "فاروق" الجيش ، فى سنة ١٩٤٨ ، بدخولها دون أدنى استعداد لها ، ودون انتظار لموافقة البرلمان عليها ـ كما تقضى بذلك أحكام الدستور ـ كانت هذه الحرب ، بما صاحبها من جرائم وخيانات ، بلغت ذروة بشاعتها بما تكشف عن اختفاء "فاروق" وراء صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة ، هى بؤرة الضوء التى كشفت عن الحجم الحقيقى لتلك الجريمة البشعة التى ارتكبها الملك ضد شعبه وجيشه ، كما كشفت ، فى نفس الوقت ، عن الحجم الحقيقى للخيانة التى كانت تعشش فى أعماقه ، والتى لم ترده ـ فى سبيل ان يزداد ثراء فوق ثرائه ـ على أن يغمس يديه القذرتين ، وان كانتا "ملكيتين" ، فى الدماء الزكية لعشرات الالاف من أبناء الشعب الذين دفعوا أرواحهم ، فضلا عن كرامة جيشهم وبلادهم ، ثمنا لخيانته ..

وقبل أن نمضى معا الى تفاصيل هذه الجريمة الملكية البشعة ، وظروفها ، وملابساتها ، اريدك ان تعطى سمعك قليلا للمؤرخ الجليل "عبدالرحمن الرافعى" لكى تستمع اليه ، وهو يدلى بين يدى التاريخ بشهادته فيها :

● استغل "فاروق" حرب فلسطين استغلالا وضيعا ، فلما وصل اليه "ملك" من قبل ، فقد انتهز حاجة الجيش الى الأسلحة والذخائر من الخارج لاستكمال تسليحه ، فاتجر شخصيا مع رهط من المقربين اليه فى صفقات من الأسلحة والذخائر التى تعاقدت عليها ادارة الجيش ، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة ، كانت لا تصيب المرمى .. بل تنفجر فيمن كانوا يستعملونها من الضباط والجنود ، وقد أودت بحياة الكثيرين منهم ، وكان عملاء "فاروق" يجوبون الأسواق فى أوربا ، ويعقدون هذه الصفقات الحرام ، ويرسلونها الى مصر فتنتقل الى ميدان الحرب فى فلسطين ، وتنفجر فى أيدى الجنود وفى صدورهم ، أو تحدث دخانا يؤدى الى اختناق الجنود .

"ولقد نزل "فاروق" فى هذا الاستغلال الى أحط دركات السقوط والخيانة ، وأى جريمة أفظع من أن يكسب ملك المال الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة ، وتعريض أفراد الجيش للقتل والهلاك ؟ ..

"وليس فى مساوىء "فاروق" كلها ما يعادل هذا الاثم ، فى فظاعته ووضاعته ، وكانت هذه الجريمة هى الضربة القاصمة التى زلزلت العرش ، واطاحت بالبقية الباقية من سمعة "فاروق" ، وملأت نفوس المواطنين كراهية له ، وسخطا عليه[١] .

* * *

ولقد كان رئيس ديوان المحاسبة "محمود محمد محمود" هو أول من سلط النور على جريمة الجرائم هذه ، اذ ضمن تقريره السنوى أول أشارة اليها . وما كاد المجرمون الذين اقترفوها ـ وعلى رأسهم كبيرهم .. "الملك" ـ يعلمون بما تضمنه تقرير رئيس ديوان المحاسبة من اشارة اليهم ، والى الجريمة السوداء التى اقترفوها ، حتى هرولوا ـ مدفوعين بالذعر ، وبالغيظ ـ الى "محمود محمد محمود" ، فى محاولة مستميتة للضغط عليه ، لكى يحذف من تقريره كل ما جاء فيه من اشارات الى صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة ...

ولكن "محمود محمد محمود"" كان رجلا شريفا ، ولأنه رجل شريف ، فقد أبى عليهم ان يحولوه الى أداة من أدوات التضليل ، والعبث ، والخيانة ، ومن ثم ، صمم على الا يحذف حرفا واحدا مما جاء فى تقريره ، وكان لابد ، وهو يواجه قوة شرسة تدافع عن حصونها ، من ان يدفع ثمن اصراره على الا يكون أداة من أدوات التضليل ، والخيانة . ودفع الرجل الثمن . استقال من منصبه فى صمت ، ولكن .. فى سعادة ورضا ..

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ـ للأستاذ عبدالرحمن الرافعى .

وحسب المجرمون أنهم قد أخرسوا صوت الحق الى الأبد ، وان ستارا كثيفا من الصمت قد نزل على جريمتهم ، وان احدا لن يجرؤ على الاقتراب منها ليخرجها من قبرها . وككل المجرمين ، فى كل جريمة ، اخطأ مجرمو الذخيرة الفاسدة الحساب ، فبينما اكتفى "محمود محمد محمود" باستقالته من منصبه ، كثمن لرفضه الخضوع لما حاول المجرمون أن يفرضوه عليه . فان مصريا اخر تقدم ، فى جسارة المؤمنين بأنفسهم ، وبواجبهم ، وبوطنهم ، والتقط "الحربة" من يد "محمود محمد محمود" .. واندفع يهاجم "الأسد" ..

كان ذلك المصرى المؤمن ، الجسور ، هو "مصطفى مرعى" عضو مجلس الشيوخ حينذاك .

لقد علم الرجل بما جرى من رئيس ديوان المحاسبة ، وبما جرى معه ، وله . فقدم لرئيس الوزراء سؤالا عن الأسباب التى ادت الى استقالة "محمود محمد محمود" من منصبه . وأجاب رئيس الوزراء عن سؤال "مصطفى مرعى" فقال فى اجابته كل شىء أراد ان يقوله .. الا الحقيقة . عندئذ ، حول "مصطفى مرعى" سؤاله الى "استجواب" هز قاعة مجلس الشيوخ ، بل هز مصر كلها هزا عنيفا .

(ولقد جئنا على ذكر هذا الاستجواب ، وما قد ترتب عليه من نتائج بالغة الاثر ، والخطر ، ونحن نعرض ، فى صفحات سبقت ، لقصة ارتفاع وسقوط "كريم ثابت") .

واذ استطاع الملك ـ اعتماداً على ما بين يديه من سلطات غير مشروعة ، من ناحية ، واعتمادا على تأييد "حكومة الوفد" لتصرفاته ، من ناحية اخرى ـ ان يسكت صوت الحق فى مجلس الشيوخ ، بذلك العدوان الصارخ الذى انزله بالمجلس ، وبالدستور معه ـ فانه لم يستطع ان يسكت صوت الحق الذى انطلق يدوى من منبر آخر ، غير ذلك المنبر الذى نجح فى ان يهدمه .. ولسوء حظ الملك ، وشركائه فى الجريمة ، ان المنبر الجديد كان من الاتساع ، والانتشار ، بحيث غطى مصر كلها .

فلقد دخلت "الصحافة" المعركة .. وتقدمت مجلة "روزاليوسف" ، وتقدم "احسان عبدالقدوس" فاخذا مكانهما فى ساحتها .

ففى ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ ، صدرت مجلة "روزاليوسف" حاملة للناس أول حلقة فى سلسلة مقالات نارية كتبها "احسان عبدالقدوس" حول "الأسلحة .. والذخيرة الفاسدة" . وفى هذا المقال الأول ، كتب "احسان" يقول :

● « كان استجواب "الأستاذ مصطفى مرعى" عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق من منصبه ، شهادة مجد وفخار لضباط وجنود الجيش المصرى . فقد اثبت "المستجوب" ان هؤلاء الضباط والجنود لم تهزمهم جراة العدو وحنكته ، انما هزمتهم جراة موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع » .

« وأذكر اننى سألت المرحوم "أحمد عبدالعزيز" ، قائد الفدائيين فى حرب فلسطين ، عن اليوم الذى لا ينساه من أيام القتال ، فأجابنى والدموع تملأ عينيه : "اننى لا أستطيع ان انسى يوم كان "الباشجاويش" يطلق مدفعه على مواقع العدو ، وقد وقف من حوله "طاقم المدفع" من الجنود .. فاذا باحدى القنابل تنفجر الى الوراء فتحطم المدفع ، وتقتل الباشجاويش وجميع رجاله ، فيخرون صرعى فوق حطام المدفع ، وابتسامة الاستشهاد تضىء وجوههم » .

« ولقد سبق ان أشرت أكثر من مرة الى أن حديث صفقات الأسلحة التى عقدت فى ايطاليا لم يعد سرا ، وأنه حديث تستطيع ان تسمعه فى كل شارع من شوارع روما ، ونابلى ، وميلان ، كما اشرت الى ان هناك مندوبا خاصا ، لايزال يقيم فى ايطاليا ، واكتفى بأن أقول ان اسمه "أمين" ، يستطيع ان يتحدث طويلا عن هذه الصفقات التى كان اليهود انفسهم يحاولون بيعها الى الجيش المصرى ليحاربهم بها .

كذلك أشرت الى ان هذا "المندوب الخاص" قاسى الامرين ، وهو يحاول ان يؤدى واجبه بصدق وشرف .. ولم يقاس ما قاساه من عملاء "دولة اسرائيل" ، بل من عملاء "مصر" الذين يشترون السلاح باسمها .. والذين كان كل منهم يتستر على الاخر ، وكل منهم يدافع عن شريكه فى الاثم !!

« وسبق ان طالبت ، على صفحات هذه المجلة ، باجراء تحقيق سريع تنقذ به سمعة "مصر" التى أصبح معروفا فى العالم أجمع ، أنها دولة "مغفلة" ، وأصبحت أداتها الحكومية علما على الرشوة .. وفساد الخلق والذمم ...

« وقلت انى لا أستطيع ان أذكر اسماء ، لأنه ليس لدى مستندات ، ولكنى أعرف أن أحد ضباط الجيش أصبح يمتلك قصرا فى جزيرة "كابرى" ـ مصيف أصحاب الملايين ـ ويدعو اليه كل عام شخصيات مصرية كبيرة للتمتع بالجمال ، وبالراحة .. والهدوء .. على حساب شهداء حرب فلسطين الذين قتلهم الرصاص المغشوش ، وعلى حساب الشعب المصرى الذى ابتزت أمواله باسم العروبة ، والشهامة ، ثم ناشدت وزير الدفاع ان يدعو اليه هذا الضابط ويسأله : من أين لك هذا !؟ وأن يراجع حسابات جميع الضباط والمتعهدين فى البنوك المحلية والأجنبية ، لعله ـ على الأقل ـ يجد مجالا للشك .

« الى أن تولى "مصطفى مرعى" شرح استجوابه فى مجلس الشيوخ . فاستخرج من تقرير رئيس ديوان المحاسبة السابق أدلة دامغة تثبت التلاعب الخطير الذى حدث فى شراء هذه الصفقات ، كما ثبت أنها كانت تتم مع علم رجال وزارة الدفاع بما فيها من تلاعب ، ومع علمهم بأنها أسلحة مغشوشة ، ومع علمهم بأن هذه الأسلحة المغشوشة سوف توضع فى أيدى جنود وضباط مصريين ليحاربوا بها ، فى حين أنها لا تصلح للحرب ، ولا للدفاع عن النفس !!

« ورغم ذلك ، فقد حاول وزير الدفاع أن يدافع عن هذه الصفقات .. ولم ينتظر حتى يجرى بنفسه تحقيقا دقيقا .. ولم يسمح بأن يترك فى نفسه حتى مجالا للشك ، وسوء الظن الذى يدل على حسن الفطنة .. بل لقد أعد الوزير دفاعا ، أو أعد له دفاع ، قام بالقائه فى مجلس الشيوخ ، وعندما رفض المجلس أن يستمع اليه ـ لأن الوثائق كانت أقوى من أن تحتمل دفاعا ـ نشر الوزير دفاعه فى الصحف ..

« وفى مجلس الشيوخ .. حاول "فؤاد سراج الدين" الكلام باسم الحكومة ، فبدأ كلامه منشدا ، معجبا بسحر بيانه ، قائلا : "لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى ، وصفق فيه المطعون للطاعن ، وهش فيه المضروب لجلاده ، كما وقع فى هذا الاستجواب" .

ولقد أراد "فؤاد سراج الدين" بهذه الكلمات ، أن يقول ان الاتهامات التى ضمنها "مصطفى مرعى" استجوابه ، وقعت كلها فى عهد الحكومات السابقة على "حكومة الوفد" .

"وهذا صحيح .. فان المتهم هو الحكومات السابقة ، والرجل الذى يوجه الاتهام كان وزيرا فى احدى هذه الحكومات السابقة ، فهو يعترف ولا يتهم ، فلماذا اذن تحمس "سراج الدين" كل هذا الحماس الذى كاد يفقده أعصابه ، وهو يحاول الدفاع عن الاتهامات التى وردت فى تقرير رئيس ديوان المحاسبة ؟؟ .

"هل كان "سراج الدين" يدافع عن "السعديين" و"الدستوريين" ، ووزراء "السعديين" و"الدستوريين" ، ومن عاونهم فى حكوماتهم ؟؟ .

"وما هذا الحب المفقود الذى تحرك ، فجأة ، فى قلب "سراج الدين" ودفعه لأن يدافع عن فضائح وقعت فى عهد حكومات غير وفدية ؟ .

"ولماذا لم يؤيد هذه الاتهامات ، حتى يدمغ حكم الاقليات بفضيحة لا تمحى مدى الدهر ، وهو ما يدعوه اليه واجبه ، وتعصبه الحزبى ؟ .

"ان هناك سرا ... !

"وهو سر ليس فى حاجة لأن يفصح عنه "فؤاد سراج الدين" لأنه سر مفضوح ؟!

"وبعد ...

فان الرأى العام كله يؤمن بأن هناك جريمة وطنية قد وقعت .. وكل جريمة لابد لها من فاعل .

"فأين الفاعل فى هذه الجريمة .. ؟؟

أين المجرم .. ؟؟

"ان كل ضابط وجندى ـ وأقولها صريحة ـ لم يعد يطمئن ، بعد الذى سمعه فى مجلس الشيوخ ، الى سلاحه وذخيرته ، وعندما يفقد الجندى ثقته بسلاحه ، يفقد ثقته بنفسه ، ويفقد روح القتال ، ويضيع مستقبل مصر .

"ولن يستعيد الجندى المصرى ثقته بسلاحه ، وبنفسه ، الا اذا اطمأن الى ان الحكومة جادة فى تحقيق اتهامات ديوان المحاسبة ـ وهو الرقيب الأعلى فى الدولة ـ

واطمأن الى أن وزارة الدفاع قد طهرت ، وطهر المتعاملون معها من كل شائبة ، ومن كل شك .

« واتقوا الله فى مصر .. وفى جنود مصر . وفى ضباط مصر » ..

* * *

كانت تلك هى الحلقة الأولى فى سلسلة مقالات "احسان عبدالقدوس" التى راحت تتتابع أسبوعا بعد أسبوع .. وتزداد ، مع كل أسبوع حدة وعنفا .. وتصبح كل واحدة منها أكثر تحديدا من سابقتها بالنسبة لنوعية الصفقات ، وبالنسبة لنوعية "المتجرين" فيها وبها .

عندئذ ، لم يجد وزير الحربية مفرا ـ وقد ذاعت فضيحة الفضائح ، وانتشرت ، واصبحت على كل لسان ـ من ابلاغ النائب العام ليتولى التحقيق ، ولكن ، ليس مع الذين عقدوا تلك الصفقات ، وانما مع "احسان عبدالقدوس" !!!

وبدأ النائب العام ـ محمد عزمى بك ـ تحقيقه ، وبدأ "احسان عبدالقدوس" يقدم إليه ما كان تحت يده من مستندات مؤيدة لكل حرف كان ينشره ، ومن خلال هذه المستندات نفسها ، وخطوة بعد خطوة ، بدأت دائرة الاتهام تتسع .. وأخذت تشد الى محيطها كثيرين من رجال "الحاشية" .. كان على رأسهم : "انطون بوللى" و"محمد حلمى حسين" ، و"ادمون جهلان" الذى لم يكن ـ رسميا ـ من رجال "الحاشية" ، ولكنه كان يقوم بدور "السمسار الأول" للملك فى صفقات الذخيرة الفاسدة .

ووجد النائب العام نفسه مطالبا بالتحقيق مع أولئك جميعا .. كما وجد نفسه مضطرا لأن يطالب بإبعاد الفريق "محمد حيدر باشا" ـ القائد العام للقوات المسلحة ، ورجل الملك الأول فيها ـ وكذلك الفريق "عثمان المهدى" ـ رئيس هيئة أركان حرب الجيش ـ عن منصبيهما حرصا على سير التحقيق .

لكن الملك مالبث حتى أدرك ان التحقيق ـ وقد نجح فى ان يشد الى دائرته ، رجال حاشيته وعملاءه ـ فانه لابد ممتد الى شخصه ، وهو ما لن يسمح به ، ومن هنا ، بدأ ـ بكل ما يملك من سطوة ، وقوة ـ يتحرك للتدخل فى سير التحقيق ، فاذا به ـ أعنى التحقيق ـ يلتوى ، ويتعثر ، ويفقد الكثير

من قوته ، ومن استقامته ، ومن نقائه ، واذا به "يحفظ" بالنسبة لرجال الحاشية . واذا بالفريقين : "محمد حيدر" ، و"عثمان المهدى" .. يعودان ، احدهما تلو الاخر ، الى منصبيهما ، واذا بالنائب العام الذى كان قد ارتفع فى نظر الشعب ، الى أعلى عليين ، يعود فيسقط من حالق ، فلا يعطف عليه أحد ، ولا يترحم عليه أحد !!

* * *

وما كاد النائب العام يستسلم للإغواء أو للإرهاب ، ويخنع ويخضع .. ثم يقوده استسلامه للإغواء أو للإرهاب ، الى السير بذلك التحقيق التاريخى الخطير فى دروب اخرى غير تلك التى كان قد سلكها من قبل ، ما كاد النائب العام يفعل هذا ، حتى انفجرت "الأقلام الحرة" فى ثورة عنيفة ، وانطلقت تهاجمه ، وتدينه .. وتدين معه ، بل وقبله ، أولئك الذين نجحوا بما يملكون من قدرة على الإغواء والإرهاب ، فى أن يحولوه عن طريقه .. !

ففى يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ، صدرت "اللواء الجديد" وبها الخبر التالى ، تحت عنوان : "نقل النائب العام" :

● "كانت الحكومة قد خيرت النائب العام بين الاستقالة ، أو النقل الى منصب آخر ، وقد فضل النائب العام ان ينقل !!

"وعلى ذلك ، وافق مجلس الوزراء فى جلسته التى عقدت أمس الأول على نقل "محمد عزمى بك" الى منصب رئيس ادارة قضايا الحكومة !! .

وفى صباح الثلاثاء ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ ، صدرت "اللواء الجديد" مرة ثانية ، حاملة على صفحتها الأولى طلقة جديدة من طلقات "مصطفى مرعى" تحت عنوان : "الدائرة تدور" ـ قال فيها :

● "نعم الدائرة تدور .. وانها لتدور بسرعة سريعة ، وعنف عنيف ، يحركها الطمع الطامع الذى لا يعرف حدا ، وتدفعها الانانية السوداء التى تجرد الانسان من انسانيته ، فاذا به وحش مفترس ، وقد يكون الوحش أكثر منه برا ورحمة .

"ولقد هم "محمد عزمى بك" ، يوم كان نائبا عاما ، أن يعترضها ، وان يقف فى سبيلها باسم القانون ، ولحساب القانون . فاشتد فى الحق بعض الشدة ، وقطع برأى جرىء فى بعض تحقيقات الجيش واحال منها ما احاله على القضاء ، فلم تشأ "الدائرة" ان تصرعه فورا ، لأنها لو كانت قد صرعته وقتها لسقط "بطلا" فيه انفاس تتردد ، فامهلته قليلا ، وسلطت عليه مؤثراتها .. فاذا هو يلين ، وينطوى ، ويسلم ، ويعلن البراءة المطلوبة !!

"ولقد ظن الرجل انه مستحق بعد هذا ان يستريح ، وان يطمع فى مستقبل باسم .. فاذا بها تصرعه وتلقى به فى عرض الطريق جثة هامدة ، لا تجد من يشفق على صاحبها ، أو يرثى له !!

"وأراد وزير العدل أن يكون أكثر مهارة وكياسة ، فغضب أو تغاضب على النائب العام المعزول ، وراح يتجر بغضبه أو تغاضبه على الطغاة والناس معا ، يتجر به على الطغاة ، فيفهمهم انه ما كان يود أن تصل الأمور الى ما وصلت اليه ، وان تمرد النائب العام المعزول هو الذى ادى الى هذه النتيجة ، ويتجر به على الناس فيفهمهم أن النائب العام المعزول لم يؤد واجبه على وجهه الصحيح ، وانه ـ هو ـ كان يود لو كان هذا النائب أكثر جراة وشدة فى الحق !!

"ولكن "اللعبة" تتكشف ، فلا ينخدع الطغاة ، ولا ينخدع الناس ، ولهذا ، فسوف نرى ، عما قريب ، ان "الدائرة" لابد مستأنفة دورتها ، وان وزير العدل الغاضب ، المتغاضب ، موشك ان يجد من يلزمه بأن يستقيل !

"وكان على "النحاس باشا" أن يساهم فى هذه المأساة ، وأن يستغلها ، وأن يتجر ، هو الاخر ، بها ، فما ونى ، ولا فرط ، بل وثب ، وتحفز .

"كان عليه ان يسهم فى المأساة ، فاسهم فيها فعلا بمقدار ما اثر فى النائب العام المعزول ، وأوحى اليه فكان "الحفظ" المطلوب !!

"وكان عليه أن يستغل هذا "الحفظ" ، فما ان استقر عليه الرأى ، واعلن على الملأ ، حتى راح "النحاس باشا" ، يباركه ، ويؤيده ، ويشيد بفضل "النيابة العامة" التى قضت به ، ولا يفوته فى هذا المقام أن يدس للمعارضة ، فيزعم انها تجنت على ابرياء .. واساءت الى من لا يستحقون الاساءة !!

"والحق ان "النحاس باشا" كان قاضيا نزيها ، لكن الحق أيضا انه اليوم اخر من يصح له التحدث فى النزاهة .

"والحق ان "النحاس باشا" رجل سياسى ، لأنه هو الذى يوجه السياسة المصرية منذ اكثر من عشرين عاما ، لكن الحق أيضا انه سياسى قصير النظر ، لأنه لو كان غير ذلك ، لأدرك ان "الدائرة تدور" ، وان دوره مرتقب .. ان لم يكن اليوم ، فغدا" .

* * *

وفى يوم الاثنين التالى لقيام "مصطفى مرعى" باطلاق طلقته المدوية هذه ، كنا ـ هو وأنا ـ نتناول العشاء على مائدة الأستاذ فتحى رضوان ، صاحب "اللواء الجديد" ، بدعوة منه ، وكان طبيعيا ان يكون ما جرى للنائب العام ـ محمد عزمى بك ـ وما جرى منه ، هو حديث المائدة فى تلك الليلة . واليك ما كتبته فى مذكراتى بتاريخ : الاثنين ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ ، حول ذلك الحديث ..

● "كنا ثلاثة على مائدة العشاء عند الأستاذ فتحى رضوان : هو ، ومصطفى مرعى بك ، وأنا ، وقد امتدت جلستنا ، بعد أن فرغنا من عشائنا الى ما بعد منتصف الليل ، وكان الموضوع الذى فرض نفسه على جلستنا هذه ، هو موضوع النائب العام ـ محمد عزمى ـ وموقفه من قضية الذخيرة الفاسدة ، وقلت ، موجها الحديث لمصطفى مرعى :

ـ المعتقد ان النائب العام تصور ان الملك كان سيقتله ، فيما لو استمر فى تحقيق هذه القضية حتى نهايتها المحتومة ، فقعد به الخوف من الموت عن الاستمرار فى طريقه .
ـ ان هذه أوهام صورها "لعزمى" خياله ، فلم يكن هناك من يفكر فى قتله ، بل لم يكن هناك من يجرؤ ـ وسط الظروف المحيطة كلها ـ على قتله ، وحتى اذا سلمنا بوجود هذا الاحتمال الذى لا أريد أن أسلم به ، فلقد كان على "عزمى" ان يذكر ان المرء ميت لا محالة ، وانه ليس من الضرورى أن يقتل الانسان لكى يموت .. ولقد كان على "عزمى" ـ تبعا لهذا الايمان بالله ، وبقضائه ، وقدره ـ ان يرعى الأمانة المقدسة التى وضعها الوطن بين يديه ، لقد كنت ممن رشحوا "عزمى بك" لمنصب النائب العام ، وقد رشحته لهذا المنصب بحماس شديد ، ولعلى لم أندم فى حياتى على شىء ، قدر ندمى على حماسى القديم لهذا الرجل .

ثم انهى "مصطفى مرعى" كلامه بقوله :

ـ لقد كتبت فى "اللواء" أهاجم "عزمى" ، ولكنى لم أكتب ما كتبته ضده ، الا بعد أن قابلته ، وعرفت حقيقة موقفه كما رواه لى بنفسه ، وبلسانه !

وانتقل بنا الحديث بعد ذلك الى ما ينتظر ان يكون عليه موقف "قاضى الاحالة" الذى أحيل اليه بعض المتهمين فى تلك القضية ، فقلت :

ـ ان القضية أكبر بكثير من القاضى الذى أحيلت اليه ، فهو شاب حديث عهد بالقضاء ، وليس له من التجارب ما يجعله يستطيع السيطرة على التيارات التى سوف تتقاذفه .

فقال "مصطفى مرعى" :

ـ الحقيقة ان القضية كانت أكبر من كل يد تولتها . وهذا هو سر ضياعها .

* * *

ولم يكن مقال "الدائرة تدور" هو أول "طلقة مدوية" يطلقها الأحرار فى معركة النائب العام ، فقبله ـ بنحو شهر تقريبا ـ أطلق "فتحى رضوان" طلقة لا تقل عن "الدائرة تدور" دويا وعنفا ، والحق ان النائب العام ، وقد نجح الاغواء من ناحية ، والارهاب من ناحية اخرى ، فى ان يفعلا به فعلهما .. لم يلبث ان فقد توازنه ، كل توازنه .. ومضى يتصرف على نحو أصاب الناس بما هو أكثر من الحيرة فى أمره ، أصابهم بالذهول . فلقد تأكد لديهم ان الرجل لم يفقد شجاعته فحسب ، بل فقد معها الحد الأدنى من القدرة على الاحتفاظ بالكرامة : كرامته كانسان . وكرامته كموظف عام يشغل أخطر مناصب "القضاء الواقف" !! .

* * *

وكأنما أبى الطغاة ، وقد نجحوا فى ان يجردوا الرجل من شجاعته ، الا ان يجردوه من كرامته ، وكان افظع ما فى الأمر انه استسلم لما أراده الطغاة به .. !

فبعد أن فرغ النائب العام من تحقيق تلك القضية الخطيرة .. وبعد ان اصدر "أمره" بحفظ التحقيق بالنسبة لرجال "الحاشية" الذين شملتهم قائمة الاتهام فيها .. خطا على طريق السقوط خطوة واسعة ، فتوجه الى "قصر عابدين" - مصطحبا معه رجال النيابة الذين كانوا يعاونونه فى تحقيقها - وقيد الجميع أسماءهم فى "دفتر التشريفات الملكية" "مؤكدين أو مجددين" - لا ندرى - ولاءهم للجالس على العرش !!

لكن "الأحرار" ، لم يدعوا هذه السقطة البشعة تمر .. فقد شرع "فتحى رضوان" قلمه ، وكتب الى النائب العام خطابا مفتوحا حملته اليه ، والى الرأى العام كله ، صحيفة "اللواء الجديد" فى عددها الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٩٥١ ، وجاء فى هذا الخطاب المفتوح الذى نشره كاتبه تحت عنوان : "ما هى المناسبة السعيدة التى سجل النائب العام من أجلها اسمه فى دفتر التشريفات ؟" ما يلى :

● حضرة صاحب العزة النائب العمومى ..

"طلعت علينا الصحف بأنكم قصدتم "قصر عابدين" ، ومعكم معاونوكم ووكلاؤكم الذين اشتركوا فى تحقيق "قضية الجيش" ثم وقعتم جميعا فى دفتر التشريفات .

"وقد تساءل كل مصرى عن هذه "المناسبة السعيدة" التى انفردتم ، ووكلاؤكم ، بالوقوف عليها ، والتى فات عليهم جميعا ان ينتهزوها ليعبروا عن ولائهم لجلالة الملك !

"ولعله من فضول القول أن نسجل هنا أن التعبير عن الولاء عمل ممدوح ، ولكن التقاليد جرت على ان المصريين ينتهزون الفرص العامة ، والمناسبات الشخصية ، لاظهار هذا الولاء ، فهم اعتادوا ان يقصدوا الى القصور الملكية فى القاهرة أو الاسكندرية فى الأعياد الدينية ، وفى الأعياد الوطنية ، وما الى ذلك من المناسبات العامة ، كما ألفوا ان يذهبوا فرادى اذا كانوا على سفر ، وعادوا الى الوطن ، أو اذا كانوا مرضى ، وابلوا من مرضهم وتمت لهم نعمة الشفاء ، أو كان الملك قد شملهم بعطفه فمنحهم رتبة ، أو نيشانا ، أو ولاهم بعض المناصب العامة ، أو واساهم فى مصاب .

"ولم يسمع الناس أن شيئا من هذه الدواعى قد وقع ، فلا اليوم الذى قصدتم فيه الى "القصر الملكى" كان يوم عيد ، ولا أنتم مرضى ، أو على سفر ، ولم نسمع أنكم قد منحتم رتبة أو نيشانا !

"ولقد اعتكفتم عزتكم مرارا ، وخرجتم من اعتكافكم ، فلم تروا ما يدعو الى قيد اسمكم فى دفتر التشريفات ، لأن الأمر لم يعد ان يكون وعكة لم يطل فيها غيابكم عن العمل ، بل لعلكم لم تنقطعوا خلالها عنه .

"ولا أكتم عزتكم ان الذى زاد من حيرة المصريين ، انكم لم تقصدوا الى "قصر

عابدين" وحدكم ، وانما اصطحبتم معكم حضرات محققى "قضية الجيش" ، فتساءلوا : ما المقصود من تخصيص هؤلاء الأساتذة المحققين بشرف صحبتكم لأداء هذا الواجب العظيم ؟!! وما الذى حال دون بقية حضرات وكلاء النيابة ، فى طول البلاد وعرضها ، وبين التمتع بهذه الحظوة المرموقة ، وهذه الفرصة الغالية ؟!!

"ولقد ضرب الناس اخماسا لاسداس ، ليحلوا هذا "اللغز" المعمى ، فلم يهتدوا الى حل .

وقد كان من الخير الا يفكروا فيما وراء القيد "بدفتر التشريفات" من معان ، باعتباره واجبا عاديا ومألوفا ، ولكنهم حملوا على هذا التفكير حملا ، والذى يلومهم على أنهم فكروا هذا التفكير ، انما يتجنى عليهم ، فلقد جاء ذهابكم الى القصر الملكى ، ومعكم محققو قضية بذاتها ـ دون غيرها من القضايا ، عقب صدور قراركم بحفظ الدعوى بالنسبة لبعض المتهمين من أفراد الحاشية الملكية ـ أمرا غير مسبوق فى عالم القضاء ، ولعله لم يلق ارتياحا فى دوائر "القصر" نفسه .. لأنه بماذا يفسر ؟!

"أيفسر بأنه اعتذار عن اجراء التحقيق مع هؤلاء الكبار ؟! اذن ، لتكونن الطامة الكبرى أن يجد "الأمين على الدعوى العمومية" نفسه مضطرا الى الاعتذار عن تحقيق رأى أن دواعى العدالة تقتضيه ، مهما كان المتهم ، وأيا كانت التهمة .

"أم هو رد على ما يكون قد تناثر من الخصوم ، والحاسدين ، ماسا بأسلوب عزتكم فى تحقيق الوقائع الخاصة بهؤلاء الكبار الذين حفظت القضية بالنسبة لهم ؟!

"ولكن ... متى كان القاضى مطالبا بأن يفسر اجراءاته ، ويكشف عن عواطفه الخاصة وهو يتناول دعوى من الدعاوى ؟!

"ومع ذلك ، فان هذا التفسير هو أسلم التفاسير ، ولكن ينقضه أنكم تأخرتم فى اتخاذ هذه الخطوة حتى صدر قرار الحفظ !

"ولقد ظن بعض المتعمقين أنكم اعتبرتم الفراغ من تحقيق "قضية الجيش" مناسبة غير عادية لا تعرض فى حياة النائب العام كل يوم ، وقد لا تعرض له أبدا ، وأنكم رأيتم أن تنتهزوها فرصة لتعلنوا ولاءكم ، وولاء من أعانوكم فى هذا العمل الشاق ، كأنما كان تحقيق هذه القضية محنة من المحن .. وكأن زوال هذه المحنة يستوجب الحمد لله ، وللملك !!

"بقى بعد ذلك ان نقول : ان الذين يأخذون الأمور من ظواهرها .. والذين يتعمقون فيها ، ويبحثون عن خوافيها وأسرارها ـ هؤلاء ، وأولئك ـ مجمعون على أن قيد اسمكم ، مع أسماء محققى "قضية الجيش" ـ بعد صدور قرار الحفظ ـ هو عمل لم يستطع الناس أن يفهموا الغاية منه ، وأحس كل منهم بقلق لم يعرفوا بالضبط مصدره ، وقد كانوا يودون الا يصيبهم مثل هذا القلق !!

"ومن حق المصريين جميعا أن يعلنوا هذا اليكم ، وقد لا يطمعون فى أن تصدروا بيانا تكشفون فيه غوامض هذا المسلك غير المألوف ، ولكنهم يتركون لكم اختيار الوسيلة التى تبدد قلقهم ، وتريح ضمائرهم" .

* * *

على أن النائب العام ، فى ذاته ، وعلى الرغم من مواقفه التى اعتصرت قلوبنا حزنا ، وألما ، لم يكن هو الهدف الحقيقى لذلك الهجوم المكثف الذى

شنه "الكتاب الأحرار" عليه بسبب ترديه ، وانهياره ، بقدر ما كان الهدف الحقيقى هم اولئك الذين ساقهم طغيانهم الى هذا التردى ، وذلك الانهيار ، كان ذلك واضحا كل الوضوح فى كلمة "مصطفى مرعى" : "الدائرة تدور" ، كما كان واضحا بنفس الدرجة فى مقال "فتحى رضوان" : "**خطاب الى النائب العام**" ، ثم بلغ هذا الوضوح أشده ، فيما تلا ذلك من هجمات اتجه بها "فتحى رضوان" ، مباشرة ، الى "رجال الحاشية الملكية" ، فكتب فى "اللواء الجديد" يقول : "**على رجال الحاشية الذين حفظت الدعوى بالنسبة لهم آن يستقيلوا من مناصبهم**" . فلما لم يستقيلوا ـ وما كان ممكنا أن يستقيلوا ـ عاود الهجوم عليهم بمقال جديد .. أو بطلقة جديدة ، جعل عنوانها : "**المفسدون الملتصقون بالحاشية يضرونها أكثر مما ينفعونها**" !!

واذ أسرف الطغاة فى طغيانهم على ذلك النحو ، كان طبيعيا ان يزداد الهجوم عليهم حدة وعنفا ، فلقد ترتب على انهيار النائب العام ، نتيجة لاستسلامه للإغواء أو للإرهاب ، ان عاد "الفريق محمد حيدر" ـ رجل الملك الأول فى الجيش ـ الى مكانه القديم كقائد عام للقوات المسلحة .. بعد ان كان قد أبعد عنه بناءً على طلب النائب العام ، قبل أن يتردى وينهار ، ثم ما لبث "الفريق عثمان المهدى" ـ بعد فترة وجيزة من عودة "حيدر" ـ ان استرد هو الآخر موقعه القديم بجواره ، كرئيس لهيئة أركان حرب الجيش !!

وبينما كان ظاهر هذه التصرفات ، وأشباهها ، يوحى بأن الطغاة قد اخذوا يستعيدون قواهم التى كانت قد تبعثرت ، كان واقع الأمر يؤكد انهم يلفظون انفاسهم الأخيرة ، وان ما بدا منهم للناس وكأنه فورة القوة ، لم يكن ـ فى حقيقته ـ سوى صحوة الموت !

* * *

واذ أمعن الطغاة فى تحديهم لمشاعر الشعب على هذه الصورة التى تمثلت فى حفظ القضية بالنسبة للمتهمين فيها من رجال "الحاشية" ، ومن اتباع الملك وعملائه .. ثم فى استرداد "حيدر" و"عثمان" لموقعيهما ، فان الرد على هذا التحدى ـ وبكل الجرأة والعنف ـ كان جاهزا دائما على أسنة أقلام اولئك الذين كانوا قد نذروا أنفسهم لتعرية الطغيان ، ولمقاومته ، ومقاتلته حتى الأنفاس الأخيرة .. آنفاسه . أو أنفاسهم .

ومن هنا ، فانه ما كاد نبأ رجوع "حيدر" الى موقعه القديم يذاع بين الناس ، حتى تولت صحيفة "الاشتراكية" ـ وكانت علما خفاقا من أعلام

المقاومة الوطنية - الرد عليه من خلال واحدة من صرخات "أحمد حسين" العالية تاريخها ٤ مايو سنة ١٩٥١ ، جاء فيها :

● يتردد فى الصحف هذه الأيام ان "الفريق محمد حيدر" فى طريقه الى منصبه الذى سبق ان استبعد عنه ، وقد لا تظهر هذه الجريدة الا بعد ان يكون قد عاد بالفعل الى منصبه ، ولقد كانت هذه الجريدة على رأس الذين نادوا بضرورة اخراج "الفريق حيدر" من منصبه ، بل ومحاكمته أمام المحكمة المخصوصة المعدة لمحاكمة الوزراء .

"ونحن اليوم ، أشد استمساكا بهذا الرأى ، ولا يغير من الموقف انتهاء التحقيق فى قضايا الجيش ، فان احدا لم يوجه الى "الفريق حيدر" اتهاما فى شرفه ، أو فى نزاهته ، ونحن الذين قسونا فى الكتابة ضده ، لم نتعرض أبدا لهذه النزاهة ، بل لعلنا اشرنا ، فى أكثر من مرة ، ان لحيدر من كبريائه ، وعجرفته ، وغناه الموروث ، ما من شأنه ان يجنبه التلوث بالرشوة أو الاختلاس .

"ولكن مسئولية "حيدر" الكبرى ، كوزير ، تتلخص فى أن تلك الكوارث التى حاقت بالجيش المصرى ابان معركة فلسطين ، وهذه الجرائم البشعة التى لا مثيل لها فى تاريخ اية أمة من الأمم ، قد وقعت خلال مسئوليته كوزير للحربية .

"وفى استطاعة أى موظف صغر أو كبر فى وزارة الحربية ان يتخلى عن المسئولية بأن يلقيها على عاتق غيره ، فى استطاعة كل انسان ان يتحلل من المسئولية ، الا رجل واحد لا يستطيع ان يتحلل من مسئوليته ، ذلك الرجل هو الوزير ، فان الوزير ، فى مصر ، يتمتع بسلطان مطلق ، ولا يبرم فى وزارته آمر ، مهما صغر ، الا بعد استئذانه ، والدستور يفرض أن الوزير مسئول عن أخطاء جميع التابعين له ، ولا يمكن ان يمارى انسان فى هذا البلد - اللهم الا ان يكون معتوها ، أو أحمق - فى أن جرائم بشعة قد ارتكبت فى وزارة الحربية ابان حملة فلسطين .

"وليس يعنينا ، كما قلنا أكثر من مرة ، من الذى ارتكب هذه الجرائم ، انما المهم هو انها ارتكبت . والمسئول الأول عن وقوع هذه الجرائم - من الناحية السياسية والأدبية - هو الوزير ، ولا يستطيع الوزير ان يفر من هذه المسئولية ، لأنه لو قال عن نفسه انه كان "مغفلا" ، فالوزارة ليست "ناديا للمغفلين" .. ولو قال عن نفسه انه كان "لا يدرى" فالوزارة ليست محلا للمهملين ، ولذلك ، ففى كل البلاد الدستورية يتحمل الوزير نتيجة الأخطاء التى يرتكبها بقية الموظفين ، وفى اعقاب كارثة ككارثة فلسطين ، لا ينحى الوزير والوزارة المسئولة فحسب ، بل ويحاكمون أيضا .

"هذا هو الدستور .. وهذه هى تقاليد الديمقراطية ، ولذلك فانه عندما تقدم الحكومة على إعادة "الفريق حيدر" ، على الرغم من كل هذه الظروف ، فان هذا يكون معناه اهدار الدستور ، واهدار الديمقراطية .

"وحسبك ان تطالع السخف الذى نشرته الصحف ، من ان "جنابه" اشترط لعودته للخدمة ان يعاد اعطاء رتب "الباشوية" و"البكوية" - اتوماتيكيا - لكبار ضباط الجيش ، وان يزاد من سلطاته ، وان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، لا وزير الحربية !!

ولك بعد هذا ، ان تسأل : وما جدوى وجود وزير الحربية اذن ؟ بل ما جدوى وجود البرلمان ، والدستور نفسه .. اذا كان أحد ضباط الجيش يريد ان يتمتع بسلطان مطلق ، لا يحاسب عليه امام ممثلى الأمة ؟!!

ثم أعقبت "اللواء الجديد" ، فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ صرخة "أحمد حسين" هذه ، بصرخة من عندها ، عنوانها : "**لحساب من هذا ؟**" جاء فيها :

"هناك أشياء عجيبة تقع فى حياة هذا الشعب ، ولا يمكن ان تقع فى حياة أى شعب اخر ، وواحدة منها تكفى فى الشعوب الحية لاحداث هزة عنيفة ، ولكنها فى مصر تتجمع ، وتتوالى ، وتمر ، كل شىء يمكن ان يقع ، وكل شىء يمكن ان ينسى !!

"فحيثما تلفت الانسان ، والقى بصره ، وقع على لغز محير ، أو على تصرف عجيب ، ويتساءل : لحساب من هذا ؟ واذا لم يكن لحساب الشعب ـ ولا شىء فى هذا البلد يتم لحساب الشعب ـ فكيف يتم ؟ . وكيف يتركه الشعب يمر ؟ أم ان هذا الشعب ذاته خرافة ، ونحن الذين نعتقد بوجوده واهمون مخدوعون ؟!

"لحساب من يرجع رجل من طراز حيدر "باشا" الى خدمة الدولة ؟

"الحساب الشعب ؟ ان الشعب يكره جلاديه ، يكره الرجال الذين ربطوه الى ذيول الخيول لأنه ثار فى وجه الانجليز . يكره الذين حاربوا وثبته الى الحرية ، وكانوا دائما فى صفوف أعدائه ، ولم يكونوا يوما فى صفه !

"ألحساب الجيش ؟ ان القواد المهزومين ، ووزراء الحربية الفاشلين ، تشكل الشعوب الحية المجالس التأديبية لمعاقبتهم ، والحكم عليهم .. على الأقل بإبعادهم عن الجيش ، احتفاظا بروحه المعنوية ، وإبعادا لروح الضعف والهزيمة !

"لحساب من ، اذن ، يعود هذا الرجل ؟

"لابد انه يعود لحساب جبهة اخرى غير جبهة الشعب والجيش ، أليس هذا هو المنطق العادى البسيط ؟ اذا كان الشعب لا يريد ، فمن هذا اذن الذى يعود "حيدر" ليحقق مصلحته ؟! واية مصلحة هذه التى لا تتفق مع مصلحة الشعب والجيش ، ثم يصح أن تكون ؟!

"أفهم ان هذا يتم حين لا يكون هناك شعب ولا يكون هناك جيش ، ولا يكون هناك وطن يضم الشعب والجيش ، فهل تراها خرافة تلك المصطلحات كلها : فلا وطن ، ولا شعب ، ولا جيش ، ونحن الذين نؤمن بهذا كله ، واهمون مخدوعون ؟!

"ان عودة حيدر "باشا" ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهى ، فما تطلع الشمس فى هذه الأيام ، وما تغيب ، حتى تطالعنا بمثال من هذا النوع الجديد !!

"انها روح التحدى لهذا الشعب واضحة ظاهرة ، ففى مصلحة من ياترى يكون هذا التحدى .. ؟!

« لعله فى مصلحة هذا الوطن ، ومصلحة هذا الشعب ، ونحن الذين لم نشرب ـ بعد ـ من نهر الجنون ، واهمون مخدوعون » .

* * *

أما عندما استرد "الفريق عثمان المهدى" موقعه القديم بجوار "حيدر" شريكه فى "الغفلة" ، وشريكه فى "المسئولية" ، وشريكه فى "العود الحميد" . فقد صدرت "اللواء الجديد" حاملة المقال التالى . تحت عنوان : **"عثمان المهدى . كان لابد أن يعود ؟"**(١)

أجل ... كان لابد ان يعود "عثمان المهدى" على رأس الجيش من جديد . فمادام "القديم" قد عاد سيرته الأولى .. مادام "الهدف" قد أصبح ان نعيد كل شىء ، وكل شخص ، الى ما كان عليه .. فلماذا لا يعود الرجل الذى انحصر كل دفاعه عن نفسه - حين سئل أمام النيابة فى قضية الأسلحة الفاسدة - فى قوله "انه لم يكن مسئولا . وانه لم يكن يدرى من كل ما حدث شيئا" على الرغم من انه كان رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش "

«لقد اعترف "عثمان المهدى" ، بالأمس القريب ، بأشياء خطيرة . عندما خيل اليه ان الاعتراف بهذه الأشياء الخطيرة ، قد ينجيه " ثم عاد فانكر كل ما كان قد اعترف به ، عندما رأى أن "الانكار" قد يعيده الى مكانه القديم .. بل وقد يرفعه ويرقيه "

وهكذا ينبغى ان يكون "المثل" الذى نقدمه لشباب جيشنا ليتمثل به . ويحتذيه !!

أجل . كان لابد ان يعود "عثمان المهدى" الى جوار "حيدر" لتتحقق لهذا الأخير "ديكتاتورية" القيادة التى لا يستطيع العيش بدونها ، فان "حيدر" لن يجد رجلا يجيد كلمة "نعم" . كما يجيدها "عثمان المهدى" .. ولن يجد رجلا يمقت كلمة "لا" كما يمقتها "عثمان المهدى" .. ولن يجد رجلا يحسن "الموافقة" على كل شىء ، وعلى أى شىء . كما يحسنها "عثمان المهدى" !!

«وانى لأعلم ان مجلس الوزراء حريص ، كل الحرص ، على مزاج "حيدر" باشا .. وليس من الحرص على مزاج "حيدر" باشا ، فى شىء ان يصر مجلس الوزراء على استبقاء اللواء حسين فريد ، كرئيس لأركان حرب الجيش ، واستبعاد "الفريق عثمان المهدى" . فلقد تبين ان "حسين فريد" يعرف كلمة "لا" التى لم يسمع بها "عثمان المهدى" ولا يحب ان يسمع بها .. كما تبين ان "حسين فريد" لم يجد فى نفسه استعدادا لأن يؤله "حيدر" . ولا لأن يعبد "الصنم" .. بعد اذ حطم الناس الاصنام منذ الاف السنين . وعلى ذلك . اخذ يعامل "رئيسه" "حيدر باشا" كانسان يحترم نفسه ، ويحترم فى نفس الوقت . رئيسه الذى كان يجب ان يحترم أولئك الذين يحترمون أنفسهم .

«ولكن .. لأن "حيدر" ليس رئيسا من هذا الطراز ، فقد أوغرت هذه المعاملة صدره على "حسين فريد" وأوشكت النار ان تشب بينهما ، ولكن "حسين فريد" رأى الا يزيد النار اشتعالا ، فعاد الى بيته ، ريثما يعود "القائد الخطير" الى رشده ، فيدرك ان احترام الرجل ، أى رجل ، لنفسه ، ليس جريمة يعاقب عليها بتنغيص العيش ، وبالاهمال ، وبالابعاد .

---

(١) نشر كاتب هذه السطور ذلك المقال فى "اللواء الجديد" بتوقيع "ابن الوليد" ولم يكن هذا هو أول مقال له عن "الفساد فى الجيش" . فقد بلغ عدد المقالات التى كتبها الكاتب فى هذا الموضوع باسمه الصريح فى مجلة "المصور" وباسمه المستعار فى "اللواء الجديد" أكثر من ثلاثين مقالا

"ولست ألوم "الفريق حيدر" على هذا السلوك ، بقدر ما اعذره ، فقد عاش الرجل أربعا وثلاثين سنة من عمره مع السجناء وبينهم . عاش "حيدر" أربعا وثلاثين سنة كاملة مع أولئك التعساء الذين لا يستطيعون شيئا الا ان ينحنوا "لمعاليه" ، وينحنوا للمأمور ، وينحنوا حتى للسجان !! فالرجل ، اذن ، معذور اذا لم يجد فى نفسه القدرة على معايشة اولئك الذين يرفضون ان ينحنوا ، كما يرفضون ان يرددوا كلمة "نعم" مثلما تردد الببغاوات اية كلمة تسمعها !!

«واذن ، فمن واجب مجلس الوزراء ان يعينه على ان يمكن لنفسه فى الأرض ، من واجبه ان يريحه من "حسين فريد" ومن واجبه أيضا ان يعيد اليه "عثمان المهدى" ، فذلك ادعى الى راحته ، والى اعتدال "مزاجه" . ويستطيع مجلس الوزراء بأن يفاخر بأنه قد فعل .

«ولقد اعادت الحكومة "الفريق عثمان المهدى" رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش ، دون ان توجه اليه سؤالا واحدا عن اخطائه فى حرب فلسطين ، ودون ان تحاسبه على أرواح الشهداء الذين فقدناهم نتيجة للخطأ ، ونتيجة للجهل ، ونتيجة لكل كلمة .. بل لكل حركة كانت تصدر عن رأى القائد العام الخطير .. "الفريق محمد حيدر" !!

«اعادت الحكومة "عثمان المهدى" الى مكانه القديم دون أن تسأله عن الأموال الطائلة التى ضيعناها ، ولا عن الأسلحة التى بددناها ، ولا عن كرامة مصر التى اهدرها جهل "حيدر" و"عثمان" !!

«أعادت الحكومة "عثمان المهدى" الى مكانه القديم ، دون أن توجه اليه سؤالا واحدا عن شىء من هذا كله .. وأغلب الظن ان الحكومة لم تكن لتقدر على أن توجه اليه سؤالا واحدا عن شىء من هذا كله ، ذلك لأنها حريصة ، كل الحرص ، على الا يصيبها ما اصاب أعضاء مجلس الشيوخ الذين ساقتهم شجاعتهم الى الوقوف فى وجه "حيدر" وعصابته ، ليقولوا لهم بأعلى الصوت : كيف بددتم اموالنا .. ؟؟ كيف ضيعتم شهداءنا .. ؟! كيف جعلتم "مصر" سخرية الساخرين ، لتحققوا لأنفسكم مجدا ، ذاتيا .. ومنافع شخصية .. ورفعة اقمتموها ـ ان كانت هناك رفعة ـ على اشلاء الاف الشهداء من أبنائنا ؟؟!

* * *

ورب سائل يتساءل : هل كنا "مجانين" ونحن نكتب ضد اولئك الطغاة .. ضد الملك ، وضد حاشيته ، وضد أعوانه ، تلك "الكلمات" التى كانت حادة كأسنة الحراب . ومدوية كطلقات البنادق ؟!!

أم أننا كنا مؤيدين "بسلطان" خفى أقوى من "سلطان" الملك ، و"سلطان" حاشيته ، و"سلطان" عملائه ؟! وان هذا "السلطان الخفى" الذى كنا مؤيدين به ، هو الذى كان يشجعنا على أن نقول ما كنا نقوله ، ونكتب ما كنا نكتبه ؟!

والحقيقة اننا لم نكن "مجانين" حين كنا نقول ما نقوله ، ونكتب ما كنا نكتبه .. بل الصحيح اننا كنا فى قمة عقلنا . ولأننا كنا فى قمة عقلنا ، فقد فتح "العقل" عيوننا ، أوسع ما تكون ، على نيران الفساد التى كانت قد اشتعلت من حولنا ، وكادت تلتهم كل شىء .. كل غال وعزيز فى أرضنا : الحرية ، والحق ، والعدل ، والقانون ، وإنسانية الانسان ، وكرامته .

وفضلا عن اننا كنا فى قمة عقلنا .. وان "العقل" هو الذى فتح عيوننا ، أوسع ما تكون ، على نيران الفساد التى كادت تلتهم كل شىء فى أرضنا ، فإننا "أيضا" لم نكن نحرص على شىء .. أى شىء . لم نكن نحرص على منصب ، ولا على جاه ، ولا على الحياة نفسها ، لم يكن هناك حرص من أى نوع يمكن ان يذل أعناقنا .. ومن هنا ، واتتنا الجرأة ، وأوتينا الشجاعة لكى نقول ، ونكتب كل ذلك الذى كان البعض يعتبرنا "مجانين" حين كنا نقوله "ونكتبه" .

أما اننا كنا "مؤيدين" بسلطان خفى ، أقوى من سلطان الملك ، وأقوى من سلطان حاشيته ، وأقوى من سلطان أتباعه وعملائه ، فذلك صحيح ، وكان هذا "السلطان الخفى" الذى كنا مؤيدين به ، هو "سلطان الايمان" .. ايماننا ببلدنا ، وبشعبنا ، وبحقه المقدس فى التحرر من الظلم ، ومن الخوف ، ومن القهر ، ومن كل ما من شأنه ان يستذل انسانيته ، ويهدر كرامته .

أوربا : القمار .. والغوانى !

بينما كان قلب مصر يحترق بكل ذلك الذى كان يجرى .. وبينما كان أهلها ـ على اختلاف أقدارهم ، وثقافاتهم ، ومواقعهم ـ قد اضحوا وليس لهم من هم غير ذلك الفساد المروع الذى غرق فيه الملك حتى اذنيه ، واغرق فيه حياتهم .. اذا بالملك ـ بكل الجرأة ، واللامبالاة بما جرى ويجرى ـ يدير ظهره لمصر الحزينة ، ولقلبها الذى كان يحترق ، ويستقل يخته الملكى الخاص "فخر البحار" متوجها الى "أوربا" فى رحلة مجون لا تحده حدود !!

ولم تكن "أوربا" التى أدار "فاروق" ظهره لمصر الحزينة متوجها اليها ، هى "أوربا الفكر" .. ولا هى "أوربا العلم" .. ولا هى "أوربا الصناعة" .. وانما كانت "أوربا" التى قصدها "فاروق" ، شيئا اخر غير هذا كله .. كانت "أوربا : القمار .. والغوانى" !! فلم يكن "فاروق" ، بكل ما تأصل فيه ، وانحدر اليه ، ليستطيع ان يقصد "أوربا" اخرى غير هذه ، بعد اذ صار "عبدا مطيعا" للفساد .. يأتمر بأمره ، ويسلس له قياده !

ويبدو ان "فاروقا" كان يعرف ، مقدما ، حجم الفساد الذى انتوى ان يغرق فيه نفسه ، وسمعته ، وسمعة بلاده وشعبه ، ومن ثم ، اختار ان يسافر فى رحلة المجون هذه ، متنكرا تحت اسم مستعار هو : "فؤاد باشا المصرى" !! كأن التنكر تحت هذا الاسم المستعار ، يمكن ان يضلل "أوربا" عن حقيقته ! أو كأن "أوربا" ، فى رأيه ، كانت من السذاجة بحيث لا تستطيع ان تتبين حقيقته لمجرد انه سافر اليها متنكرا تحت اسم "فؤاد باشا المصرى" !!

ولم يكن هناك ما هو أشد اغراقا فى الجهل ـ جهل الملك ، وجهل مستشاريه ـ من هذا التصور الساذج ، ودليل ذلك ، ان "فاروقا" لم يكد يطأ

أرض "أوربا" حتى كانت عيونها كلها ـ ممثلة فى صحافتها ، وفى مصوريها ، وفى وكالات الانباء فيها ـ قد أحاطت به ، وتركزت عليه .. ثم مضت ـ بغير عناء كبير ـ ترصد جميع حركاته وسكناته ، اذ كان بالنسبة لها صيدا ثمينا ، ثم تطيرها أولا بأول ، للعالم الذى أخذ يأسى لمصر ، بمقدار ما كان فى تصرفات ملكها من مجون ، ومن ابتذال ، وترخص !

ولم تكن رحلة "فاروق" هذه ، هى أولى رحلاته الى "أوربا : القمار .. والغوانى" ، فلقد قصد اليها مرة سابقة ، عندما استقل ، فى سنة ١٩٤٦ ، ذلك "اليخت الملكى" نفسه ، متوجها الى جزيرة "قبرص" ، حيث كان على موعد غرام مع ممثلة السينما : ليليان كوهين "كاميليا" .. التى كانت ، فى ذلك الوقت ، قد دخلت قائمة عشيقاته ، كأحدث عشيقة فى تلك القائمة التى كانت طويلة جدا .. وقذرة جدا !!

لم يكن "فاروق" ، وقتئذ ، قد كشف تماما عن ذلك الوجه القبيح الذى عرف به بين الناس فيما تلا ذلك من سنوات ، كان لايزال فى وجهه بقية من حياء .. كان لايزال يحاول ، ان يستخفى ، وان يتستر بالظلام ، وان يمضى الى صحبة الشيطان بعيدا ، ما أمكن ، عن نظرات الناس الذين لم يكن قد قرر ، بعد ، ان يلقى بنظراتهم تحت حذائه الملكى !!!

ولكن .. لأن "فاروقا" كان ملكا .. ولأن الملوك لهم لمعتهم الخاصة التى تشبه لمعة النجوم فى أشد الليالى ظلمة . فان التستر بالظلام ، والمضى الى صحبة الشيطان فى غفلة من أعين الناس ، كان بالنسبة اليه ، حلما يصعب تحقيقه ، ومن ثم ، فانه ما كاد يستقر فى "قبرص" حتى كانت الجزيرة كلها قد تحولت الى عيون مفتوحة عليه ، وعلى من يذهبون معه ، ويجيئون اليه ، وما هى الا أيام قليلة .. حتى كان كل الناس ، فى كل الجزيرة ـ وعلى الرغم من كل الظلام الذى حاول "فاروق" ان يتستر وراءه ـ قد عرفوا لماذا جاء "فاروق" الى جزيرتهم .. ومع من كان يقضى أيامه ولياليه !!

أما وقد عرف الناس ، فانهم كانوا لابد ان يتكلموا .. وتكلم الناس فعلا .. تكلموا كثيرا عن ذلك "الزائر الكبير" .. عن استهتاره ، وتبذله ، ومجونه ، وعندما أدرك "فاروق" ان الظلام فى "قبرص" لم يكن كثيفا بالقدر الذى تصوره ، وانه لم ينجح فى ان يخفى عن أعين أهلها فساده ومجونه .. أمر "يخته الملكى" بالرحيل عنها الى جهة اخرى ، بعد ان أوفد الى احدث «عشيقاته» رسولا يحمل اليها "رسالة ملكية" مكونة من سطر واحد قال فيه :

"اضطررت الى السفر" ، ولم ينس الملك العاشق ان يطوى "رسالته الملكية" هذه على خمسين جنيها !! .. ثمنا لأى شىء .. ؟! لا ندرى .

وذهلت احدث العشيقات .. ثم أفاقت من ذهولها لتجرى نحو الميناء فى محاولة يائسة للحاق "بفخر البحار" قبيل رحيله ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى فى انتظارها ، لقد غادر "اليخت الملكى" الميناء عند الفجر ، وعندئذ أدركت "كاميليا" ان "فاروقا" كان قد رتب الأمور بحيث لا تصلها رسالته الا بعد ان يكون "اليخت الملكى" قد رحل عن "قبرص" !!

توجه "فخر البحار" ، بأمر ملكى ، الى تركيا .. لكن الأرصاد كانت لاتزال تتابعه . فما كاد يلقى مراسيه بميناء "مرسين" التركى ، حتى كانت وكالة أنباء "رويتر" قد أذاعت نبأ وصوله اليها .

وبينما كان "فاروق" ينتقل بين "قبرص" و"تركيا" على هذه الصورة من الطيش واللامسئولية ، كان مجلس الوزراء فى مصر برئاسة "اسماعيل صدقى" ، يغلى ، فقد كانت هناك أزمة وزارية بين رئيس الوزراء وبعض وزرائه ، كما كانت المفاوضات المصرية ـ الانجليزية التى كانت تدور وقتئذ بين "اسماعيل صدقى" من ناحية ، وبين "اللورد ستانسجيت" من ناحية اخرى ، قد اخذت تتعثر ، وتقترب من دائرة الأزمة .. وكان ذلك كله يقتضى ان يكون الملك موجودا فى بلاده .

وراحت برقيات "القصر الملكى" تتوالى على "فخر البحار" مناشدة الملك سرعة العودة الى مصر ، وقرر "فاروق" ان يعود ، لكن برقية عاجلة أخرى ما لبثت ان هبطت على "فخر البحار" جعلته يغير طريقه . كانت البرقية من احدث عشيقات الملك .. من "كاميليا" .. تقول فيها : "اما ان تعود .. واما ان انتحر" !!

وعاد الملك .. ولكن ، ليس الى مصر .. وانما الى "كاميليا" !!

وبنفس الطيش ، واللامسئولية اللذين كان "فاروق" يدير بهما حياته كلها ، قرر إطالة اقامته بجوار احدث عشيقاته ضاربا عرض البحر بالأزمة الوزارية التى كانت قائمة بين رئيس الوزراء وبعض وزرائه ، وبالأزمة السياسية التى كانت وشيكة القيام بين وفدى المفاوضات المصرية ـ

الانجليزية . كما ضرب عرض البحر بنظرات الناس التى كان قد هرب بسببها من "قبرص" متوجها الى "تركيا" !!

غير أن برقيات القاهرة الى الملك ، لم تدع له فرصة لكى يستمتع بالهناء ، أو على الأصح بالضياع الذى كان يغرق فيه نفسه ، فلقد حملت اليه البرقيات انباء مزعجة : ان رئيس الوزراء يهدد بالاستقالة ان هو لم يعد الى مصر فورا .

وقرر "فاروق" ان يقابل رئيس الوزراء فى منتصف الطريق ، فأرسل يستدعيه الى "رودس" ، بعد ان اقنع "كاميليا" بان تتركه يذهب الى هناك ، حتى لا يعرف رئيس الوزراء بوجودها فى "قبرص" إن هو جاء اليها !

وطار رئيس الوزراء الى "رودس" لمقابلة الملك الذى نجح فى ان يحصل من "كاميليا" على "أجازة خاطفة" يدير فيها أمور دولته !!

وفى "رودس" .. وخلال هذه "الأجازة الخاطفة" التى حصل عليها الملك من أحدث عشيقاته ، وقع "فاروق" عددا من أخطر المراسيم الملكية ، وقع مرسوما بالتعديل الوزارى الذى أدخله "اسماعيل صدقى" على وزارته ، ومرسوما ثانيا بانشاء مجلس الدولة ، وتعيين محمد كامل مرسى "باشا" رئيسا له ، ومرسوما ثالثا بتعيين مستشارى المجلس ونوابه ، ومرسوما رابعا بالحركة القضائية ، وقد وقع الملك هذه المراسيم جميعها على ظهر اليخت الملكى "فخر البحار" باعتباره أرضا مصرية ، حتى تكتسب المراسيم "الشرعية اللازمة" !!

* * *

كانت تلك هى رحلة « فاروق » الاولى الى « اوربا : القمار .. والغوانى » اما رحلته الثانية الى « اوربا » هذه ، وهى الرحلة التى حدثتك عن قيامه بها متنكرا تحت اسم : « فؤاد باشا المصرى » .. فكانت فى صيف سنة ١٩٥٠ . وعلى طول المسافة بين سنتى ١٩٤٦ و١٩٥٠ ، كان « فاروق » قد أحرز فى ميدان الفساد ، والمجون ، تقدما أوسع . واستهتارا أكبر . اذ كان قد طلق ـ فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ـ زوجته الفاضلة .. « الملكة فريدة » .. فتم له ، بطلاقها ، الخلاص من آخر قيد ـ وان يكن من حرير ـ على تصرفاته الطائشة التى كانت تقوده .. وبسرعة مجنونة نحو الهاوية . !

وهكذا سافر « فاروق » الى أوربا فى سنة ١٩٥٠ . وقد كشف تماما عن وجهه القبيح الذى عرف به بين الناس منذ ذلك التاريخ . والى ان ابتلعته الهاوية .

لم يعد فى وجهه بقية من حياء .. وبالتالى ، لم يعد يتخفى .. ولم يعد يتستر بالظلام .. ولم يعد يبحث عن اماكن لايعرفه فيها احد .. بل لقد ذهب فى تحدى كل شخص ، وكل شىء ، الى ابعد مايمكن ان يذهب اليه التحدى . كان يتصرف كانسان اصابه الجنون فجأة . غير أن المجنون .. أى مجنون .. يلتمس له الناس عذرا من جنونه . ولكن ، لان « فاروقا » لم يكن مجنونا ـ رسميا .. على الأقل ـ فانه لم يجد بين الناس من يلتمس له العذر عن تصرفاته التى سفح بها سمعة مصر وكرامتها .. قبل ان يسفح بها سمعته الشخصية ، وكرامته .

ويصف « الدكتور محمد حسين هيكل » فى كتابه : « مذكراتى فى السياسة المصرية » .. ماجرى فى رحلة « فاروق » هذه . وما نشأ عنها من خزى وعار لحقا بالمصريين جميعا بقوله :

« بعد أيام من صدور مراسيم ١٧ يونيو المشهورة . اعلنت الصحف أن « الملك » سيسافر الى أوربا متنكرا باسم « فؤاد باشا المصرى » فلما كان بفرنسا ، جعل مقره الرئيسى فيها مصيف « دوفيل » وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره ، وسهره ، ولعبه القمار .. كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة ، وما لبثت غانيات باريس ، والفاتنات الدوليات ، حين عرفن ذلك ، ان هرع عدد كبير منهن الى « دوفيل » مؤمنات بأن « ملك مصر » يريد أن يقضى صيفه فى فرح ومسرة . وزادهن ايمانا بذلك ان دعيت الراقصة المصرية « سامية جمال » الى « دوفيل » لتبعث برقصاتها الى هذا المجتمع المصرى ، الفرنسى ، الدولى ، النعمة والنعيم . !!!

« وأوفدت صحف فرنسا ، وصحف أوربا ، وصحف أمريكا مراسليها الى المدينة الرافلة فى حلل هذه البهجة الغناء لموافاتها بأنباء « الملك الشرقى » ومغامراته .

« وأخذت الصحف ، فى أرجاء العالم تنشر من أنباء الملايين ، التى يكسبها « فاروق » أو يخسرها على مائدة القمار ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب أوربا ، صورا أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة !!

« وانتهزت الصحف هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكتف ، فيما راحت تنشره ، بأنباء الملك فى « دوفيل » بل لجأت الى حياته الخاصة فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزا ووضوحا .

« وأثر مانشرته الصحف . حتى كان المصريون المصطافون بأوربا يخجلون فلا يذكرون جنسيتهم لمن يسأل عنها . وقد لمست ذلك بنفسى ، اذ كنت بباريس عائدا من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن . عاصمة « ايرلندا » فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند احد اصدقائى الفرنسيين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن « فاروق » فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية ، فاذا هى تنشر عن حوادث « فاروق » وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح « باريس » تعريضا بالملك ومغامراته التى يندى لها الجبين . وسمعت من بعض معارفى - رجال وسيدات - ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

« وزاد الطين بلة أن كانت الصحف الاوربية ، والامريكية ، تنشر عن التحقيقات التى كانت تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخيرة الفاسدة التى اشتريت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ، ما يندى له الجبين .

« كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق مايزيد الدعاية ضد الملك ، وضد مصر اثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس ، وبأوربا ، يطأطئون رءوسهم خزيا وخجلا »

* * *

ذلك ماسجله « الدكتور محمد حسين هيكل » - اجمالا - عن فضائح « فاروق » .. وعن الخزى والعار اللذين ألحقهما بكل مصرى تصادف وجوده باوربا فى ذلك الوقت . حتى لقد وصل الامر بالمصريين الى حد انكار جنسيتهم ، فرارا من العار الذى ألحقه بهم ملكهم . اما « تفصيل » هذه الفضائح ، فقد تولته صحف فرنسا واحدة تلو الاخرى ، وراحت تنشره تحت أبرز العناوين .

● فهذه صحيفة « فرانس بريس » تقول :

« فاروق ينتزع قصب السبق فى « دوفيل » ويخسر أربعة ملايين فرنك ونصف فى نصف ساعة » !!

● وهذه صحيفة « بارى بريس » تقول :

« ألف ليلة وليلة فى « دوفيل » .. الملك فاروق بين البيجوم أغاخان ، ومدام كحيل ، ومدام كريم ثابت » ..

● وهذه صحيفة « فرانس بريس » تقول :

« اشترى « فاروق » بعض المجوهرات الثمينة من محلات « فان كليف » ولكن ، لم يعرف بعد من التى سوف تفوز بهذه المجوهرات : هل ستكون « سامية جمال » هى الفائزة : أم الراقصة « سيرين أوجيمونا » أم المغنية « انى برييه » ؟ انه على كل حال ، يحمل المجوهرات فى جيب سترته الايمن .. ويقال ان « سونيا » عارضة الازياء فى محلات « كارفن » ستكون هى الفائزة بهذه المجوهرات » !!

● وهذه صحيفة « رادار » تقول :

« ان فاروقا له راقصة مفضلة .. تماما مثل « الملك هيرود » فى التاريخ القديم ـ أما « سالومى » الحديثة فأسمها : « سامية جمال » وقد شهدت « دوفيل » فى ليلة من ليالى الشرق الساخنة ، « سامية جمال » وهى ترقص حافية القدمين فى ثوب مطرز بالفضة ، وقد أرسلت شعرها يصرخ فى الهواء » !!

* * *

أما فضيحة الفضائح التى لم تنفرد بها صحيفة من صحف فرنسا ، بل شاركت جميعا فى نشرها .. فهى تلك التى كانت بطلتها فتاة أمريكية فى السادسة عشرة من عمرها ، اسمها : « ميمى ميدار » ابنة احد الاثرياء الامريكيين الذين ساقهم قدرهم الى الاصطياف فى « دوفيل » أثناء وجود « فاروق » بها . لقد وقعت عليها عينه ، لاول مرة ، فى صالة الفندق فأسال شبابها لعابه . وبيت ، فيما بينه وبين نفسه ، أمرا ، لكنه لم يتمكن من الانفراد بهذه الحمامة الوديعة الا فى مصعد الفندق . وفى المصعد ، راح « فاروق » يهاجم الحمامة الوديعة التى لم تكن تستطيع لضعفها تجاه وحشيته ، ان تدفع عن نفسها اذاه .. حتى هيض جناحها !!

كانت تلك فضيحة صارخة . تناقلها النزلاء ، ونقلوها بدورهم الى مراسلى الصحف الفرنسية التى شاركت جميعها فى نشرها تحت ابرز العناوين . لكن ذلك كله لم يمنع « فاروقا » من ارسال الزهور كل صباح الى غرفة الفتاة . وكأنه كان يريد ان يؤكد تلك الفضيحة الصارخة التى هزت المجتمع الفرنسى هزا عنيفا : !!

وقبيل ان يعود « فاروق » من رحلته المجنونة هذه التى تردى فيها الى أحط درجات التردى ، كانت اخبار فضائحه كلها ـ وعلى رأسها فضيحة « ميمى ميدار » ـ قد سبقته الى القاهرة . وحصلت « روز اليوسف » على صورة الفتاة الامريكية ، ونشرتها بعددها الذى صدر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتحتها « الخبر » التالى :

● يتحدث المصريون العائدون من أوربا عن الانسة « ميمى ميدار » وهى آنسة أمريكية فى السادسة عشرة من عمرها ، وابنة أحد كبار أصحاب مصانع الصلب فى ولاية « ميسورى » بأمريكا . وقد وجهت الى الانسة « ميمى » اكثر من دعوة لزيارة مصر . ولكنها لم تقرر بعد قبول أى دعوة منها » . !!

كما نشرت « روز اليوسف » بالعدد نفسه .. وفى الصفحة المقابلة للصفحة التى نشرت عليها صورة الفتاة ، صورة اخرى لها ، فى وضع آخر ، وتحتها « الخبر » التالى :

● الانسة ميمى عند وصولها الى مطار لندن لتكمل دراستها فى جامعات انجلترا ، بعد أن قامت برحلة فى أوربا بصحبة والديها . وقد أعلنت أنها فقدت حقيبتين من حقائبها بين مدينتى « سان سبستيان » و « بيارتز » وهما حقيبتا ملابسها . وأشارت « ميمى » الى « السويتر » الذى كانت ترتديه ، وقالت للصحفيين : هذا كل ما أملكه الان من ملابس »

كان هذا ـ بطبيعة الحال ـ هو كل ما تستطيع « روز اليوسف » أن تنشره ، أو ترمز اليه حول تلك الفضيحة الملكية الصارخة . لكن النشر ، على هذه الصورة ، كان موحيا للقراء ، وبالقدر الكافى ، بأن فى الامر « سرا » !!

فلم تكن « الانسة ميمى ميدار » هى أول فتاة أمريكية تصطاف فى أوربا . كذلك لم تكن هى أول فتاة أمريكية تذهب الى انجلترا لاستكمال تعليمها فى جامعاتها . واذن ، فما هو « السر » الذى يختفى وراء اهتمام مجلة مصرية بهذه الفتاة ، على هذا النحو الذى تمثل فى نشر صورتين لها وليست صورة واحدة ، على صفحتين متقابلتين فى عدد واحد ؟!

وتحرك فى الناس فضولهم .. وراحوا يبحثون عن « السر » المختفى وراء هاتين الصورتين اللتين نشرتهما « روز اليوسف » فى عدد واحد ، لفتاة واحدة .. وما لبثوا حتى عرفوا « الحقيقة » كاملة .. ولم يكن من شأن هذه « الحقيقة » التى عرفوها ، الا أن يزدادوا احتقارا للملك ، وبغضا له ، وسخطا عليه !

وفى عددها الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ ـ أى بعد ١١ شهرا من نشر هاتين الصورتين ـ عادت « روز اليوسف » مرة أخرى الى قصة « الانسة ميمى ميدار » فنشرت تحت عنوان بارز : « البرقية التى اهتمت بها الاوساط المصرية » صورة الفتاة .. وتحتها وبالبنط البارز أيضا ، الخبر التالى :

● بعثت الانسة ميمى ميدار فى صباح يوم السبت ١٨ اغسطس ببرقية عاجلة الى القاهرة باسم شخصية مصرية كبيرة ، تقول فيها : إنها أنجبت ولدا جميل الطلعة !!

والانسة « ميمى ميدار » أمريكية فى الثامنة عشرة من عمرها . وهى فاتنة ، رائعة الجمال . وقد لمع اسمها لمعانا شديدا فى موسم « دوفيل » فى العام الماضى .

وهى ابنة أحد كبار رجال الصناعات فى ولاية « ميسورى » وقد انتحر والدها فى العام الماضى ، عقب عودته من قضاء أجازته فى « دوفيل » !!

وكان من المنتظر أن تزور « ميمى » القاهرة فى شتاء هذا العام ، ولكن ، حدثت ظروف قد تحول دون دخولها الاراضى المصرية الى الابد !

وقد اهتمت جميع الاوساط المصرية الرسمية وغير الرسمية ، بهذه البرقية التى أرسلتها الانسة ميمى ميدار الى القاهرة !!

وهكذا وضعت « روز اليوسف » ـ وإن يكن بعد مرور ١١ شهرا من نشرها الخبر الاول ـ كل النقط على كل الحروف فى قصة « الانسة ميمى ميدار » وبعدها لم تعد « ميمى ميدار » لغزا يجهد الناس أنفسهم بحثا عن مفتاحه . فقد عرفوا كل شىء ، وفهموا كل شىء .. واعتصرهم خزى عميق بسبب ما عرفوا ، وما فهموا .

الفصل السادس

فى الطريق إلى الهاوية !

عاد « فاروق » من رحلته الماجنة هذه فى منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ليجد مصر الحزينة كلها تلوك فضائحه ، وتتحدث بصوت عال عما اقترفه فى حقها من مخاز نشرتها ، على أوسع نطاق ، صحف العالمين : القديم والجديد .

وعلى الرغم من ان الحكومة التى كانت قائمة فى الحكم وقتئذ ، كانت قد منعت دخول هذه الصحف الى مصر . فإن الحصول على نسخ منها لم يكن ، بالنسبة للكثيرين ، شيئا عسيرا .. !

كان السيل ، كما يقولون ، قد بلغ الزبى . وكانت مصر قد اضحت بركانا تغلى مراجله ، واخذ يتهيأ للانفجار . ولكن « فاروقا » من حيث يشعر او لا يشعر ، كان مصمما على السقوط فى الهاوية . فأصم اذنيه تماما عن كل نصح ، وكل تحذير ، واستسلم للفساد ينوشه من كل جانب . وما أحسبه كان مستطيعا ان ينجو بنفسه من براثن ذلك الفساد الذى اخذ ينوشه من كل جانب .. فلقد تهيأت له ـ بحكم تربيته الفاسدة ، وطبيعته الموروثة ، وظروفه المواتية ـ جميع الاسباب التى جعلته عاجزا كل العجز ، عن التخلى عن فساده ، أو ترك فساده يتخلى عنه .

وآية ذلك ، ان سنة ١٩٥٠ حملت اليه من نذر الخطر ماكان كافيا لاقناعه ، لو أنه كان يريد أن يقتنع ، ان عرشه قد اضحى قائما على الماء .. وانه ليس ثمة سياج من الولاء ، ولا من الحب ، ولا حتى من مجرد العطف يمكن ان يعصم عرشه من ذلك الموج الذى اخذ يعلو ليبتلعه ! حتى الجيش الذى صور له خياله المريض ، أنه يمكن أن يكون معه ضد الشعب ، جاءته من ناحيته

النذر بأنه يعرف تماما اين يضع ولاءه ، وانه لن يضع هذا الولاء في اى ارض غير الارض التى يقف الشعب عليها . صحيح ان أذناب الملك من قادة الجيش ، كانوا قد غيروا ، فى وقت ما ، صيغة « القسم » الذى يقسم الضباط على الولاء له ، فجعلوها : « الله . الملك . الوطن » بعد ان كانت : " الله . الوطن . الملك » الا ان هذا التغيير الذى قدم « الملك » على « الوطن » ـ على الرغم من أن « الوطن » هو الباقى ، مابقيت الحياة . وان كل « ملك » وأى « ملك » .. الى زوال ـ لم يتجاوز مطلقا شفاه الضباط الى قلوبهم التى ظل ولاؤها العميق ، والاكيد ، لله .. ثم للوطن الذى حمل الضباط همومه ، واعتصرتهم احزانه ، فلما أن نفد صبرهم ، استداروا إلى الملك ـ فى ثورة شجاعة ـ اقتلعوه بها من فوق عرشه الذى كان ، كما ذكرت ، قد أضحى قائما على الماء ، وليس ثمة سياج يحيط به .. لا من الحب ، ولا من الولاء . !

* * *

ويحضرنى ، وانا اتحدث عن فساد « فاروق » وعن عجزه الكامل عن التخلص من فساده ، يحضرنى رأى للوزير الوفدى السابق « عبدالفتاح حسن » فى فساد « فاروق » وفى دواعيه ، واسبابه .. وقد أفضى الىّ الوزير السابق بهذا الرأى صباح يوم الجمعة ٤ يناير سنة ١٩٥٢ ، وكنت على موعد معه بمكتبه فى وزارة الشئون الاجتماعية لحديث صحفى لمجلة « المصور » ..

قال لى « عبدالفتاح حسن » ـ ونحن نتحدث عن « فاروق » حديثا جانبيا ـ كان مستحيلا ـ وقتها ان ينشر ، لان نشره كان كفيلا بأن يكلف صاحبه ليس مقعده فى الوزارة فحسب .. بل وعنقه أيضا :

● « كنت دائما آخذ على اخواننا الذين يهاجمون الملك موقفهم . ذلك لان الملوك ـ وفاروق واحد منهم ـ لايمكن ، بحكم ظروفهم ، أن يكونوا أحسن مما هم عليه . وليس فى هذا الذى أقوله شيء من الغرابة ، فكل امرىء يولد ، وتولد معه آمال يريد أن يحققها ، الا الملوك ، فانهم يولدون ليجدوا جميع آمالهم محققة . ففى الساعة الاولى من وجودهم على الارض ، يصبحون أولياء للعهد . ومن هنا تجد ان الطاقات التى نوجهها أنا ، وأنت . والناس كلهم ، الى تحقيق آمالنا .. يوجهها الملوك الى ما يجرهم الى المزالق ، والخطايا ، والعيوب . وهم يفعلون ذلك ، ويستمرئونه ، لانه ليس هناك ما يخشونه نتيجة لوقوعهم فى هذه الخطايا ، وتلك العيوب . فأن آمالهم كلها ، كما قدمت محققة .. وغاياتهم معروفة . ومن المسلم به أنه لايخشى المزالق والخطايا ، الا من كانت له آمال يريد أن يحققها ، وغايات يريد بلوغها . ومن ثم فهو يخشى أن تقف خطاياه حجر عثرة فى طريق آماله وغاياته .

« اننى أصارحك بأننى لا أرى جدوى من الهجوم على الملك نفسه انما الذى يجب أن نفعله ، وأن نركز عليه جهدنا كله ، وتفكيرنا كله ، هو العمل على اخراج الانجليز من مصر . عندها ، سوف يصبح هذا الملك نفسه أتفه من ريشة فى مهب الرياح ، فهم - أى الانجليز - قد أفهموه - كما أفهموا أجداده من قبله - انهم حماته . وانه لا أمان له من هذا الشعب الا بوجودهم بجانبه ، وقد درج الانجليز ، منذ أن احتلوا أرضنا ، على تقسيم بلدنا الى ثلاث جبهات : الملك فى ناحية ، والشعب فى ناحية ثانية ، والحكومة فى ناحية ثالثة . ومن بين الثغرات الموجودة فى هذه الجبهات الثلاث ، كانوا ينفذون دائما لتحقيق أغراضهم فينا . واياك أن تصدق أن الانجليز سيبطل لهم تدخل فى شئوننا ماداموا على أرضنا » .

* * *

وأعود بعد هذا الرأى الذى نقلته ، بحروفه ، من مذكراتى عن ذلك اليوم ، أعود الى ذلك الفساد الذى عجز « فاروق » بحكم تربيته ، وطبيعته ، وظروفه ، عن الخلاص من براثنه .

فلقد حملت سنة ١٩٥٠ - كما ذكرنا - الى « فاروق » من نذر الخطر ما كان كافيا لجعله يرجع ، ويرتدع .. او فى القليل ، يتحسب ويحاذر . لكنه ، بما تأصل فيه من فساد ، وصلف ورثهما عن آبائه واجداده ، ادار ظهره لكل تلك النذر ، ومضى يتحدى .. انطلاقا من وهم كبير بانه يستطيع ، عن طريق التحدى ، أن يسترد اعتباره .. وأن يثبت قوائم عرشه الذى كان قد أخذ يهتز ، ويتداعى تهيؤا للانهيار .

على انه كان مستحيلا ، الى ابعد حدود الاستحالة ، ان ينجح « فاروق » فى استرداد اعتباره عند الشعب . ذلك لان ماتكشف من أمره - خاصة فى سنة ١٩٥٠ وما بعدها - لم يكن من قبيل « الهفوات » التى يسهل اغتفارها ، أو التسامح فيها ، وانما كان من قبيل « الجرائم » التى تجر العار ، ليس على مقترفها فحسب ، بل وعلى كل الذين يسمعون بها ، ثم يسكتون عنها !

● فدوره البشع فى حرب فلسطين ، وفى قضية الذخيرة الفاسدة ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● وموقفه من رئيس ديوان المحاسبة ، ومن اعضاء مجلس الشيوخ الذين أثاروا هذه القضية ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● ووقوفه وراء الملوثين من رجال حاشيته ، بالحماية المستترة تارة ، وبالتكريم العلنى تارة أخرى ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

● ولياليه الداعرة التى كان يقضيها فى رفقة الساقطات من النساء ، ويريق فيها أموال الشعب على موائد القمار ، وتحت أقدام الغوانى ، كانت جريمة يستحيل اغتفارها .

● وسطوه العلنى على الاموال ، والاعراض ، كان جريمة يستحيل اغتفارها .

من خلال هذه الجرائم البشعة جميعها ، وغيرها ، كان مستحيلا كل الاستحالة أن ينجح « فاروق » فى استرداد اعتباره عند الشعب . واذن ، لم يكن أمامه الا ان يتحدى .. وهو ماراح يفعله .

وهنا .. يعترضنا سؤال على غاية من الاهمية .. هو :

اعتمادا على من .. وعلى ماذا . لجأ « فاروق » الى ذلك التحدى ؟

من المؤكد ان « فاروقا » لم يقدم على هذا التحدى الا معتمدا على اسناد ثلاثة :

● أولا : تأكده الكامل من وقوف الانجليز بجانبه ، ومن حمايتهم له من كل خطر شعبى يمكن أن يتهدده .

● ثانيا : تهالك الزعامات السياسية التى كانت قائمة ، وانصرافها عن مجاهدته الى الجهاد من أجل كراسى الحكم التى كانت دائما ملك يمينه .. يخلع عنها من يشاء ، ويجلس عليها من يريد !

● ثالثا : ثقته المطلقة ـ وقد أثبتت له الايام أنه كان واهما ـ ان الجيش معه .. وانه بالجيش يستطيع أن يضرب أية قوة تحدثها نفسها ، أو تحملها آلامها على الثورة عليه ، أو التحرك ضده .

من هنا ـ واعتمادا على هذه الاسناد الثلاثة ـ مضى « فاروق » .. يتحدى ..

ومن هنا أيضا نستطيع أن نتفهم جيدا معنى هذا « الخبر » الذى نشرته « روز اليوسف » فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وجاء فيه :

« ان شخصية كبيرة تصطاف الان فى أوربا . طلبت من الانجليز اطلاق يدها لتأديب الشعب المصرى » !!

ويتلقف واحد من اولئك الكتاب الاحرار الذين كانت قلوبهم تتمزق

بمصائب الشعب ، وآلامه ، هذا الخبر المزرى ، وينشر عليه ردا فى « روز اليوسف » نفسها بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥١ - بعنوان : « كن ملكا .. ياجورج » . وتحت هذا العنوان ، راح الناس يقرأون « لخالد محمد خالد » :

« يتحدثون عن مشروعات جديدة يحاولون بها تكبيل الحرية الظاهرة .. ويتحدثون عن ذلك الكبير الذى توسل الى « الانجليز » أن يطلقوا يده لتأديب الشعب المصرى الذى يخاف ، ولا يستحى !!

« وتكدح أذهان السادة كدحا عنيفا باحثة عن البطشة الكبرى التى تريحهم من الرواد الاحرار الذين مضوا فى طليعة وعى جارف ، يرتادون الطريق المحفوفة بالوحوش والذئاب !

« وتنظر اليهم الحرية ضاحكة ساخرة . اذ قد علمها الزمن الطويل أن أعداءها دائما فى خدمتها طائعين أو مكرهين . فقديما - مثلا - أراد « فرعون غليظ » أن يبطش بطليعة حرة كفرت بألوهته ، فاستضافها الى مشانقه الظالمة ، ومضى الاحرار نحو المشانق كما يمضى العابد الى محرابه ، وكما يسارع العاشق الى موعد حب جميل .. شنقوا وهم يصرخون فى وجه الطاغية : يافرعون .. اقض ما أنت قاض .. انما تقضى هذه الحياة الدنيا !!

« ترى .. هل بقى « فرعون » من الخالدين ؟ .. كلا . بل لقد سار شعبه على ضوء المشاعل - أعنى المشانق - حتى وصل . أما « فرعون » فابتلعه اليم وهو ذميم . وبعد أن أشبعه الموج الثائر صفعا ، وركلا ، بصقه على الشاطىء ليظل عبرة زاجرة لاخوانه الفراعين .. ولكن الفراعين لايعتبرون !

« ألا ليت المسئولين فى هذا البلد يقرأون التاريخ . اذن لرأوا وراء كل ثورة قامت على ظهر هذا الكوكب ركاما هائلا من القوانين الظالمة !

« انظروا ... عندما همت بعض الولايات الامريكية بالتحرر من التاج البريطانى ، خشيت أم الملك « جورج الثالث » أن تنتقل عدوى الحرية الى بقية الولايات .. وتقدم بعض مشيرى الملك ، وهمسوا فى أذنه ألا يصارع ارادة شعب آثر الحرية أو الموت ، بيد أن أمه صرخت فى أذنه الأخرى : « كن ملكا ياجورج » ..

« وأصغى « جورج » لصوت أمه .. وأدرك قصدها .. فاسرف فى اصدار القوانين الباغية ، وتحدى الثوار تحديا قاسيا .. هنالك وقعت الثورة ينادى بعضها بعضا .. وقامت حرب الاستقلال التى أودت بسلطان « جورج » وخلصت أمريكا من « التاج » الى الأبد !

« ومن الحكام من لايجد بجواره « اما » تصيح به . « كن ملكا ياجورج » .. ولكن غروره يقوم مقام هذه الام الغائبة فيضله ، ويغريه ، ويمعن فى استهتاره بحقوق الشعب ، وارادته ، وسلطانه .

« ألا إن مصارع السوء لفى انتظار هذا اللون العابث الضال من الحاكمين . وهم حين يذهبون لن تبكى عليهم السماء . والجولة الأخيرة من نصيب الحرية دائما .

« فليقض « فرعون » ماهو قاض . أما نحن الذين نذرنا حياتنا لحرية هذا الشعب ، فلن نتراجع أبدا . وسنلاقى جميع المحاولات المضادة بسخرية ، مرددين قول « ابن تيمية » العظيم : « ما يصنع اعدائى بى ؟ .. ان سجنى خلوة .. ونفيى نزهة .. وقتلى شهادة .. فماذا يصنع الأعداء بى ؟! »

* * *

عاد « فاروق » من رحلته الماجنة ، فى منتصف اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وقد انتوى ، فيما بينه وبين نفسه أمرا . ذلك ان يتحدى .. وان يذهب فى التحدى الى آخر المدى . فهل فعل « فاروق » ذلك لأنه حصل من « الانجليز » على « الاذن » به ؟ ام انه ـ كمقامر محترف ـ احس ، بغريزة المقامر فيه ، انه يلعب « ورقته الاخيرة » ، وان « قوانين اللعبة » تفرض عليه أن يلعب « ورقته الاخيرة » هذه ، بكل عنف المغامرة التى لا توسط فيها : فإما ان تجىء له بكل شىء .. وإما ان تفقده كل شىء !

على كل حال .. ما كاد « فاروق » يلتقط انفاسه من رحلة صيف سنة ١٩٥٠ ، حتى طلب من الحكومة ان تصرف له مرتبه لمدة سنة ـ ومقداره مائة الف جنيه ـ مقدما .. « لان جلالته مدين ، ويرغب فى تسديد ديونه » !!

نعم .. هكذا قال « ناظر الخاصة الملكية » فى « خطابه السرى » الذى كتبه الى وزير المالية ، وقتئذ ، « فؤاد سراج الدين » !

ومع مخالفة هذا الطلب الملكى لكل القوانين المالية التى تحكم الدولة ، فان الحكومة لم تفكر ، للحظة ، فى الاعتراض عليه . بل لقد بادرت الى تلبيته بأسرع مما كان الملك نفسه يتصور .

وكان حرص وزير المالية : « فؤاد سراج الدين » .. على سرعة التلبية شديدا الى حد أنه لما لم يجد المبلغ المطلوب متوافرا فى خزانة وزارة المالية ، تفتق ذهنه عن ايجاد الحل السريع . كتب « خطابا سريا » الى وزير الداخلية طالبا اقتراض مرتب الملك لمدة سنة من بند « المصروفات السرية » المخصصة لهذه الوزارة لحين اعتماد الميزانية الجديدة للدولة .

وفى ثوان وبغير تفكير طويل ، أو قصير ، وافق وزير الداخلية على طلب وزير المالية ، وذلك لسبب بسيط جدا . هو أن وزير الداخلية فى ذلك الوقت ، كان هو نفسه وزير المالية . وكان مستحيلا ، بطبيعة الحال ، أن يرفض « فؤاد سراج الدين » طلبا « لفؤاد سراج الدين » !!

ويضيف المؤرخ « عبدالرحمن الرافعى » ـ وهو من لايطعن احد فى حرصه الشديد على تحرى الحقيقة ـ يضيف الى الواقعة السابقة التى رواها لى صديق لا أشك مطلقا فى صدق روايته .. وكان ـ بحكم موقعه ـ واحدا من اثنين أو ثلاثة اتيح لهم أن يروا بأعينهم وثائقها : « ان الملك بعد أن حصل على مرتبه لمدة سنة ، مقدما ، طلب تحويله الى دولارات ، وارساله الى أمريكا لايداعه فى أحد بنوكها باسمه » . وايضا لم تتردد « الحكومة » فى أن تصدر أمرها للبنك الاهلى بتنفيذ رغبة الملك !!

وهكذا عاونت الحكومة ـ من حيث تعلم ـ فى تهريب هذا المبلغ الضخم الى الخارج . فى وقت كانت الدولة فيه أشد ماتكون احتياجا الى العملة الصعبة . خاصة ان رصيدها من الدولارات كان فى هبوط مستمر بسبب المبالغ الضخمة التى كانت ترسل للملكة « نازلى » ـ والدة فاروق ـ والى اخته « فتحية » اللتين كانتا قد اختارتا « أمريكا » مكانا مختارا لاقامتهما !!

* * *

لم تكن هذه على أية حال ، هى المرة الاولى التى يغتال فيها « فاروق » أموال الدولة على هذه الصورة التى لايقدم عليها الا انسان له مثل طباعه . واذا كان « فاروق » فى هذه المرة ، قد رضى لنفسه أن يقبض مرتبه لمدة سنة مقدما ، بزعم انه « مدين » !! ـ وهو ماكان يتحتم ان ترده عنه حكومته ، مادام هو لم يشأ ان يرد نفسه عنه ـ فإنه ، فى مرات سبقت ، سمح لنفسه أن يغتال اموال الدولة بنفس الطريقة التى يغتال بها « الأفاقون المحترفون » أموال الاخرين !!

حدث ذلك فى سنة ١٩٤٩ . حين فكر اولئك الذين كان قد جمعهم حوله ، وجعلهم أصحاب مشورته ، فى ان يدخلوا الى جيبه الملكى مبلغا ضخما من المال يسيل له لعابه ، ويزيده رضاء عليهم ، وتمسكا بهم . فزينوا له أن يبيع يخته الخاص « فخر البحار » الى الحكومة . وكان الملك قد اشترى هذا « اليخت » فى سنة ١٩٤٣ من صاحبه بمبلغ ٧٦ ألف جنيه .

ولكن .. ماهى الطريقة التى يمكن للملك أن يبيع بها « يخته الخاص » الى الحكومة ؟!

الامر غاية فى البساطة . وقد تولاه رجاله هؤلاء نيابة عن سيدهم . حركوا اتباعهم فى السلاح البحرى لكى يزعموا ، اولا ، ان السلاح محتاج اشد الاحتياج الى قطعة بحرية تصلح « مدرسة » للتدريب العسكرى . ثم يرشحون . ثانيا ، اليخت الملكى « فخر البحار » لهذا الغرض ، ثم يحددون ، ثالثا ، ثمنا تشتريه الحكومة به مقداره ١٧٦ الف جنيه !! اى بزيادة ١٠٠ الف جنيه عن ثمنه الاصلى .. بعد استعماله ست سنوات كاملة !!

ومضى رجال البحرية ، من اتباع حاشية الملك ، ينفذون المسرحية ، حسبما رسمت لهم ، فأمروا بدورهم بتشكيل لجنة توافق على شراء « فخر البحار » طبقا للخطة الموضوعة ، ورشحوا لرئاسة هذه اللجنة « القائمقام بحرى .. عز الدين عاطف » . وكانت هذه هى « غلطتهم الوحيدة » . فقد كان هذا الضابط الكبير ، على قدر من الشجاعة ، جعله يرفض رئاسة اللجنة المقترحة ، قائلا إن عنده لهذا الرفض سببين :

● **اولهما** : ان اليخت لايصلح للغرض المطلوب شراؤه من اجله ، فضلا عن انه لاتوجد بحرية فى العالم تشترى يخوتا !

● **ثانيهما** : ان الثمن المقترح لشراء اليخت املى على اللجنة املاء ، وهو لايقبل هذا الاملاء .

ابدى « عز الدين عاطف » هذا الاعتراض الخطير ، ثم قدم استقالته .. ومضى !

ولكن « اذناب » الملك كانوا اذكياء . فرأوا انهم لو قبلوا استقالة هذا الضابط الكبير ، فسوف يتيحون له الفرصة ليجعلها فضيحة تزكم الانوف . وعلى ذلك ، رفضوا قبول استقالته .. واصدروا قرارا بندبه بعيدا عن السلاح البحرى .. وعن « فخر البحار » وصفقته .. ثم جاءوا بواحد من اولئك الذين اعتادوا أن يوافقوهم على أى شىء ، وعلى كل شىء .. فوافق على اتمام الصفقة بصورتها التى اقترحها اذناب الملك . وبهذا دخل جيب « فاروق » ، فى لحظة ، مائة الف جنيه لايستحق منها قرشا واحدا !

كان ذلك عملا شائنا وخطيرا ، ولكن هذا العمل الشائن والخطير ، كانت لاتزال له بقية .. وكانت بقيته أكثر دناءة من العمل ذاته . فلقد قبض الملك ثمن اليخت من حكومته ، لكنه لم يسلمه لها بل ظل محتفظا به لنفسه ، كما كان عليه الوضع من قبل . وكل الذى حدث أنه « نصب » على حكومته . فقبض منها ١٠٠ ألف جنيه ثمنا لشىء لم يبعه لها !!

كانت هذه واحدة من ابشع جرائم السطو على اموال الدولة التى اقترفها « فاروق » .. لكنها على كل حال ، لم تكن ابشع جرائمه .. فلا يزال هناك ، وفى هذا المضمار ذاته ، جريمة اخرى اشد بشاعة من سابقتها .

ولئن دلت هاتان الجريمتان .. تلك التى رويتها وهذه التى سوف ارويها الان على شىء .. فانما تدلان على ان « فاروقا » ـ وان كان « ملكا » ـ الا انه كان مجبولا على طبيعة اللصوص الذين لايخشون شيئا .. ولايحترمون قانونا .. ولا يترددون فى الاقدام على اقتراف أى جرم مهما بلغ من دناءة !

كانت الباخرة « المحروسة » هى بطلة هذه الجريمة الثانية .. و « المحروسة » ـ « الحرية » الان ـ يخت ملكى اخر بنى لخديو مصر فى سنة ١٨٧٠ . وفى سنة ١٩٤٦ ، فكر « فاروق » فى اصلاح هذا « اليخت » الذى انتقل اليه عن طريق الوراثة .. وكان العهد قد طال عليه ، وبدأ البلى يتسرب اليه ، ويتهدد بنيانه . فعرضه « فاروق » على البحرية البريطانية فى مالطة لإصلاحه ، فقدرت هذه تكاليف العملية بمبلغ عشرين الف جنيه ، على أن تضمن اليخت بعد ذلك لمدة ١٥ سنة ، وهى اقصى مدة تقدرها البحرية الحديثة لأعمار اليخوت . ومع ان المبلغ الذى طلبته البحرية البريطانية لم يكن بسيطا ، الا ان « فاروقا » فاجأ مجلس الوزراء بطلب مليون جنيه ـ بالدولارات ـ لاصلاح « اليخت » لدى شركة ايطالية معينة .. وبدون مناقصة !! وكان لهذه الشركة فى مصر سمساران معروفان . هما : « انطوان بوللى » .. و « ادمون جهلان » واول هذين الرجلين هو « مدير الشئون الخصوصية » للملك . والثانى « سمساره الخاص » ومنظم رحلاته الماجنة الى اوربا !

وعرض طلب « فاروق » على رئيس مجلس الوزراء ، وقتئذ ، « المرحوم محمود فهمى النقراشى » ومن الانصاف لرجل رحل عن دنيانا ، ان نقرر ان موقف « النقراشى » من هذا المطلب الملكى كان موقفا رائعا ، وجديرا بأن يسجل له كرجل ، وكرئيس مسئول ، فلقد رفض الموافقة على طلب الملك ، ولم يكتف بأن يكون الرفض شفاها بل كتب الى الملك يقول :

« فى الوقت الذى يشتد فيه التذمر من الفاقة التى تحيط بأفراد الشعب ، فان الناس لن يقبلوا منا التفكير فى مثل هذا العمل ، ولذلك ، فإنى لا أستطيع ـ مادمت رئيسا للوزراء ـ أن أوافق على طلب كهذا ، واستقالتى بين يدى جلالتكم ! »

تسلم الملك رد « النقراشى » وراح يتربص . اخذ يتحين الفرصة التى تمكنه من توقيع العقاب على رئيس الوزراء الذى جرؤ على ان يقول له : « لا » .. !

لكن القدر لم يتح « لفاروق » فرصة النيل من كرامة « النقراشى » فلقد اغتيل الرجل قبل ان يتمكن « فاروق » من ايذاء كرامته بأية صورة من صور الايذاء . وحل محله فى رئاسة الوزارة زميله ، وصديقه .. « ابراهيم عبدالهادى » رئيس الديوان الملكى .

كان موقف رئيس الحكومة الجديد دقيقا تجاه تلك « الرغبة الملكية » التى رفض « النقراشى » الاستجابة إليها . فقد جعلته الظروف بمثابة « الأب الشرعى » لهذه الرغبة التى ولدت فى احضانه ، حين كان رئيسا للديوان الملكى ، وهو الذى كتب بها ـ بوصفه رئيسا للديوان ـ الى زميله رئيس الحكومة . فكيف يتنكر ، بعد أن صار رئيسا للحكومة ، لما سبق له أن وافق عليه عندما كان رئيسا للديوان ؟!

ويبدو أن « ابراهيم عبدالهادى » اراد ان يكون وفيا لموقف صديقه وزميله ، « النقراشى » ووفيا فى نفس الوقت ، لما سبق له هو نفسه اقراره .. فوافق من حيث المبدأ ، على اصلاح « المحروسة » لكنه احاط موافقته هذه بعدة تحفظات ، أهمها : اجراء مناقصة عالمية لاصلاحها .. واستشارة خبراء عالميين فيما اذا كان شراء « يخت » جديد انسب لخزانة الدولة من اصلاح « المحروسة » بهذا المبلغ الضخم المطلوب لاصلاحها .

الا أن شيئا من ذلك لم يتم .. فقد عصفت العواصف الملكية بوزارة « ابراهيم عبدالهادى » وحلت محلها وزارة « حسين سرى » التى تمت فى عهدها ، صفقة اليخت « فخر البحار » . ولكن وزارة « حسين سرى » هذه لم تلبث حتى استقالت من الحكم تماشيا مع نتيجة الانتخابات التى جاءت « بالوفد » الى الحكم بأغلبية شعبية ساحقة .

* * *

كان ذلك فى سنة ١٩٥٠ ، وكانت « حكومة الوفد » ، قد جاءت الى الحكم ـ كما قلنا قبلا ـ وفى طليعة اهدافها ان تكون اطوع للملك من بنانه . فاذا بها ، حين عرض عليها امر المليون جنيه التى طلبها الملك لاصلاح « محروسته » تحذف كل التحفظات التى كانت « وزارة عبدالهادى » قد

وضعتها على مطلب الملك ، وتوافق على المبلغ المطلوب ، بل وتضيف اليه من عندها ، مبلغ ٢٠٠٠٠ر٢٠ جنيه . قالت فى تبرير صرفها : « إنها فرق العملة الذى نشأ نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصرى » !!

تم هذا كله فى الوقت الذى كانت ميزانية الدولة تعانى فيه عجزا مقداره ١٦ مليون جنيه !!

ولم تكن هذه على أية حال ، هى « الهدية الوحيدة » التى أهدتها « حكومة الوفد » من اموال الشعب لفاروق . بل كانت هناك هدية اخرى اكبر من هذه واضخم . قدمتها الحكومة للملك فى صورة اعفاء .. أو « صهينة مقصودة » .. عن مطالبة الملك بضريبة الايراد العام المستحقة عليه . وكانت هذه الضريبة تقدر بعدة ملايين من الجنيهات !!

وفى امكاننا ، بغير تجاوز للحقيقة ، ان نعتبر ان « سنة ١٩٥١ » كانت بداية النهاية بالنسبة « للوفد » وبالنسبة للملك معا . اذ راح « الوفد » من جهته ، يوافق - بغير قيد ولاشرط - على كل طلبات « فاروق » وعلى كل رغباته ، مهما كان فيها من مخالفات للدستور ، وللقانون ، وللاصول . الامر الذى افقد « الوفد » جزءا هائلا من رصيده ، باعتباره القوة الشعبية التى كانت قادرة ، فى مواقف كثيرة سبقت على الوقوف ، بصلابة وحزم فى وجه الملك ، وفى وجه ما كان يبديه من طلبات ورغبات ، خاصة ان القسم الاكبر من هذه الطلبات ، أو الرغبات لم يكن يستند لا الى حق ، ولا الى قانون ! ..

اما من جهة « الملك » فليس من شك فى ان مسارعة « حكومة الوفد » الى تلبية رغباته وطلباته غير المشروعة ، على هذه الصورة من المسارعة التى لم يكن هو نفسه يتوقعها منها ، قد زادته سعارا ، وفتحت شهيته لكل ما هو ليس من حقه . سواء كان ذلك فى الرغبات التى راح يبديها ، أو فى الطلبات التى راح يطلبها ، أو حتى فى القرارات الكبرى التى راح يصدرها من ورائها ، وبغير علمها !!

وقد ادى ذلك كله الى تزايد حجم السخط عليه ، والكراهية له ، واستعجال يوم الخلاص منه .

وهناك رأيان فى تفسير مسارعة « حكومة الوفد » ، فى سنة ١٩٥٠ ، الى تلبية جميع رغبات الملك ، وجميع طلباته على هذا النحو الذى بيناه .

● راى يقول بأن « الوفد » كان يفعل هذا لانه كان حريصا على ان يشترى بقاءه فى الحكم ـ أطول مدة ممكنة ـ بأى ثمن ، وبكل ثمن ، حتى يعوض ما فاته خلال الفترة الطويلة التى أقصى فيها عن الحكم ، ومن ثم ، اختار سبيل الملاينة .. والمسايرة .. والموافقة على اى شىء ، وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

● ورأى ثان يقول بأن الوفد كان يقصد من مسارعته الى تلبية رغبات الملك ، الى تعريته واضعافه ، بحيث يستشعر حاجته الدائمة الى وجود « الوفد » بجانبه بوصفه قوة شعبية قادرة على أن توفر له ، برغم كل شىء ، قدرا من تأييد الجماهير يحمله ـ أى الملك ـ على الحرص عليه ، فلا يستغنى عنه بالسرعة التى اعتاد أن يستغنى عنه بها .

والرأى الاول ، فى تقديرى ، هو الصحيح . لانه يتفق تماما ومنطق الاحداث التى جرت خلال السنتين اللتين حكم فيهما « الوفد » حكمه الاخير . فلو ان « حكومة الوفد » كانت تقصد ، حقيقة الى تعرية الملك ، والى اضعافه ، كما يقول بذلك أصحاب الرأى الثانى ، لما دخلت مع الذين كانوا يهاجمون الملك ، ويعرونه ، ويكشفون للناس عن فضائحه ، وفساده ، تلك المعركة الحامية التى بدأتها فى مجلس الشيوخ ضد « مصطفى مرعى » وزملائه ممن وقفوا بجانبه يدعمون وقفته التاريخية من الملك ، وفساده . ولما طاردت « الصحف الحرة » ، « والكتاب الاحرار » بكل ذلك العنف الذى راحت تطاردهم به ، والذى تمثل فى مصادرة الصحف واحدة تلو اخرى .. وفى تقديم « الكتاب الاحرار » الى المحاكمة مرات ، ومرات . ولما جاوزت ذلك كله الى حد التفكير فى الغاء « مجلس الدولة » لانه ـ اى مجلس الدولة ـ كان ينصف « الصحف الحرة » و « الصحفيين الاحرار » عندما كانوا يحتكمون اليه من عسف الحكومة لهم !

* * *

والحق ان دور « الصحافة الحرة » ودور « الكتاب الاحرار » فى تلك المرحلة الخطيرة من تاريخنا ، جدير بأن يسجل لها ، ولهم ، فى ـ انصع الصفحات ـ بأحرف من نور . فلقد كانت هى ـ أعنى « الصحافة الحرة » ـ وكانوا هم ـ أعنى « الكتاب الاحرار » ـ اول من علق الجرس فى رقبة القط .. وأول من صرخ باعلى الصوت فى وجه الطغاة .. وأول من رفع المعول الذى هدم المعبد على رءوس كهنته .

وبسبب هذا كله .. بسبب هذه الوقفة المجيدة التى وقفتها « الصحافة الحرة » .. و « الصحفيون الأحرار » .. ضد الطغاة والطغيان . راح الملك ..

ومن ورائه حكومته ، يكدحون اذهانهم بحثا عن « قيد من حديد » يغللون به أقدامها ، ويقيدون به خطاها . لكنهم لم ينجحوا . لانها - أى « الصحافة الحرة - كانت قد صارت اقوى منهم .. واشد بأسا من « الحديد » الذى فكروا فى ان يصنعوا منه قيدا يغللون به اقدامها ، ويقيدون به خطاها . وسوف نصل الى هذا الدور المجيد - تفصيلا - فى موضعه من تسلسل الاحداث .

استهل « فاروق » سنة ١٩٥١ - وهى السنة التى اعتبرناها بداية النهاية ، بالنسبة له .. وبالنسبة لحكومة الوفد معا - استهلها بتلك السقطة البشعة التى تمثلت فى قبض مرتبه لمدة سنة ، مقدما ، وتحويله الى دولارات وإرساله الى امريكا لايداعه باسمه فى أحد بنوكها !!

ثم ماكاد شهر فبراير من تلك السنة يحل ، حتى كان الملك قد اتبع تلك السقطة البشعة بسقطة خلقية جديدة اكثر بشاعة من سابقتها !

لقد اراد ان يتزوج .. فلم يجد بين فتيات اسرته جميعا ، ولا بين فتيات مصر كلهن من تصلح للزواج منه غير فتاة كانت مخطوبة ، بالفعل ، لرجل آخر .. هو الدكتور محمد زكى هاشم !! وكان الامر قد جاوز بالفتاة ، وخطيبها ، مرحلة الخطبة . الى تحديد يوم الزواج ، وتوزيع بطاقات الدعوة اليه على أصدقاء الطرفين .

كانت « ناريمان صادق » - كريمة حسين فهمى صادق « بك » سكرتير عام وزارة المواصلات وقتئذ - وهى الفتاة التى اختطفها « فاروق » من خطيبها - قد ذهبت ، بصحبة والدتها ، الى محل « احمد نجيب الجواهرجى » لتختار « خاتم الزواج » فلما رآها صاحب المحل - وكان واحدا من كثيرين كلفهم الملك بالبحث عن فتاة تصلح زوجة له - راقت فى عينيه كزوجة لفاروق . فعمل على عودتها فى اليوم التالى الى محله .. وفى الموعد المحدد ، كان « فاروق » هناك !!

رأى الملك « ناريمان صادق » فى محل الجواهرجى ، فأعجبته . ولعلها لم تعجبه الا انها كانت مخطوبة لرجل آخر . فلقد كان « فاروق » مجنونا بالسطو على مايملك الاخرون !!

وعلى ذلك صدرت « الارادة الملكية » الى والدى « ناريمان صادق »

بفسخ الخطبة القديمة ، وبرد دبلة الخطبة الى صاحبها .. ثم اعلن « فاروق » على الناس انه خطب « ناريمان » لنفسه !!

ولم يسع الناس - حين ترامت اليهم تفاصيل هذه الخطبة الملكية ، وملابساتها - الا ان ازدادوا احتقارا لهذا الملك الذى سولت له نفسه ، اعتمادا على سلطانه كملك ، ان يخطف فتاة من خطيبها ، فقد كان ذلك العمل جديرا بأن يجلب الاحتقار لاى رجل عادى يقدم عليه . فما بالك اذا كان من اقدم على ذلك العمل الصغير والحقير معا ، هو الملك الذى يفترض فيه ان يكون قدوة للاخرين فى كل مايصدر عنه من تصرفات ، وفعال ؟!

وبينما كانت « ناريمان صادق » ماضية فى استعدادها للذهاب الى القصر الملكى ، فى السادس من مايو سنة ١٩٥١ - وهو اليوم الذى تحدد كموعد لزفافها الى الملك - صدرت « اللواء الجديد » فى الرابع والعشرين من ابريل ، وعلى صفحتها الاخيرة مقال كتبه : « احمد شوقى » جعل عنوانه : « الملكة فى طريقها الى المقصلة » !!

كان المقال يتحدث عن « مارى انطوانيت » ملكة فرنسا . لكن عنوان المقال ، وتوقيت نشره ، كانا يعنيان « لملكة مصر الجديدة » الشىء الكثير .

* * *

ولقد تصور بعض الناس - ولعلها كانت امنية يرجونها - ان يكون زواج الملك ، بداية جديدة لعهد جديد يبدأه « فاروق » فى حياته الخاصة ، وفى حياته العامة على السواء . ولم يكن هناك ماهو اشد بعدا عن الحقيقة من هذا التصور . ذلك لأن « الفساد » كان قد سرى فى دماء « فاروق » مسرى السرطان فى الجسد ، ولقد يهدأ السرطان احيانا ، ولعله قد يستكين احيانا اخرى ، استجابة للعلاجات المخففة أو المسكنة . لكنه ، ابدا ، لايبرح الجسد الذى انشب فيه مخالبه الا بالإجهاز عليه . ومن هنا لم يكن غريبا ان يرى الناس ان حياة « فاروق » الخاصة والعامة- بعد زواجه الثانى - لم تكن الا استمرارا امينا ، ودقيقا ، لحياته قبل الزواج . ولو ان « فاروقا » كان مستعدا حقا لان يصلح بالزواج مافسد من امره ، لفعل ذلك وهو مرتبط بزوجته الاولى « الملكة فريدة » . لكن الذى حدث هو ان الفساد اخذ ينهشه نهشا قاسيا خلال الفترة التى كان مرتبطا فيها بهذه الزوجة الفاضلة التى توافر لها من الاحتشام ومن الاخلاق ، ومن عراقة الاصل ، ما جعلها تحاول

جاهدة ، وصادقة ومخلصة ، ان تنقذه من براثن ذلك الفساد الذى اخذ ينهشه ، فلما لم تنجح محاولاتها ، ابت عليها كرامتها ان تستمر فى العيش هى وذلك « الزوج الفاسد » تحت سقف واحد . وفضلت ان تسترد حريتها ، وتعود « سيدة عادية » من عامة الناس ، على ان تعيش ملكة متوجة داخل قصر ملكى يزحف عليه الفساد من كل جانب .

وفى هذا تأكيد على ان القضية اولا ، واساسا ، انما هى قضية « طباع » واذ كان « فاروق » فاسدا بطبعه فان احدا لم يستطع ان يصلحه .. كذلك لم يستطع احد ان يحمله على ان يضع - فى اضعف الايمان - بعض القيود على فساده المكتسب منه .. والموروث .

على ان « فاروقا » لم يكن ملكا فاسدا فحسب . بل كان - إضافة الى ذلك - « انسانا عاقا » بكل ما فى « العقوق » من قسوة .. ومن ظلم ، وظلام !!

ولقد بدأ « فاروق » - كانسان عاق - بنفسه . فعقها اقسى عقوق حين أوردها - بكل القسوة واللامبالاة - موارد التلف والضياع .. وكأنه مسلط عليها ، أو كأنه مكلف من الشيطان - تكليفا - بذلك ، ومن ثم ، كان طبيعيا للغاية أن نجده « زوجا عاقا » بزوجته الاولى التى تزوجها عن حب ، وعاقا بزوجته الثانية التى تزوجها عن سطو .. فلا يتردد ان يجرح هذه ، وتلك ، فى كرامتيهما ، وفى أنوثتيهما ، أعمق الجراح بمصاحبته للساقطات من النساء ، وبائعات الهوى فى عرض الطريق ، أو فى جانب الطريق - لا فرق - بلا أية مراعاة ، وبلا أى حرص ، على مشاعر احداهما تلو الأخرى !

كذلك كان فاروق « ملكا عاقا » أنزل بشعبه ، أقسى ألوان العقوق ، حين راح يستلبه ماله ، وكرامته ، ويجر عليه بفضائحه ، وباستهتاره ومجونه ، ذلك العار الذى جعل الشعب محل سخرية الساخرين ، وهزء الهازئين !!

كذلك كان فاروق « قائدا عاقا » أفرغ فى جيشه أسود ما لديه من عقوق ، حين أمره ، فى سنة ١٩٤٨ ، بدخول حرب فلسطين بغير أدنى استعداد لها ، ارضاء لشهواته من ناحية ، وامتثالا لأوامر أسياده الانجليز من ناحية أخرى ، فمن المؤكد أن « فاروقا » لم يأمر الجيش بدخول تلك الحرب الا تنفيذا لرغبة الانجليز الذين ربما يكونون قد صارحوه برغبتهم هذه مباشرة . وربما يكونون قد تركوها لعملائهم الذين بثوهم من حوله ، ومكنوا لهم من ركوب أكتافه ، لكى يتولوا اقناعه بتنفيذها ، فيتحقق للانجليز من ورائها عدة

أهداف ، لاهدف واحد ، منها أولا : تحطيم الجيش . ومنها ثانيا : اضاعة ثقة الشعب بنفسه ، وبجيشه . ومنها ثالثا : اضاعة ثقة الشعوب العربية بزعامة مصر . ومنها رابعا : ترسيخ اليقين عند « فاروق » نفسه بأنهم ـ أعنى الانجليز ـ لايزالون هم القوة الوحيدة التى باستطاعته الاعتماد عليها ، والاحتماء بها .

ولقد كان « فاروق » بعد هذا كله ـ او قبل هذا كله ـ « ابنا عاقا » عق أمه أشد عقوق حين لم يفكر فى السؤال عنها ، وهى طريحة الفراش فى احد مستشفيات امريكا اثر جراحة خطيرة اشرفت خلالها على الموت . صحيح ان سلوك هذه الام نفسها كان شائنا . ولكن .. هل كان « فاروق » نفسه شريفا ، أو عفيفا ، حتى يمكن القول ان عدم سؤاله عنها كان مرجعه الى غضبه من سلوكها ، وليس الى ما تأصل فيه هو من عقوق ؟!

ولقد كشفت « الملكة نازلى » عن حجم هذا « العقوق » الذى كان محتشدا داخل اعماق ابنها ، فى حديث لها مع صحفى ممن كانوا ملتصقين به ، وبها .. وكان قد ذهب اليها فى أمريكا فى محاولة لمصالحتها مع ابنها ـ كشفت الام عن المدى الذى وصل اليه عقوق « فاروق » كابن ، حين أفضت الى ذلك الصحفى الصديق بذات نفسها ، قائلة :

ـ قد يعتذر « فاروق » بأنه مشغول . قد يعتذر بأن أمور الدولة قد انسته كل شىء حتى أمه . وكنت على استعداد لأن أقبل هذا العذر ، فكل أم تبحث لابنائها عن أعذار وهمية تستر بها تصرفاتهم . ولكن « فاروقا » لم يكن له عذر . فقد كان يتكلم يوميا مع مستشفى « مايوكلينك » حيث كنت أرقد . ولكنه لم يكن يتكلم معى ، ولا مع أخته الاميرة فايقة ، ولا مع أخته الاميرة فتحية ، ولا مع كبيرة الممرضات ، ولا مع الطبيب الذى كان يعالجنى ، وانما كان يتحدث مع « السيدة ناهد رشاد » .. فقد كانت « ناهد » تجرى عملية جراحية فى نفس الوقت الذى كنت أجرى فيه عمليتى ، فكان « فاروق » يتحدث يوميا معها مستفسرا عن صحتها ! ولم يفكر فى أن يحدثنى ـ أنا أمه ـ فى التليفون مرة واحدة !!

وكانت الممرضات يجئن الى ، ويقلن لى : ان الملك كان يتحدث الان ، مع « ناهد » فى التليفون . وكنت أحاول أن أدافع عن كرامة ابنى .. فكنت أدعى كذبا ، انه كان يتحدث مع « ناهد رشاد » مستفسرا عن صحتى لانه لايريد أن يتعبنى ويخشى أن تتأثر صحتى عندما أسمع صوته يحدثنى من وراء البحار ، وأنا راقدة على فراشى ، بين الحياة والموت !!

ولم أغضب على « ناهد رشاد » بسبب ماكان يحدث بل لقد حرصت أن أقوم بالواجب معها بصفتها « وصيفة الملكة » فى الوقت الذى كنت أعرف فيه أنه ليست هناك ملكة لتكون لها وصيفة ؟!!

انسان هذه هى جميع جوانب صورته . كان مستحيلا ان يكون هناك أقل امل فى ان ينزل نفسه ، ولا فى ان ينزله الاخرون ، من فوق ظهر ذلك « الحصان الوحشى » الذى ركبه ، وراح يعدو به ، فى سرعة مجنونة على طريق الهاوية . !

ومن هنا ، كانت سنة ١٩٥١ ـ على الرغم من زواجه الثانى ـ استمرارا لكل ماكان قبلها .. كما كانت اتصالا بكل ماجاء بعدها . !

فما كاد يتم ، فى السادس من مايو من تلك السنة ، زواجه من « ناريمان » حتى اصطحبها معه على ظهر اليخت الملكى : « فخر البحار » متوجها الى « كابرى » ليقضيا بين مغانيها .. شهر العسل . !!

ولكن « فخر البحار » ماكاد يلقى مراسيه « بكابرى » حتى كان « فاروق » قد نسى كل شىء .. نسى نفسه ، ونسى عروسه الجديدة ، ونسى « شهر العسل » ونسى كل نذر الخطر التى حملتها له سنة ١٩٥٠ ، وراح يصل ماكان قد انقطع بعودته الى مصر فى منتصف اكتوبر من تلك السنة .. عاد مرة أخرى ـ وبسعار اشد ـ الى القمار ، والى الغوانى ، والى الفضائح التى كانت صحف العالم كله قد تعودتها منه ، وعودت قراءها عليها .. !!

واذا كانت لرحلة « فاروق » هذه قيمة خاصة ، فقيمتها فى انها كانت « تأكيدا قاطعا » على انه قد باع نفسه للشيطان بيعا كاملا ، وانه كان عازما ـ عزما اكيدا ـ على الا يسترجع نفسه من بين أحضان الشيطان مهما ارتفع من حوله الموج .. وتفاقمت النذر .

وما من شك فى ان المأساة الحقيقية فى حياة هذا الملك ، هى انه افتقد فى جميع المحيطين به ـ ومنذ ان رأت عيناه النور ـ النجم الذى يمكن ان يهديه . وحين لاح له هذا النجم ، لبعض الوقت ، فى صورة زوجته الاولى .. الملكة فريدة .. مالبث ـ بحكم ماالستقر فى اعماقه من طباع ـ ان ضاق به .. واشاح بوجهه عنه ، فى تصميم شيطانى ، على ان يضل ، وان يغوى .. !!

وبينما كان « فاروق » يفرغ على شاطىء « كابرى » وتحت أقدام غوانيها ، وفى قلب مراقصها، وملاهيها ، كل مالديه من غى ، ومن ضلال .. كان الشعب هنا يسمع ، ويعجب ، ويسائل نفسه : أهذا ممكن .. ؟! أيستطيع ذلك

الرجل ان يتجاهل ـ فى استهتاره الأعمى ـ كل تلك النذر التى أخذت ترعد على طريقه ، ويعيش رحلته هذه بنفس الجنون الذى عاش به رحلته السابقة ؟!

وأخذت صحف العالم تتولى الرد ، اولا بأول ، على ما راح الشعب يسائل به نفسه :

● ففى أول يوليو سنة ١٩٥١ ، نشرت صحيفة « امبايرنيوز » رسالة لمراسلها الخاص « نورمان برايس » الذى كان ، وقتئذ ، موجودا فى كابرى . وجاء فيها :

« لم يحدث فى تاريخ العالم ، ان تعرض ملك لمثل ما تعرض له « فاروق » من حملات النقد والتجريح . فهو متهم بأنه طاغية يحيط نفسه بجو فاسد مفضوح . وهو متهم بأنه خطف زوجته الجديدة « ناريمان صادق » من بين ذراعى خطيبها . وهو متهم بأنه طلق زوجته السابقة « فريدة » لانها لم تلد له ولدا . وهو متهم بأنه مقامر سفيه . ولايكاد يمضى يوم دون أن يتلقى « فاروق » سيلا من الرسائل المقذعة المهينة ـ وأكثرها من انجلترا ـ وقد لمح لى « فاروق » بالاطلاع على بعضها ، وقرأت فى احداها ، وكانت من مواطن بريطانى من « مانشستر » مايلى : اذا حدثتك نفسك بالقدوم الى انجلترا ، وحاولت أن تمنعنى من التقاط صورة لملكتك ، فانى سألقنك درسا لن تنساه !! »

● وكتبت جريدة « صنداى اكسبريس » بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١ تقول :

« لم يسبق للعصور الحديثة أن شهدت مثل هذا البذخ والاسراف اللذين شهدتهما خلال الشهرين اللذين انقضيا على شهر العسل الذى يمضيه « الملك فاروق » مع عروسه !

« ففى كل يوم مضى ، منذ أن غادر اليخت « فخر البحار » المياه المصرية ، خرجت ألوف من الجنيهات من جيب الملك لإحاطته .. وزوجته بكل مظاهر الترف والابهة !!

« ولاتشمل هذه الالوف التى تنفق كل يوم ، بغير حساب ، مبلغ الـ ٧٠٠ ألف جنيه التى دفعها « فاروق » ثمنا لقطار خاص ، أمر بصنعه فى مصانع « تورين » كما أنها لاتشمل مبلغ الـ ٥٠٠ ألف جنيه التى دفعها لبناء يخت جديد يحل محل « فخر البحار » !!

● وتولت جريدة « الديلى امريكان » عن جريدة « الصنداى اكسبريس » ـ سباق بين الصحف ـ وصف وصول « فاروق » الى « كابرى » وحياته فيها ، بقولها :

« استأجر « فاروق » فندق « قيصر أغسطس » بأكمله . ويتكون هذا الفندق من ١٥٠ حجرة ، أجرة المبيت فيها ١٢٠٠ جنيه عن الليلة الواحدة ، غير نفقات الاقامة والاكل . وقد دفع « فاروق » ـ فى عشرين يوما ـ ٢٤٫٠٠٠ جنيه نظير المبيت فقط !! »

● وتدلى مجلة « باراد » بدلوها فى ذلك السباق الصحفى الذى كان دائرا على اشده حول حياة ذلك « الملك الضال » ـ فتقول :

« يقضى الملك فاروق فى أوربا أعظم « شهر عسل » عرفه القرن العشرون . وفى كل ليلة .. وبينما زوجته الصغيرة تنام نوما هادئا فى فندق « كارلتون » يكون هو غارقا الى أذنيه فى لعب « البكاراه » و « الروليت » ... وفى دفع آلاف الدولارات الى المائدة . وهو يقول ضاحكا : الناس يقولون إننى أخسر أموالا كثيرة فى اللعب . ولكنى املك اكثر مما يتصورون .. !!

وتضيف المجلة :

« لقد خسر الملك ، فى تسع ليال فقط ، مبلغ ثلاثمائة ألف دولار . أما نفقاته ، على هذا النحو ، خلال ثلاثة شهور ، فهذا ما لا يمكن احصاؤه . ولقد أصبح مألوفا فى أوربا كلها ، منظر هذا الملك الذى لايعنيه سوى قضاء أوقات بهيجة يدفع ثمنها ملايين التعساء من أبناء مصر !! ..

* * *

هذا قليل من كثير .. كثير جدا .. راحت صحف أوربا ، وامريكا ، يسابق بعضها بعضا فى نشره عن ذلك الملك الذى بلغ من الجنون ، ومن السفه ، ومن التحدى لمشاعر الشعب حدا لم يصل اليه « شارل الاول » ملك انجلترا ، الذى شنقه شعبه .. ولا « لويس السادس عشر » ملك فرنسا الذى اجتثت « المقصلة » عنقه ، ومعها عنق زوجته « الملكة مارى انطوانيت » !!

ولم تكن « الصحف الحرة » فى مصر ، بعيدة عن متابعة فساد الملك ، ومباذله ومجونه . لكنها ـ من خلال الرقابة الصحفية الصارمة التى كانت مفروضة عليها ، خاصة بالنسبة لاخبار الملك ـ لم تكن قادرة على المشاركة فى ذلك السباق الصحفى المحموم الذى كان دائرا بين صحف أوربا ،

وأمريكا ، حول مباذل الملك ، الا انها ، فى حدود قدرتها على اختراق تلك الرقابة الصارمة ، كانت تفعل المستحيل لكى تساعد الشعب على أن ينفذ بعيونه من خلال ذلك الضباب الكثيف الذى أريد أن يكون « حجابا حاجزا » يحول بين الشعب وبين اطلاعه على مايقترفه ملكه من فساد ومجون !

● ففى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ ، نشرت « روز اليوسف » تحت عنوان : « قيصر السينما يلعب القمار سبع ساعات » ، الخبر التالى ، من مراسلها فى « مونت كارلو » :

« يتحدث الناس فى « مونت كارلو » وفى « كان » وفى كازينو « بالم بيتش » عن شخصية مستر « داريل زانوك » المنتج السينمائى الامريكى ، الملقب « بقيصر السينما » .

وقد حدث أن كان « مستر زانوك » يسير فى احدى الطرقات الجميلة المؤدية الى الشاطىء ، حينما التقى بشخصية مصرية كبيرة ، ودار بينهما ، بالحرف الواحد ، الحديث التالى :

قالت الشخصية المصرية :
ـ الى أين أنت ذاهب ؟
فقال « زانوك » :
ـ لماذا ؟!
ـ أريد أن أرافقك ..
ـ ولماذا ؟
ـ ألديك اعتراض على ذلك ؟
ـ من أنت أولا ؟
ـ أنا فلان ..
ـ آه .. لقد سمعت عنك .. وقرأت عنك أيضا ..
ـ اذن تعال ...

وركب الاثنان فى سيارة « كاديلاك » فاخرة .. ثم اتجها معا الى الكازينو ، وجلسا الى احدى موائد القمار !

ولعب الاثنان القمار سبع ساعات متواصلة ، خسرت فيها الشخصية المصرية عدة ملايين من الفرنكات ، قدرتها بعض الصحف بمبلغ مائة ألف دولار !!

وقد بعثرت الشخصية المصرية ما تبقى معها على بعض الجرسونات والزبائن الذين كانوا يصفقون للخاسرين المقامرين » !!

* * *

● وفى مكان آخر من نفس العدد ، نشرت « روز اليوسف » الخبر التالى ـ من مراسلها فى « الكوت دازير » ـ تحت عنوان : « الفتاة التى تجلس على اليمين » :

« جاكلين دونى » .. فتاة رائعة الجمال ، زارت مصر عام ١٩٤٩ ... عندما كانت ملكة جمال أوربا فى ذلك العالم . وقد صرحت لى « جاكلين » أنها سوف تسافر الى مصر قريبا ، فان لها فى مصر ، كما تقول ، أصدقاء عظاما !

« وجاكلين دونى » .. تجلس الان ـ دائما ـ فى مقعد معين لاتبرحه ، ولاتغيره ، ويعد لها بصفة مستمرة ، وهذا المقعد على الطرف الايمن من تراس « بالم بيتش » بعيدا عن كل الجالسين !

ويحدث فى بعض الليالى ـ أن يزدحم الكازينو ، فتضطر ادارته الى أن تكتب ورقة عليها اسم « جاكلين دونى » وتلصقها بالمقعد حتى لايجلس عليه أحد غيرها !

وقد أطلق على « جاكلين » اسم : الفتاة التى تجلس الى اليمين ... أو « صاحبة المقعد الثانى » !!

* * *

ولم تستطع « روز اليوسف » ، فى حدود تلك الرقابة الصحفية الصارمة التى كانت قائمة ، أن تعطى تفصيلا أكثر ، ولا أن تفصح أكثر .. كانت « الصحف الحرة » تعتمد دائما على ذكاء الشعب الذى كان يقرأ ، ويفهم ، ويزداد يقينا بأنه : لا أمل .. لا أمل مطلقا فى ذلك الملك الذى راح يقدم له فى كل يوم الدليل تلو الدليل ، على أنه عقد مع « الشيطان » صفقة باع له فيها نفسه ... وانه لايريد « بوصفه ملكا » ، أن يرجع فى كلمة قطعها « للشيطان » على نفسه .. !!

اما ندماء الملك .. وضيوفه الى ليالى « الف ليلة وليلة » التى اعادها « فاروق » من جديد ، الى قلب أوربا .. فقد كانت « الصحف الحرة » قادرة دائما ، على تناول اخبارهم بصراحة لم تكن تستطيعها بالنسبة لاخبار الملك نفسه .

● ففى العدد التالى لذلك الذى نشرت فيه « روز اليوسف » من اخبار الملك الخبرين السابقين .. نشرت المجلة لمراسلها فى « كان » الخبر التالى ، تحت عنوان بعرض الصفحة يقول : « المصريون يتبرعون بثلاثين ألف جنيه لفقراء فرنسا ! »

« شهدت مدينة « كان » فى الاسبوع الماضى ، أروع حفلة خيرية فى هذا العام ، وقد قامت الفتيات الجميلات بجمع التبرعات لمساعدة الهيئة الخيرية التى أقيمت الحفلة لحسابها . ولقد تجلى الكرم الشرقى فى أروع صوره . ولم يحدث أن أحدا من الفرنسيين أو من كبار المصطافين ، تبرع لهذه الهيئة بمثل ماتبرع به المصريون !!

« فقد تبرع محمد سلطان (باشا) بعشرة آلاف جنيه !! كما تبرع (الامير) سعيد طوسون بسبعة آلاف جنيه !! أما الهامى حسن (باشا) فقد تبرع بخمسة عشر الف جنيه ، ثم عاد فتبرع بثلاثة آلاف جنيه أخرى !!

« وبعد أن جمعت هذه التبرعات من كبار المصريين الذين كانوا أكثر حماسة لجمع هذه التبرعات من الفتيات القائمات بهذا العمل .. وقف « مصرى كبير » يناشد الموجودين فى الحفلة أن يمدوا يد المعونة لاسعاد فقراء فرنسا ، ثم قال مازحا : « مساكين الفقراء فى بلادنا ، ان أحدا لايعطف عليهم » !!

« وقالت احدى السيدات معقبة على قول « المصرى الكبير » : لا أظن ذلك ، فان الذين يعطفون على فقراء بلاد أخرى بمثل هذا السخاء ، لابد أن يكونوا أكثر عطفا على بنى جنسهم » !!

« وحدث أن اعتذرت احدى السيدات عن التبرع لانها فى انتظار أن تصلها أموالها فى اليوم التالى ، ولكنها اتجهت الى أحد المصريين الكبار وطلبت اليه أن يقرضها ألف جنيه فعل .

وحين أرادت هذه السيدة ، فى اليوم التالى ، أن ترد للمصرى الكبير هذا المبلغ ، رفض قبوله ، قائلا : « انه هدية منى لك » !!

وتحت هذا « الخبر » الذى بعث به مراسل « روز اليوسف » من مدينة « كان » - حيث كان يعيش « فاروق » واصفياؤه وندماؤه ، وحيث كان الجميع وهو على رأسهم ، يبعثرون الاموال بمئات الالوف على « موائد القمار » وتحت أقدام الغوانى - نشرت المجلة « خبرا آخر » كان له مغزاه الاليم ، والمرير ، خاصة حين يقرأه القارىء فى ضوء ذلك الخبر المفجع الذى كان يعلوه فى نفس الصفحة . كان الخبر الاليم يقول :

● « ان مرعى حماد أحد أبطالنا الذين فازوا بعبور المانش فى تلك السنة ، بحث مع الدكتور صبرى (بك) المشرف على بعثة هؤلاء الابطال ، عن مبلغ خمسين جنيها لكى يعطيها لقائد الزورق الذى كان يرافقه فى رحلة العبور ، بعد أن وعده بذلك إن هو فاز بالسباق ، ولكن البطل لم يجد فى جيب الدكتور صبرى (بك) غير أربعين جنيها فقط .. !! وكان عنوان الخبر : « بطل المانش يبحث عن ٥٠ جنيها » .. !!

وهكذا كانت « الصحافة الحرة » تخوض معركتها ضد « فاروق » وفساده ، ونظامه . ليس فقط « بالكلمة » التى كانت تهز مصر من أعماقها . بل وبالخبر ، وبالصورة ، وبالرسم الكاريكاتورى . وبالرمز .. وبكل ما كان فى وسعها أن تصنعه .

واذ أحس الطغاة بالارض تميد من تحتهم .. فقد مضوا يبحثون « للصحافة الحرة » عن « قيد من حديد » .. قيد يغللون به أقدامها ، يقيدون خطاها ... وبدأت عندئذ ، معركة من أعنف المعارك .

أول هزيمة للملك !

قذفت « الصحف الحرة » بنفسها فى طريق قوى الشر الهائلة والمتحالفة : الملك ، والفساد السياسى ، والظلم الاجتماعى ، والعبث ، والفوضى .

ولم يكن عدد « الصحف » التى قذفت بنفسها فى طريق هذا المارد الجبار كبيرا . كانت لاتزيد على خمس ، أو ست صحف هى : « **روز اليوسف** » . « **اللواء الجديد** » . « **الاشتراكية** » . « **الدعوة** » « **الكاتب** » « **الملايين** » .

كذلك لم يكن عدد (الكتاب الاحرار) الذين راحوا يخوضون المعركة ضد هذا المارد الجبار نفسه ، كبيرا . كان عددهم ، فى احسن الفروض ، لايزيد على عدد اصابع اليدين . كانوا مجرد « فصيلة صغيرة » من فصائل الطليعة ولكن اثرهم .. اثر كلماتهم التى اخذت تهز مصر من اعماقها هزا عنيفا ، والتى قدمت فيما سبق ـ ولايزال امامى أن أقدم نماذج منها ـ كان يعادل اثر فرقة كاملة مدججة بأقوى .. وبأمضى .. أنواع السلاح !!

وكما قذفت (الصحف الحرة) بنفسها فى طريق ذلك المارد الجبار ، بغير أدنى اكتراث بكل مابين يديه من ادوات البطش والتنكيل . كذلك قذفت هذه (الفصيلة الصغيرة) من « الكتاب الاحرار » بنفسها فى طريقه ، بايمان هائل ، وشجاعة مذهلة .. غير عابئة بجنوده ، ولابسجونه ، ولابكبريائه ، ولا بعجرفته الناشئة عن تجرده الكامل من كل مبدأ ، ومن كل خلق ، ومن كل ضمير !

وحين بدأت هذه المعركة التى أخذت ـ منذ اللحظة الاولى ـ لونا من أشد ألوان العنف ، بين (الصحف الحرة) التى أريد قتلها ، وبين الحكومة التى

أريد لها أن تقوم بدور القاتل ، كان الملك .. وندماؤه من اصحاب الملايين المصريين الذين تبرعوا فى حفلة واحدة بأكثر من ثلاثين الف جنيه (لفقراء فرنسا) !! بينما الملايين من ابناء شعبنا يتضورون جوعا ، كان الملك ، وهؤلاء ، لايزالون هناك .. كانوا لا يزالون فى « كابرى » .. وفى « الريفييرا » .. يصطافون ، ويمرحون ، ويرقصون ؛ وما دروا أنهم كانوا يمرحون فوق فوهة بركان ، وأنهم كانوا يرقصون على البارود !

ومن « كابرى » ـ حيث كان الملك لايزال يرتع ويلعب ، ويريق الملايين من أموال الشعب فوق موائد القمار ، وتحت اقدام الغوانى ـ جاءت « الاوامر » لحكومته فى القاهرة ، لكى تخلصه من هذه « الصحف الحرة » ومن اولئك « الكتاب الاحرار » وذلك بأن تبحث لهم ، ولها ، عن « قانون جديد » .. عن « سيف جديد » يجهز عليها وعليهم .

ولم تتردد « حكومة الملك » فى القاهرة ، ولم تتوان فى تنفيذ « الاوامر » التى جاءتها من « كابرى » .. حيث كان الملك لايزال يرتع ، ويلعب . فبادرت ، على الفور ، الى صنع ذلك « القيد » الذى أراده الملك مصنوعا من حديد .. !

ولم يكن « القيد » الذى بادرت الحكومة الى صنعه ، تنفيذا لمشيئة الملك ، هو اول القيود الضاغطة التى وضعتها على حرية الصحافة ، وحرية الصحفيين . لكنه كان اقساها . لانه كان يلغى هذه الحرية الغاء ، ويجعل منها ـ حقيقة لامجازا ـ جزءا لايتجزأ من الدستور ـ فاذا ذكرنا أن الدستور كان قد تحول ، من خلال عبث الملك به واعتداءاته الصارخة عليه ـ وهو العبث ، والاعتداءات التى قبلتها منه جميع الحكومات ، وليس حكومة الوفد وحدها ـ الى مجرد حبر على ورق ، لوجدنا أن تحول حرية الصحافة الى ماتحول اليه الدستور نفسه ، وهو الاصل ، كان أمرا طبيعيا لايثير الدهشة . وإن أثار ، بطبيعة الحال ، المقاومة .. اشد المقاومة .. بعد اذ اصبحت « الصحف الحرة » هى الرئة الوحيدة التى بقيت للشعب لكى يتنفس منها .. وكان لابد للشعب من أن يظل يتنفس لكيلا يموت .

لم يكن « القيد » الجديد ـ كما ذكرنا ـ هو اول القيود التى وضعتها « حكومة الوفد » فى اقدام الصحف ، وفى اقدام الصحفيين . فمن قبله ، اصدرت هذه الحكومة قانونا يحظر على الصحف نشر « اخبار الجيش » ثم

تبعته فى اغسطس سنة ١٩٥٠ ، بقانون آخر يحظر نشر « اخبار القصر » .. سواء أكان ذلك عن طريق : « الكلمة » أو « الرسم » أو « الرمز » أو « الصورة » ... الا بعد استئذان وزير الداخلية !! على ان يعاقب من يخالف ذلك بالسجن ستة شهور !!

وجدير بك أن تعرف ان هذا « القيد » أو هذا « السيف » الذى سلط فوق اعناق الصحف ، وفوق اعناق الصحفيين ، لم تبادر الحكومة الى صنعه الا (حماية للاسرة الكريمة ـ أسرة محمد على ـ وما لها من مقام ممتاز فى البلاد !!) ـ على حد قول الحكومة فى المذكرة الايضاحية التى أرفقها بمشروع القانون .. وزير العدل بالنيابة .. « فؤاد سراج الدين » !!

ولقد جاء صدور هذا القانون ، فى اعقاب سلسلة من الفضائح اقترفتها « الملكة نازلى » ـ والدة فاروق ـ أثناء اقامتها فى امريكا . وكان من أبرز هذه الفضائح قيام « الملكة الام » بتزويج ابنتها « الاميرة فتحية » من شاب من غير دينها ، كان يعمل امينا للمحفوظات فى قنصلية مصر بمارسيليا ، قبل تفرغه للعمل فى خدمة « الملكة نازلى » نفسها !!

ولقد جرد « الملك فاروق » ـ نتيجة لهذه الفضائح ، وبسببها ـ جرد أمه ، واخته ، من لقبيهما ، وايضا من اموالهما . ولكن ، هل كان معنى هذا « التجريد » أو هذا « العقاب » ان فضيحة مخزية لم تحدث .. وان رائحة عفنة لم تزكم الانوف ؟!!

على العكس .. لقد جاء هذا الاجراء اعترافا صريحا من جانب الملك ، بأن الصحافة لم تتجن .. ولم تخترع .. ولم تقل فى حق « أسرته الكريمة ، وما لها من مقام ممتاز فى البلاد !! » غير الحق .. كل الحق .. والا فيم كان « التجريد » من المال ، ومن اللقب ـ على حد تعبير وزير العدل بالنيابة : « فؤاد سراج الدين » ـ اذا كانت الصحافة هى التى تجنت ، وهى التى اخترعت ، وهى التى نسبت « لصاحبة الجلالة الملكة الام » آثاما لم تقع فيها .. ولم تقترفها ؟!!

فاذا اضفنا الى اثام « الاسرة الكريمة » آثام « رأس الاسرة » نفسه ، ثم آثام « حاشيته » واتباعه ، كان لابد ـ من وجهة نظر الملك التى سارعت حكومته الى تبنيها ـ من وأد « الصحف الحرة » ـ التى كشفت للناس عن كل هذه الآثام والفضائح ـ بكل وسائل الوأد .. بقانون ، او بغير قانون ، لا يهم ،

وانما الذى كان هاما جدا ، وعاجلا للغاية ، هو وأد هذه الصحف فى اسرع وقت ، وبأى ثمن .. !!

وعلى ذلك ، ففى شهر يوليو سنة ١٩٥١ ـ وهى السنة التى قلنا انها حملت للملك ، ولحكومة الوفد معه ، علامات بداية النهاية ـ كان « فؤاد سراج الدين باشا » يصطاف فى أوربا ، بالقرب من الملك الذى كان يقضى « شهر العسل » الذى امتد ثلاثة عشر اسبوعا ! ومن هناك .. من اوربا .. اتصل « فؤاد سراج الدين » برئيس الوزراء ـ « مصطفى النحاس » ـ وطالبه بالتعجيل باصدار عدة قوانين كانا قد اصدراها فى شهر مارس من تلك السنة ، ثم عادا فقررا تأجيلها .

وكانت هذه القوانين ، المؤجلة ، تقضى بتعديل المادة ١٥ من الدستور التى تنص على حرية الصحافة واصدار تشريعات تعطى مجلس الوزراء حق مصادرة الصحف ، وتعطيلها بغير الرجوع الى القضاء .. !!

* * *

وهنا ... أرانى محتاجا ـ قبل أن أمضى الى حكاية هذه التشريعات والى موجة السخط التى فجرتها ـ الى وقفة خاصة عند شخصية « فؤاد سراج الدين » ... وبصفة خاصة عند عمله الدائب لإرضاء الملك ، وارضاء حاشيته .. على حساب الشعب ، وعلى حساب الحرية ، وعلى حساب الدستور ، بل وعلى حساب « الوفد » نفسه !!

فلقد رأينا ، فيما سبق من صفحات ، كيف نصب « فؤاد سراج الدين » نفسه محاميا عن ذلك الدور البشع الذى قام به الملك وحاشيته ، فى صفقات الاسلحة والذخيرة الفاسدة !! وكيف وقف امام ممثلى الشعب ، فى مجلس الشيوخ ، مدافعا عن (كريم ثابت) وعن مثالبه وسقطاته !! وكيف بادر ، بوصفه وزيرا للمالية والداخلية ، الى صرف مرتب الملك ـ مقدما ـ لمدة عام كامل . فلما لم يجد المبلغ المطلوب متوافرا فى خزانة وزارة المالية ، لم يتردد ـ لحظة ـ فى ابتكار حل « لأزمة الملك » !! فصرف المبلغ من « المصروفات السرية » فى وزارة الداخلية !! وكيف بادر ، بوصفه وزيرا للعدل بالنيابة ، الى اصدار قانون يصادر حرية الصحف فى نشر (اخبار الملك) ـ حماية للاسرة الكريمة ، ذات المقام الممتاز فى البلاد ـ ثم هانحن نراه يتخلى عن راحته فى مصيف بأوربا ، ويتصل برئيسه فى القاهرة .. حاثا

اياه على سرعة اصدار القوانين التى كانت مؤجلة ، والتى تعطى مجلس الوزراء الحق فى مصادرة الصحف ، وتعطيلها بغير الرجوع الى القضاء !!

● فلحساب من كان « فؤاد سراج الدين » يفعل هذا كله .. ؟!

لعلى لا اعدو الحقيقة ، اذا ماقلت ان « سراج الدين » لم يكن يفعل شيئا من ذلك ، وفى خاطره انه يفعله لحساب « الوفد » . ذلك لان رصيد « الوفد » عند أنصاره ـ وكانوا غالبية الشعب ـ كان قائما ، أساسا ، على انه « القوة » التى تستطيع مقاومة « الملك » ، وليس على انه « القوة » التى تستطيع ان تترافع عن جرائم « الملك » وتداريها ، وتبررها ، وتحاول ـ اعتمادا على مالها من رصيد عند غالبية الشعب ـ ان تشككهم فيها ، او تلفتهم عنها !!

● واذا كان « سراج الدين » لم يكن يفعل ذلك لحساب « الوفد » .. فهل كان يفعله لحساب « الملك » ؟!

استبعد ذلك .. استبعده لسبب بسيط . وهو ان « الملك » ـ وعلى الرغم من كل شىء ـ كان يكره « سراج الدين » ولايثق به ، ولا يطمئن اليه . واستطيع القول ان « سراج الدين » نفسه لم يكن يجهل شيئا من هذا . وأحسبنى أعرف ، وعن يقين ، ان الملك لم يكن يخفى مشاعره هذه تجاه « سراج الدين » عن كثيرين ممن كانوا قريبين منه ـ اى من « سراج الدين » ـ وممن اثق ، بحكم معرفتى بهم ، بأنهم لم يخفوا عنه شيئا مما كاشفهم به الملك نحوه .

ومن غير المقبول ـ عقلا ـ و « سراج الدين » اولا واخيرا ، بشر كسائر البشر ـ ان يكون مستطيعا ان يحمل الحب لانسان يصارح الناس بكراهيته له ، وبعدم ثقته به ، ثم يتجاوز ذلك الى العمل لحسابه .. حتى لو كان هذا الانسان هو « الملك » .

● فاذا انتهينا الى أن (سراج الدين) لم يكن يفعل ذلك لحساب (الوفد) الذى كان رصيده الشعبى الضخم يتبدد نتيجة لهذه الافعال .
● واذا انتهينا أيضا الى أنه لم يكن يفعله لحساب (الملك) الذى لم يكن سراج الدين نفسه يجهل أنه يكرهه ولايثق به ، ولايطمئن اليه . فلحساب من ، اذن ، كان يفعله ؟!

أحسبنى لا أظلم « سراج الدين » اذا ما قلت انه لم يبذل كل ذلك الذى بذله من محاولات لملاينة الملك ، ومرضاته ـ وهى السياسة التى نجح (سراج الدين) في ان يجعلها سياسة (الوفد) نفسه ـ الا لحسابه الخاص .. ولحساب طموحه الشخصى .. ولحساب « مستقبل سياسى أعظم » كان يتطلع الى تحقيقه !

فليس من خلاف على ان (فؤاد سراج الدين) كان رجلا موفور الذكاء . كذلك ليس من خلاف على أنه كان رجلا شديد الطموح . ولقد توافر له ـ الى جانب ذكائه الموفور ، وطموحه الشديد ـ ثراء عريض . اذ كان واحدا من أفراد أسرة تملك آلافا من الافدنة ـ وكان طبيعيا ، وقد توافرت للرجل كل هذه الاسلحة ، أن يشتهى النفوذ .. وان تصبو نفسه لان يحكم ، ولان يسيطر ، ولان يرى الهامات تنحنى له طوعا ، أو كرها .. ثم جاءت القفزات الواسعة التى قفزها فى المناصب الرئيسية التى تولاها فى (حكومات الوفد) وفى المراكز القيادية التى تولاها (داخل الحزب) ، فزادت طموحه اشتعالا . ولعله بات يرى ان وصوله الى « زعامة الوفد » بعد اعتزال رئيسه (مصطفى النحاس) بسبب تقدم عمره ، أو بسبب اعتلال صحته ، أو بعد وفاته ، لم يعد أمنية يصعب تحقيقها . خاصة ان الاقدار كانت قد حابته كثيرا ، عندما ازاحت من طريقه جميع اولئك الذين كان باستطاعتهم ـ بحكم جهادهم القديم ـ وبحكم ماضيهم الطويل فى خدمة (الوفد) ـ ان يسدوا عليه الطريق الى أمنيته .

* * *

ومن خلال ذلك كله ، نستطيع القول ان (سراج الدين) ـ وقد رأى نجمه يتألق فى افاق (الوفد) على نحو لعله هو نفسه لم يكن يتوقعه ـ راح يخطط لمستقبله السياسى ، على أساس من العمل الدائب لابقاء (الوفد) فى الحكم اطول مدة ممكنة . حتى يستطيع عن طريق سلطان الحكم ، وما يتيحه له من قدرة على تحقيق المنافع لاعضاء الحزب ، ان يكسب له من بين صفوفهم انصارا اكثر ، ومؤيدين اكثر . فاذا ما نجح ـ الى جانب هذا ـ فى الفوز برضاء الملك .. أو على الاقل ، برضاء (حاشيته) .. كان له أن يطمئن الى أن « سفينة مستقبله السياسى » سوف تمضى الى الشاطىء المنشود .. دون أن يتهددها الموج ، ودون أن تعصف بها العواصف !

وعلى هذا ، فان مسارعة (سراج الدين) من مصيفه فى اوربا الى الاتصال برئيسه فى القاهرة ، مستعجلا اصدار تلك التشريعات التى كان من شأن صدورها اخماد انفاس (الصحف الحرة) حتى يتاح للملك ، ولرجاله الذين عبثوا بكل شىء ، وافسدوا كل شىء ، ان يطمئنوا الى مستقبلهم ، وان يستمتعوا بعبث هنىء .. وبنوم اكثر هناءة ، كانت متسقة ، كل الاتساق ، مع خطته للفوز برضاء الملك ، وبرضاء رجاله ، كعامل اساسى فى تحقيق ذلك المستقبل السياسى الاعظم الذى كان يطمح الى تحقيقه !

لكن الصفوف الاولى فى (الوفد) كان لايزال فيها بعض من لم يصبهم التلف الذى اصاب قيادته العليا . فهبت من بين هؤلاء جماعة ـ كان على رأسها الدكتور محمد صلاح الدين ـ وراحت تعارض ، وباقصى العنف ، فى اصدار هذه التشريعات التى رأوا انها سوف تفقد (الوفد) البقية الباقية من رصيده لدى جماهيره .

ولم يستطع (رئيس الوفد) ، على الرغم مما كان له من مكانة شخصية فى نفوس اولئك الذين وقفوا بحزم ضد هذه التشريعات ، أن يقنعهم بفكرة تقدم الحكومة بها الى مجلس النواب لاصدارها .

عندئذ .. نبتت لدى واحد من وزراء الوفد ـ « محمود سليمان غنام » ـ فكرة اختيار احد النواب الوفديين ليتقدم الى مجلس النواب بهذه الشريعات ، وكأنها من عندياته . ووقع الاختيار ، فورا ، على « كبش الفداء » ... وكان « كبش الفداء » هذا هو النائب : « اسطفان باسيلى » الذى تعرض بسبب هذه المهمة التعسة التى قبل على نفسه القيام بها ، لحملة عنيفة شارك فيها اصدقاؤه قبل أعدائه ، على نحو جعله يدفع الثمن غاليا من استقرار نفسه ، وأيضا من سلامة اعصابه !

ولكن الوفد ـ الى جانب اولئك الذين لم يصبهم التلف من صفوفه الاولى ـ كان يوجد بداخله تيار شاب متحرر ، لم يكن ـ اصلا ـ مؤمنا بسراج الدين ، ولا بقفزاته الواسعة ، ولا بسياساته الخاصة التى راح يجر الوفد اليها . وقد وقف هذا « التيار المتحرر » فى وجه هذه « الجريمة البشعة » التى كان يراد ارتكابها فى حق حرية الصحافة ، ولم يسمح لها بأن تمر . كان يقف على رأس هذا « التيار المتحرر » فى الوفد نائب وطنى شاب ، هو المرحوم « الدكتور عزيزفهمى » عضو مجلس النواب ومعه عدد من زملائه الذين كانوا يشاركونه وطنيته ، وشجاعته وحماسه .

انطلق « عزيز فهمى » وزملاؤه ، يقودون داخل صفوف الحزب ـ وخارجها أيضا ـ حملة عنيفة ضد تلك التشريعات .. ضد « الوجه الظاهر » الذى تبناها ، وضد « الوجه الخفى » الذى كان يتخفى وراءها . وجه الملك الذى كانت « الصحف الحرة » التى اريد وأدها ، قد اطارت النوم من عينيه .. وراحت تحمل له ، ولنظامه السياسى والاجتماعى كله ، ليس فقط علامات النهاية . بل ودبيب اقدامها أيضا .

واشتعلت النيران ...

بدأت « الصحف الحرة » التى كانت مقصودة ـ وحدها ـ بهذه التشريعات القاتلة ، تطلق مدافعها .

فكتب « أحمد حسين » فى صحيفة « الاشتراكية » تحت عنوان « الغاء الصحف يساوى الغاء الحكم » يقول :

● « كتبنا أكثر من مرة حول هذا المعنى الذى نعود اليه اليوم ، وهو : « دعونا نحاربكم بالقلم ، والا حاربكم غيرنا بالقنابل » وكنا نظن أن هذه الصيحة الصادقة التى لاتحوى الا تحذيرا أمينا ، ستجد صداها لدى الحكام فيدركوا أن النقد ـ مهما كان مرا ـ هو الصمام الذى يسمح للشعب بأن يتنفس ، وبأن يعبر عن عواطفه المكبوتة .

كنا نظن أن الحكام لن ينسوا ، أبدا ان كل الجرائم السياسية فى مصر قد وقعت فى ظل صحافة مقيدة ، ومقهورة .. فعندما قتل « بطرس غالى » لم يقتل فى عهد صحافة حرة . وانما قتل فى عهد قانون المطبوعات الذى جاء لمحاربة الصحافة . وعندما شرع بعض المصريين فى قتل « السلطان حسين » لم يفعلوا ذلك فى ظل حرية صحفية ، بل فعلوه فى ظل أحكام الانجليز العرفية التى فرضوها ـ باسم الحرب ـ على مصر . وعندما قتل الانجليز ، ومن تعاونوا مع الانجليز ، فى عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ لم تكن الصحافة فى مصر حرة . وعندما شرع ، فى سنة ١٩٣٠ ، فى قتل رئيس الوزراء .. « اسماعيل صدقى » .. لم تكن الصحافة فى مصر حرة ، وكان هو نفسه يحكم مصر بالحديد والنار . وعندما قتل « أحمد ماهر » داخل البرلمان ، كان ذلك فى ظل أحكام عرفية ، وفى ظل رقابة صحفية ، وعندما قتل « النقراشى » داخل وزارة الداخلية ، لم يكن ذلك فى ظل حرية الصحافة . بل كان فى ظل أحكام عرفية ، ورقابة صحفية . وعندما وقعت عشرات الحوادث التى هزت أركان الامن فى البلاد ، لم تقع فى ظل حرية صحفية . بل وقعت فى ظل الكبت والرقابة الصحفية !!

« فهؤلاء الذين يتصورون أن الصحافة سوف تحدث ثورة ، مخطئون . وهؤلاء الذين يتصورون أن الصحافة تدفع بالشباب الى الهوس السياسى ، ثم الى القتل ، مخطئون .

« انما تنشأ الثورات ، وتنشأ الجرائم السياسية ، نتيجة للكبت ، وللقهر ، والطغيان . وكنا نحسب أن هذه المعانى كلها ماثلة فى أذهان الحكام ، فلا يتصورون ـ كلما ضاقت

صدورهم بكلمات الصحف - أن علاج ذلك فى الغائها . لقد ألغيت « مصر الفتاة » مرة . فماذا كانت النتيجة ؟ ..

« كانت النتيجة أن صدرت بدلها « الشعب الجديد » بل وصدر الى جوارها أكثر من صحيفة راحت تنهج نهجها ، وتسير على منوالها . فالالوف التى كانت قاصرة على مطالعة « مصر الفتاة » قد تضاعف عددها بمطالعة هذه الصحف الجديدة . وما كانت هذه الصحف الجديدة لتنهج نهج « مصر الفتاة » الا لاحساسها بأن هذا هو مايريده الشعب . وما كانت هذه الصحف لتروج - مع خلوها من كل زخرف وبهرج - الا لانها تعبر عن ارادة الشعب . فلو عطلت هذه الصحف اليوم ، لحل محلها ، غدا ، عشرات غيرها . بل لتحولت الصحف القائمة الى صورة طبق الاصل منها ، فاذا تعذر ذلك ، لحلت « الصحف السرية » محل « الصحف العلنية » ولو ضيق الخناق على هذه « الصحافة السرية » لتفشت على الفور الجمعيات الارهابية ، ولعادت - مرة أخرى - الى القتل ، والاغتيال والتدمير .

« ان هذا الذى نقوله بديهيات معروفة ، تكررت فى حياة مصر . ولسنا فى حاجة الى البحث عنها فى غير مصر من بلاد . فما بال كل من فى مصر يفهم ، ويعى الا الحكام ؟! وما بال هؤلاء الوزراء قد تحولوا الى خصوم لكل رأى ، ولكل عقل ، ولكل حكمة ؟!

« لقد قلنا ، فى مجلس الدولة ونحن نطالب باصدار « الشعب الجديد » إننا اذا لم ننجح فى اصدار الجريدة - بعد الغاء « مصر الفتاة » - فسوف نعاقب الحكومة الحاضرة بالصمت ، واعتزال الكتابة ، لنتركها لقدرها . ولنخلى بينها وبين طوائف الشعب الهائجة التى ننفس عنها ، الآن ، بالكتابة .

« وهذا هو مانقوله مرة ثانية ، « لسراج الدين » .. وللوزراء مجتمعين .. ومنفردين .. انهم اذا أقدموا على الغاء هذه الجريدة فسوف نكسر أقلامنا ، ونقبع فى عقر دورنا ... والويل لهم اذا فعلنا ذلك » .

* * *

وتوالى هدير المدافع ...

فكتب « فتحى رضوان » فى « اللواء الجديد » تحت عنوان : « مذبحة الصحافة » يقول :

● « نعم انها مذبحة ...... !

« لقد خرج الجزارون ، منهم من يضع سكينه وراء ظهره ، ومنهم من يظهرها ويباهى الناس بها ... ومنهم من يتركها فى منزله ، مؤملا ان يسارع فيحضرها حينما تجهز الفريسة !!

« ولقد نفد صبر الجزارين . وهم محقون فى ذلك . فان الصحافة تدعو الى حرية والى كرامة ، والى احترام الدستور ، وهم غارقون فى دماء الحرية ، وفى دماء الكرامة ، وفى دماء الدستور !!

« انهم لايستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تذكر الامة صباح مساء ، بأنهم خدعوها ، وسخروا منها حينما وعدوها بأنهم اذا ولوا الحكم : ألغوا المعاهدة .. والتحموا مع الانجليز ، ورعوا الادراك الوطنى السليم ونموه !

« إنهم لايستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تفضح ما استتر على ألوف الألوف من قرائها حقائق هذا التدنى المفسد ، الفاسد الذى يتقلبون فيه ، ووقائع هذا الاجتراء المثير المذهل على حريات الامة ، وعلى مقدساتها وعلى خير ماترجوه لنفسها .

« انهم لايستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى أرغمتهم على أن يقدموا الى القضاء قضية الجيش ، وقد كان فى ظنهم انهم يستطيعون أن يطووها فى جنح الظلام ، وأن يعتبروها صفقة جديدة من صفقات الحكم المتعفن ، فيكسبوا بها لنظامهم المترنح المتخاذل ، سندا .

« انهم لايستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى رعت قضية الجيش بعد أن انتزعتها من براثن الهوى ، وهى التى وقفت تصد عنها العدوان ، وعبث الايدى ، وغرض المغرضين . فسارت القضية بين الاشواك ، واجتازت طريقها بين الصخور .

« أليست الصحافة هى التى تطلب تجملا بالفضيلة والعفة ... وما أشق الفضيلة والعفة ؟!

« أليست الصحافة هى التى تطلب تحرجا فى صرف مال الدولة .. وما أشهى التصرف فى مال الدولة ؟!

« أليست الصحافة هى التى تتعقب الرخاوة ، والميوعة ، والفضوليين ، والمتطفلين والدخلاء ووسطاء السوء . وما اكثر هؤلاء وما أعزهم نفرا ، وما أوسعهم جاها ؟!

« اذن ، لتكمم هذه الصحافة . فاذا لم ينفع معها تكميم ، فلتطعن ذات اليمن وذات اليسار .. بطلب المصادرة ، وبطلب التعطيل ، ليتوزع بال أصحاب الصحف ويبيتوا وهم لايدرون : أيكتب لها القبر المنشور .. أى المحاكم ؟! أم القبر المحفور .. أى المصادرة ؟! فان ارتفعت الصحافة فوق ذلك كله ، وحلقت ولم تطلها أيدى الشر ، فلتقتل علنا ، ولتقتل بأى سلاح . فان جريمة القتل ـ وان كانت ابشع الجرائم عند الله ، وعند الناس ـ الا أنها السبيل المفتوحة أمام حاكم فاسد لايريد أن يصلح حاله ، وأمام حاكم ضال أبى الله عليه أن يهتدى ، ويئس من أن يسترد ثقة الناس به ، أو استمالتهم اليه !!

« وقد يسيل دم الصحافة ، ويتدفق حتى يحسب الظالم أنها لفظت آخر انفاسها . لكنه سوف يرى ، بعد حين ، انها عادت لتطارد الظالمين ، وتتعقب فسادهم ، وتصليهم نارا حامية !

« ان الصحافة باقية ، وهم زائلون . وهي قوية . وهم ضعفاء جبناء ، وهي صادقة ، وهم كاذبون خائنون ... ولن تغلب الفضيلة ، ولن يغلب الحق ، ولن تغلب الحرية ... لن يغلبوا ابدا » .

* * *

وفي يوم الاثنين - ٣١ يونيو سنة ١٩٥١ - صدرت « روز اليوسف » وتحمل على غلافها رسما يمثل « فؤاد سراج الدين » وقد امسك بيده مسدسا كتب عليه : « مصادرة الحريات » راح يسدده الى صدر « المصرى افندى » وهى الشخصية التى كانت المجلة تتخذها رمزا للشعب - وكتبت تحتها : « **الاغتيال السياسى الذى لايعاقب عليه القانون** » !! .. وداخل العدد وتحت عنوان : « **هذه الحكومة تخاف ان تواجه القضاء** » كتب « احسان عبدالقدوس » يقول :

● « هذه الحكومة تخشى أن تواجه القضاء ...

« هذه الحكومة رغم كل مافعلت ، ورغم كل ما أفسدت من ذمم ، وما اشترت من ضمائر ، وما زرعت من فساد ، وما سنت من قوانين ظالمة ، لاتزال ترتجف من أن تقف خصما أمام القضاء العادل ، ولاتزال تخشى أن يكون بين القضاة المصريين قاض نزيه ، حر الرأى ، سليم المنطق ، نظيف الذمة ، غيور على ضميره وغيور على العدل وعلى سمعة بلده .

« انها حكومة جبانة .. فقدت الثقة بنفسها ، وفقدت الثقة بمبادئها ، وعجزت عن أن ترد على حجج خصومها ، وعجزت عن أن تجد لها سندا من الدستور ، أو من القانون ، أو من العدالة ... ولم تجد ما تدافع به عن نفسها الا ان تشرع القوانين التى تعفيها من الوقوف أمام القضاء ، وتحصر سلطة الاتهام والحكم والتنفيذ فى يدها وحدها ، لتظلم كيفما تشاء ، وتبطش كيفما تشاء .

« وهكذا بدأت تشرع القوانين الجديدة الخاصة بحرية الصحافة مدعية أنها - بهذا التشريع - انما تفسر المادة ١٥ من الدستور .

« وعندما اقول إن هذه الحكومة تخشى أن تواجه القضاء لا أبالغ . فقد أرادت أن توقف « احمد حسين » عن الكتابة ، فلما لم تستطع ان تواجه القضاء ، سلطت عليه

النيابة ـ وهى جزء من السلطة التنفيذية ـ لتحبسه حبسا احتياطيا ، فى غير حكمة قانونية ، ومن غير داع يستدعيه التحقيق .

« وعندما أرادت أن توقف « مصطفى مرعى » عن الكتابة ، لم تقدمه الى القضاء ، بل اكتفت بالتحقيق معه ، ثم لجأت الى نص القانون الذى يقضى بمصادرة الجريدة ، اذا عادت الى الكتابة فى موضوع محل تحقيق النيابة ! ولكنها عندما تقدمت الى القضاء بهذه المادة نفسها ليحكم بتعطيل جريدة « اللواء الجديد » خذلها القضاء . لانه لم ير محلا لتطبيقها، ولا عدلا فى التهديد بها .

« ولقد حقق مع « روز اليوسف » أكثر من مرة ، وفى أغلب المرات أفرج عن رئيس التحرير بكفالة . ورغم ذلك فلم تقدم واقعة من الوقائع التى حقق فيها الى المحاكمة . كما أن التحقيق لم يحفظ . انما بقى سلاحا مشرعا فوق أقلامنا يهددنا بتطبيق المادة ١٩٩ التى تنص على مصادرة كل جريدة تتعرض لموضوع هو محل تحقيق . بل ان الحكومة كانت تخشى مواجهة المحققين أنفسهم عندما ينزعون الى حرية الرأى ، ويتمسكون بشخصياتهم !

« لقد خشيت الحكومة أن تواجه القضاء ـ أو احدى هيئاته ـ بهذه التشريعات . فلم تتقدم بها بنفسها ، تهربا من عرضها على مجلس الدولة ، أو محكمة القانون الادارى . فأوعزت الى أحد النواب بأن يتقدم بها ـ أى بهذه التشريعات ـ الى البرلمان مباشرة !! وقبل النائب أن يقوم بهذه المهمة التعسة .. ورضى أن يسجل اسمه فى مضابط مجلس النواب على أنه الرجل الذى قبل على نفسه أن يستخدم كمخلب قط لخنق حرية الرأى ، ووأد الوعى الجديد .

« ولست فى حاجة الى أن أعدد الشواهد على تهرب الحكومة من مواجهة القضاء ، ولا الى أن أعدد المرات التى دفع فيها القضاء الحكومة بتهمة التعسف والاضطهاد .. فهى كلها شواهد تنتهى الى معنى واحد .. وهو أن الحكومة بهذه التشريعات لم ترم الى تقييد حرية الصحافة فحسب . بل الى تقييد حرية القضاء العادل ، ونزع اختصاصه ، حتى تتهرب من ضمير القاضى الحر ، وتتجنب حكم القاضى النزيه !

« وحجة الحكومة فى اصدار هذه التشريعات انها تكمل نقصا فى الدستور والقانون .

« ولاشك أن فى الدستور والقانون ، نقصا كبيرا شعرت به الحكومة . فالدستور لم يتسع ، بعد ، لاطلاق يد الحكومة فى مصادرة الحريات !! والدستور لم يتسع ، بعد ، لحماية حق احدى الطبقات فى استعباد . واستغلال طبقة أخرى !! والدستور لم يتسع ، بعد ، ليقيم من انسان ما « آلها مقدسا » لايجوز أن تقربه الاقلام ، ولايرتفع اليه نقاش ، ولا يلحقه حساب ، ولايرد عن جريمة !!

« والدستور لايعتبر الحكومة هيئة سماوية ترتفع فوق الشك ، ولايعتبر وزراء الوفد أنبياء مرسلين يسير الحق بين أيديهم وفى ركابهم ، وتظلل البركات أقرباءهم وانسباءهم !!

نعم .. انه دستورناقص ، وان النقص كبير .. وهذه الحكومة أول من شعر به ، وأول من عمل - ويعمل - على تغطيته !!

« ولن يحدث شيء عندما تصدر هذه التشريعات التى تسد النقص فى الدستور ، وفى القانون . لن تثور مصر ، ولن تمتنع صحافتها عن الصدور ، كل ما هناك أن يتجزأ كاتب طويل اللسان ويكتب مقالا كهذا المقال يمر كما يمر غيره من المقالات . ويعوضه أن يجد أحد كتاب الوفد فى نفسه الجرأة ليؤيد التشريعات بحجة أن الحكومات السابقة كانت تضطهد الصحافة .. وأن من المنطق أن نضع فى يد هذه الحكومة سلاحا جديدا لكى تضاعف الاضطهاد .. ثم يقصر منطقه عن أن يرى أن الحكومات السابقة هى نفسها الحكومات اللاحقة ، وأن السلاح الجديد الذى نضعه فى يد الحكومة الحاضرة اليوم ، سينقل غدا الى يد حكومة أخرى تطبقه على خصومها !!

« ولن يحدث شيء بعد هذا ...

لن تفقد جريدة « الاهرام » وقارها ، ولن تعلن جريدة « المصرى » خروجها على سياسة الوفد . ولن تلجأ نقابة الصحفيين الى هيئة الامم لتعينها على حماية حرية الصحافة ولن ينظم سكرتيرها الدائم مظاهرة احتجاج !!

سيمر القانون فى هدوء ... وتخنق الصحافة الى الابد !!

سيقال فى مضابط مجلس النواب أن حكومة الوفد هى التى أصدرت هذه القوانين . وسيقال إن نواب الوفد الشبان الذين طالما ادعوا نصرة الحرية ، هم الذين وافقوا على مصادرة الحرية . سيقال كل هذا .. وسيبقى مسجلا فى التاريخ ، ولن يستطيع « النحاس باشا » أن ينفيه الا اذا أعلن أنه « عبد المأمور » !! والا اذا أعلن نواب الوفد أنهم : « مسيرون لا مخيرون » !!

سيقال كل هذا . ولكن ماذا يهم مايقال .. وما أكثر ماقيل .. مادامت الاقلام ستسكت الى الابد ، ومادام القضاء سيكبل الى الابد . ولتزهق أنفاس مصر بعد ذلك .. فلن تقول شيئا » .

* * *

وفى « المصرى » جريدة الحزب الذى كان يقوم بتجهيز (المقصلة) ليجتث بها عنق الصحافة - حطم (احمد ابو الفتح) كل قوانين الولاء للحزب ، ولم يرض لنفسه بالخضوع الا لقانون واحد هو (قانون الولاء للشعب) ومن خلال ايمانه بهذا القانون ، وتقديسه له . كتب فى جريدة الحزب الحاكم .. تحت عنوان : « **ايها الباكون على الديمقراطية** » يقول :

● « يقال ان الغرض من هذه التشريعات الجديدة هو (حماية الديمقراطية) .. !!

« فيا ايها الباكون على الديموقراطية .. ان الديمقراطية تستنكر وسائلكم . فهذه الوسائل هى الحصن الحصين (للشيوعية) ومبادئها . وهى الوسائل الفعالة لاثارة البغضاء والكراهية ضد القوانين .

« ايها الباكون على الديمقراطية ...

« هل تجولتم فى القرى .. ودرستم حال السواد الاعظم من الشعب .. ورأيتم كيف يبحث جاهدا عن الخبز فلا يجده . ويتلمس الدفء من برد الشتاء القارص ، فلا يجده ؟!

« وهل عرفتم كيف تهد الامراض بدنه ، حتى صيرته هياكل متحركة لاتجد دواء ، ولاتجد مداويا ، ولاتجد قوتا ، ولاتجد حتى الاسمال تستر بها ابدانها ؟!

« ايها الباكون على الديمقراطية ...

« هل عرفتم كم عدد المتعطلين من ابناء مصر .. وكم اسرة تبيت على الطوى ؟!

« هل فكرتم : كم يبلغ عدد صرعى السل فى كل عام .. وهل رأيتم الوف المصابين بهذا الداء الوبيل الذين تلفظهم المستشفيات . لعدم توافر الاماكن لاستقبالهم ؟!

« هل تجولتم ، بعد منتصف الليل ، فى ارجاء العاصمة ، وفى مدن مصر كلها ، ورأيتم تلك الكتل البشرية التى تفترش الشوارع والازقة ، وقد تجردت اجسامهم الهزيلة مما يسترها .. وخوت بطونهم مما يسد الرمق ؟!

« هل رأيتم كل هذا ، مما يملأ الصفحات من صنوف الذل ، والهوان ، والجوع ، والحرمان ، والمرض ، واليأس ، التى يعانيها السواد الاعظم من الشعب ؟!

« هل رأيتم هذا كله ـ ايها الباكون على الديمقراطية ـ ام انتم عنه فى غفلة ؟! واذا كنتم قد رأيتم .. فأين انتم .. ؟!

« اين البرامج المدروسة ، وقد اخذت بها كل الدول .. الا مصر ؟!

« اين مشاريع التأميم الكبرى ، وقد نفذتها كل الدول .. الا مصر ؟!

« واين الاشتراكية الحقة ، وقد اعتنقتها كل الدول .. الا مصر ؟!

« ايها الباكون على الديمقراطية ...

« ان الانسان لايرى منكم الا عجبا .. ولايعرف فيكم الا شذوذا .. ولايجد عندكم الا بعدا عن مواطن الداء !!

« ايها الباكون على الديمقراطية ...

« ان فى الحياة المنحطة التى فرضت على الشعب تكمن الشيوعية . وفى الخوف ، والمرض ، والجوع ، تترعرع مبادئها . ان فى تشريعاتكم ، وقوانينكم ، وسجونكم ، تجد الشيوعية المرتع الخصيب .. فاذا كانت هذه وسائلكم فى مكافحة الشيوعية ، فليطمئن كل داعية اليها ، وليقبع فى داره . فليست الشيوعية فى حاجة الى من ينشر مبادئها ، مادمتم موجودين تشرعون التشريعات ، وتسنون القوانين .

« ان منطق هؤلاء المشرعين هو : ان لاحول ولاقوة الا بالقوانين والسجون .. وهم لايعلمون ان سجون مصر جميعا لن تكفى الساخطين الثائرين .. وهم لايعلمون انهم إن فتحوا فى كل حى ، وفى كل قرية ، بل وفى كل حارة وزقاق ، سجنا .. فانهم لن يستطيعوا ان يوقفوا ثورة الجوع ، والحرمان ، واليأس » !!

* * *

وهكذا اتسعت جبهة القتال .. وتزايد عدد المواقع التى راحت تطلق مدافعها ضد الحكومة ، دفاعا عن « الرئة الوحيدة » التى بقيت للشعب لكى يتنفس منها . حتى الصحف التى لم يكن الخطر يتهددها ، بنفس القدر الذى كان يتهدد به تلك التى كان « الملك » وكانت « الحكومة » يريدان وأدها ، لم تستطع الا ان تشارك فى المعركة . وصحا الشعب كله على دوى المدافع . فاذا فئاته المؤثرة : الطلبة ، والفلاحون ، والعمال ، يدخلون المعركة بمظاهراتهم ، وبمنشوراتهم ، وبصياحهم !!

وروعت « الحكومة » .. سقط قلبها فى قدميها : فلم تكن تلك « الهبة الشعبية الهائلة » واردة لها فى حساب . ومن ثم راحت تتلفت وراءها باحثة عن طريقة للفرار من أرض المعركة ، لكنها ، قبل ان تفر ، ارادت ان تقوم بمحاولة أخيرة ، وان تكن يائسة ، لعلها تستطيع ان تسترد بها شيئا من الارض التى فقدتها . فمضت بلسان احد وزرائها الذين كانوا قد اختاروا مكانهم ضد الشعب فى جانب الملك .. وهو الدكتور حامد زكى ـ مضت الحكومة ـ بلسان هذا الوزير ـ تبرر تلك الضربة الغادرة التى ارادتها قاضية على « الصحف الحرة » بأنها لم تكن الا لحساب الشعب .. ولحساب حمايته من الشيوعية !!!

كانت « الشيوعية » هى « الغول » الذى تصورت الحكومة انها تستطيع ان تخوف الشعب به ، ومنه لعله ـ مدفوعا بهذا الخوف ـ يقبل الموافقة على هذه التشريعات ، من منطق ان « الغول » الذى نعرفه ، وهو ذلك الفساد الاجتماعى ، والسياسى ، الذى كانت ألسنته قد امتدت الى جميع مقومات حياتنا ، فالتهمتها .. خير من « الغول » الذى لانعرفه ، وهو الشيوعية !!

وأدلى وزير الملك ـ الدكتور حامد زكى ـ الى الصحف بتصريح قال فيه : « ان هذه التشريعات يجب أن تصدر . اذ ليس فى استطاعة وزارة بيضاء أن تحكم شعبا أحمر . إنها ضرورية كأساس للقضاء على الصحف التى تدعو الى تقويض النظام الاجتماعى فى مصر » !!(!!)

ولكن .. لان هذه « القنبلة » التى اراد « الوزير الدكتور حامد زكى » ان يفجرها فى وجه الشعب ، كانت « قنبلة فاسدة » فانها سرعان ما ارتدت اليه وانفجرت فى وجهه . فلقد بادر زميله الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية ، الذى اختار مكانه فى هذه المعركة على رأس الجبهة الوزارية التى كانت تعارض هذه التشريعات وتقف ضدها باصرار ، وعنف ، بادر الى الرد على هذا التصريح ، بتصريح صحفى آخر قال فيه :

● « قرأت ببالغ الدهشة تصريح زميلى الدكتور حامد زكى عن مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك التصريح الذى اقحم فيه زميلى الالوان الحمراء والبيضاء ، والذى كان ، فيما أعتقد ، خطأ كبيرا . والذى يهمنى من هذا التصريح هو ان زميلى قد أحرج به زملاءه الوزراء أشد الاحراج ، مما يضطرنى ـ وانا لا املك الا الكلام عن نفسى ـ ان أعلن أنى عارضت كل مشروع مقيد للحرية ، وذهبت فى معارضته الى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كوزير ، ولسوف أعارض كل مشروع من هذا القبيل ، وأذهب فى معارضته الى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كعضو فى هيئة الوزارة ، أو فى الهيئة الوفدية ، أو فى مجلس الشيوخ » .

وانهارت مقاومة الحكومة .. وكان انهيارها ، مهما طالت المقاومة ، أمرا محتوما . فلقد تساقطت عليها قنابل « الصحف الحرة » كأنها السيل المنهمر . وجاءتها ، من داخل صفوفها ، ضربات موجعة واليمة ، وجهها اليها بعض اعضائها ممن كانوا يعارضون هذه التشريعات . ثم جاءت وقفة ذلك التيار المتحرر داخل الحزب ، بما انطوت عليه من حماسة الشباب ، واخلاصه وفورته ، فكانت ـ الى جانب وقفة الشعب ـ اضافة خطيرة جعلتها تترنح ، وتفقد توازنها ، بل وتفقد مجرد القدرة على الكلام الذى يساوى أن يعطيه العقلاء أسماعهم !

وباسرع مما كان يتوقع الكثيرون ، وضحت نتيجة المعركة ..

لقد هزمت الحكومة .. بل قل : هزم الملك ..

فلقد كانت تلك هى « الحقيقة الناصعة » التى أسفر عنها وهج المعركة . وكانت هزيمة الملك هذه ، هى أول هزيمة علنية ، ورسمية ، تلحق به ، اذ كان معروفا لدى الجميع ان هذه التشريعات .. او هذا « القيد » الذى اراده الملك مصنوعا من حديد ، لم تحاول الحكومة صنعه الا بناء على امره ، ولحسابه ، ولحساب حماية نظامه الاجتماعى والسياسى من تلك « الاقلام » التى راحت تتعقب فساد ذلك النظام ، وتكشف للناس ـ اولا بأول ـ عن العفن الذى أخذ يمشى فى اوصاله ، ويجعل من الاستسلام له ، أو السكوت عليه ، جريمة فادحة يرتكبها الشعب فى حق نفسه .. ويسلم ـ بسكوته عليها ـ عنقه الى جلاديه !!

لم تستطع الحكومة ان تمضى الى نهاية الشوط .. تحطمت ارادتها تحت ضربات « الاحرار » . ولم يعد امامها ماتفعله الا أن تنسحب ، وتتراجع ، وتقبل بالهزيمة التى أصبحت امرا لا مهرب منه . وهذا بالضبط ، مافعلته .

أمرت ذلك « النائب » الذى كانت قد حملته الوزر امام نفسه ، وامام الشعب ، وأمام التاريخ ، بسحب تلك التشريعات من مجلس النواب . فأطاع النائب الامر وسحبها . وإن لم يستطع بطبيعة الحال ، أن يسحب عن نفسه عار التقدم بها !

وهكذا انتصر الشعب فى اولى معاركه العلنية مع الملك . واذا كان الشعب قد كسب معركته الحيوية هذه ، والتى تعتبر ـ بحق ـ واحدة من اخطر معاركه ، ضد قوى الشر الهائلة ، والمتحالفة ، فانه لم يكسبها الا لسبب واحد . ذلك انه عرف كيف يقف ـ فى ساعة الخطر ـ صفا واحدا .. يقاوم القيد ، ويقاوم الحكومة ، ويقاوم الملك . ولقد فعل الشعب ذلك لانه استطاع ، بفطرته ، أن يدرك انه لو ترك هذه الجريمة تمر ، لفقد بمرورها « الرئة الوحيدة » التى كانت قد بقيت له لكى يتنفس منها ، وكان الشعب مصمما على أن يظل يتنفس .. حتى لايموت .

* * *

كسب الشعب معركته .. ولكن هدير المدافع لم يتوقف ذلك لان « المشوار » الى النصر النهائى على قوى الشر الهائلة ، والمتحالفة هذه ، كان لايزال طويلا . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فان القضية ـ اساسا ـ لم تكن قضية « الصحف الحرة » ذاتها ، بقدر ماكانت قضية « المعانى » التى كانت هذه الصحف تعبر عنها ، وتدعو اليها ، وتبصر بها . ولم تكن « المعانى » التى راحت « الصحف الحرة » تدعو اليها . وتبصر بها ، هى « الشيوعية » ـ كما حاول « وزير الملك » الدكتور حامد زكى ان يزعم ـ وانما كانت هذه المعانى ، هى : العدل الاجتماعى . وهى التحرر الاقتصادى . وهى القضاء على استغلال الملايين ـ من أبناء الشعب ، من فلاحين وعمال ـ لمصلحة فئة قليلة لم يكن يهمها من كل مايجرى على أرضنا ، الا أن تبقى محتفظة بنفوذها ، وبسطوتها ، وبقدرتها الرهيبة على امتصاص دماء الشعب ، وتحويلها الى ثروات هائلة تبددها من بعد ذلك ـ وبكل اللامبالاة ، والسفه ـ فوق موائد القمار .. وتحت أقدام الغوانى !!

كذلك كانت هذه « المعانى » ، اخيرا ، هى العمل على شق الطريق أمام « زعامات وطنية جديدة » تستطيع بتجردها ، وبتطهرها ، وبتحرر قلوبها وعقولها من أى نوع من أنواع الارتباط بقوى الشر التى كانت ممثلة فى أربع ركائز متحالفة ، ومتعاونة ، ومرتبط مصير كل منها ـ تلقائيا ـ بمصير الاخر . وهذه الركائز الاربع هى :

● الاولى ـ ملك فاسد ، فقد ايمانه بشعبه . ومن ثم فقد احساسه بمصائبه وآلامه ، وعاونت ظروفه كلها على جعله حليفا طبيعيا ، وشرعيا ، للاحتلال الاجنبى الذى كان يحمى عرشه بحرابه .. وللاقطاع الذى يمكن اعتبار « فاروق » بما كان يملك من أرض « تقدر بعشرات الالاف من الافدنة » واحدا من أبرز أمرائه .

● الثانية ـ احتلال أجنبى عمل ، منذ اللحظة الاولى ، لوجوده على أرضنا ـ وبمعاونة فئة من الحكام اصطنعها لنفسه ، واعتمد عليها ، واعتمدت عليه ـ على ابقائنا مقيدين الى اغلال التخلف ، حتى نبقى دائما واقعين تحت رحمته .. عاجزين عن التحرر منه .. وعاجزين فى ذات الوقت ، عن الانقضاض عليه !

● الثالثة ـ اقطاع زراعى شرس .. نشأ أول ما نشأ فى حجر الاستعباد والقهر ، ثم شب وترعرع فى ظل الاحتلال الاجنبى ، وبتشجيعه ، وتحت حمايته حتى تحول مع الزمن الى وحش ضار يمتص دماء الملايين من شعبنا .. ويأكلهم لحما ويرميهم عظاما !

● الرابعة ـ مجموعة من الاحزاب الرجعية التى نشأت فى ظروف خاصة ، وفى ظل ملابسات متعددة ، ولم يكن لها ـ بحكم مصالحها وارتباطاتها ، وبحكم الظروف السياسية

التى نشأت فيها .. وبحكم التركيب الفكرى والاجتماعى لقادتها وزعمائها - أية قدرة على النضال من أجل تغيير الواقع السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، لحياتنا .. فضلا عن انعدام مصلحتها فى مثل هذا النضال .

* * *

ولعل أقطع دليل على أن المرحلة التى كنا نعيشها ، قبيل يوليو سنة ١٩٥٢ ، كانت قد تجاوزت هذه الاحزاب جميعا . كما تجاوزت قدراتها على ادخال أى نوع من التغيير على واقع حياتنا .. هو ان ثورة ٢٣ يوليو - فى الايام الاولى اللاحقة لقيامها - أبدت استعدادها لاعطاء « الوفد » - باعتباره أكثر الاحزاب التى كانت قائمة وقتئذ تمثيلا للشعب - الفرصة ليتولى الحكم . وذلك تحت شرط واحد . هو أن يقوم بتنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » ولكن « الوفد » لم يقبل تنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » كشرط للتعاون بينه وبين الثورة . وذلك طبيعى ، فقد كانت قيادة « الوفد » العليا قد سقطت فى أيدى عدد من أكبر ملاك الاراضى . وكان مستحيلا طبعا ، أن يوافق هؤلاء - برضائهم ، وبارادتهم - على « قانون » لم يكن من شأنه الا أن يسقط التيجان من فوق رءوسهم ، ويجردهم من ذلك التسلط الباغى على مقدرات ملايين التعساء الذين كانوا يعيشون تحت رحمتهم .. فوق أرضهم !!

على ان هذه ، على أية حال ، لم تكن هى المرة الاولى التى تقدم فيها تلك الاحزاب الدليل على جمودها ، وتخلفها وأيضا على ارتباط مصالحها - على نحو مباشر - بمصالح الاقطاع الذى كان ، بدوره ، حليفا شرعيا للاحتلال وللملك .

فلقد حدث - فى سنة ١٩٤٧ - ان تقدم احد اعضاء مجلس الشيوخ « المرحوم محمد خطاب » الى المجلس بمشروع لتحديد الملكية الزراعية ، بهدف تضييق تلك الفجوة المروعة التى كانت تفصل بين كبار الملاك وصغارهم ، واحيل المشروع الى لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ فأقرته . ولكن ، على صورة مبكية ومضحكة .. وشر البلية ، كما يقولون مايضحك !!

فلقد كانت الصورة المبكية ، والمضحكة التى اقرت بها لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ ، مشروع العضو « محمد خطاب » كالتالى :

● لايجوز أن تزيد ملكية الفرد من الاراضى الزراعية على مائة فدان . على الا يسرى هذا القانون على الملاك الموجودين حاليا . ولا على ورثتهم !!

اليس هذا شيئا مبكيا ؟! بل اليس هذا شيئا مضحكا ؟! اليس فيه هو وحده الدليل الكافى على ان أولئك الناس كانوا قد اصيبوا بالصمم فلم يعودوا يسمعون شيئا من كل ذلك الهدير المخيف الذى كان يهدر من حولهم ؟! وانهم حين كانوا يجلسون ليشرعوا ، انما كانوا يشرعون لانفسهم ولمصالحهم ، ولمصالح ورثتهم من بعدهم ؟!

أولم يكن مبكيا ومضحكا فى نفس الوقت ، ان يضع احد المجلسين اللذين كانا يفترض فيهما انهما يمثلان الشعب قانونا يحمى المترفين ، والمتخمين .. ثم لا يكتفى بحمايتهم ، فينص على حماية ورثتهم من بعدهم ؟!!

وعلى الرغم من أن هذا القانون ، بصورته المبكية والمضحكة التى أقرته بها لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ ، لم يكن يسرى على الماضى ، وان الاقطاعيين .. بل وورثتهم أيضا ، كانوا سيبقون فى ظله ، وتحت حمايته ، محتفظين باقطاعياتهم ومسيطرين على ممالكهم الصغيرة بكل ما عليها ، ومن عليها ، فان غالبية أعضاء مجلس الشيوخ لم توافق عليه . وأيضا لم توافق عليه الحكومة . وعلى ذلك قرر مجلس الشيوخ فى جلسته بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ، رفض المشروع ولم يشفع له لدى المجلس انه كان قانونا هزيلا .. وسقيما .. ومضحكا ، ومبكيا معا !!

* * *

من هذا كله نستطيع أن ندرك ان تلك المجموعة من الاحزاب .. سواء منها ما كان يمثل الاكثرية وما كان يمثل الاقلية .. انما كانت تعتنق افكارا واحدة ، وتحركها مصالح واحدة ، وتتسلط عليها أيضا مخاوف واحدة .. فالحكومة التى رفضت قانون عضو مجلس الشيوخ « محمد خطاب » ـ بعد ان مسخته لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس ، وحولته الى ذلك الشىء المضحك المبكى ـ هذه الحكومة ، كانت واحدة من حكومات « الاقلية » على حين ان الحزب الذى رفض تنفيذ « قانون تحديد الملكية الزراعية » كأساس يقوم عليه التعاون بينه وبين « الثورة » كان هو الحزب الذى يمثل الاغلبية الشعبية المقهورة ، والمغلوبة دائما على أمرها . ومع ذلك فها نحن نرى الاثنين :

حكومة الاقلية .. وحزب الاغلبية .. يلتقيان فى موقفيهما من تحديد الملكية الزراعية . فلم يكن اى منهما افضل من الاخر ، ولم يكن اى منهما أكثر رحمة بالشعب من الآخر .. كذلك لم يكن أى منهما أكثر تفهما لروح العصر من الاخر !!

وفى ضوء هذه الحقائق جميعها نستطيع ان نحكم بانه كان صعبا . بل كان مستحيلا ان يتحقق هدف واحد من تلك الاهداف التى كانت (الصحف الحرة) تعبر عنها ، وتدعو اليها ، وتبصر بها ، بينما ذلك النظام السياسى ، والاجتماعى قائم .. ومرتكز ، فى قيامه ، على ركائزه الاربع تلك . ومن ثم ، كان طبيعيا ان تأخذ حملة (الصحف الحرة) عليه وبشكل تلقائى - صورة الدعوة الصريحة للثورة ضده ، والعمل على اسقاطه .

لقد كان ذلك كله سببا كافيا لكى يستمر هدير المدافع ولايتوقف . فعلى الرغم من أن الشعب كان قد كسب معركته ضد الملك ، وضد حكومته ، وضد ذلك (القيد) الذى اراده الاثنان مصنوعا من حديد . الا أن (المشوار) الى « النصر النهائى » كان لايزال طويلا . كان لايزال امام « الاحرار » معارك كثيرة ومريرة يتعين عليهم ان يخوضوها بكل الحب للوطن ، وبكل الولاء له ، وبكل الايمان به ، قبل أن يصلوا الى هذا « النصر النهائى » .

الفصل الثامن :

الشعب يخرج من الظل

حين أشرفت سنة ١٩٥١ على نهايتها .. كانت "مصر الرسمية" قد اضحت اشبه ماتكون بـ "شيخ" تحالفت عليه كل امراض الشيخوخة . كل شىء فيها يسوء ، ويتدهور ، وينهار : "الملك" - رأس الدولة - يفقد كرامته ، واعتباره ، وكل مبررات وجوده . و"الحكومة" التى كانت قد جاءت الى الحكم بناء على رغبة الشعب ، وبارادته ، تعجز تماما عن تلبية مطالبه ، ويسلمها العجز الى نوع من الفساد الحزبى افقدها ، هى الأخرى ، كل سمعتها ، وكل اعتبارها .. و"الزعماء الآخرون" يلزمون اماكنهم التقليدية فى مقاعد المتفرجين ، انتظارا لاشارة من اصبع "الملك" يحلون بعدها محل "الحكومة" التى كان تيار الفساد الحزبى قد جرفها امامه ، ولم يعد لديها ما يمكن أن تتوقى به النهاية التى بانت لها علاماتها ، وسمعت دبيب اقدامها ، إلا الإمعان فى العمل على الفوز برضاء الملك . وذلك بالاسراف فى تملقه وبالمبالغة فى الزلفى اليه ، وبالمسارعة الى تنفيذ رغباته ، حتى قبل ان ينطق بها . !! ولم يمنعها من ذلك ان رغبات "الملك" هذه ، لم يكن لها غير نبع واحد تنبع منه .. ذلك هو نبع الانحراف ، والشطط ، والتجاوز الكامل لكل حق ولكل قانون .

كانت تلك - تحديداً - هى صورة "مصر الرسمية" فى أخريات سنة ١٩٥١ . اما "مصر الشعبية" فى نفس الحقبة ، فكانت صورتها شيئا آخر .. شيئا مختلفا تماما عن تلك التى كانت عليها صورة "مصر الرسمية" . فبينما كانت هذه قد اضحت ، كما قدمت ، اشبه ماتكون بـ "شيخ" تحالفت عليه كل امراض الشيخوخة ، كانت "مصر الشعبية" قد تحولت الى بركان يغلى بالغضب ، وبالقلق ، وبالاستعداد المحموم للانفجار .

كانت "العناصر الحرة" فى الشعب ، وفى الصحافة ، وفى الجيش ، تقوم بواجبها الوطنى فى تعبئة مشاعر الجماهير ، وفى ايقاظ وعيها ، وفى تعميق إيمانها بنفسها ، وبإرداتها ، وبما تستطيع هذه الارادة ان تفعله .

وغدت كلمة "الثورة" من اكثر الكلمات تدفقا على أسنة اقلام "الكتاب الاحرار" . ولم يكن تدفق هذه الكلمة على أسنة اقلام هؤلاء الكتاب .. ضعيفا ، ولا خافتا ، ولا متلصصا ، بل كان تدفقا قويا ، وعنيفاً ، وذا هدير مسموع .. اشبه بذلك الذى يحدثه موج غضوب يرتطم بصخور الشاطىء .. كما غدا "البحث عن زعيم" هما يقلق بال الناس جميعا ، ولم يكن لمثل هذا الهم أن يؤرق الناس إلا نتيجة ليأس كامل من الزعامات التى كانت قائمة ، بعد ان عرفوها ، وخبروها ، ولم يكفروا بها إلا بعد سنين طويلة من الصبر عليها ، ومن اليقين بأنها قد صدأت ، وتآكلت .. ولم يعد بوسعها ان تصنع شيئا إزاء "جبل الفساد" الذى ما من شك فى أن كلا منها قد اسهم ، بقدر او بآخر، فى اقامته . !

وسط هذا الجو الملبد بالغيوم ، والذى لم يعد فيه من بارقات الامل غير بارقة واحدة هى : "الثورة" .. يقوم بها الشعب ، او يقوم بها الجيش ، او يقوم بها الشعب والجيش معا .. اقدمت "حكومة الوفد" على خطوة وطنية شجاعة جمعت بها مشاعر الشعب كله من حولها ، وانسته بها اخطاءها ، وقصورها ، وتقصيرها . الغت الحكومة "معاهدة سنة ١٩٣٦" التى كانت قائمة بيننا وبين بريطانيا .. وهى المعاهدة التى كانت تكفل لبريطانيا حقا شرعيا فى احتلال اراضينا ، وفى استغلال مواردنا ومرافقنا ، الى ابعد حدود الاستغلال التى يمكن أن يباشرها جيش اجنبى يحتل اراضى دولة آخرى برضائها وموافقتها ، وبموجب "معاهدة" قائمة بينه وبينها !

اقدمت "حكومة الوفد" على هذه الخطوة الشجاعة فى اكتوبر سنة ١٩٥١ ، بعد أن كانت قد طلبت من بريطانيا ـ فى مارس سنة ١٩٥٠ ـ الدخول فى مفاوضات معها لتحقيق جلاء قواتها عن مصر ، ووافقت بريطانيا ـ كما هى العادة ـ على طلب الحكومة المصرية .. وبدأت المفاوضات ..

إلا أن المفاوضات بين الجانبين ـ وكما هى العادة ايضا ـ استطالت حتى

بلغت ١٩ شهرا "من مارس سنة ١٩٥٠ ـ الى سبتمبر سنة ١٩٥١" اقدمت بعدها "حكومة الوفد" على هذه الخطوة الوطنية التى نجحت ـ بإقدامها عليها ـ فى اشعال جذوة الحماسة فى صدور الشعب ، وفى الفوز بتصفيق خصومها وتأييدهم ، قبل تصفيق انصارها وتأييدهم .

ولقد قيل فى تفسير هذه الخطوة الوطنية التى اقدمت عليها "حكومة الوفد" كلام كثير :

● قيل إن "الوفد" اراد ان يغطى اخفاقه فى المفاوضات التى طالت ١٩ شهرا ، دون الوصول الى نتيجة ، فضلا عما كان منسوبا اليه من تساهل فيها ، بعمل يكون له تأثير خاص على مشاعر الجماهير ، يصرفها عن محاسبة "الوفد" على اخفاقه فى المفاوضات ، وتساهله فيها .

● وقيل إن "الوفد" ، وقد وقع اثناء حكمه ، فى اخطاء فادحة ، كان من ابرزها سياسته فى ملاينة الملك ، وهجومه من اجله ، ولحسابه ، على حصون الحرية ممثلة فى الصحافة ، وفى البرلمان ، وفى القضاء ، هجوما غير متحرز ، وغير مبق على خطوط الرجعة ـ وهى السياسة التى خسر بها "الوفد" الشعب ، ولم يكسب الملك ـ اراد ان يغطى هذا كله بعمل يتسم بطابع الاقدام والجرأة ، ويلفت انظار الشعب عما وقع فيه من اخطاء فادحة ، الى هذه المعركة الجديدة التى كان حتما ان ينصرف اليها الشعب عن كل ما عداها .

● وقيل إن "الوفد" اراد أن يقوى مركزه امام الملك ، بعد إذ ترامى اليه انه كان يعد العدة لاقالته من الحكم ، على الرغم من كل ما قدم له من تنازلات ، وما حقق له من رغبات ، تمت جميعها على حساب الشعب ، وعلى حساب الدستور .. وكان من نتائجها ان خسر "الوفد" نفسه سمعته ، واصيب فى الصميم من كيانه ، وعلى ذلك اقدم "الوفد" على هذه الخطوة التى قدر سلفا انها سوف تكسبه تأييد خصومه قبل انصاره ، ليضع بها "الملك" فى موقف صعب لا يستطيع معه الاقدام على اقالته !!

قيل هذا الكلام كله فى تفسير اقدام "حكومة الوفد" على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن ، مهما يكن من امر ما قيل فى شأن الاعتبارات ، والملابسات التى املت على "الوفد" الاقدام على هذه الخطوة .. فإنها ـ فى حد ذاتها .. وبغض النظر عن كل اعتبار يمكن أن يكون قد املاها او اسهم فى املائها ـ جديرة بأن تسجل له كعمل وطنى تاريخى كان له من الأثر المباشر ، والعميق ، فى تجديد عزيمة الشعب ، وفى بعث روح الكفاح فيه ، مالا يستطيع منصف أن ينكره .

احدثت خطوة "الوفد" تلك دويا هائلا ، اهتزت له اوصال جهات متعددة .

● اهتزت له اوصال الاحزاب التقليدية التى كانت تعتمد "مهادنة الاستعمار" سياسة اساسية لها . فرأت فى هذه الخطوة الجريئة تهديما لسياستها من الاساس ، وتعرية لها عند انصارها !! ومن ثم ، مضت تنتقص من قيمة هذه الخطوة ، وتشكك فى قدرة "حكومة الوفد" على الثبات فيها !!

● واهتزت له اوصال الاحتكاريين الذين كانوا يعتمدون "التعامل مع الاستعمار" اساسا لنشاطهم ، ولازدهار هذا النشاط ، ورأوا فى هذه الخطوة الوطنية ضربة تصيب نشاطاتهم فى صميمها !!

● واهتزت له ، قبل الجميع ، اوصال الدوائر البريطانية ، فسارع "هربرت موريسون" وزير خارجية بريطانيا - وقتها - الى الرد على اعلان حكومة مصر ، بتصريح قال فيه : "إن بريطانيا لن تتردد فى استخدام القوة ، اذا اقتضى الامر ، لابقاء قواتها فى منطقة السويس ، وانها لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة" !!

* * *

وفى مساء ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ - نفس اليوم الذى قررت مصر فيه الغاء المعاهدة - اذاعت "السفارة البريطانية فى القاهرة" بيانا قالت فيه :

● "إن إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة سنة ١٩٣٦ - من جانبها وحدها - عمل غير قانونى ، ويخالف احكام المعاهدة ، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول ، وتعتزم التمسك بحقوقها التى تكفلها لها هذه المعاهدة" !!

وتحدث زعيم بريطانيا العجوز .. "ونستون تشرشل" - وكان وقتئذ يتزعم المعارضة فى مجلس العموم البريطانى - تحدث امام المجلس عن قيام مصر بإلغاء المعاهدة ، فقال :

● "إن اقدام حكومة مصر على اجلاء الانجليز عن منطقة قناة السويس ،

يعتبر ضربة خطرة واكثر مهانة لكرامة بريطانيا ، من اضطرارها الى الجلاء عن "عبدان" بإيران" !!!

ولقد ترتب على إلغاء المعاهدة ، من ناحية مصر ، إلغاء جميع الاعفاءات التى كانت ممنوحة لجيش الاحتلال البريطانى بمقتضى تلك المعاهدة ، ومن المهم ان تعرف انها كانت تشمل كل شىء تقريبا : الرسوم الجمركية ، والمهمات ، والاسلحة ، والعتاد ، ومواد التموين ، وكذلك الرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة القوات البريطانية ، واجور النقل ، والاتصالات البرقية والتليفونية ، الخاصة بهذه القوات ، وكذلك امتنعت الجمارك عن تقديم التسهيلات الجمركية الاخرى الخاصة بأولوية المرور ، والتفريغ ، والشحن ، إلا بعد استيفاء جميع الاجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الاجنبية ، كذلك امتنعت السكك الحديدية عن اداء أية خدمة للقوات البريطانية ، او نقل اى مهمات او عتاد لها ، كذلك امتنعت الحكومة ـ بصفة عامة ـ عن اداء التسهيلات ، والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ، وفى مقدمتها : مواد التموين ، كما منعت وصول ضباط وجنود القوات البريطانية الى داخل البلاد . وحرمت على الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ، دخول مصر مالم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من القنصليات المصرية فى البلاد القادمين منها . كذلك انهت الحكومة تصاريح الاقامة للبريطانيين الذين كانوا يقيمون بمصر بسبب الخدمة فى القوات البريطانية ، او لصالحها ، كما منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية ، او تزويدها بالصيانات الجوية الفنية ، او بأى نوع من التسهيلات .

وبدأت المعركة .. وكان لابد من أن تبدأ ..

فلقد ترتب على هذه القرارات المصيرية امران كان حتما أن يترتبا عليها : فقدت بريطانيا من ، ناحيتها ، رشدها .. وارتفعت روح الشعب المصرى بالتالى الى الذروة .

وكان العمال ـ عمالنا ـ هم اسرع الجميع الى دخول المعركة التى فجرت

بريطانيا شرارتها الاولى بمحاولة للحفاظ على هيبتها ، فبعثت الى منطقة القنال بثلاث ناقلات جنود تقل نحو ثلاثة آلاف من قواتها لتعزيز القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة !!

وصلت هذه القوات الجديدة الى بورسعيد يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، وما ان شرع الجنود فى ركوب القطارات التى كانت ستنقلهم الى معسكراتهم ، حتى روعوا بذلك المارد الذى كانوا يظنون انهم قد انتهوا من امره بحبسه داخل قمقم لن يستطيع الخروج منه .

امتنع عمال السكة الحديد عن تزويد القطار الذى اعد لهم بالماء وبالوقود ، كما امتنعوا عن اعداده للسير .. ورفض سائق القطار ومساعده ، العمل فيه ، كذلك رفض سائقو القوات البريطانية العمل فيها .. وترتب على ذلك وقف تسييرها ، فاضطرت السلطات البريطانية الى نقل الجنود ، والضباط ، وعلائلاتهم الى المعسكرات فى سيارات الجيش البريطانى .

كذلك امتنع عمال الشحن والتفريغ فى موانىء القناة ، عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية ، وفى الايام القليلة الاولى التى اعقبت الغاء المعاهدة ، ظل أكثر من سبع عشرة باخرة بريطانية تهيم على وجهها فى قناة السويس ، دون أن تستطيع الاستقرار ، ودون أن تستطيع انزال ما عليها من جنود وعتاد .. بعد ان تخلى عنها عمال الشحن والتفريغ ..

ومضى العمال المصريون ، بكل الايمان بأنفسهم ، وبكل الولاء لوطنهم ، يكيلون الضربات لبريطانيا .. فامتنع كل من يعمل منهم فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها ، انسحبوا جميعهم منها .. وبلغ عدد العمال المنسحبين ٦٠ ألف عامل ، كانوا يعملون فى المعسكرات البريطانية ، وفى ورشها ، ومصانعها ، واداراتها المختلفة .

ولقد اثبت العمال بموقفهم البطولى الرائع هذا ، انهم فى مستوى المعركة ، كذلك اثبتوا ان الروح المصرية التى ظن بها البعض الظنون ، وحسبوا انها قد ماتت وخمدت ، لم تمت .. ولم تخمد .. فقط كانت مختبئة تحت الرماد !

وقابلت حكومة مصر هذا الموقف البطولى الذى قوى عزائمها ، وثبت اقدامها ، بما يستحقه من تأييد وتشجيع ، فألحقت جميع العمال الذين انسحبوا من العمل فى المعسكرات البريطانية ، بمصالحها المختلفة ، وصرفت لهم اجورهم منذ انقطاعهم عن العمل . واعلنت بلسان وزير الشئون الاجتماعية فيها - "عبدالفتاح حسن" - انه لن يبقى منهم واحد بغير عمل .. ومن لم يتيسر للحكومة ايجاد عمل له ، لم تتردد فى أن تصرف له اجره ، وذهب العمال ، من ناحيتهم ، الى مدى ابعد فى التضحية .. فقبلوا ان تصرف لهم الحكومة اجورا اقل بكثير من تلك التى كانوا يتقاضونها نظير عملهم فى المعسكرات البريطانية ! ومع ذلك ، فقد بلغ ما تحملته الحكومة لصرف اجور العمال المنسحبين ستة ملايين جنيه .

وكان لهذا الموقف العمالى الرائع ، اثره العميق ، والبعيد فى الداخل ، وفى الخارج على السواء ، ففى الداخل : اشتدت به ، كما قلنا ، عزائم الحكومة ، وثبتت اقدامها ، وفى الخارج : فهم العالم ، وبريطانيا على رأسه ان القاعدة البريطانية فى قناة السويس ليست آمنة من الخطر ، وأن استمرارها وسط بحر الكراهية التى يحيط بها ، لن يكون مجديا لبريطانيا ولا لحلفائها .. لا فى المستقبل القريب ، ولا فى المستقبل البعيد سواء بسواء . !

* * *

وماهى إلا ايام حتى كان الشعب المصرى كله قد خرج من الظل ليلقى بنفسه فى قلب المعركة .. اخذت العناصر الثورية والوطنية فى صفوف الشعب ، وفى صفوف الجيش ، تنظم كتائب الفدائيين ، وتسلحها ، وتدربها .. ولم تكد تمضى على ذلك ايام قليلة ، حتى كانت "منطقة القناة" قد تحولت الى ميدان قتال حقيقى . فراح الفدائيون من شباب الجامعة يهاجمون المعسكرات البريطانية ، ويهاجمون الجنود البريطانيين الذين كانوا يتساقطون بالعشرات تحت ضربات قنابلهم اليدوية .. بينما الانفجارات تدوى طوال الليل هنا ، وهنالك ، وفى كل مكان يقع فيه معسكر بريطانى !

وفقدت قيادة جيش الاحتلال السيطرة على اعصابها ، فأصدرت الاوامر لجنودها بإطلاق النار على كل شىء يتحرك .. سواء كان رجلا ، أو أمرأة ، أو سيارة ، أو حتى مجرد جنازة !!

كانت اسلحة الجيش البريطانى اكثر .. ولكن ايمان الشعب كان اعظم .

وبينما كان الشعب ، والفدائيون من ابنائه .. يخوضون فى "منطقة القناة" معركة انتحارية ضد قوات تفوقها عددا ، وعدة ، كان "الملك" فى القاهرة يرتب لطعن الشعب فى ظهره . فلم يكن "الملك" ، من الاصل ، موافقا على إلغاء المعاهدة ، لكنه اضطر الى توقيع مراسيم إلغائها اضطرارا . ذلك انه قدر أن امتناعه عن ذلك ، سوف يؤدى - بالضرورة - الى استقالة الوزارة التى لن تخفى على الشعب - اذا ما استقالت - اسباب استقالتها . ومعنى هذا أن يكشف الملك للشعب عن "وجهه القبيح" كسليل للخيانة ، ويضع "خيانته الموروثة" فى قلب بؤرة من النور تكشفها .. وتفضحها !!

من هنا جاء اضطرار "الملك" الى الموافقة على إلغاء المعاهدة . ولكنه فى ذات الوقت ، راح يؤكد للانجليز انه حافظ للعهد ، ومقيم على الولاء ، ثم مضى يقدم لهم الدليل المادى على ذلك . فأصدر امره فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، بتعيين احد رجالهم "حافظ عفيفى باشا" رئيسا لديوانه الملكى ، ثم ألحق هذا الامر بأمر آخر اصدره فى اليوم التالى مباشرة ، وكأنه لا يستطيع أن يصبر ، بتعيين رجل آخر من رجالهم "عبدالفتاح عمرو باشا" سفير مصر فى لندن ، مستشارا خاصا له فى الشئون الخارجية !!

وكما فهم الانجليز مغزى هذين الامرين الملكيين بالنسبة لهم . فهم الشعب ايضا مغزاهما بالنسبة له ، فانفجرت المظاهرات فى كل مكان احتجاجا على قرارات "الملك" . ومضى الطلبة الى "قصر عابدين" فى مظاهرات صاخبة تهتف بسقوط "فيفى" .. و"حافظ عفيفى" .. كان "فيفى" الذى هتف الطلبة بسقوطه هو "فاروق" نفسه !!

وفى "ساحة عابدين" .. نفس الساحة التى قذف فيها "احمد عرابى" فى وجه "الخديو توفيق" بكلمته التى حفظها ، عن ظهر قلب ، تاريخ كفاحنا الوطنى ضد الانجليز ، وضد الاسرة العميلة .. اسرة محمد على : "لقد ولدتنا امهاتنا احرارا ، ولن نستعبد بعد اليوم" ، وفى نفس هذه الساحة التى قذف فيها ثائر من ابناء مصر بعبارته التاريخية هذه فى وجهه "خديو

مصر" ، مزق الطلبة صورة "فاروق" وداسوها بأحذيتهم !! وكان ذلك نذيرا للملك ، ليس افظع منه نذير !

* * *

قبل ذلك بأيام .. كان الموقف فى منطقة القناة قد اشتعل نارا . كان الفدائيون قد شددوا هجماتهم على الانجليز . وكان طبيعيا أن يواجه الانجليز عنف الفدائيين هذا بعنف اشد ، فلم يكن أمنهم وحده هو الذى اضحى فى كف القدر . بل ايضا سمعتهم ، وهيبتهم ، التى مرغها الفدائيون فى التراب !

عزل الانجليز منطقة القناة عن بقية اجزاء مصر .. منعوا الخروج منها والدخول اليها . واخذت هجماتهم على مدن المنطقة واحيائها تأخذ شكلا وحشيا .. استخدموا فيه الدبابات ، ومدافع الهاون ، وكل اسلحة القتال من خفيفة وثقيلة !!

وفى احدى هجماتهم الوحشية على مدينة السويس ، ازالوا من الوجود قرية بأكملها .. هى قرية "كفر احمد عبده" بعد ان زحفوا عليها بقوة تتألف من حوالى ستة آلاف جندى تعززها المدافع ، والمصفحات ، والدبابات .. والطائرات ايضا !!

وقالت حكومة مصر فى مذكرة عنيفة اللهجة ابلغتها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على هذا العمل الوحشى ، وضمنتها ، فى نفس الوقت ، قرارها بسحب السفير المصرى "عبدالفتاح عمرو" من لندن ـ قالت الحكومة فى مذكرتها هذه : **"إن مثل هذه القرية سيظل كمثل "دنشواى" منقوشا على صفحات قلوب المصريين اثرا باقيا للفظائع ، واعمال الظلم ، والجبروت التى طالما ارتكبها الاحتلال البريطانى فى ارض الوطن"** !

حدث ذلك فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وبعده .. راحت المعارك والاحداث ، تتلاحق ، وتتصاعد فى سرعة وعنف شديدين . الانجليز ، من ناحيتهم ، يريدون قهر ارادة الشعب .. والشعب ، من ناحيته ، مصمم على

عدم تمكينهم من قهر ارادته .. ولم يتردد لحظة فى تقديم مئات الشهداء ، وآلاف الجرحى من صفوفه ، قربانا لهذا التصميم .

وبينما كان دخان المعركة يغطى كل شىء .. وبينما كان الانجليز ، فى منطقة القناة يقتلون ويدمرون ، ويحرقون .. وبينما كان "الملك" فى القاهرة ، يشحذ خنجره ويتهيأ لكى يخون .. اذ بصوت كهزيم الرعد يدوى فجأة ، فترتعد له فرائص "الملك" ، وفرائص الرجعية التى كانت تقف حوله ، ومن ورائه تزين له الخيانة ، وتشجعه عليها ، كأنها كانت تجهل ان الخيانة تسرى مسرى الدم فى عروقه ، وان مثله ليس فى حاجة الى من يشجعه لكى يخون !

كان ذلك الصوت الذى دوى كهزيم الرعد ، بينما دخان المعركة يغطى كل شىء .. فارتعدت له فرائص الملك ، وفرائص الرجعية التى كانت تقف حوله ، ومن ورائه هو : "صوت الضباط الاحرار" . وكان ارتعاد فرائص "الملك" ، من هذا الصوت بالذات ، له مايبرره . فلقد كان "الملك" - حتى آخر وقت - يتوهم .. ويوهمه أذنابه الذين فرضهم على رأس الجيش ، أن الجيش معه .. وانه مادام الجيش معه ، فليس له ان يخاف شيئا ، ولا أن يقلق من شىء ، واذ كان "الملك" لم يسمع ، عمره ، بالحكمة التى تقول : "من مأمنه يؤتى الحذر" .. فإنه لم يعر ماكان يعتمل فى نفوس الشباب من ضباط الجيش اهتماما ، وظل مقيما على وهمه الكبير بأن الجيش جيشه ، وليس "جيش الشعب" .. حتى جاءه "صوت الضباط الاحرار" يدوى فى سمعه بهذه الكلمات التى حملها اليه ، والى عملائه ، واذنابه ، واحد من منشوراتهم التى كانوا قد بدأوا ، من سنتين سابقتين ، يطبعونها فى السر .. ويوزعونها فى السر .. لتقرأ فى العلن :

● "إن هيئة الضباط الاحرار التى ترمى الى القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال التام للوطن ، تعلن انها تؤيد الحكومة فى الخطوات التى اتخذتها ضد الاستعمار ، وتعتبر ذلك بداية للحرب المقدسة ضد اعداء الوطن ، يجب أن تتلوها خطوات آخرى حتى نصل الى الحرية والاستقلال ، وتطالب بعدم الارتباط مع بريطانيا ، فهى العدو الطبيعى لنا ، وهى التى تحتل ارضنا ، وهى الحليفة الخائنة التى انتهزت محنتنا فى حرب فلسطين فمنعت عنا السلاح ، وشجعت اليهود حتى نفقد ثقتنا بأنفسنا وبجيشنا .

"إننا نطالب برفض الارتباط بحلف البحر الابيض المتوسط ، أو بغير ذلك من الاحلاف

التى تدعونا اليها الدول الاستعمارية .. كالحلف المعروض علينا من امريكا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وتركيا .. والذى يوفر للكتلة الغربية ملايين المصريين الذين يموتون فى سبيل تدعيم الاستعمار ..

"إننا نطالب بتكوين جيش للتحرير لطرد الانجليز الغاصبين من القناة ، ونعلن استعدادنا للقيام بهذا الواجب الوطنى مع المتطوعين من افراد الشعب ، فلن يخرج الانجليز من القناة إلا بحرب العصابات ، كما خرجوا من فلسطين .

"كما نطالب بأن تكون مهمة الجيش ، هى تحقيق استقلال البلاد .. ولا نقبل ان يستخدم الجيش للقضاء على الحركة الوطنية ، فإن الجيش جزء من الشعب ، وآماله ، ومطالبه ، هى آمال ومطالب الشعب ولن تقوم للجيش قائمة إلا فى بلد متحرر قوى" .

* * *

إذن .. فالشعب الذى كان يقاتل فى القناة ، لم يكن وحده فى المعركة ، ان جيشه معه ، وضباطه الاحرار معه ، فليجمع "الملك" وراءه ، ومن حوله ، من يشاء من الخونة والعملاء . وليضف الى "حافظ عفيفى" و"عبدالفتاح عمرو" ، و"كريم ثابت" ، و"إلياس اندراوس" ، من يشاء ، ومن يريد .. فلم تعد الكلمة له ، ولا للاحتلال ، ولا لواحد من عملاء الاحتلال هؤلاء . بل لقد صارت الكلمة للشعب ، ولجيش الشعب .. يقولها كل منهم بطريقته ، وبأسلوبه ، ولكنها ، فى كل الاحوال ، كان لها من القوة ، ومن الدوى ، ومن الخطر ، ماكان حريا أن ينخلع له قلب الملك ، خاصة كلما مر بعينيه فوق سطور منشور "الضباط الاحرار" الذين قالوا له فى كلمات حارقة كالنار ، وواضحة كضوء النهار ـ ومن المؤكد أنه كان يسمعها لاول مرة فى حياته ـ :
"إن الجيش ليس جيشه .. وإنما هو جيش الشعب" .

* * *

وبينما كان هذا يحدث فى القاهرة .. فى قلب "قاعة العرش" ، وقريبا منها ، كانت "معركة القناة" لا تزال دائرة بأقصى العنف بين الشعب وجيش الاحتلال الذى لم يترك له الشعب ، ولم يترك له الفدائيون فرصة يلتقط فيها انفاسه .. وعلى الرغم من كل مالجأ اليه جيش الاحتلال من قتل ، وحرق ، وتدمير ، فإن الشعب لم يتراجع .. والفدائيون لم يتراجعوا .. بل لقد ازدادت اعمالهم ـ نتيجة لهذا كله ـ جرأة وعنفا الى حد انهم حاولوا ، فى ٣١

ديسمبر ١٩٥١ ، اغتيال "البريجادير جنرال اكسهام" ـ قائد القوات البريطانية فى منطقة الاسماعيلية ـ بأن قذفه بعض الفدائيين ، اثناء توجهه الى "القصاصين" ، بثلاث قنابل يدوية اخطأته .. وقتلت قائد سيارته !!

عندئذ ، لم يطق القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الاوسط ، صبرا على تلك النيران التى كانت تصب على رءوس جنوده ، فى منطقة القناة ، من كل مكان . ومن اى مكان ، فانتهز فرصة وصوله الى مقر قيادته فى "فايد" عائدا من لندن ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ـ نفس اليوم الذى حاول فيه الفدائيون اغتيال "اكسهام" ـ وادلى بتصريح خطير قال فيه :

● "انه لخطأ كبير أن يتخيل اى انسان ، ان اعمال الضغط والارهاب ، وما يتلوها من نتائج لامفر منها ، تؤثر بأى شكل من الاشكال ، فى عزمنا على الاحتفاظ بمركزنا فى منطقة القناة ، واذا اقتضت الضرورة ، فإننا سنستمر فى اعمال المقاومة شهرا فى اثر شهر ، بل ولشهور عديدة اذا احتاج الامر . وسنقابل القوة بالقوة . مستخدمين من جانبنا مالا يزيد على الحاجة ، ولدينا القوة الكافية تحت تصرفنا . كما لدينا التأييد من عدة بلاد آخرى ، فلا يخدعن امرؤ نفسه بالتفكير فى اننا سنغير سياستنا مع مرور الوقت ، او نتيجة للارهاب" !

لم يكن هناك ماهو ادق فى الاعتراف بفداحة الكارثة التى حلت ببريطانيا ، من هذا التصريح الذى قصد منه القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الاوسط أن يكون تخويفا للشعب ، وللفدائيين من ابنائه ، فإذا هو يجىء اعترافا صريحا ، ودقيقا ، بأثر الضربات التى كان الشعب يوجهها الى جيش الاحتلال . الامر الذى اضطره الى التهديد بالرد عليها لا بقوة بريطانيا وحدها ، بل وبقوة بلاد عديدة آخرى . قال : "انه لدينا التأييد منها" !!

وترتب على هذا التصريح ماكان متوقعا . ازدادت اعمال قوات الاحتلال وحشية وعنفا ، فتعرضت المدن الكبرى فى منطقة القناة ـ بل وقراها جميعا ـ لهجمات بريطانية بالغة الوحشية ، واجهها الفدائيون ببسالة رائعة ، سجلتها الصحف البريطانية نفسها ، واعترفت لهم بها ، فكتبت صحيفة "الديلى ميرور" تقول :

● "لا نستطيع ، بعد اليوم ، ان نقول عن قوات التحرير المصرية المؤلفة من شباب متحمس ، انها احدى الدعايات المضحكة ، لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا فى دور جديد ، فلقد استمر القتال ، يوم السبت الماضى ، يوما بأكمله ، وظل الطلبة المتحمسون يحاربون فرق "الكاميرون" ، و"الهايلاندرز" باستماتة عجيبة" !!

● وقالت جريدة "نيوز كرونيكل" تصف معركة دارت فى يومى السبت ، والاحد : ١٢ ، ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ فى منطقة "التل الكبير" :

"إنها اولى المعارك المنظمة تنظيما جيدا . فقد ثبت المصريون فى القتال ، ولم يركنوا الى الفرار ، حتى لقد علق احد الضباط الانجليز على هذه المعركة فوصفها بأنها اعنف من اى معركة خاضوها ايام الانتداب البريطانى فى فلسطين" !!

● بينما قالت "التيمس" فى وصف المعركة نفسها :

"إن معظم الضباط الانجليز الذين اشتركوا فى القتال متفقون على أن المصريين حاربوا ببسالة فائقة ، وان كثيرين منهم كانوا يصيبون الاهداف اصابة محكمة . ولقد كان من اعمال الشجاعة النادرة ان يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الانجليز التى تعتبر من خيرة القوات البريطانية ، والتى كانت مؤيدة ـ فى نفس الوقت ـ بالدبابات" !!

* * *

هكذا مضى ابناؤنا يقاتلون الانجليز .. كانوا يفقدون فى كل معركة شهداء عظماء .. عظماء بشجاعتهم ، وببسالتهم ، وبإيمانهم . ولكنهم ، على هدى النور المتدفق من دماء هؤلاء الشهداء ، كانوا يبصرون طريقهم .. كانوا يبصرون النصر ، ويزدادون تعلقا به ، وسعيا اليه .. وكان من شأن ذلك أن ازدادت المعارك شراسة .. خاصة من جانب قوات الاحتلال التى لم تكن تقاتل دفاعا عن آمنها وأرواحها فحسب . بل وايضا دفاعا عن سمعتها التى كانت قد انهارت ، حتى وصلت الى الحضيض !

حتى اذا كانت ليلة الجمعة ، ليلة الخامس والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ ـ احتشدت فى مواجهة مبنى محافظة الاسماعيلية ، قوات بريطانية هائلة ، تؤيدها الدبابات ، والمصفحات ، ومدافع الميدان ، بهدف محاصرة مبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام ، كان هذا الحشد العسكرى مقدمة لأحداث رهيبة شهدتها المدينة ، وتحدث عنها العالم ، وكان لها ـ فيما بعد ـ آثارها المباشرة ، والعميقة على مجرى التاريخ .. ليس فى بلدنا فحسب ، بل فى المنطقة العربية بأسرها .

وليس فى هذا الذى اقوله آية محاولة من جانبى للتضخيم من آثار الاحداث التى شهدتها مدينة الاسماعيلية فى ذلك اليوم التاريخى . فلقد كان

"حريق القاهرة" الذى وقع فى السادس والعشرين من يناير من تلك السنة ، بمثابة رجع الصدى لما وقع بالاسماعيلية فى اليوم السابق عليه . وترتب على "حريق القاهرة" أن انتهز "الملك" فرصته ، ليطعن كفاح الشعب فى ظهره ، ومن ثم ، كانت "ثورة ٢٣ يوليو" ، بدورها ، هى رد الفعل الطبيعى لخيانة الملك لكفاح الشعب ، اما ما ترتب على قيام "ثورة ٢٣ يوليو" نفسها من آثار فى مصر ، وفى المنطقة العربية بأسرها .. فما اظننى فى حاجة لأن اعود فأذكرك به .

* * *

ونعود معا الى "الاسماعيلية" ، وما حدث فيها ..

ففى الصباح المبكر "منتصف الساعة السادسة !!" من يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، دعا القائد البريطانى لمنطقة الاسماعيلية "البريجادير اكسهام" ، ضابط الاتصال المصرى "البكباشى شريف العبد" الى مقابلته بمنزله ، وهناك سلمه انذارا بريطانيا ، طلب فيه **تسليم اسلحة جميع قوات رجال البوليس من بلوكات النظام ، وغيرهم من الموجودين بالاسماعيلية ، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة ، وعن الثكنات ، مجردة من اسلحتها .. فى الساعة السادسة والربع من صباح ذلك اليوم ، ورحيلها عن منطقة القناة جميعا** !! .

ابلغ الضابط المصرى "الانذار البريطانى" الى المسئولين فى المحافظة وفى بلوكات النظام ، فرفضوه ، واتصلوا ، فورا بوزير الداخلية "فؤاد سراج الدين" ، وابلغوه امر "الانذار" ، وموقفهم منه فأقرهم عليه ، وطلب منهم ـ زيادة على ذلك ـ مقاومة اى اعتداء يقوم به الانجليز على دار المحافظة ، او على ثكنات بلوكات النظام ، او على رجال البوليس ، او على الاهالى ، ومقابلة القوة بالقوة . والصمود فى المقاومة حتى آخر رصاصة فى جعبة هذه القوات .

قام قائد البوليس المصرى بإبلاغ رد مصر على "الانذار البريطانى" الى "اكسهام" الذى عاد اليه بعد قليل ليبلغه : "انه اذا لم تسلم القوات المصرية اسلحتها فورا فستهدم دار المحافظة ، والثكنات على من فيها" !!

ومثلما رفض قائد البوليس المصرى "اللواء احمد رائف" الانذار الاول ، رفض التهديد الثانى ، وامر القوات التى تحت قيادته بالمقاومة الى النهاية . اذا مانفذ الانجليز تهديدهم .

ولم يكن ممكنا ـ وقد انهارت سمعة الانجليز ، وتدهورت هيبتهم ـ ان يتراجعوا ، فتزداد هيبتهم تدهورا على تدهور ، ولعلهم ، من الاصل ، لم يقدموا على هذه الخطوة الجنونية إلا كمحاولة لإنقاذ هذه الهيبة مما لحق بها من تدهور ، وانهيار !!

ومن هنا ، فإنه لم تكد تمضى دقائق قليلة .. حتى كان الانجليز ينفذون تهديدهم . فمضوا يطلقون مدافعهم على مبنى المحافظة ، وعلى ثكنات بلوكات النظام .. بينما راحت الدبابات ، والسيارات المصفحة تمطر رجال البوليس بسيل من قذائفها ، وطلقاتها .

كان الفارق بين القوتين المتقابلتين هائلا . فلم تكن قوة رجال البوليس المصرى تزيد فى عددها على ٨٨٠ جنديا ، منهم ٨٠٠ كانوا بثكنات بلوكات النظام ، و٨٠ بمبنى المحافظة ، وجميعهم لم يكونوا مسلحين بغير البنادق . على حين ان قوة الانجليز المهاجمة كانت تبلغ نحو ثلاثة آلاف جندى مسلحين بالدبابات ، وبالمصفحات ، والمدافع الثقيلة والخفيفة !!

وعلى الرغم من هذا الفارق الهائل بين القوتين المتقاتلين ، فقد استمات رجال البوليس فى الدفاع عن مواقعهم . ودارت بين الفريقين معركة دموية رهيبة ، استمرت ساعتين كاملتين ، ضرب فيها رجال البوليس من ضباط وجنود ، مثلا رائعا من أمثلة البطولة التى تنحنى لها الرءوس اجلالا . فلقد ظلوا يدافعون عن مواقعهم .. وعن شرفهم ، قبل مواقعهم ، حتى أخر طلقة معهم . وعندئذ ، اقتحمت الدبابات البريطانية ثكنات بلوكات النظام ، وأسرت من بقى حيا من اولئك الابطال !

وفى الوقت الذى تغلبت فيه الدبابات على البنادق .. والذى قاتل فيه جنود بلوكات النظام حتى آخر طلقة فى جعبتهم ، كان الآخرون من زملائهم المحاصرين بمبنى المحافظة لا يزالون يقاتلون ، ويقاومون ، ويستميتون فى المقاومة على نحو آثار دهشة الانجليز ، وذهولهم .. وايضا جنونهم !!

واذ رأى الانجليز عنف هذه المقاومة . فإنهم لم يملكوا إلا أن يخطوا على طريق الجنون خطوة اوسع . فهددوا بنسف مبنى المحافظة على من فيه ، اذ لم تسلم القوة المدافعة سلاحها . ولكن قائد القوة "اليوزباشى مصطفى رفعت" رفض الاستجابة لتهديد الانجليز ، ورد عليهم بقوله : "لن يتسلم منا البريطانيون إلا جثثا هامدة" !!

كان "العار" ، وليس "الموت" هو مايتوقاه هؤلاء الابطال ، كان "الشرف" ، وليس "الحياة" هو ما ينشدونه ، ومن هنا استمروا يقاتلون ويقاومون ، ولم يضعف من مقاومتهم انهم كانوا يرون بعيونهم ، ومن مواقعهم التى كانوا يقاتلون منها ، مبنى المحافظة وهو يتساقط قطعة بعد قطعة ، تحت ضربات المدافع ، ولكنهم بقوا على تصميمهم على المقاومة حتى نفدت ذخيرتهم ، وعندئذ كان حتما أن يفرض "الامر الواقع" نفسه عليهم ، وبالتالى .. كان حتما ان يستسلموا اليه .

سقط من جند البوليس فى هذه المعركة الدموية الرهيبة خمسون شهيدا ، واصيب ثمانون بجراح خطيرة ، واسر الانجليز من بقى حيا من اولئك الابطال وعلى رأسهم "اللواء أحمد رائف" .. و"اليوزباشى مصطفى رفعت" .. ولم يفرجوا عنهم إلا فى شهر فبراير من نفس السنة . !!

* * *

كانت تلك هى "معركة الاسماعيلية" بجانبها المفعم بالبطولة ، والفداء ، والشرف : صنعه المصريون . وبجانبها المفعم بالوحشية ، والنذالة ، والخسة : صنعه الانجليز . فاستحقت بجانبيها : هذا ، وذاك ، أن تكون مقدمة لتلك الاحداث التاريخية الجسام التى اعقبتها . وكانت من مستواها .

ولست استطيع أن اختم هذا الفصل من الكتاب ، دون أن أسجل أنه كان هناك من حاول أن يخطىء الامر الذى اصدره وزير الداخلية "فؤاد سراج الدين" لقيادة قوات البوليس بالمقاومة ، حتى آخر طلقة معهم ، فى مواجهة قوات تتفوق عليهم ، عددا ، وعدة . وما اظن ـ بالمقاييس الصحيحة للشرف ـ ان يعتبر قرار "سراج الدين" خطأ ، انما الخطأ الحقيقى الذى يبلغ مبلغ "العار" ، هو أن يسلّم الجندى سلاحه إيثاراً للسلامة ، أو حفاظاً على الحياة .. فإن الرجال يذهبون ، ويجيء غيرهم بالعشرات مع

صباح كل يوم جديد ، اما "الشرف" ـ خاصة اذا كان هذا الشرف شرف امة ، وليس شرف فرد ـ فإنه حين يذهب لن يعود ، ولن يعوضنا عنه شيء آخر مهما كان ، ومهما كانت قيمته .

ويقيني ، أنني ما كنت مستطيعا ان اتوقف عند "معركة الاسماعيلية" هذه ، مثلما توقفت عندها ، الان ، لاعيد على سمعك تفاصيل وقائعها ، لولا ما احاط بها من شرف .. ولولا ما تخللتها من بطولات ، جعلت منها "مرآة" يسعد المرء ان يعود اليها ، بين الحين والحين ، ليرى فيها نفسه : انسانا يخشى "العار" ولا يخشى "الموت" . ينشد "الشرف" ، ولا ينشد "الحياة" . فإن الحياة ـ اشرف ماتكون الحياة ـ هى ان تعرف كيف تموت دفاعا عن شرفك .. وان تعرف كيف تموت دفاعا عن ارضك ، وعرضك .. وبغير ذلك ، لا تساوى الحياة ، بكل مافيها من متاع ، حفنة من ذلك التراب الذى ندوسه بأقدامنا .

وعلى هذا ، فإن "سراج الدين" ـ فى تقديرى .. وتقدير كل منصف ـ لا يستحق اللوم على اوامره لرجال البوليس بالمقاومة ، وبالصمود فيها لآخر طلقة معهم . الا بمقدار ما يستحق ذلك ، رجل قاوم لصوصا مسلحين كانوا يحاولون السطو على ارضه ، وعرضه ، فمضى يقاوم هؤلاء اللصوص حتى سقط شهيدا دون ارضه وعرضه .

القاهرة .. من الذى أحرقها ؟!

طارت الاحداث على جناح الريح ..

ففى مساء ذلك اليوم التاريخى : الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ـ اذاعت وزراة الداخلية ، عن طريق الراديو ، بيانا للشعب ضمنته تفاصيل تلك الاحداث الدموية الرهيبة التى كانت مدينة "الاسماعيلية" مسرحا لها .

لم تكن الحكومة تقصد ان تثير خواطر الشعب بهذا البيان .. فقط ، ارادته ـ أى الشعب ـ ان يكون موصول الصلة بكفاح ابنائه الذين كانوا يقاتلون جنود الاحتلال بشجاعة ، وبسالة نادرتين ، متخذين من منطقة القناة مسرحا رائعا لشجاعتهم ، وبسالتهم .

لكن الاحداث بتفاصيلها الاليمة .. وبما اشتملت عليه هذه التفاصيل من صور الوحشية التى حارب بها الانجليز معركة الاسماعيلية ، لم تدع للشعب قدرة للسيطرة على نفسه ، كان ذلك صعبا . بل كان مستحيلا . ومن ثم ، فقد لاح ـ فى اعقاب اذاعة البيان الحكومى مباشرة ـ ان المشاعر تتهيأ لاشتعال جديد .

وكانت هذه المشاعر التى لاح ، فى مساء الجمعة ، انها تتهيأ لاشتعال جديد ، كانت على موعد مع الصباح المبكر من يوم السبت ٢٦ يناير ، ففى السادسة من صباح هذا اليوم ، تجمع جنود بلوكات النظام فى القاهرة بثكناتهم فى العباسية .. ثم غادروها وهم يحملون اسلحتهم فى مظاهرة عسكرية صاخبة تهتف بسقوط الانجليز ، وتطالب بالسلاح للذهاب الى منطقة القناة :

قطعت المظاهرة ، بصورتها هذه ، قلب العاصمة كله ، حتى وصلت الى جامعة فؤاد – "جامعة القاهرة الآن" – وهناك انضم اليها طلابها ، واختلطت هتافاتهم بهتافاتها ، ومشاعرهم بمشاعرها .. وعادت المظاهرتان . او المظاهرة الواحدة – التى أجتمع فيها جنود بلوكات النظام وطلاب الجامعة فى صف واحد ، وفى مشاعر واحدة – عادت الى قلب العاصمة وهى ماتزال تضج بالسخط ، وبالهتاف ، منادية بسقوط الاستعمار والمستعمرين .. !

وفى قلب القاهرة .. التقت هذه المظاهرة التى جمعت بين الطلبة والجنود فى صف واحد ، وفى مشاعر واحدة ، التقت بعدة مظاهرات أخرى قامت بها طوائف الشعب المختلفة ، اظهارا لمشاعرها ، واعلانا لسخطها .

اتجهت هذه المظاهرات جميعها الى رئاسة مجلس الوزراء ، والى "قصر عابدين" ، وهى تهتف بطلب السلاح ، وبالذهاب الى القناة للانضمام الى اولئك الذين كانوا يقدمون ارواحهم بسخاء ، فداء لوطنهم ، فلما ان جاء ظهر ذلك اليوم ، كان غليان النفوس قد بلغ ذروته ، واخذت المؤشرات جميعها تشير الى ان انفجارا ما وشيك الوقوع .

وماهى إلا لحظات حتى حدث الانفجار الذى كان متوقعا ، ومن اسف ان عناصر عميلة .. ودخيلة على صفوف الشعب ، ارادت لذلك الانفجار ان يعبر عن نفسه بالنار ، وبالحريق .. فلقد امتدت بعض الايدى الخائنة فأضرمت النيران فى "كازينو اوبرا" ، وانهالت عليه تخريبا وتدميرا .. وبنفس السرعة المذهلة التى انتشرت بها النيران فى "كازينو اوبرا" انتشرت العدوى بين المتظاهرين ، فإذا النار تشتعل فى كل مكان من المدينة الجميلة .. واذا هى تأكل اشهر متاجرها .. وافخم مبانيها . وانطلقت الجماهير – بغير اتفاق بينها ، وبغير خطة ، وبغير قيادة – انطلقت تحرق ، وتخرب ، وتدمر ، وتحيل قلب "القاهرة" فى ساعات قليلة ، الى كومة من الانقاض !!

وهكذا .. فى خلال ست ساعات فقط – من السادسة صباحا حيث بدأت مظاهرة جنود بلوكات النظام ، الى الثانية عشرة ظهرا ، حيث بدأ اول عمود من النار يأكل "كازينو اوبرا" – كانت نكبة من افدح النكبات قد حلت بعاصمة مصر ، وبمصر نفسها ، وبكفاحها الذى كان مشتعلا فى قلب القناة . فلقد اكلت النيران ، فى هذه الساعات القليلة ، كل ماهو نافع ، وتاريخى ، وجميل ، فى العاصمة الجميلة ، اكلت النيران ٣٠٠ من المتاجر ، من بينها اشهر المتاجر التى تعرفها الآن : "شيكوريل" ، و"شملا" ، و"هانو" ، وغيرها ..

كما اكلت ١٣ فندقا من الفنادق الكبرى من بينها : فندق "شبرد" ، وفندق "متروبوليتان" ، وفندق "فيكتوريا" . كذلك اكلت النيران ٤٠ دارا للسينما ، من بينها : سينما "مترو" ، وسينما "ريفولى" ، وسينما "راديو" ، وسينما "ديانا" . كذلك اكلت النيران ٧٣ مقهى ، ومطعما ، وصالة من بينها : "جروبى" . و"الامريكين" . كما اكلت ١٧ مكتبا من مكاتب الشركات والاعمال و٩٢ بارا ، و١٦ ناديا منها "نادى محمد على" ، و"نادى رمسيس" .. ونادى "دار العلوم" .. و"النادى اليونانى" !!

ومما يستوقف النظر فى هذه الكارثة الفادحة ، ان النيران التى التهمت ، فى ساعات قليلة ، كل قلب العاصمة الجميلة ، وحولته الى خرائب وانقاض ، لم تتوقف عند هذا الحد ، ولم تقنع به ، فإذا هى تمد السنتها الى اطراف المدينة .. فتلتهم "الاوبرج" فى الجيزة ، وتلتهم "نادى شل" .. وسينما "هونولولو" فى حدائق القبة !! .

* * *

اذهلت هذه الجريمة البشعة الناس عن انفسهم ، اذ كانت من الفداحة ، كما رأيت ، بحيث اقامت مأتما فى كل بيت ، واعتصرت بالحزن كل قلب ، ولكن الناس ، بعد ان استفاقوا من ذهولهم ، اخذوا يبحثون عن "المستفيد" من هذه الجريمة المروعة ..

اتجهت انظار الناس ، على الفور ، الى "الملك" والى "الانجليز" معا ، فلقد كان معروفا لدى الجميع ، كما ذكرت لك من قبل ، ان "الملك" لم يكن يوافق حكومته على قرارها بإلغاء المعاهدة ، وانه اذا كان قد قبل ان يوقع مراسيم الغائها ، فقد فعل ذلك مضطرا ومن باب مخادعة الشعب عن حقيقة ما يدور بداخل نفسه .. ثم راح ، من بعد ذلك ، يتصرف على نحو يؤكد به ولاءه للانجليز ، وارتباطه بهم ، واعتماده عليهم !!

● فهل تراه قد دبر لهذه الجريمة البشعة ليتخذ منها فرصة للاطاحة بالحكومة التى ارغمته على ما يكره ، ولانقاذ اصدقائه الانجليز من غضبة الشعب التى احاطت بهم فى منطقة القناة فى صورة كفاح منظم ، كلفهم الكثير من الارواح والاموال ، وبدد امنهم ، واهدر هيبتهم ؟ !

● واذا كان "الملك" لم يفعلها . فهل فعلها حلفاؤه "الانجليز" ودبروا لها كما دبروا "لمذبحة الاسكندرية" التى وقعت فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، ليتخذوا منها ذريعة لضرب المدينة ، بأساطيلهم فى ١١ يوليو من نفس السنة ، ولاحتلال مصر كلها من بعد ذلك ؟ !

ما من شك فى ان احدى هاتين القوتين ـ او كلتيهما معا ـ كانت لها فائدة حقيقية من وراء مثل هذه المؤامرة ، فإذا لاحظنا أن تعثر كفاح الشعب فى القناة ، والتواءه ، ثم توقفه ـ بعد الاطاحة بحكومة الوفد من الحكم ـ كان من اولى النتائج التى ترتبت عليها ، كان لنا ان نقول إن التفات الناس الى هاتين القوتين : "الملك" . و"الانجليز" ـ باعتبار ان واحدة منهما ، أو كلتيهما ، كانت وراء التدبير لهذه الجريمة البشعة ـ انما هو التفات يقوم على اساس من المنطق الذى تدعمه شواهد متعددة .

ففى ذلك اليوم المشئوم : ٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، كان "الملك" قد اقام ، فى قصره بعابدين ، مأدبة غداء كبرى ، ابتهاجا بميلاد "ولى العهد" ـ الامير احمد فؤاد ـ دعا اليها معظم الضباط الكبار فى الجيش ، وفى البوليس . ولقد انصرف هؤلاء جميعا ، منذ مطلع النهار ، الى إعداد انفسهم لهذه المأدبة الملكية الكبرى ، ثم الى التوجه اليها ، والبقاء فيها طوال الوقت الذى كانت فيه النيران قد بدأت تأكل القاهرة ، فى غيبة من رجال البوليس الذين غاب قادتهم ، بدورهم ، فى ضيافة "الملك" !! .

وعلى الرغم من ان "معركة الاسماعيلية" الرهيبة ، كانت قد وقعت فى اليوم السابق مباشرة لهذه المأدبة الملكية ، وان الظروف جميعها كانت تدعو "الملك" الى الغائها ، مشاركة للشعب فى مشاعره نحو شهدائه الذين كانت دماؤهم ماتزال تجرى ساخنة على ارض المعركة ، فإنه لم يشأ ان يفعل ماكانت الظروف كلها تدعوه لان يفعله !

صحيح أن الاعداد لهذه الحفلة ، والدعوة اليها ، كانا قد تما قبل أن تقع ، "معركة الاسماعيلية" ، إلا أن تمسك "الملك" بإقامتها ، بعد أن وقعت تلك المعركة ، ثم الاصرار على الاستمرار فيها بينما كانت القاهرة تحترق .. وبينما معظم قادة الجيش ، والبوليس ، محتجزون فيها ، كل ذلك يحيط "الملك" بأشد الارتياب فى انه كان من وراء التدبير لهذه الجريمة البشعة ، وانه اذا لم يكن قد دبر لها بنفسه ، فإنه ـ فى اضعف الايمان ـ كان شريكا فيها ، وسعيدا بها ، وراضيا عنها ـ باعتبار انها سوف تمكن له من تحقيق عدة اهداف كان يسعى الى تحقيقها ، واولها : ضرب كفاح الشعب فى القناة ، انقاذا للانجليز من وطأته .

ودليلنا على ذلك ، انه ـ وهو "الملك" الذى بلغه أن عاصمة بلاده تحترق ـ لم يبادر الى صرف قادة البوليس ، على الأقل ، من حفلته ليقوموا بواجبهم الوطنى فى قيادة جنودهم فى محاولة للسيطرة على ذلك الانفجار المروع الذى التهم عاصمة بلادهم .. !!

ولقد حاول "الملك" ـ ومن ورائه اجهزته ـ ان يلصق جريمة حرق القاهرة "بالحزب الاشتراكى" بالذات .. وبزعيمه "أحمد حسين" ، وببعض العناصر الوطنية الاخرى التى كانت تسبب له ، ولبطانته ، ازعاجا شديدا ، والقى القبض بالفعل على "احمد حسين" ، وعلى عدد غير قليل من انصاره بتهمة حرق القاهرة .. إلا أن رحمة الله تداركتهم جميعا ، فسقط "الملك" . وبرأ القضاء ساحتهم .

كانت هذه المحاولة من جانب "الملك" ، واجهزته ، تأكيدا آخر لذلك الارتياب الشديد فى انه كان من وراء هذه المؤامرة . اذ رأى الناس فيها صرفا لهم عن الالتفات الى المجرم الحقيقى الذى لم يكن يداخلهم اقل شك فى انه واحد من اثنين : "الملك" ، أو "الانجليز" .. أو كليهما معا .

* * *

وليس من شك فى ان مصلحة "الانجليز" من وقوع مثل هذه النكبة كانت مساوية تماما لمصلحة "الملك" ، ان لم تزد عليها ، لانه اذا كان موقع "الملك" من "الانجليز" ، هو موقع التابع من المتبوع ـ وهذه حقيقة لاخلاف عليها ـ إلا أن المتبوع ، اعنى "الانجليز" ، هم الذين كانوا يصطلون بتلك النار التى صبها الفدائيون على رءوسهم فجأة ، اكثر مما كان يصطلى بها "الملك" نفسه ، ومن ثم ، فإن اشتراك "الانجليز" مع "الملك" فى التدبير لهذه المؤامرة ، بدفع بعض عملائهم ، وأعوانهم ، وسط تلك المظاهرات الشعبية التى بدأت سليمة وبريئة ، ليحدثوا بعض الحرائق هنا ، وبعض الحرائق هناك ، ثم يتركوا الامر ، من بعد ذلك ، للروح التى تتسلط على "الجماعة" فى مثل هذه الظروف ، امر يقول به العقل .

ولا ينهض وقوع بعض حوادث التخريب على بعض الممتلكات الانجليزية دليلا على براءة الانجليز ، وعملائهم ، من هذه المؤامرة البشعة . فلقد حدثنا التاريخ عن وقائع كثيرة ، دلل فيها الانجليز على انهم مستعدون دائما ، لأن يضحوا بأعظم رجالهم ، وبأكثر اموالهم ، فى سبيل هدف يرون فى تحقيقه مصلحة للامبراطورية !!

كذلك لا ينهض دليلا على براءة "فاروق" من هذه الجريمة ، ماقاله بعض الذين كانوا بجواره فى مساء يوم الحادث ، ووصفوه بأنه كان يرتعد كالاطفال من هول منظر النيران وهى تتصاعد فى سماء القاهرة ، لا ينهض هذا الرعب دليلا على براءة "فاروق" . فالثابت تاريخيا أن "نيرون" بعد ان أحرق "روما" ، وبعد ان راح يغنى على قيثارته منتشيا بذلك

المشهد المروع .. مشهد النيران التى اشعلها بنفسه لكى تلتهم عاصمة ملكه . عاد فاستولى عليه رعب شديد من هذه الجريمة التى كان ، قبل لحظات ، يغنى على قيثارته منتشيا بها . وادرك أن الشعب لن يتركه بغير قصاص ، فسارع الى اتهام دعاة المسيحية ، فى ذلك الوقت ، بأنهم هم الذين احرقوا "روما" . واسلمهم الى الاسود الجائعة لتأكلهم عقاباً لهم على جريمة لم يقترفوها !! .

ولست اؤكد على اتهام "الانجليز" .. و"الملك" . بتدبير حرق "القاهرة" ، مدفوعا بمشاعرى الخاصة نحوهما . فلقد سبقنى الى هذا الاتهام كتاب اجانب لعلهم لا يحملون شيئا من العداء ، او الكراهية ، لا للانجليز ولا للملك ، فكتب "چورچ فوشيه" فى كتابه : "عبد الناصر . وصحبه" يقول :

● "إن الخدمة التى ادتها حرائق القاهرة لبريطانيا ، تذكرنا بتلك الضربة الفجائية ، القاصمة ، التى وجهت ضد "عرابى" والتى مهدت لتحضير الرأى العام العالمى للحملة البريطانية بقيادة "الاميرال سيمور" ، بعد سقوط ٧٥ اوربيا ، وحوالى ٢٠٠ من المصريين فى "مذبحة الاسكندرية" فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، تلك المذبحة التى مهدت لقصف مدينة "الاسكندرية" .. ولاحتلال مصر فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ .

* * *

● وقال "جاك دومال" .. و"مارى لوروا" . فى مؤلفهما المشترك : "عبدالناصر : من حصار الفالوجا .. الى الاستقالة المستحيلة" - مايلى :

"خرج الانجليز من حرائق القاهرة ، بأربعة مكاسب :

١ - لم ينفذ قرار قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا .

٢ - لم تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارها بالاحتفاظ برهائن .

٣ - توقف نشاط الفدائيين .

٤ - انتهى فؤاد سراج الدين .

"وما من شك فى أن "الملك فاروق" كان يعلم جيدا ان "مجزرة الاسماعيلية" سوف تثير الاضطرابات .. ومع ذلك ، لم يحاول ان يؤجل مأدبة الغداء التى كان قد دعا اليها .

وذلك ـ كما يبدو واضحا ـ بهدف تجميد البوليس والجيش ، ومنع تدخلهما . فإن جميع قادة البوليس والجيش كانوا بين المدعوين الى هذه المأدبة !!

"وعندما اخطر "الملك" ـ رسميا ـ باشتعال النار على نطاق واسع ، فى مختلف انحاء العاصمة ، فإنه لم يتحرك ، وظل يلزم ضيوفه . !!

"كيف يمكن للمرء ، اذن فى مثل هذه الظروف ، ان ينفى قيام تواطؤ بين "فاروق" وبين جهاز "المخابرات البريطانية" . لا سيما وقد شوهد بعض رجال ذلك الجهاز وهم ينطلقون فى شوارع القاهرة ، يحرضون على اشعال النار والقتل ؟؟ ." .

* * *

هذه نظرة ثلاثة كتاب اجانب محايدين ـ ليسوا مع مصر .. وليسوا ضد بريطانيا ـ للايدى الخفية التى كانت وراء تلك المؤامرة البشعة التى حققت للحليفين الطبيعيين : "الملك" ، و"الانجليز" . فى وقت واحد ، وفى سرعة خاطفة ، اهدافهما المشتركة التى كانا يسعيان اليها . فأجهض كفاح الشعب فى القناة ، واسقطت "حكومة الوفد" . واعلنت الاحكام العرفية ، فالتقى سوادها مع سواد الدخان الذى كان مايزال يتصاعد من انقاض القاهرة ليحجبا الرؤية عن اعين الشعب حتى لا يبصر شيئا مما كان يدبره له الخونة .. والمتآمرون . !!

وراحت حلقات المأساة تتتابع ..

الفصل العاشر :

ملك لعبته الرجال !

كان الدور الذى اريد للملك أن يلعبه على مسرح الاحداث الذى كان قد استحال الى برميل من البارود ، دورا عسيرا .. وغير مأمون العواقب . ومع ذلك شرع "الملك" على الفور ؛ فى الاضطلاع به فى نشوة وجذل . ولعل اكثر ما حبب هذا الدور إليه ، أنه رأى نفسه مقبلا على مرحلة جديدة من اللعب بالرجال . وكانت هذه "لعبة" تعجبه . !!

كان "الملك" ساخطا على "مصطفى النحاس" الذى لم يترك وسيلة يستجلب بها رضاء الملك عليه ، إلا وفعلها . !! لكنه ـ اعنى "الملك" ـ لم يكن راضيا عن احد . فقط كان يريد ان "يلعب" !!

بدأ "الملك" ، اول ما بدأ . "بعلى ماهر" .. استدعاه للحكم بدلا من "مصطفى النحاس" الذى أعفاه من الحكم ، فى مساء السابع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ ـ اليوم التالى لحريق القاهرة ـ بأمر ملكى ، قال فيه :

"اسفنا اشد الاسف لما اصيبت به القاهرة ، امس ، من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الارواح والاموال ، وسارت الامور سيرا يدل على ان جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الامن والنظام ، لذلك رأينا اعفاءكم من منصبكم" !!

* * *

كان "الدور" الذى ادخره "الملك" لعلى ماهر ، هو دور "رجل المطافىء" الذى كان عليه أن يطفىء نار الكفاح المسلح التى كانت قد اشتعلت فى

القناة ، وان يطفيء جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدور الشعب . وأن يطفيء لهب الكراهية التى ثارت فى نفوس الملايين ضد الانجليز ، فيعود الى مفاوضتهم بأسرع ما يستطيع ! .

ولم ينس "الملك" أن يفرض على رئيس الوزراء الجديد اثنين من رجاله : "مرتضى المراغى" وزيرا للداخلية ، و"زكى عبدالمتعال" وزيرا للمالية والاقتصاد ليكونا عيونه على رئيس الوزراء ، وليثيرا من حوله ـ وقت اللزوم ـ العواصف التى يكلفهما "الملك" باثارتها فى الوقت الذى يريده .. بالطريقة التى يريدها !

ومن العجيب حقيقة أن "رجال الملك" هؤلاء لم يكونوا مؤمنين به ، ولا بسياسته ، ولا بمستقبله ، ومع ذلك كانوا ينفذون سياسته .. ويربطون مستقبلهم بمستقبله الذى لم يكونوا هم انفسهم مؤمنين به . فإنى اذكر اننى ذهبت فى يوم الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٢ ، لمقابلة "مرتضى المراغى" بوصفه وزيرا للداخلية ، لحديث صحفى لمجلة "المصور" . كان لقائى به فى بيته بالزمالك وكانت "القاهرة" وقتها اشبه ماتكون بميدان قتال تركه جيش مهزوم : انقاضاً .. واطلالاً .. واحزاناً .. ونفوساً مضغها الاسى ، وجرفنى الحديث مع "المراغى" . وزير الداخلية والحاكم العسكرى للقاهرة ، الى الحديث عن "الاحكام العرفية" ، والى متى سوف تستمر . ؟ !

وكدت اكذب سمعى ، حين سمعت وزير الداخلية والذى يفترض فيه "الملك" أنه بطله ، يقول لى :

ـ الكلام الذى سأقوله لك الآن ليس للنشر ، لكننى اريدك ان تعرف رأيى الخاص فيما هو جار . اننى قد انجح فى ان احكم البلد بالحديد والنار . كما يريدنى هذا الرجل (يقصد الملك) أن أفعل . ولكن الى متى استطيع أن استمر فى ذلك ؟ ! .. والى متى يستطيع الناس الصبر على أن يحكموا بالحديد والنار ؟! ان هذه طريقة فى الحكم ليس اشد من خطرها على الناس ، إلا خطرها على الحاكم الذى يتخذها اسلوبا لحكمه !!

وفى مرة آخرى .. ذهبت اليه فى مكتبه بوزارة الداخلية ، لأحدثه فى امر الصديق .. "الاستاذ فتحى رضوان" . الذى كان قد اعتقل فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم المشئوم الذى احترقت فيه القاهرة . باعتباره ـ هكذا زعمت السلطة ـ من زعماء المحرضين على حرق العاصمة !!

فقال لى "المراغى" :

- إن كان الامر بيدى ، فإننى لا احب ان يبقى "فتحى رضوان" فى المعتقل ساعة واحدة ، فأنا احبه ، واحترمه ، واعرف انه آخر انسان يمكن أن يقدم على ماهو منسوب اليه . ولكننى اصارحك بأن "فتحى" موجود فى المعقتل بأمر شخصى من الملك . وقد جربت ، مرة أن افاتحه فى موضوعه فوجدته واقعا تحت اعتقاد عجيب أن "فتحى" كان يعتزم قتله ، وانه كان سينفذ ذلك لو بقى مطلق السراح !! .

وضحك "المراغى" ضحكة ذات معنى .. ثم اكمل قائلا :

- ومن يدرى .. فقد يخرج "فتحى" من المعتقل ، بأسرع مما يتصور الملك !! .

وخرج "فتحى رضوان" - فعلا - وكما توقع "مرتضى المراغى" ، بأسرع مما كان الملك يتصور . بل انه عندما خرج من معتقله الذى كان قد زج فيه بأمر شخصى من "الملك" ، كان "الملك" نفسه قد خرج من مصر كلها .. بـ "أمر مباشر" من ثورة ٢٣ يوليو !!

ولنترك جانبا "رجال الملك" .. ومدى ايمانهم به ، وبسياسته ، وبمستقبله .. لكى نمضى فى حديثنا .

نجح "على ماهر" فى القيام بدور "رجل المطافىء" الذى اختاره "الملك" له . فهدأت نيران الكفاح الفدائى فى القناة ، ونامت جذوة حماسة الشعب تحت تلال من الرماد الذى خلفه حريق القاهرة وراءه . ومهد الرجل لمفاوضات جديدة مع الانجليز ، حدد تاريخا لبدئها : أول مارس سنة ١٩٥٢ ، لكنه لم يعش فى الحكم حتى هذا التاريخ . فلقد ثارت من حوله العواصف . آثارها الرجلان اللذان قلت لك ان "الملك" قد فرضهما عليه . ليقوما - وقت اللزوم - بإثارتها . !! واستقال "على ماهر" من الحكم فى اول مارس سنة ١٩٥٢ ، نفس اليوم الذى كان مفروضا أن يبدأ فيه مفاوضاته مع الانجليز .(!!)

... واستمر "الملك" يلعب !

فجاء الى "بيت الدمية" - اقصد الى "مقر الحكم" - برجل آخر .. جاء "بنجيب الهلالى" . وكان "الدور" الذى اعده الملك لهذا الرجل هو دور

"الطبيب الحاذق" الذى عليه أن يدفع الحياة ، من جديد ، فى اوصال الرجعية التى كانت قد تيبست ، وتحللت ، وتهيأت للسقوط .

واذا كان "على ماهر" قد نجح ، من خلال دور "رجل المطافىء" الذى قام به ، فى ان يهدىء من نيران الكفاح الفدائى فى القناة . وان ينيم جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدر الشعب ، تحت تلال من رماد "حريق القاهرة" .. وأن يمهد لمفاوضات جديدة مع الانجليز ، فإن المطلوب من "نجيب الهلالى" القيام به ، كان اكبر من ذلك .. وأخطر . !!

كان المطلوب من "الهلالى" ان يصرف الشعب ، نهائيا ، عن شىء اسمه : الكفاح المسلح ضد الانجليز . وان يطفىء ، ونهائيا ايضا ، جذوة الحماسة التى كانت قد اتقدت فى صدر الشعب ، بعد اذ رفض "على ماهر" أن يطفئها ، وابقاها ، حية تحت الرماد . وان يسرح مجلس النواب الوفدى الذى كان لايزال قائما ، بعد اذ رفض "على ماهر" تسريحه . وان يعطل الدستور ، بعد اذ رفض "على ماهر" تعطيله ، وان ينشب مخالبه الجارحة فى لحم "حكومة الوفد" السابقة ، بعد اذ لم يشأ "على ماهر" ان يقوم بذلك العمل الرخيص .. وباختصار ، كان المطلوب من "نجيب الهلالى" هو أن يشد كل انتباه الناس الى الداخل ، وان يصرفهم عن "الانجليز" بمعارك داخلية يفتعلها ، ويدق الطبول ـ اعلى ماتكون ـ حولها ، حتى يضيع بجانبها اى صوت .. وكل صوت آخر .. !

وبحماسة "الممثل" الذى عهد اليه بدور "البطل" ، لاول مرة فى حياته .. مضى "نجيب الهلالى" فى تمثيل الدور الذى اختاره "الملك" له ، والذى كان قبيحا .. ومقيتا .. إلى ابعد حدود المقت ، والقبح ، فأوقف الحياة النيابية ، وعطل الدستور . وصادر الحريات ، وفتح المعتقلات على اوسع ابوابها لتستقبل اعداء الملك ، ورفع شعار : "التطهير" بزعم تطهير "أداة الحكم" من الفساد .. بينما كانت "السراى" اليه اقرب ، وكانت رائحة العفن التى تفوح منها ، اشد نفاذا من رائحة العفن المتسربة من اقذر مكان !! .

وهكذا مضى "البطل" ـ الذى كان يظن فى نفسه أنه ذكى ، وأريب ـ فى القيام بأعباء "الدور" الذى اختاره له "مخرج مجنون" !!

وبينما "نجيب الهلالى" ماض فى تمثيل دوره القبيح ، وراض عنه ، وسعيد به ، دوت فى سمعه صيحة استهجان انخلع لها قلبه . فما كان يتوقع ـ وهو "البطل" ـ ان يكون بين المشاهدين الذين يشهدون المسرحية المأساة .. الملهاة التى كانت "مصر" كلها قد غدت مسرحا تدور احداثها الاليمة عليه ، من انه يوجد من يجرؤ على الصياح فى وجهه . بهذه الصورة المفزعة . !!

كانت الصيحة خطيرة فى مضمونها . واخطر من الصيحة نفسها ، كانت "نوعية" الصائحين ، فلقد كان الصائحون هم "الضباط الاحرار" الذين كانوا قد كشفوا الى حد كبير ، عن وجودهم فى قلب المعركة ، واضحوا بمثابة : "رأس الرمح" فيها .

قال "الضباط الاحرار" . فى صيحتهم التى حملها الى "الهلالى" واحد من منشوراتهم ، مايلى :

"توالت مؤمرات الاستعمار الانجلو امريكى فى الفترة الاخيرة على مصر ، لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ، وصرف انظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القناة ، الى مشاكل داخلية فى القاهرة ، فبعد ان اعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات . والغاء المعاهدة ، ورفض حلف الشرق الاوسط الرباعى الاستعمارى . وبعد ان اتجه الشعب وجهته السليمة بالكفاح المسلح ، وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت مصر أن تصل الى حقوقها كاملة ، دبر الاستعمار واذنابه الخونة "انقلاب ٢٦ ينايرالماضى" ، وجاءت "حكومة على ماهر" ، وبدأت المفاوضات من جديد .

"وكان الاستعمار ، والخونة المصريون ، يأملون كثيرا من "على ماهر" التسليم تسليما كاملا بمطالبهم .. بقبول الحلف الرباعى ، وحل البرلمان ، واعتقال آلاف الوطنيين ، واستخدام الاحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب .

"ولكن خاب رجاؤهم ، ولم يجبهم "على ماهر" الى كل مطالبهم ، فكان لابد من احداث انقلاب جديد لتحقيق اهداف الاستعمار السابقة ، وتحويل المعركة الى الداخل ، والقيام بحركة تطهير واسعة فى البلاد بحجة تقوية الصفوف الداخلية قبل مجابهة الاستعمار .

"وهكذا وصل "الهلالى" الى الحكم ، بعد تدبير سابق اشترك فيه الخونة المصريون مع الاستعمار ، "فأخبار اليوم" تعلن أن السفير البريطانى لن يبدأ المفاوضات مع "على

ماهر" و"مرتضى المراغى" .. و"زكى عبدالمتعال" يستقيلان لتحطيم الوزارة من الداخل . والصحف تنشر نبأ تأجيل جلسات البرلمان ، دون أن يكون لذلك اى اساس . حتى اذا احكمت المؤامرة ، اضطر "على ماهر" الى الاستقالة . !

"ولقد جاء "الهلالى" واعلن برنامج الوزارة بصراحة وقال ان مهمتنا الرئيسية هى التطهير ، والقضاء على الفساد ، وقد تناسى ان الفساد الاكبر هو الاستعمار ، وانه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا اذا قضى على اسبابه ومصدره . إن "الهلالى" يلعب لعبة الاستعمار الكبرى ، وهى محاولة صرف انظار الشعب عن القضية الكبرى .. قضية الاستقلال الى صراع داخلى لن ينتهى ، ولن يفيد منه الا الاستعمار نفسه .

"إن من اهداف "الضباط الاحرار" : الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره . ضد الرشوة والمحسوبية ، واستغلال النفوذ ، ولكننا يجب ألا نتجه الى ذلك ، إلا بعد القضاء على الاستعمار ، وان اى اتجاه الى ذلك . الان يعد خيانة وطنية لاتغتفر .

"إننا نحذر "الهلالى" وشركاءه ، من هذه اللعبة الاستعمارية .. ونعتبره مسئولا عن صرف انظار الشعب عن قضيته الكبرى .. إن الشعب قد ازداد وعيه زيادة كبرى ، وهو يفهم جيدا ما يدبر له من مؤامرات ، وان حسابه للخونة سيكون عسيرا .

"ايها الضباط ...

"إن الخونة المصريين يعتمدون عليكم ، وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم . إنهم يظنونكم اداة فى ايديهم للبطش بالشعب ، ومحاولة فرض معاهدة استعمارية . ولكن .. ليفهم هؤلاء الخونة .. ان مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد ، وصيانته ، وان وجود الجيش بالقاهرة ، انما هو لاحباط مؤامرات الاستعمار التى ترمى الى التخريب ، والحريق . اننا لن نقبل ضرب الشعب ، واطلاق النار على المظاهرات الشعبية ، والقبض على الوطنين .

"يجب أن يفهم الجميع اننا مع الشعب ، واننا سنقف مع الشعب دائما . واننا لن نستجيب إلا لنداء الوطن .

"ايها الضباط ...

"إن الوطن فى خطر .. فتنبهوا للمؤامرات التى تحاك لوطنكم ، والتفوا حول "الضباط الاحرار" ففى ذلك قوتكم ، ووسيلتكم لمحاربة الاستعمار" .

* * *

لم يستطع "البطل" - بعد صيحة التحذير ، والاستنكار هذه التى اطلقها "الضباط الاحرار" مدوية فى وجهه - ان يبقى طويلا على خشبة المسرح الكبير . نزل من عليها فورا ، وفى اعقابه ينطلق صفير فظيع . !!

● فهل تراه قد فعل ذلك لأنه جبان .. لانه خاف "رأس الرمح" الذى لم يكن له بها علم من قبل .. فلما ان علم بها ، سقط عنه رداء الشجاعة المصطنعة الذى كانت مقتضيات "دوره" قد حكمت عليه بأن يرتديه ؟!

● أم انه غادر المسرح لانه شعر ان "المخرج المجنون" سئم وجوده عليه ، وانه يريد أن يغيره بوجه آخر جديد ، قبل أن يفقد المشاهدون ما بقى من صبرهم ، ويهدموا المسرح الكبير على رأس المخرج . وعلى رأس الممثلين معا ؟! .

كل ذلك جائز ..

المهم .. نزل "البطل" من على خشبة المسرح فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢ . ولم يعلن لتخليه عن الاستمرار فى القيام بدوره - الذى كان قبيحا ، ومقيتا .. إلى ابعد حدود المقت والقبح - آية اسباب . فقط ، قال انه لايستطيع الاستمرار .. ومضى .. وليس فى اذنه صيحة استحسان واحدة ، وانما كان فيها صفير استهجان مروع .. وفظيع ..

* * *

ولكن "اللعبة" كانت لا تزال مستمرة . لأن "المخرج المجنون" كان لا يزال مصمما على الاستمرار فيها !! .

جاء الملك الى المسرح الكبير بممثل جديد .. جاء "بحسين سرى" رئيسا للوزراء ، ولكن "البطل الجديد" لم يستطع ان يستمر على خشبة المسرح الكبير اكثر من تسعة عشر يوما فقط . "من ٢ يوليو الى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢" . !!

كان "الضباط الاحرار" - رأس الرمح فى معركة الشعب ضد الملك ، ونظامه - قد كشفوا تماما عن وجودهم فى قلب المعركة ، وذلك عندما قرروا - فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ - أن يقوموا بأول اختبار لقوتهم فى مواجهة قوة "الملك" فانتهزوا فرصة انتخابات مجلس ادارة نادى الضباط التى كانت

ستجرى فى ذلك التاريخ ، وقرروا التقدم الى هذه الانتخابات بقائمة تتضمن اسماء مرشحيهم ضد مرشحى الملك الذى كان قد اعتاد ان يفرض رجله ـ الفريق محمد حيدر ـ رئيسا للنادى بأمر ملكى ، وان يوزع بقية كراسى المجلس ، عن طريق انتخابات صورية طبعا ، على اذنابه وعملائه . !!

شعر "الملك" عندما بلغته هذه الاخبار ان وراء الاكمة شيئا مخيفا ، وقرر ، كعادته ، ان يكسب الوقت ريثما يدبر امرا ضد ذلك الشىء المخيف الذى شعر بأنه يختفى وراء الاكمة ، فبينما كان الضباط فى طريقهم الى ناديهم ، لكى يخوضوا اول معركة يختبرون فيها قوتهم فى مواجهة قوة الملك ، تلقت ادارة النادى أمرا من ادارة الجيش بإلغاء الاجتماع ، وتأجيل الانتخابات لمجلس ادارة النادى الى اجل مسمى . !!

لكن الضباط ـ وكان الكيل قد طفح بهم ـ تحدوا امر ادارة الجيش . وعقدوا فى قلب النادى ، اجتماعا صاخبا افرغوا فيه الكثير مما كان فى صدورهم ضد ماكان يجرى على خشبة المسرح الكبير من احداث كانت تمزق قلوبهم ، وتدفعهم دفعا قويا الى استعجال القيام بثورتهم التى كانوا يدبرون لها من زمن بعيد ..

تحدى الضباط امر ادارة الجيش . واجتمعوا فى ناديهم .. تكلموا . وخطبوا ، وقال بعضهم كلاما خطيرا لم يكن اذناب الملك فى الجيش ليتخيلوا انه سيجىء عليهم يوم يسمعون فيه مثل هذا الكلام الذى قيل يومها .. بلسان بعض الضباط . !

وحدد الضباط ، بإرادتهم ، وليس بإرادة قيادة الجيش ، موعدا لانتخاب اعضاء مجلس ادارة النادى .

وفى الموعد المحدد .. توافد الضباط ، من مختلف الاسلحة ، على ناديهم . واتخذت الجمعية العمومية قرارا اجماعيا يحدد مكان الجيش فى المعركة التى كانت دائرة قال القرار : "**إن الجيش المصرى جزء من مصر . يشعر بشعور مصر واحساسها نحو المحتل الغاضب . وإنه دائما فى خدمة قضية البلاد**" .

ثم دارت معركة الانتخابات . فإذا "الضباط الاحرار" يكسبون معركة "اختبار القوة" كسبا رائعا ومروعا .. رائعا لهم ، ومروعا لخصومهم ، فلقد فاز مرشحوهم جميعا . وسقط مرشحو الملك جميعا .. وكان ذلك شيئا اكثر من خطير .. شيئا هز قوائم "كرسى العرش" من تحت الملك ، وجعله يشعر بأن "نهاية النهاية" تدنو منه بمثل سرعة "الرمح" يطلقه مقاتل افريقى متمرس ، وعنيد . غير أن طغيان الملك ابى عليه ان يتراجع ، أو أن ينقل قدمه الى الطريق الصحيح . ولكن ، هل كان بوسعه أن يفعل بعد كل ذلك الذى كان منه ؟ !! وهل كان هناك من هو على استعداد لان يتقبل منه ذلك ، حتى لو استطاع ان يفعله ؟ !

مستحيل ....

ولأن ذلك كان مستحيلا .. فلم يكن امام "الملك" إلا أن يتربص .. والا أن يحارب معركته حتى النهاية . فاما أن يخرج منها قاتلا .. وإما ان يخرج منها مقتولا . ولا وسط بين الأمرين . !

وعلى ذلك ، فإنه حين صعد "حسين سرى" الى خشبة المسرح الكبير فى ٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ليقوم من فوقها بدور "البطل" بدلا من البطل الطريد .. "نجيب الهلالى" ، كان "الملك" ـ من ناحيته ـ قد انهى مرحلة التربص .. وبدأ يخطو خطوته الاولى على طريق المعركة .. ارسل الى "حسين سرى" ـ بوصفه وزيرا للحربية ـ مذكرة يطلب فيها حل مجلس ادارة نادى الضباط ، ونقل اثنى عشر من اعضائه الى جهات نائية !!

وسلم "حسين سرى" الى القائد العام للقوات المسلحة "الفريق محمد حيدر" مذكرة الملك ، طالبا منه دراستها ، واعادتها اليه مشفوعة برأيه فيما تضمنته من طلبات .

غير أن "الملك" كان قد وضع "حيدر" ـ فى هذه المذكرة نفسها ـ فى وضع لا يستطيع معه ان يكون له رأى بيديه . اذ قال الملك فى رأس مذكرته : "يعتبر حيدر مفصولا من منصبه ، اذا لم يعمل الآتى فى ظرف خمسة ايام" !! وذكر "الملك" بعد ذلك مطلبيه السابقين .

ولأن "حيدر" لم يكن على استعداد لان يطرد من منصبه .. ولأنه ايضا لم يكن على استعداد لأن يفقد رضاء "سيده" الذى ظل يرفعه ، ويرفعه ، حتى ارتقى به من وظيفة "السجان الاول" فى مصلحة السجون .. الى وظيفة "القائد العام للقوات المسلحة" ـ وهو الرجل الذى لم يقد ، خلال عمره كله ، كتيبة واحدة ـ !! فقد سارع ، على الفور ، الى اصدار قرار بحل مجلس ادارة نادى الضباط ، وكان هذا القرار هو "الفتيل" الذى عجل اشتعاله بانفجار القنبلة . !

لم يرض "حسين سرى" عن التصرف الذى لجأ اليه "حيدر" دون الرجوع اليه . واسرع الى "الملك" يحتج ، ويحذر ، ويقدم فى ختام الاحتجاج والتحذير ـ استقالته من منصبه ، وكان ذلك فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولكن المسرح الكبير كان لايزال قائما ..

وكانت المسرحية المأساة ، الملهاة ، لاتزال تمثل فوق خشبته .. ولا يزال "الملك" يأتى الى "بيت الدمية" بدمى جديدة تقوم بدور "البطولة" على خشبة المسرح الكبير الذى كانت تدوى فى جنباته اصوات كهزيم الرعد .. تتوعد ، وتنذر ، وتحذر . ولكن الصم ، بطبيعة الحال ، لا يسمعون . !

كان هذا الفصل من هذه المسرحية المأساة ، الملهاة ، هو أبشع فصولها . فلقد روع المشاهدون بذلك "الممثل" الذى كان قد خرج منه بالامس القريب هاربا ، او مطرودا ، يعود اليه مرة آخرى ، ليستأنف القيام بدور "البطل" . !!

وكان ذلك شيئا عجيبا .. ومثيرا لدهشة الناس ، وتساؤلاتهم :

- ما الذى حدث حتى يعود "نجيب الهلالى" الى المسرح الكبير ليقوم فيه ، من جديد ، بدور "البطل" ؟
- هل رضى عنه "المخرج المجنون" .. ام انه هو الذى استغفره فغفر له ؟

● هل نسى "نجيب الهلالى" ـ وهو ليس ساذجا ـ "رأس الرمح" او تناساه .. ام قيل له ـ كذبا ـ إن "رأس الرمح" قد عاد .. أو اعيد الى غمده ، فصدق ما قيل له ؟!

● ام تراه قد فقد ذاكرته .. فلم يعد يتذكر شيئا من ذلك الصفير المروع الذى انطلق فى اعقابه ، وهو يغادر المسرح الكبير مطرودا .. أو هاربا ؟!

واذ عاد هذا "الممثل" الى المسرح الكبير مرة آخرى ، بعد ان رضى عنه "الملك" .. او بعد أن استغفره هو فغفر له .. فقد عاد اليه هزيلا اشد مايكون الهزال . فلقد فرض عليه "الملك" القائمقام اسماعيل شيرين ـ زوج شقيقته "الاميرة فوزية" ـ وزيرا للحربية . !! وكان ذلك "شيئا فكاهيا للغاية" وسط هذه المسرحية التى كانت قد بلغت ذروة المأساة . ! فإسماعيل شيرين الذى فرضه "الملك" وزيرا للحربية ، لم يكن ضابطا يوما ما .. ولم يدخل الكلية الحربية .. وبالتالى ، فإنه لم يتخرج فيها . وقد جعله "الملك" ضابطا لمجرد انه زوج اخته . كان "الملك" ـ واستغفر ربى ـ قادرا على كل شىء . !!

* * *

لم يغب معنى مجىء "اسماعيل شيرين" وزيرا للحربية على احد . لقد جاء به "الملك" ليكون أداته فى السيطرة على الجيش الذى قذف "ضباطه الاحرار" فى وجهه بالحقيقة المرة التى افزعته ، وجعلت الرعب يأكل أوصاله ، حين قالوا له فى احد منشوراتهم : "ان الجيش انما هو جيش الشعب .. وليس جيشه" !! .

واذا كان "الملك" قد قصد بمجىء "اسماعيل شيرين" وزيرا للحربية شيئا معينا . فقد فهم "الضباط الاحرار" ، على الفور ، قصد "الملك" . لقد دخلت المعركة بينهم وبينه ساعاتها الحاسمة ، فإما ان يعجل بهم .. وإما ان يعجلوا به . إما أن يتعشى بهم .. وإما ان يتغدوا به .. وقد فعلوا .

وما إن كاد الستار يرفع عن "الممثل" الذى رضى عنه "المخرج المجنون" ، فأرجعه ليقوم ، من جديد بدور "البطل" ، حتى عاد فنزل عليه بسرعة مروعة ، لقد انطلق "رأس الرمح" الى قلبه ، فأرداه فوق خشبة المسرح قتيلا ، وقبله ، كان "رأس الرمح" قد اردى "المخرج المجنون" نفسه . !!

.. إنها الثورة !

تيقظ الناس فى الساعة السابعة والنصف تماما من صباح يوم الأربعاء : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، على صوت واثق ، وقوى ، وعميق .. يقرأ عليهم أول بيان للثورة ، كان صاحب هذا الصوت هو (أنور السادات) ، عضو مجلس قيادة الثورة ، اما البيان ، فكان موجها الى الشعب من القائد العام للقوات المسلحة .. اللواء اركان حرب (محمد نجيب) الذى اختارته الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار رئيسا لمجلس قيادة الثورة وهذا هو .

● « اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون ، والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين ، وأما فترة مابعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل ، أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك ، فقد قمنا بتطهير انفسنا، وتولى امرنا داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم ، وفى خلقهم ، وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر ، بالابتهاج والترحيب ، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسنطلق سراحهم فى الوقت المناسب ..

« وانى اؤكد للشعب المصرى ان الجيش كله ، أصبح اليوم يعمل لصالح الوطن فى ظل « الدستور ».. مجرداً من أى غاية .. وانى أنتهز هذه الفرصة ، فأطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة بأن يلجأ الى أعمال التخريب ، أو العنف ، لأن هذا ليس من صالح مصر ، وان اى عمل من هذا القبيل ، سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس ، وانى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم ، وأرواحهم ، واموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » .

* * *

نزل الناس ، بعد أن استمعوا لهذا البيان ، الى الشوارع ليجدوا جنود الثورة قد انتشروا فيها ، واحتلوا قيادة الجيش ، وسيطروا على جميع المرافق .

احتضن الشعب (الثورة) بملء حبه ، واخلاصه ، وحماسته . فلقد توقعها طويلا ، وانتظرها طويلا .. وكانت لديه آمال عريضه ، وعديدة ، يعلقها على مجيئها .

واذ تلقى الشعب (الثورة) بكل ذلك الحب الذى تلقاها به ، فقد ازدادت (الثورة) ثقة بنفسها ، وبالأرض التى تقف عليها ، وبالأهداف التى كانت تعتزم المضى اليها .

اخذت (الثورة) - وقد زادها احتضان الشعب لها ثقة بنفسها ، وبالأرض التى تقف عليها - تملى مطالبها على (الملك) ، واخذ (الملك) ، من ناحيته ، يتلقى هذه المطالب بالإذعان والتسليم .

كان أول مطلب للثورة هو تنحية (نجيب الهلالى) عن رئاسة الوزارة ، وتعيين (على ماهر) بدلا منه ، وكان هذا المطلب متفقا تماما وآراء (الضباط الأحرار) التى كانت تحملها منشوراتهم السرية فى الاحداث الجارية ، فلقد كانوا ساخطين ، اشد السخط على (نجيب الهلالى) ، وسياسته . ولعله لم يهرب من المسرح الكبير ، فى المرة الأولى ، الا لأنه تبين أن هناك عنصرا مخيفا موجودا فى المعركة ، وأن لهذا العنصر المخيف رأيا على غاية من السوء فيه . كذلك كان (للضباط الأحرار) شىء من الرضاء عن سياسة (حكومة على ماهر) التى جاءت الى الحكم فى اعقاب « حريق القاهرة » . فضلا عن استقلال الرجل عن الأحزاب جميعا ، وتمتعه بقدر غير قليل من كراهية الملك له .

اما المطلب الثانى للثورة ، فكان ابعاد المفسدين من رجال الحاشية الملكية ، وقد حددتهم الثورة فى ستة اسماء : (انطوان بوللى) مدير الشئون الخصوصية .. و (محمد حسن) الخادم الخاص ، و (الياس اندراوس) المستشار الاقتصادى و (يوسف رشاد) الطبيب الخاص ، و (حسن عاكف) الطيار الخاص ، و (محمد حلمى حسين) السائق الخاص ، وكان ابعاد (كريم ثابت) ، مطلوباً أيضا . ولكن تبين انه قد استقال من قبل .

وأذعن الملك لكلا المطلبين ، متوهما ان هذا هو كل ماقامت الثورة من أجله ، وانه يستطيع ان يلاينها ، وان يسلم لها بما تريد ، حتى تجىء ساعة

يستطيع فيها أن ينقض عليها ، ويسترجع مافقد ، فلم يكن يعلم ان مانجحت (الثورة) فى اخفائه ، حتى ذلك الوقت ، كان اخطر بكثير من كل ذلك الذى أعلنته .

ومرت على ذلك ايام ثلاثة ، جففت فيها (الثورة) عرقها ، وازدادت ، فوق ازدياد ، وثوقا من نفسها ، ومن الأرض التى تقف عليها . ثم وجهت الى الملك ، فى صباح السبت - السادس والعشرين من يوليو - ضربتها القاضية التى حملها اليه - باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة الانذار التالى :

« نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم ، وعبثكم بالدستور ، وامتهانكم لارادة الشعب حتى اصبح كل فرد من افراده لايطمئن على حياته ، أو ماله ، أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية ، والامن ، والثراء الفاحش ، والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين ، وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وماترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق ، وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى .. فأثرى من اثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا ، والناس على دين ملوكهم ..

« لذلك .. فقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير احمد فؤاد ..
على ان يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنه ١٩٥٢ - الرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .. والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

* * *

كان الموعد الذى حدده مجلس قيادة الثورة لخلع (فاروق) من فوق عرشه ، هو يوم : الجمعة الخامس والعشرين من يوليو سنه ١٩٥٢ وبالفعل سافر رئيس مجلس القيادة - اللواء « محمد نجيب » ومعه نصف اعضاء المجلس الى الاسكندرية - حيث كان الملك والوزراء موجودين هناك - لتنفيذ عملية عزل (الملك) . ولكن رئى فى اللحظة الأخيرة .. ولأسباب تتعلق

بالشئون الإدارية للطابور المدرع الذى انتقل من القاهرة الى الاسكندرية لمحاصرة قصور الملك ، تأجيل تنفيذ العملية الى اليوم التالى : السبت ٢٦ يوليو . وحينما استقر الرأى على ذلك ، انتهز (قائد الجناح جمال سالم) عضو مجلس القيادة ، فرصة تأجيل التنفيذ .. وآثار مناقشة خطيرة حول مصير الملك بعد عزله ..

قال (جمال سالم) :

ـ لقد قرر مجلس القيادة خلع (فاروق) عن عرشه .. ولكنه لم يقرر : ماذا بعد الخلع ، هل يقبض عليه ، ويحاكم ، ويعدم .. ؟ ام يكتفى بخلعه عن العرش ؟

ومضى نصف مجلس القيادة الذى كان موجودا بالاسكندرية ، يناقش المصير الذى ينبغى ان ينتهى اليه (فاروق) .

بدأ (جمال سالم) المناقشة بحماسة المدعى العام الذى يطالب بعنق قاتل :

ـ أتريدون ان تتركوا (فاروقا) يفلت منا ؟ .. اتريدونه يخرج حيا من مصـر .. انه قاتل ، فيجب ان نشنقه كما يشنق القتلة .

انه قائد خان جيشه ، فيجب ان يعدم رميا بالرصاص كما يعدم الخونة فى الجيوش .. وهو لص ، فيجب ان يسجن كما يسجن اللصوص الصغار .

واعترض بعض زملاء (جمال) :

ـ اننا سنخلعه عن العرش . وهذا ، فى رأينا ، يكفى .

وصرخ (جمال سالم) :

ـ ان هذا لايكفى ابدا ، اننا هنا نمثل العدالة ، ان المحاكم تعدم الرجل العادى الذى يقتل رجلا واحدا ، فما بالكم برجل قتل شعبا باسره . ؟ ! ان القانون العادى يسجن الرجل الذى يسرق رغيفا . فكيف لايسجن قانون الثورة الرجل الذى سرق دولة بأكملها ؟ !

وقال أعضاء مجلس القيادة :

ـ ان ثورتنا امتازت بأنها لم ترق قطرة دم واحدة ، ولانريد ان نشوه جمالها بقطرة دم واحدة ، ولو كانت هذه القطرة من دم (فاروق) .

فقال (جمال سالم) :

ـ اذكروا من قتلهم (فاروق) .. يجب ان نثأر لدمهم . اذكروا شهداء فلسطين الذين رأيتموهم باعينكم يموتون بسبب الأسلحة الفاسدة التى مونهم بها (فاروق) يجب أن ننتقم لهم .

واستمر (جمال سالم) فى مرافعته ، محاولا اقناع زملائه بوجهة نظره :

- كيف تريدون ان نكتفى بعزل (فاروق) ، ونتركه حيا ؟ ! ان عنده اموالا طائلة فى الخارج ، يستطيع ان يستخدمها فى محاربة مصر وقضيتها ؟ ! ان الدول الاستعمارية سوف تستخدمه آلة فى يدها ، لتهديد مصر وشعبها ، اننى انبهكم انكم تتركون القاتل يفلت من ايديكم .

وتكهرب الجو ..

فلقد استغرقت هذه المناقشة الساخنة خمس ساعات كاملة . (من التاسعة مساء الجمعة ٢٥ يوليو ، حتى الثانية من صباح السبت ٢٦ يوليو) ، دون أن يستطيع (جمال سالم) اقناع نصف مجلس قيادة الثورة الذى كان موجودا بالاسكندرية . بوجهة نظره فيما يتعلق بمصير (فاروق) . وعندئذ رئى ان يسافر (جمال سالم) بالطائرة الى القاهرة لاستطلاع رأى نصف مجلس قيادة الثورة الآخر الذى كان قد بقى بها ، فيما ينبغى ان ينتهى اليه مصير (فاروق) بعد عزله ..

وبالفعل ، طار (جمال سالم) ، فى الثانية والنصف من صباح السبت ٢٦ يوليو ، الى القاهرة لاستطلاع رأى النصف الآخر لمجلس القيادة ، وجاء رأى الموجودين فى القاهرة . هكذا :

- ان الثورة تريد ان تتخلص من (فاروق) فى اسرع وقت ، لكى تتفرغ لما هو أهم من (فاروق) ، وهو تخليص البلاد من بقية الفساد الذى تركه (فاروق) وراءه ، ولكى تعد العدة لعهد جديد يستعيد فيه الشعب حقوقه ، وكرامته ، وسيادته ، وان من اهداف الثورة تحقيق العدالة ، وعلى ذلك ، فنحن لا يمكن ان نعدم « فاروقا » بغير محاكمة ، ولايمكن ، فى نفس الوقت ، أن نتركه مسجونا ونشغل انفسنا بقضيته ، تاركين اهداف الثورة بغير تنفيذ ، فلنترك (فاروقا) حيا ، وسوف يحكم التاريخ باعدامه .

وبأمانة مطلقة .. حمل (جمال سالم) رأى اعضاء مجلس القيادة الموجودين فى القاهرة - وكان على رأسهم (جمال عبد الناصر) - وعاد الى الاسكندرية ، فوصلها فى السادسة من صباح السبت ٢٦ يوليو ومعه رأى القاهرة فى مصير (فاروق) ملخصا فى كلمتين اثنتين : (العزل) .. و (الطرد) .

وفى السابعة تماما من صباح ذلك اليوم ، تحركت الطوابير المدرعة ، والمدفعية ، والمشاة ، فأخذت مواقعها حسب الخطة الموضوعة .

كان (فاروق) ، وتتما وصلته اول اخبار عن قيام الثورة ، موجودا

(بقصر المنتزة) ، ولكنه ما لبث أن غادره فى ليل الجمعة ٢٥ يوليو ـ الى (قصر رأس التين) حيث يوجد السلاح البحرى الملكى . ولعله تخيل ، وهو يقرر هذا الانتقال المفاجىء من قصر الى قصر ، ان الحرس الملكى ، ومدافع الاسطول ، يمكن أن يقاتلا الجيش دفاعا عن بقائه فوق عرشه !

هكذا غادر (فاروق) قصر المنتزة فى سيارة خاصة قادها بنفسه ، وركبت معه فيها زوجته (ناريمان) . وابنه (احمد فؤاد) ، ومربيته ، بينما جلس الى جواره طياره الخاص : (حسن عاكف) ، وتبعته سيارة اخرى تحمل بناته من الملكة السابقة : « فريدة » ، وبات (فاروق) ليلته هذه ـ ولا اقول (نام) .. فذلك كان مستحيلا ـ ينتظر ، ويترقب ما سوف يحمله اليه النهار .

وفى الصباح المبكر من يوم السبت ٢٦ يوليو ، كان ازيز طائرات سلاح الجو المصرى ، يمزق السكون المخيم على الاسكندرية ، بينما راح شريط طويل من الدبابات يشق (طريق الكورنيش) متجها الى (قصر رأس التين) .

ورأى الناس فى هذه وتلك ، علامات الساعة بالنسبة للملك ! .

وعندما بلغت الساعة تمام التاسعة من صباح ذلك اليوم ، كان هناك شىء آخر اكثر خطورة يجرى فى مكتب رئيس الوزراء .. لقد وصل اليه (اللواء محمد نجيب) رئيس مجلس قيادة الثورة ، وبرفقته اثنان من اعضائه : (البكباشى أنور السادات) .. و (قائد الجناح جمال سالم) . واخرج رئيس المجلس ورقة فى حجم الفولسكاب ، وناولها (لأنور السادات) الذى راح يقرأ منها ، بصوت مفعم بالقوة ، وبالثقة ، نص « الانذار » الموجه من الثورة للملك وكان الانذار مكتوبا بخط (انور السادات) نفسه .. وبعد أن فرغ (انور السادات) من قراءة (الانذار) ، سلمه الى رئيس الوزراء الذى اخذه منه ، وغادر ، على الفور ، مكتبه متوجها الى قصر رأس التين ، فبلغه فى تمام العاشرة .

استقبل الملك رئيس وزرائه فى لهفة وقلق باديين . فلابد ان لدى رئيس الوزراء شيئا هاما ، والا ماذهب اليه فى هذا الوقت ، فى مثل هذه الظروف ، ولعله تصور ان الأمر سوف لايعدو ان يكون مطلبا آخر من مطالب (الثورة) التى راض نفسه على الإذعان لها ، حتى تحين ساعة يستطيع ان ينقض عليها فيها .

ولم يشأ (على ماهر) ان يوجه اليه الضربة القاضية دفعة واحدة ، ربما لانه تلقاه ، فى سنه ١٩٣٦ صبيا وديعا ، ولعل صورة ذلك الصبى الوديع

هى التى كانت حاضرة لحظتها ، امام عينى (على ماهر) فحجبت عنهما صورة ذلك الرجل الفاسد ، الذى لم ينل منه الشيطان ، بقدر ما نال هو من نفسه ..

وتكلم (على ماهر) .. فقال للملك بضع كلمات قصد بها ان يمهده للضربة القاضية التى كانت وشيكة النزول على رأسه .

قال (على ماهر) للملك :

ـ ان الموقف خطير ، فالشعب ثائر ، والجيش متحفز .. والاثنان معا ضدك ، ورأيى الشخصى هو أن تضحى جلالتك . وتتنازل عن العرش لابنك . وبذلك تتفادى اى احتكاك مع الشعب والجيش ، وتضمن بقاء الملك فى اسرة محمد على . !!

واطرق (فاروق) برأسه لحظات ، كأنما يتأمل مدى الاخلاص الذى تنطوى عليه هذه النصيحة ، ثم رفع رأسه ، وقال لعلى ماهر :

ـ انا موافق .. لكن لى طلبات .

وسأل رئيس الوزراء الملك عن طلباته .

فقال انه يريد أن يصطحب ابنه معه . وأن يسمح لكل من يريد من افراد العائلة مصاحبته ، وان يتولى قيادة اليخت الذى سيبحر عليه ، البكباشى جلال علوبة . وان يختار بنفسه الرجال الذين سيتولون حراسته فى الخارج ، وأن يسمح له بأن يأخذ (بوللى) معه ! وأن يكون هو ـ أى (على ماهر) ـ والسفير الامريكى فى وداعه عند سفره .. ضمانا لحياته .

وتعهد (على ماهر) بتبليغ طلبات الملك لمجلس قيادة الثورة . ثم مد يده الى جيبه ، فأخرج (الانذار) وقدمه للملك الذى ما إن بدأ يقرأه ، حتى امتقع وجهه بصورة لافتة ، وقال لعلى ماهر :

ـ لكن دى لهجة عنيفة جدا .. وما تصحش فى موقف زى ده .

فقال (على ماهر) انه لم يحمل اليه الانذار الأول .. وانه بذل غاية جهده فى اقناع ممثلى مجلس القيادة بتخفيف الصيغة حتى جاءت على هذا النحو .

فقال (فاروق) :

ـ لازم الانذار الأول كان فظيع جدا .

ويبدو أن (على ماهر) اراد أن يخفف من وقع (الانذار) على (الملك) . فالحقيقة فى هذا الامر ، هى أن (على ماهر) لم يغير فى (الانذار) ـ بصيغته الأولى التى كانت هى ايضا مكتوبة بخط (انور السادات) ـ غير كلمتين اثنتين فحسب ، فلقد كان (الانذار) ، فى صيغته الأولى يقول فى سطر من سطوره : « ... وامتهانكم لارادة الشعب حتى اصبح كل فرد من افراده لايطمئن على حياته ، أو ماله ، أو عرضه ، أو كرامته » فاستبعدت منه ، فى صيغته الثانية ، كلمة (عرضه) .

وكانت « الصيغة الأولى » تقول فى سطر من سطورها :

« ... على حساب الشعب الجائع ، الجاهل ، الفقير » ، فاستبعدت فى « الصيغة الثانية » كلمة (الجاهل) . وكان هذا ـ للتاريخ ـ هو كل ما ادخل على (الانذار) من تعديل .

* * *

عاد (على ماهر) الى مقر رئاسة الوزارة فى (بولكلى) ، حيث كان ممثلو مجلس القيادة ينتظرون عودته ، فأبلغهم موافقة (الملك) على التنازل عن العرش .. وكذلك ابلغهم طلباته فوافقوا عليها كلها ، فيما عدا اصطحاب (بوللى) معه .

واستدعى رئيس الوزراء (الاستاذ سليمان حافظ) وكيل مجلس الدولة ، والمستشار القانونى لرئاسة مجلس الوزراء ، لوضع تنازل الملك عن العرش فى صيغته القانونية . ورأى (سليمان حافظ) ألا ينفرد بصياغة اخطر وثيقة فى تاريخ مصر الحديث .. فأشرك معه (الدكتور عبد الرزاق السنهورى) رئيس مجلس الدولة فى صياغة هذه الوثيقة التاريخية التى جاء نصها على هذا النحو :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان .

« لما كنا نتطلب الخير دائما لامتنا .. ونبغى سعادتها ورقيها .

« ولما كنا نرغب رغبة اكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة . ونزولا على ارادة الشعب ..

« قررنا التنازل عن العرش لولى عهدنا الأمير احمد فؤاد .

« واصدرنا امرنا بهذا الى حضره صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه » .

« صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢) .

وحين استقر الرأى على هذه الصيغة القانونية التى اضيفت اليها عبارة .. (ونزولا على ارادة الشعب) ، بناء على اصرار (قائد الجناح جمال سالم) . حملها (الاستاذ سليمان حافظ) متوجها الى قصر رأس التين ، ليضع عليها (الملك) توقيعه .

استقبل (سليمان حافظ) عند وصوله الى القصر ، الاميرالاى (احمد كامل) قائد بوليس القصور الملكية . وقاده الى قاعة فسيحة فى وسطها منضدة كبيرة من الرخام الاسود المموه بالابيض .. وفى هذه القاعة الموحشة ، جلس (سليمان حافظ) ، وحده تماما .. وليس معه ما يؤنس وحشته ، غير ورقة صغيرة جدا ، لكنها - على صغرها - كانت اشد ماتكون شبها بخنجر مسموم وشيك النفاذ الى قلب الملك .. !!

وبعد قليل .. وصل الملك .. كان يرتدى الزى الصيفى لاميرال الاسطول البحرى ، واتجه مباشرة الى تلك المنضدة التى كانت تتوسط القاعة فاتجه (سليمات حافظ) بدوره اليها ، والتقيا حولها ، فتصافحا ، واخرج (سليمان حافظ) وثيقة التنازل عن العرش ، وقدمها للملك الذى ألقى عليها نظرة عاجلة ، ثم التفت الى (سليمان حافظ) يسأله :

- هل هى محكمة الوضع من ناحية القانون ؟ ..

وأجاب (سليمان حافظ) :

- نعم ..

وعاد الملك يسأل :

- واسباب التنازل .. من اين جئتم بها ؟ ..

فقال (سليمان حافظ) :

- استلهمناها من مقدمة الدستور ..

يالسخرية القدر .. لقد استطاع الدستور ، اخيرا ، أن يثأر لنفسه .. فألهم رجال القانون صيغة طرد الملك الذى كان يجد فى العبث به ، والعدوان عليه ، متعة لاتدانيها متعة !! .

كان (الملك) يحاول ان يبدو هادئا .. ولكن سعلات قصيره كانت

تنتابه ، فتكشف عن انه يعانى حالة انفعال عصبى شديد ، كان يبذل جهدا واضحا للسيطرة عليه .

وعاد (الملك) يقرأ وثيقة تنازله عن عرشه كلمة كلمة ، وقد اخرج من جيبه قلما استعدادا لتوقيعها ، فلما وصل فى قراءته للوثيقة الى عبارة : (ونزولا على ارادة الشعب) . نظر الى (سليمان حافظ) وقال :

- ألا يمكن اضافة كلمة : (وارادتنا) بعد عبارة (ونزولا على ارادة الشعب) .

فقال (سليمان حافظ) :

- لقد صغنا نزولكم عن العرش فى صورة أمر ملكى .

قال (الملك) :

- تريد ان تقول ان الامر الملكى ينطوى على هذا المعنى ؟

قال (سليمان حافظ)

- نعم .

فقال (الملك)

- اذن ليس هناك ما يمنع من اضافة هذه الكلمة .. ؟

فقال (سليمان حافظ) - وقد اطلق عليه (فاروق) بعد ذلك لقب « التمساح العجوز » - قال :

- اننا لم نصل الى الصيغة التى بين ايديكم الا بصعوبة .

وهنا ، لاحت على وجه (الملك) علامات اهتمام كبير بما قاله له « التمساح العجوز » .. وسأله :

- معنى هذا انهم كانوا يريدون منى ان أوقع على ورقة اخرى . قل لى ماذا كان فيها ؟

قال (سليمان حافظ) :

- اننى لم اطلع عليها ..

فقال (الملك) :

- انت تمتنع عن ذكر ما جاء فيها حتى لاتجرح شعورى ، لكننى اعدك الا أتأثر مما ستقوله لى .

فأقسم (سليمان حافظ) للملك بشرفه بأنه لم يطلع عليها ، وعندئذ ، أمسك (الملك) بقلمه ووقع بامضائه فى ذيل الوثيقة .. ولكن التوقيع جاء مضطربا .. فنظر الى (سليمان حافظ) ، قال :

- لعلك تقدر الظروف ، فتلتمس لى العذر فى أن التوقيع لم يكن كما اود . ولذا سأوقع مرة اخرى .

ووقع الملك على الوثيقة مرة أخرى ، وكان التوقيع فى اعلاها[١] .
وصافح (سليمان حافظ) الملك مودعا ، وغادر القصر الملكى عائدا الى قصر رئاسة الوزراء .. يحمل معه آخر سطر فى خاتمة الرواية المأساة ، الملهاة التى كان مضى عليها سنوات طويلة ، وهى تمثل على مسرح الأحداث فى مصر .. وكان « مخرجها المجنون » هو هذا الملك نفسه !!
مرت الساعات الباقية بطيئة ، ومتثاقلة ، حتى اذا جاءت الساعة الخامسة والنصف ، كان على رصيف (رأس التين) قوة من الحرس الملكى على هيئة (قره قول شرف) . وكان هناك رجلان جاءا لوداع الملك : رئيس وزراء مصر .. (على ماهر) . وسفير امريكا فى مصر .. (جيفرسون كافرى) .

نزلت ، اولا الملكة (ناريمان) ، وبنات (فاروق) .
وتوجهن مباشرة الى (المحروسة) . وبعد قليل ظهر الملك يرتدى الزى الصيفى لاميرال الاسطول .. نفس الزى الذى كان يرتديه عندما استقبل (سليمان حافظ) كان ينظر فيمن حوله بعينين زائغتين يدلان على ان الجهد الذى بذله ، منذ الصباح ، ليبدو مسيطرا على نفسه ، وعلى اعصابه ، قد أخذ يتبدد ، وتقدم منه (على ماهر) مصافحا ، ولم يستطع الرجل ، لحظتها ، ان يمنع نفسه من البكاء ، ربما حزنا على المصير الذى انتهى اليه (الملك) الذى باع نفسه للشيطان .. وربما رثاء له لانه كان بوسعه الا يعقد مع الشيطان هذه الصفقة .. ولكنه ، ربما بكل الغباء ، والغرور ، والجنون - رفض ان يفعل .. ثم اقترب (كافرى) من الملك وصافحه مودعا : حظ سعيد يا صاحب الجلالة .. وكررها مرتين ، ثم أخذ يتراجع ، وهو يجهش بالبكاء !!

ومشى (فاروق) الى (اللنش) الذى اقله الى (المحروسة) بخطوات بطيئة جدا .. كمن يمشى فى جنازة ، وكانت هناك بالفعل جنازة ، جنازة عرشة الذى اضاعه بطغيانه .. وباخطائه وخطاياه .

وعندما بلغت الساعة تمام السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .. كان قرص الشمس قد أخذ ينحدر نحو البحر فى سرعة سريعة ، ليغوص فى اعماقه حتى شروق جديد .. وفى هذه اللحظة ذاتها ، كان تاريخ طوله مائة وسبع واربعون سنة ، هو تاريخ أسرة محمد على فى مصر

١ - انظر صورة هذه الوثيقة فى مجموعة الوثائق

ينحدر هو الاخر نحو البحر بنفس تلك السرعة السريعة ليشارك قرص الشمس نفس المصير .. ولكن الى غروب ابدى ليس له بعده ، من شروق !!

ولحظة ان تحركت (المحروسة) مغادرة مياه مصر ، متوجهة الى (نابلى) .. حاملة على ظهرها حطام ذلك الملك الذى أبى الا أن يبيع نفسه للشيطان .. طوى كتاب بأكمله ، وفتح كتاب جديد ..

الفصل الثانى عشر

كلمات هزت مصر

على الصفحات السابقة من هذا الكتاب ، وخلال سياق الأحداث التى تألف منها .. قدمت لك - صديقى القارىء - بعضا من تلك الكلمات التى نجحت ، فى فترة السنتين العاصفتين السابقتين على ثورة ٢٣ يوليو ، فى ان تهز مصر هزا عنيفا .. واصبحت بذلك جزءا لايتجزأ من تاريخها فى تلك الحقبة التى بلغ فيها الطغيان ذروته ، وراح يدوس بقدميه الغليظتين على كل قيمة .. ويهدر كل حق .. ويتجاوز كل قانون !

على أنه - اعنى الطغيان - بكل ذلك الذى راح يفعله ، انما كان يستعجل نهايته .. ويحفر بيديه قبره . لقد كان مساره ، فى تلك الأيام ، تأكيدا راسخا لهذه الكلمة الخالدة : « ما وجدت كالطغيان شيئا يسوق الناس سوقا الى الحرية » . فلقد استصرخ الطغيان أقلامنا ، وعبأ قواها ، واخرجها من اغمادها : سيوفا تمزق اوصاله وتسيل دماءه ، ولا تدع له فرصة يلعق فيها جراحه التى لفظ ، من خلالها ، اخر انفاسه !

والآن .. استأذنك - صديقى القارىء - فى ان اقدم لك على الصفحات التالية ، مختارات مما لم يتسع سياق احداث الكتاب لاستيعابه من تلك الكلمات التى هزت « مصر » من أعماقها .. وأضحت بذلك « جزءا لايتجزأ » من تاريخها فى فترة تعتبر ، بحق ، من اخطر فترات هذا التاريخ .. ولعلها ايضا من أمجد صفحاته ..

من كتابات : مصطفى مرعى

- ولاء العبيد .. وولاء الأحرار
- فخر البحار
- مأساة الرتب والنياشين

ولاء العبيد .. وولاء الأحرار

« اللواء الجديد ـ ١٧ ابريل سنة ١٩٥١ »

ولاء العبيد رخيص ، هين ، سهل المنال ، لكنه قحل مجدب لاينصح ولا يشير ، وهو طيع طاعة عمياء لاتزن الأمور ، ولا تقدر العواقب ، عرفته الدنيا فى عصور الظلام ، حين كان الاقطاع والحكم المطلق ، وحين كان الظن ان الملوك آلهة واشباه الهة ، وحين كانت العروش تقوم على قوة الاجسام ، قبل قوة العقول .

وكانت لهذا الولاء امارات : كالانحناء ، والركوع ، والسجود ، وتقبيل اليد ، واطراف الثوب ، أو مواطىء الأقدام ، وهى ان اختفلت فى البلاد باختلاف الأمزجة ، والأهواء ، والطقوس ، فأنها مع ذلك ، متفقة فى الدلالة على معنى الذل والخضوع .

وقد امحى هذا الموضوع من الولاء ، يوم امحى الحكم المطلق وحل محله الحكم المقيد ، يوم تقررت الدساتير ، واعلنت حقوق الانسان ، ونزل الملوك عن القداسة التى خلعها عليهم نفاق بعض المؤرخين والقصاصين ، واصبح الملك فردا لايميزه عن سائر افراد شعبه الا انه فوق الجميع لغاية واحدة ، هى مصلحة الجميع ، ولم يعد الملك متاعا ، أو لهوا ، بل صار وظيفة عليها من الواجبات مثل ما لها من حقوق ، وانها لوظيفة تقتضى رجاحة عقل ، ونفاذ بصيرة ، وسعة مدارك ، وشمول اطلاع ، لا فى الجالس على العرش وحده ، بل فيه وفى بطانته ، وحاشيته ، وكل من يصح ان يدخل فى دائرة تضمه او تحتويه . لأن هؤلاء ـ ارادوا أو لم يريدوا ـ قد يكونون له مصدر وحى ، وباعث الهام .

ولم تعد اقدار الملوك تقاس بمقدار تسلطهم على شعوبهم وتحكمهم فيها ، وانما تقاس بمقدار ما ظفر به كل منهم من محبة شعبه ، وتعلقه تعلقا تفيض به القلوب ، قبل ان تعبر عنه الالسن والاقلام ، وتبارى الملوك فى هذا الميدان ، وصار اهم مايهم الملك وحاشيته وبطانته ، ان يلتمسوا رضا الشعب ويتفادوا غضبه وسخطه ، وعلى هذا توارث من مراسم القصور ، وطقوسها ، أمارات الذلة والخضوع ، وعلى هذا ايضا صار الرفق بالشعوب ، والتودد اليها ، زينة التيجان .. بعد العدل والاستقامة والأمانة ، وضرب ملوك

الانجليز .. وبعض ملوك شمال اوربا ، فى هذا الباب امثلة خليقة أن تحتذى ، وكان ، ولايزال ، اقوى هذه الأمثلة تنازل الملك ادوارد الثامن عن عرشه حين قدر ان بقاءه فيه ، مع تصميمه على الزواج ممن اختارها لنفسه ، قد يؤدى الى جفوة بينه وبين شعبه ، فآثر أن يتخلى عن العرش ، ويجنب نفسه وبلاده شر هذه الجفوة .

وقد ادركت مصر شعاعا من هذه المعانى الكريمة ، حين تخلى المغفور له الملك فؤاد ، راضيا ، عن سلطانه المطلق وآثر أن يكون سلطانا مقيدا بما قيد به نفسه فى الدستور الذى اصدره فى سنة ١٩٢٣ ، وفى ظل هذا الدستور ، وعلى اساسه ، تقرر أن تكون مصر بلدا ديمقراطيا على رأسه ملك يسود ولا يحكم وكان ـ علينا ـ أن نساير هذا الوضع الجديد ، وان نمكن له ، فنكيف ولاءنا للعرش على موجبه ليبقى من هذا الولاء جوهره ولبه ، وليزول عنه ما لا يتفق مع مقتضيات الحرية الفردية والكرامة الانسانية ، وكان على حاشية الملك ، وبطانته ، أن يقرنوه الى الحرص على رضا الملك ، اذ لا غنى عن هذا كله بالتخفف من المشاركة الوجدانية التى بغيرها لايستطيع هؤلاء أن يحسوا باحساس الشعب ، ولا أن يروا رأيه ، فيرى فيهم صاحب العرش صورة صادقة من شعبه .

وقد فاتنا الواجب الأول ، وهو الواجب الشكلى ، فترانا ممسكين باطراف من الطقوس المذلة التى كان يلزمنا أن نترفع عنها ليثبت فى الأذهان أننا قد سايرنا فعلا ركب الحضارة ، واننا قد حطمنا فعلا قيود الماضى واغلاله ، واننا قد استبدلنا فعلا من حيث الولاء الجوهر بالعرض .

من ذلك ان رجالا منا اذا ما تشرفوا بمصافحة الملك انكبوا على يده وقبلوها .. ولو انصف هؤلاء انفسهم ، وغيرهم ، لعرفوا انهم بما يفعلون يخجلون تواضع الملك ويفوتون عليه قصده الكبير فى ان يبدو امام الملأ ملكا حرا كريما ، على رأس بلد حر كريم .

من ذلك ايضا أن وزارة الحربية تعلن فى نشرة رسمية حركات التعيين والترقية فى الجيش فتقول إن حضرة صاحب الجلالة الملك قد (تفضل فأحسن) بتعيين فلان او ترقيته ، وكان خليقا بوزارة الحربية ان تعبر عن ارادة الملك بلفظ غير لفظ (الاحسان) . لأن الاحسان صنو الصدقة .. والتعيين والترقية فى الجيش كالتعيين والترقية فى سائر وظائف الدولة

لايجوز أن يرد ذكرهما فى الأذهان مختلطا بمعنى الصدقة والاحسان .

وكما فاتنا الواجب الشكلى ، كذلك فاتنا الواجب الموضوعى ، بيدَ أن الحديث عن هذا الواجب قد يطول . فلنرجئه الى كلمة اخرى ..

فخر البحار .. !!

« اللواء الجديد » ـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٥١

كان هذا اليخت ملكا خاصا لجلالة الملك ، ثم رأى ان يبيعه فاشترته حكومته ، لا ليكون فى خدمة جلالته ولكن ليكون وحدة من وحدات الاسطول البحرى المصرى ، فالمعروف ان الرحلة الملكية التى يقوم بها صاحب الجلالة الملك الآن فى ايطاليا هى رحلة خاصة ، لا تتصل بشئون الدولة ، ولا تتعلق بها . فهل يجوز مع ذلك استعمال هذا اليخت فى هذه الرحلة ، وعلى من تقع اكلافه ونفقاته ، اعلى الدولة ، ام على خاصة جلالة الملك ؟

هذا سؤال خليق ان يسأل من الناحية الدستورية ، وهو سؤال لاتطفل فيه ولا تهجم :

أما انه لا تطفل فيه ، فذلك لأن مال الدولة ليس مال الملك ، كما أن مال الملك ليس مال الدولة ، وقد رسم الدستور حدودا فاصلة بين المالين ، ومن حق كل مصرى ان يتحرى علامات هذه الحدود ، ومن حق الأمة ان تكون هذه العلامات واضحة غير مطموسة .

واما انه لاتهجم فيه ، فذلك لأن الملك غنى بماله عن مال امته ، ولأن تأخذ منه الأمة فوق حقها ، اكثر وافضل من ان يأخذ منها فوق حقه .. والامر ، على كل حال ، امر مبدأ يجب ان يتقرر لتسير البلاد على هداه ، فلا تتفتح المنافذ ويتقول المتقولون ، ويتظنن الظانون .

والسهر على مال الأمة ورعايته ، امر منوط بالحكومة تحت اشراف البرلمان ، فهل تصلح حكومة صاحب المقام الرفيع لاداء هذه الأمانة ؟ وهل يرجى ان يراقبها البرلمان فى ذلك ، ويسألها عنه ؟ ..

أما الحكومة فقد سافر رئيسها فى صيف العام الماضى ، وكان معروفا انه سافر للراحة ، لا للعمل ، وكان مقتضى هذا ولازمه أن يسافر مقامه الرفيع كما يسافر اى مصرى آخر . فلا موكب ولا حاشية ، ولا بطانة ، ولا حرس ، لأنه اذا كان على الدولة ان توفر له من ذلك ما يرضى تواضعه فى مصر حيث يعمل . وحيث يقال إنه يعمل ، فالامر على النقيض اذا كان فى

اجازة وفى الخارج ، حيث لا يكون الحاشية ولا البطانة ، ولا الحرأس ، الا مظهرا من مظاهر الاسراف ، وسوء التدبير ، فضلا عن استغلال النفوذ .

لكن النحاس باشا ابى ان يكون فى اوربا اقل تواضعا منه فى مصر . وعلى هذا سافر ، وسافرت معه حاشيته لا لينفق عليها من ثرائه الواسع ، ولا لتنفق هى على نفسها ، ولكن لتنفق عليها الدولة نفقة السفيه المجنون الذى يعطى الكونستابل فوق راتبه بدل سفر على اساس خمسة جنيهات فى اليوم الواحد ، هذا الى سيارات استؤجرت فى فرنسا لتكون تحت تصرف الموكب السعيد ، وكما دفعت مصر التعسة بدل السفر كذلك دفعت أجور هذه السيارات .

واغلب الظن أن هذه الوقائع قد وصلت سمع كثير من الشيوخ والنواب ، ومع ذلك ما فكر واحد منهم فى ان يجعل منها مادة لسؤال أو استجواب .. والوفديون من هؤلاء معذورون لأنهم تعلموا فى مدارس الوفد ان الزعيم الأمين لايناقش ولا يحاسب ، وغير الوفديين كذلك معذورون لانهم تعلموا فى مدرسة البرلمان ان اخطر الاستجوابات قد تنتهى بشكر الحكومة والثناء عليها .

واذا كان هذا هو شأن ممثلى الأمة مع الحكومة ، فماذا عساه يكون شأنها مع القصر ؟

هذه هى العلة التى تميت دستورنا نصا بعد نص ، وسطرا بعد سطر .. ولو أنها أماتته كله دفعة واحدة لكانت بنا ارحم واشفق .. ولكن اين منا الرحمة هذه الأيام ؟ ! ..

مأساة الرتب .. والنياشين !

« اللواء الجديد » ـ ١٥ مايو سنة ١٩٥١

الرتب والنياشين ، فى ذاتها ، لاتستحق منا نظرة ولا وقفة ، لأننا نؤمن بالديمقراطية الصحيحة ، والديمقراطية الصحيحة تستوجب المساواة ، ولا مساواة مع رتب تفرق بين الناس .. وتجعل بعضهم فوق بعض درجات .

لكن اذا كانت الرتب والنياشين لا تهمنا من جهة ذاتها ، فإنها مع ذلك تهمنا من جهة الضرر الذى ينجم عن توجيهها غير وجهتها ، وصرفها الى غير مستحقيها ، وهو ضرر استفحل ، واستشرى فى ايامنا البيض هذه . وهاهو قد جاء اخيرا والقى ظلالا من ريبة ، وسحبا من ظن على هيئة كان ينبغى الا تدركها الريب ، ولا تلحقها الظنون .

انها النيابة العمومية ، او هى القضاء الواقف .. فالتقليد الراسخ ان القاضى لايثاب على قضائه . اذ المفروض ان عمل القاضى اسمى من ان يلقى مثوبة غير مثوبة السماء . وعلى هذا ، لا اعتداد باشخاص القضاة ، ولا كفايتهم ، ولا مواهبهم .. ولا اعمالهم حين ينعم عليهم برتب او نياشين ، وانما الاعتداد بوظائفهم ودرجاتهم ، وهم حيث يتعددون ويتماثلون فى الوظيفة والدرجة يشملهم الإنعام جميعا بلا استثناء .. لتتحقق بينهم المساواة ولينتفى بينهم الإجحاف .

وقد افتأتت الإنعامات الأخيرة على هذه المعانى كلها ، وخرقت حرمتها ، وتركت الناس يضربون كفا على كف ، ويتساءلون :

ماذا يراد بالقضاء بعد الذى اريد بالجيش ؟

نعم افتأتت الإنعامات الأخيرة على هذه المعانى كلها .. لأنها انعمت على اثنين من المحامين العموميين برتبة البكوية من الدرجة الأولى فميزتهما بهذا الإنعام على سائر زملائهما . وانه لمعروف ان المنعم عليهما كانا ذا شأن فى تحقيق قضية الجيش .

كذلك انعمت بنياشين النيل من الدرجة الرابعة على أربعة من وكلاء

النيابة ، فميزتهم على سائر زملائهم ، ومعروف ان هؤلاء ايضا كانوا ذوى شأن فى ذات التحقيق .

فكيف تم هذا الإنعام ؟ وبم يفسر ؟ اننى أسأل وزير العدل جوابا عن هذين السؤالين ، وأسأله ايضا : اهو الذى طلب هذا الإنعام على اعتبار ان المنعم عليهم تابعون له ؟ أم أن الذى طلبه سواه ؟ أم أن الإنعام قد تم بغير طلب ؟

أنى أسأل وزير العدل جوابا عن هذه الأسئلة كلها . ولايغنيه عن هذا الجواب غضبه أو رضاه ، مرضه أو تمارضه ، متى كان هو المسئول الأول عن هذه المأساة .

انى أسأل وزير العدل جوابا عن هذه الأسئلة ، باسم العدالة ، واسم اسرة القضاء ، واسم الأمة المصرية كلها .

اسأله باسم العدالة لأنها لاترضى عن الريبة تمس حرماتها ، ولا عن الظن يغشى مقدساتها .

اسأله باسم اسرة القضاء لأن هذه الإنعامات ، ان كانت قد اسعدت القليل من افراد هذه الأسرة ، فقد اشقت واخجلت الكثيرين منهم ..

اسأله باسم الأمة المصرية كلها لأنها حريصة اشد مايكون الحرص على ان تجنب قضاءها مواضع الظن .. ليبقى كما كان العهد به .. موفور الكرامة ، مرفوع الرأس ، وتبقى هى كما هو العهد بها تفاخر به وتباهى .

فليجب وزير العدل عن هذه الأسئلة ، بعد ان اعفيناه من كثير غيرها ، حين كنا نظن انه جاد يوم قال إنه استقال ..

من كتابات : أحمد حسين

- طلائع المد الثورى ..
- عصابة الرأسماليين ترفع رأسها
- رب السجن أحب إلى

طلائع المد الثورى ..

« الاشتراكية » - ٢٩ يونيه سنة ١٩٥١

منذ عشرة اشهر او بالاحرى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ على وجه التحقيق نشرت جريدة الاشتراكية مقالا بعنوان : « قادم من الريف أيها الكبراء .. ايها الوزراء .. ايها الأغنياء .. اننى لكم نذير مبين .. فالثورة آتية لا ريب فيها .. اذا استمر الحال على هذا المنوال » .

وقلت فى هذا المقال ما يأتى بالحرف الواحد : « ثورة .. ! انك تهذى يا صاح .. هؤلاء العبيد يثورون ؟ هؤلاء الجياع يثورون ؟ إن (شخطة) واحدة من السيد كفيلة بأن تخلع قلوبهم .. فإذا لم تكف هذه (الشخطة) ، فإن بنادق الخفر كفيلة بسحق هذه الحشرات » .

وجاء فى هذا المقال ايضا « اننى عائد من الريف ، كما قلت ، فأى ثورة تلك التى رأيتها تجيش فى النفوس ، أى سخط ، وأى غضب ، وأى هيجان .. « ليت الوزراء والحكام والكبراء كانوا معى ليسمعوا بآذانهم كيف تذكر اسماؤهم » .. وجاء فى المقال : « ليت الوزراء .. والحكام ، والكبراء كانوا معى ونحن نجتاز اقطاعيات وزير الداخلية ، واقربائه ، وانسبائه ، ويسمعون تعليقات الناس » .. ثم ختم المقال بالعبارة الآتية :

« ان الثورة آتية لا ريب فيها ، ففى كل نفس سخط ، وفى كل نفس غضب ، وفى كل نفس نار تشتعل ، والمسألة لاتحتاج الا للظرف المناسب ، والساعة المناسبة ، لكى يشتعل ذلك كله فى ومضة عين .

وبعد فإنى نذير للحكام ، ولولاة الأمور ، ولرئيس الحكومة ولوزير الداخلية وللسراة ، والأعيان والأغنياء .. ان الأمور لا يمكن ان تستمر على هذه الحال وفرصتكم الوحيدة لايقاف الثورة هو تطبيق المبادىء الاشتراكية ، والخطط الاشتراكية ، فاذا لم تفعلوا فهى الثورة الاجتماعية آتية لا ريب فيها وقد اعذر من انذر » .

ذلك كلام قلته منذ عشرة شهور ، اى فى ختام اشهر الصيف الماضية ، وعلم الله انه لم يكن لى مقصد سوى التحذير والإنذار . ولفت نظر الحكام الى تطور الحالة .

فإن فى الريف تطورا عميقا يستدعى الاصلاح السريع الناجح بتعديل القواعد التى يجرى عليها العمل فى الريف .. وتغيير هذه المعاملة التى يعامل بها كبار الملاك المزارعين ، وان ينظروا اليهم كبشر يساوونهم فى الحقوق ويجب ان يأخذوا نصيبهم الحق من الكرامة والاعتبار .. ويأخذوا فى الدرجة الأولى نصيبهم الأوفر مما تنبته الأرض من ثمرات نتيجة كدهم وجهادهم هم واولادهم ومواشيهم طول العام .

وجهت هذا النذير مخلصا صادقا ، لا أبغى من ورائه سوى الخير لكل الناس وعلى رأسهم الأغنياء والكبراء والاقطاعيون .. فقد خلقنى الله لا أحب ايذاء احد ولا احمل الحقد والضغينة لاحد .. وأؤمن ايمانا جازما اننا من خلال الحب وغريزة حب الخير نستطيع ان نحل كل المشاكل التى تعترض المجتمع ، فماذا كانت نتيجة اخلاصى فى النصح والتحذير ؟ كانت النتيجة أن قدمت لمحكمة الجنايات بدعوى اننى احرض على الثورة .. ثم اقدم وزير الداخلية على الغاء مجلة مصر الفتاة من أساسها لأنها تحرض على الثورة .. ولم يكن لمحامى الحكومة امام مجلس الدولة من كلام يقوله الا أن يتلو هذا المقال ويكرره ويعيده لاظهار خطورته ، وسكتت مصر الفتاة لأنها الغيت .. وعندما صدرت « الشعب الجديد » لم تتحدث عن هذا الموضوع ولم تكرره .. ولم تشر الى حديث الثورة عن قرب او عن بعد .

والآن فلنلق نظرة عما يجرى فى انحاء البلاد .

اما قصة الطوائف من اطباء ومعلمين ومأمورى الضرائب وغيرهم .. وغيرهم فمعروفة ومشهورة لاتحتاج الى ان نشير اليها .

على أن الذى يعنينا من دراسة هذه الظاهرة .. ان الوزراء الذين حاولوا ان ينهضوا لعلاج هذه المشكلة بالذهاب لمناقشة هذه الطوائف .. قد عوملوا معاملة خشنة وقاسية وقد سمعوا باذانهم ما يكرهونه .. وقد اضطروا للانسحاب خوفا من أن يتفاقم الاعتداء عليهم ويتحول من التعدى بالقول والاشارة .. الى التعدى بالايدى والأقدام .. وعندما يجابه موظفون فى الدولة

وزيرا ورئيسا بمثل ما جوبه به وزير المعارف بالنيابة .. فنحن ندع تسمية هذه الظاهرة للوزير نفسه .

* * *

ومن كفور نجم تأتينا قصة طريفة وشائقة .. فهذا مزارع قد رفع على تفتيش الأمير محمد على قضيتين وتوليت رفعهما بنفسى كوكيل عنه . اى ان مزارعا شاء ان يحتكم الى القانون وانا الذى أؤمن بالقانون وبأننا نستطيع فى هذه الأيام المضطربة أن ننقذ المركب المترنحة اذا التزمنا جميعا جادة القانون فما راعنى وراع الناس ان هذا المزارع قد القيت عليه صنوف الاضطهاد وتعاون رجال البوليس مع رجال التفتيش علىّ ان يكيدوا لهذا المزارع واهله وذويه وان يفعلوا بهم الأفاعيل .. ولكن ذلك كله لم يزد المزارع الا استمساكا بحقه وذودا عن كرامته فاذا بالتفتيش ورجال البوليس لايجدون سبيلا للتخلص منه الا باستخدام الجريمة السافرة .. والقوة الغاشمة متحدين القانون والنظام والدين والعرف والتقاليد .. فيسقط (عنانى أحمد عواد) شهيدا على عتبة دار البوليس وقد انهالت عليه مجموعة من خفر التفتيش يضربونه بالبلط والخناجر والرصاص تحت سمع وابصار رجال البوليس ، ولم يلق الجميع بالا الى ان هناك محاضر تحقيق مفتوحة وأن النيابة ممسكة بأزمة الأمور .. ولم يلق الجميع بالا الى ان اعين الصحافة مفتوحة على كفور نجم وانها تترصد كل ما يجرى فيها من حركات .. ولم يلق الجميع بالا الى ان وزارة الداخلية قد اوفدت مفتشيها الى هذه المنطقة لتراقب وتحدد المسئوليات .. كل ذلك قد ضرب به عرض الحائط وجاءوا بالقوة البهيمية .. وفى وضح النهار وامام مركز البوليس ..

جاء خفراء التفتيش يحولون رجلا الى كومة من اللحم والدم .. لأنه تجرأ ورفع قضية على التفتيش .. وبعدا للنيابة وبعدا للصحافة .. وبعدا للقانون .. وبعدا للقضاء .. لقد اعدم التفتيش احد عبيده فمن الذى يجرؤ على محاسبة التفتيش .. وعندما تصل الأمور الى هذا الحد .. فنحن نترك مرة اخرى وصف هذه الحالة لجناب الوزير المختص ..

* * *

واخيرا نصل الى هذا الحادث الذى يمكن ان يكون بداية عهد جديد من موجة ارهابية تدمر الشعب ، ومحنة جديدة تصيب الأمة فى حريتها

وكرامتها .. بل قد يرى البعض ان هذه الحكومة بكل حولها وطولها لم تعد صالحة لارهاب الشعب المصرى كما ينبغى فيسعون لرفع حكومة اخرى اشد نكرا ونقمه .. وليس لمثل هذا التفكير سوى نتيجة واحدة وهو التعجيل باشعال نيران الثورة الجائحة .. قد يكون هذا الحادث هو بدء هذا الانقلاب .. وقد يكون بدء انقلاب من نوع اخر ، انقلاب خير اصلاحى .. ويتوقف الامر الآن على سراج الدين باعتباره وزير الداخلية ووزير المالية والرجل المسئول عن هذه الحكومة .. يتوقف عليه الأمر فى اى الطريقين سيسير بالبلاد ..

ولنرجع مرة اخرى الى هذا الحادث لنحلله تحليلا علميا .. هذا البدراوى عاش هو واباؤه واجداده وامتلكوا هذه الضياع وتعاملوا مع هؤلاء المزارعين .. فهل يذكر ان شيئا مما حدث او شبيها به قد حدث له أو لاحد افراد عائلته فى هذه المائة سنة الأخيرة .. هذا هو السؤال .. فاذا كان الجواب بالنفى فهلا يدل ذلك على ان الحال قد تغير وتبدل وان الامر اصبح فى حاجة الى اجراءات من نوع جديد وأساليب جديدة ليس فيها اصطناع القوة لأن هذا الحادث ما كان ليتطور بهذا الاسلوب العنيف لولا ان واحدا من اسرة البدراوى يعتبر نفسه دولة فى داخل الدولة وقد بدأ يطلق النار على العبيد فأردى منهم شهيدا وجرح اخرين .. لم تكن القوة اذن بعيدة عن الموضوع بل القوة هى التى اشعلت النيران فى القصر التليد الخالد ، لقد كان للقصر حرمته فلما انبعثت الرصاصات من القصر لتهرق دم العبيد ثار العبيد واحرقوا القصر ، وسمع البدراوى الكبير النبأ فظن أن مجرد ظهوره فى الميدان كاف لوضع الأمور فى نصابها ، فإذا به يحتاج لكل حماية البوليس كى ينجو بنفسه ، والآن فلنرجع قليلا لهذا الذى قلته منذ عشرة شهور « ثورة انك تهذى ياصاح .. هؤلاء العبيد .. يثورون ؟ هؤلاء الجياع يثورون ؟ إن (شخطة) واحدة من السيد كفيلة بأن تخلع قلوبهم ، فاذا لم تكف هذه (الشخطة) فإن بنادق الخفر كفيلة بسحق هذه الحشرات .

* * *

ألم تكن هذه نبوءة صادقة وصفت هذا الذى حدث فى (بهوت) قبل أن يقع بعشرة أشهر .. واأسفاه .. لقد شخط السيد فلم تجد شخطته .. بل لقد بحث عن الخفراء ليحموه فوجد الخفراء يقفون فى صفوف العبيد فاضطر هو الى أن يقتل .. وان يقتل ثم يهرب بعد ذلك لينجو بجلده .. فهل يدرك السادة والكبراء الآن .. ان العبيد يثورون .. وانهم عندما يثورون يحرقون ويدمرون ..

ولا تفلح فيهم القوة .. لم نكن اذن الا ناصحين ومرشدين فعسى أن يسمع الينا وان يستفاد بنصحنا .

ان هذه الحوادث التى يمثلها تذمر الطوائف .. ومصرع (عنانى احمد عواد) .. وانفجار الفلاحين فى اراضى سادة الاقطاع فى مصر ، هو طلائع المد الثورى على مايقول علماء الاجتماع .. فالثورة لها مد كمد البحر ، وعلماء الاشتراكية ، يدركون هذا المد وطلائعه ويدركون هذا المد عندما يصل الى ذروته .. فهذا الذى يجرى الآن ويقع فى البلاد هو من علامات طلائع المد الثورى ..

وها أنذا فى يونيو سنة ١٩٥١ اعود لانذار الحكام وتحذيرهم ان هذا المد الثورى لايزال من الممكن ان يتحول الى جزر فيتراجع .. ومن المحقق انه اذا لم تزل الاسباب التى تدعو لرفعه فإنه سيتحول الى طوفان جبار .

* * *

أما الاسباب التى تزيد فى قوة المد فلا تخطئوا وتظنوا انها كتابات احمد حسين او كتابات أمثاله من اصحاب الأقلام الحرة .. حذار ان تضللوا انفسكم فتظنوا ان هناك من يوقد لهب الثورة غيركم انتم معاشر الحكام والأغنياء . إن مستنقع الفساد الذى يعيش فيه الكبراء والحكام والأغنياء هو الذى يرفع هذا المد الثورى ، لقد هرب الكبراء والوزراء ويهربون الى الخارج .. الى المصايف .. الى الشواطىء الى الكازينوهات .. وتركوا الفلاحين فى هذا الجحيم يعملون جياعا عرايا ، بعد أن سلطوا عليهم موظفيهم ليرهقوهم بالمطالب وابتزاز الأموال وينزل الفلاح عن قمحه وهو يسمع أن احد ابناء الذوات يبتاع الجواهر من أوربا ويتعرى على الشواطىء ويفطر فى رمضان فى الوقت الذى لايستطيع ان يحصل على بعض القمح الذى استغل فيه طول العام قوتا لاولاده .

وما يقال عن الفلاح يقال عن الموظفين وبقية طوائف الكادحين .

هذا هو مكمن الخطر .. وهذا هو العامل الاساسى لخلق هذا المد الثورى الذى لن يلبث ان يتحول الى طوفان .. اذا لم تكفوا عن هذا الاستهتار .. اذا لم تدركوا ان الحكم ليس لهوا ولعبا ومغنما .. وانما هو جهاد وتضحية وبذل .. اذا لم يدرك (النحاس) ان قدمه قد اصبحت الآن فى

القبر وعليه ان يعمل شيئا لأمته ، ولهذا الشعب الذى اولاه من الثقة ما لم يحط به انسان فى اى بلد من البلاد ، ما لم تخضعوا جميعا لهذا الشعب .. ما لم تعرفوا ان أموالكم هى من حق هذا الشعب .. ما لم تخفوا مظاهر ثرائكم وتبذلكم واسرافكم وفجوركم عن هذا الشعب .. فإن هذا الذى ترونه هو طلائع المد الثورى الذى يقرر العلم البحت انه سيتحول الى طوفان ..

عصابة الرأسماليين ترفع رأسها !

« الاشتراكية » ـ اول يونية سنة ١٩٥١ ..

قيل ان توجيها ملكيا وجه للوزارة بمناسبة تعديل الضرائب لتعرض هذه الضرائب على المجلس الاقتصادى الاستشارى الأعلى . ونحن الذين آلينا على انفسنا أن نكون سدنة للدستور وحفاظا عليه ، قد كتبنا فيما مضى نؤكد حق رئيس الدولة الأعلى فى نصح حكومته وارشادها وتوجيهها ، بل وزدنا على ذلك ان الحكومة الرشيدة ينبغى أن تلتمس توجيهات جلالة الملك من حين لآخر فى الشئون العامة ، ولكن المرجع النهائى سيبقى دائما للحكومة الدستورية المتمتعة بثقة البرلمان .. فالحكومة ليست ملزمة بأى حال من الأحوال ، بأن تعمل بتوجيهات رئيس الدولة الأعلى لأن الحكومة ـ وليس الرئيس ـ هى المسئولة امام البرلمان ، وحيث تكون المسئولية تكون السلطة ، وحيث تنعدم المسئولية تنعدم السلطة ، ومن المعروف والمجمع عليه ان الملك فوق المسئوليات ، فهو بالتالى لا يملك الأمر ولا النهى ولا التنفيذ ، وانما الذى يملك هو مجلس الوزراء (المهيمن على مصالح الدولة) والذى يستمد سلطانه من الأمة مصدر السلطات ..

ونحن لا نقبل بحال ان تمسخ الأوضاع فى بلادنا فيتصور انسان ان التوجيه الملكى اذا صدر للوزارة فإنه يكون ملزما لها ..

هذه هى الأوضاع الدستورية نضعها تحت انظار من لم يكن يعرفها ..

بقى ما يقال وما يشاع بصدد هذا التوجيه الأخير الذى قيل انه صدر من رئيس الدولة الأعلى الى الحكومة خاصا بالضرائب .. وقد كذبت الحكومة صدور هذا التوجيه فأصبح لا وجود له .

فكان يتعين على الصحف ان تمسك عن القول بأن توجيها ملكيا قد صدر ، فمادام لم يصدر بيان رسمى بهذا التوجيه من ناحية الوزارة أو ناحية القصر .. فكل ما يقال عن هذا التوجيه ليس إلا لونا من ألوان التكهنات .. ليس ألا طرفا من هذه المؤامرة المستمرة من الرأسمالية الجشعة ضد الشعب ..

ولذلك فقد أحسنت الحكومة كل الاحسان .. بل احسن وزير المالية بالذات عندما اعلن فى حزم وفى صراحة ان مشروعات الضرائب هى الآن فى ذمة البرلمان صاحب الاختصاص ، وهو وحده الذى يملك النظر فى هذه القوانين وتعديلها وليس المجلس الاقتصادى الاستشارى .

ننتقل بعد ذلك الى كشف الستار عن هذه المؤامرة الدنسة ، التى حمل كبرها بعض الصحف الرأسمالية ، وروج لها بعض الزملاء بحسن نية بعد ان اختلطت المعانى فى رءوسهم ..

يجب ان تعلم الآمة اولا وقبل كل شىء ممن يتألف المجلس الاقتصادى الاستشارى الأعلى ؟ انه يتألف من وزيرين وأربعة نواب وشيوخ ثم حضرات السادة الأماثل مع حفظ الألقاب والرتب والنياشين ايضا :

حسين سرى - حافظ عفيفى - الياس اندراوس - محمد احمد عبود - على أمين يحيى - عبد المقصود احمد - مسيو مارسيل فنسينو - مسيو الزورت لاميبورت - محمد محمد الوكيل - اسماعيل رمزى .

ولكن عامة الشعب قد لاتعرف ان حسين سرى هو رئيس الحكومة السابق الذى تؤجره الشركات الأجنبية ليكون سبيلها لاستغلال المصـريين واستثمارهم ، وحافظ عفيفى هو الرجل الذى كان يرأس ادارة أربعين شركة لمجرد أنه رئيس بنك مصـر ، أما احمد عبود فهو رب المال فى مصـر ، وعلى امين يحيى هو رب آخر فى دنيا الوثنية الرأسمالية .. وأن مسيو مارسيل فنسينو هو ممثل الرأسمالية الفرنسية فى مصر باعتباره رئيس البنك العقارى .. وزميله الخواجة الآخر قد يكون ممثل الرأسمالية الانجليزية أو اليهودية ..

فالمجلس الاستشارى الأعلى لايتألف كما قد يقع فى روع البعض من الخبراء الاقتصاديين ، أو من المواطنين الكبار الفنيين ، وانما هو يتألف من كبار الرأسماليين الذين تضج البلاد منهم ، والذين قد اتخذوا من هذا الشعب عدوا لهم فلا هم لهم الا أن يستغلوه على أية صورة من الصور لغاية واحدة وهدف واحد ..

وهو أن تزيد ملايينهم وتتضاعف .. ولو كان فى موت هذا الشعب وفنائه عن بكرة ابيه ، مايضاعف فى ثرواتهم ، فلا تظن أن يترددوا لحظة فى أن يتمنوا هذه النهاية .. ولا لوم عليهم ولا تثريب ، فطبيعة النظام الرأسمالى الجشع تجعل الهدف النهائى هو الحصول على الأرباح بأى ثمن من الأثمان ولو بإغراق العالم فى طوفان من الدم .

وبقى أن نعرف ان تعديلات الضرائب الجديدة قد رفعت ضريبة الايراد على الدخل العام الى سبعين فى المائة عن كل مازاد على خمسين الفا من الجنيهات ، ولقد دعت الاشتراكية ولاتزال تدعو الى رفع هذه النسبة الى تسعين فى المائة بل الى ٩٥٪ اذا لزم الأمر ، حتى لايزيد دخل اى مصرى على ستة آلاف جنيه فى العام بأى حال من الأحوال ، وذلك لكى يتسنى رفع الشعب الى المستوى الذى لايقل فيه الدخل لأى مصرى عن خمسمائة جنيه فى العام بأى حال من الأحوال كذلك .. فنحن لايسعنا ـ وليس يسع الشعب ـ ألا أن يرحب بهذه الخطوة التى خطتها وزارة المالية وهى أن تجعل النسبة ٧٠٪ فى كل مازاد على خمسين ألفا من الجنيهات ، وبنسبة أقل من عشرة آلاف الى خمسين ألفا .

ولكن الرأسمالية الجشعة ما كان يمكن ان تسكت فإن هذه الضرائب ستحد قليلا من جشعها .. وستقلل فى أيديها الأموال اللازمة للانفاق على موائد القمار وعلى الغوانى فى نيس وكان ومونت كارلو وباريس .. هذه هى الضرائب الجديدة ، ستجعلهم يفكرون قليلا فى طريقة انفاق المال وهم قد اعتادوا ألا يفكروا فى طريقة انفاقه .. اعتادوا ان يهبوا احدى الغوانى عقدا بعشرة آلاف من الجنيهات أو بأضعاف ذلك .. اعتادوا ان تكون لهم اسطبلات الخيول لافى الاسكندرية وفى القاهرة فحسب بل وفى باريس نفسها وفى انجلترا .. اعتادوا أن تكون لهم قصور للصيف واخرى للشتاء وثالثة للربيع ورابعة للخريف .. ثم قصور أخرى للالتجاء اليها عند الملل ، أو عندما يراد الابتعاد قليلا عن الانظار .. هذه الضرائب الجديدة اذن قد يكون من شأنها أن تحمل سادتنا الكبار ، وأربابنا المعبودين على الشعور بشىء من التنظيم فى انفاق أموالهم وهم لم يعتادوا على غير الفوضى .. ولم يعتادوا على غير الفحش فى الانفاق وفى التصرف ، وفى المعاملات .. ومن هنا بدأت المؤامرة فاستغل الرأسماليون ـ على ما قال بعض الوزراء ـ سؤالا وجهه جلالة الملك الى احد الوزراء عن المجلس الاقتصادى وعن

المرات التى عقد فيها لكى يخلقوا - كما يقولون - من الحبة قبة وليقولوا ان جلالة الملك قد طلب عرض مشروعات الضرائب على المجلس الاقتصادى الاستشارى .. كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولون الا كذبا .. كيف تعرض هذه الضرائب على الاشخاص الذين ستجبى منهم هذه الضرائب والتى شرعت هذه الضرائب بالذات للحد من جشعهم وشرههم .. ان بنك مصر وأعضاء مجلس ادارته وعبود وتوابعه وعلى أمين يحيى وفرغلى واندراوس واحزابهم ، هؤلاء النفر الذين ستؤخذ منهم هذه الضرائب المرتفعة ، وهؤلاء هم أصحاب الملايين فى مصر ، وهؤلاء هم الذين يمثلون اخوانهم وزملاءهم من باقى افراد العصابة الرأسمالية الجشعة ، فهل من المعقول أن يوافق هؤلاء على أن تجبى منهم الضرائب ، لو أن هذا المجلس كان يجلس فيه اساتذة الاقتصاد .. لو أنه كان يجلس فيه ممثلون عن العمال وعن الفلاحين وعن صغار الموظفين .. اذن لقلنا أجل فلتعرض هذه القوانين على المجلس ليمحصها من الناحية الفنية البحتة .. أما واعضاؤه هم الذين ذكرناهم لك فما جدوى العرض على هذا المجلس الا أن يكون المقصود هو وأد مشروع الضرائب الجديدة .

دعونا إذن من التباكى على الشعب ، فأنتم فى كل اعمالكم وتفكيركم أبعد ما تكونون عن الشعب أو التألم لأجل الشعب انما تبكون لأن فرصة استغلال الشعب واستنزاف دمه توشك ان تفر من ايديكم .. لأن هذه الضرائب العالية ستجعل استغلال الشعب واستنزاف دمه قليل الجدوى فى تكوين ملايينكم .. لاينبغى أن يقال اذن إن الحكومة بالغت فى الضرائب المباشرة بل الحق انها يجب ان تزيدها على الأغنياء اكثر واكثر .. وانما الحق ان يقال لها انك تبعثرين هذه الضرائب على ملذاتك وشهواتك وشهوات الانصار والأتباع والكبراء .. انما الذى ينبغى ان يقال إن الشعب لاينتفع بهذه الأموال المجموعة وانما هى رد على الاغنياء بعد أن يضاف اليها مايؤخذ من الفقراء والكادحين على صورة الضرائب الجمركية والتى تبلغ اكثر من نصف الميزانية .. أموال الدولة كلها لا تنفق على الشعب ولا تقضى على الفوارق ولكنها تعمل على زيادة هذه الفوارق وتضخميها . قارن بين ماينفق على أحياء الزمالك وجاردن سيتى وما يسمونه الأحياء الأفرنجية فى كل مدينة وبين ما ينفق على الاحياء الوطنية تدرك اين تنفق الضرائب . اقرأ ما كتبناه فى العدد الماضى عما يجرى الآن فى ضاحية المرج التى يراد تحويلها الى جزء من صميم القاهرة لتباع عزبة الرئيس الجليل بالمتر

والذراع بدلا من الفدان والقيراط .. انظر الى ميزانية وزارة الاشغال فى هذه الناحية تعرف اين تصرف الضرائب ....

... اقرأ ما كتبناه فى اعدادنا السابقة عن قصر محمد على بشبرا والملايين التى أنفقت عليه ولاتزال تنفق .. اقرأ عن التماثيل التى تقام فى كل ميدان والتى تقام بالجملة لا بالقطاعى وتنزع لها أحياء بأكملها تدرك على الفور أين تبدد هذه الملايين .

اسأل كم من الجنيهات إنفقت على اصلاح يخت المحروسة وامثاله وأى ملايين تنفق فى هذا السبيل .. تابع قضية الجيش والأرقام الخيالية التى يتحدثون عن أن زيدا لطشها .. وأن بكرا سرقها وان عمرا (شفطها) تدرك على الفور أين تذهب أموال الشعب . وما خفى كان أعظم ..

اقرأ الصحف واخبار الحفلات والزينات والمؤتمرات وكبار الموظفين والوزراء الذين لهم فى كل يوم مؤتمر علمى تدرك على الفور اين تضيع اموال الشعب ..

اسأل عن هذه التصرفات وطالع انباءها ثم اصرخ فى وجه الحكومة وفى وجه وزير المالية وقل له ايها الرجل اذا كنت تريد الإصلاح حقا .. فهذا هو سبيل الإصلاح .. ليس يكفى ان تجمع المال لتزعم أنك توفر العدالة الاجتماعية .. انما العدالة الاجتماعية فى كيفية انفاق هذا المال فلتكف الحكومة عن هذه النفقات الجنونية فى التافه من الأمور .. فلتضرب الحكومة على يدها ويد انصارها واتباعها ومريديها .. فلتحكم الحكومة شهواتها وشهوات كل صنوف الحكام فى مصـر لتفرض على نفسها ألوانا من ألوان التقشف والتعقل ، وعندها سيكون من حقها ان تزعم انها تجبى الضرائب للانفاق على الشعب .. أما الآن فإن هذه الضرائب التى تجبيها وكل الضرائب التى تجمعها من افقر طبقات الشعب انما تنفق على الاغنياء .. تنفق على الكبراء .. تنفق على الحكام ، وهذا مايجعلنا نؤيدها وهى تجمع الضرائب من الأغنياء لأننا لانستطيع إلا أن نؤيد المبدأ ، وكنا نلعبها وهى تنفق هذه الأموال على الحكام والأغنياء مرة ثانية بعد ان تضخم بما زيد عليه من ضرائب الشعب البائس ..

رب السجن أحب إلى

« الاشتراكية ـ ١٨ مايو ١٩٥١ »

أكتب هذه السطور صباح الاثنين ، وعندما يطالعها القراء أكون قد وقفت بالامس امام محكمة الجنايات لأحاكم بتهمة العيب فى الذات الملكية ، ولعشرات اخرى من التهم مابين تحريض على الثورة ، وبغض الطوائف الرأسمالية ، وأهانة وسب « كريم ثابت » و « حسين سرى » و « انطونيو بوللى » واضرابهم ، والوقوف أمام محكمة الجنايات ليس جديدا علينا فيوم ان تؤرخ حركة كفاحنا ستؤلف المحاكمات والوقوف امام محكمة الجنايات ثلاثة ارباع هذا الكفاح .. وتنخلع قلوب الناس لمجرد تصورهم أن يقفوا أمام الجنايات .. وحق لهم أن يهلعوا فإن المواطن الحر جدير به ألا يقدم على الإخلال بالقانون من ناحية ، ولأنه خلف محكمة الجنايات سجون وليمانات وحرمان من الانسانية المهذبة وزج بالانسان فى مهاوى والذل والشقاء .

أما نحن فعندما نقف أمام محكمة الجنايات فلا يساورنا شىء من ذلك على الاطلاق ، فلا نحن نشعر اننا خرجنا على القانون وأخللنا به .. وانما نحن نحارب الاخلال بالقانون والعبث به .. كل ما فى الامر ان الحكام وولاة الأمور يتصورون انهم فوق القانون وفوق الدستور ، وان كل ما يفعلونه يصبح قانونا .. ونحن لانعرف كبيرا ولا صغيرا أمام القانون فى هذا البلد .. ولا نعرف لاحد مقاما يحفظ عليه الا أن يكون خادم القانون والدستور .. فإذا خرج على هذا الدستور والقانون ، أو ظن أن ارادته ومشيئته هى القانون ، فهو فى هذه الحالة خارج على القانون وثائر عليه .. ونحن عندما نرده الى جادة الصواب ، بأى اسلوب من الأساليب ، نكون نحن الحفظة على القانون ، ونكون نحن من نمثل دور النيابة العمومية التى تمثل الشعب اصدق تمثيل .

واذا كان الوقوف امام محكمة الجنايات هو الطريق الى السجن فى كثير من الأحوال ، فإن السجن هو والقبر سواء .. وقد قيل فى الحديث ان القبر

أما حفرة من النار ، أو روضة من رياض الجنة ، هو حفرة من النار لهؤلاء العاصين والمذنبين والمعتدين على حق الآخرين .. هو حفرة من حفر النار لارباب الشهوات والطغاة والجبارين والانانيين والجشعين .. هو حفرة من حفر النار لاعداء الشعوب ، والمستهترين بالآداب والاخلاق والتقاليد ، هو حفرة من حفر النار لاصحاب الملايين والرأسماليين الذين يستغلون دماء العباد لينفقوها ، على المراقص والمغاني وموائد القمار .. هو حفرة من حفر النار من غير شك للقوادين الذين يتخذون من القيادة سبيلا من سبل الارتقاء والحصول على مالا يحصل عليه الشرفاء الأمناء ، هو حفرة من حفر النار لكل منافق ومراء وكذاب لئيم .. ولكنه روضة من رياض الجنة ، وهو روح وريحان للصادقين الأمناء ـ المخلصين والأطهار ، الذين لم يظلموا احدا ولم يستغلوا احدا والذين لايخافون فى هذه الدنيا احدا الا الله ولا يرجون جزاء ولا مثوبة الا من الله .. القبر روضة من رياض الجنة للعاملين والكادحين الذين يكسبون عيشهم من عرق الجبين .. الذين لايعيشون فى كنف النساء ويحقرون الرذيلة ويحطمون الأصنام ، القبر روضة من رياض الجنة للمجاهدين الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولايخافون فى الحق لومة لائم ، ولايخشون صولة جبار أو بطش طاغية .. هؤلاء يتفسح لهم القبر ليكون جثة وارفة الظلال .. وما السجن الا لون من ألوان القبر فالحكم فيهما واحد والمصير فيهما واحد . فالسجن سلاسل وأغلال ، وعذاب وإرهاق ، وعار وشنار للسراق (فى غير ضرورة) وللمختلسين والمرتشين ، ولسافكى الدم ، وقاتلى النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق .. وللزناة . أما بالنسبة للمجاهدين الذين نزلوه لانهم نطقوا بالحق .. وجاهدوا لإسعاد الشعب .. فإن ناره تتحول الى برد وسلام ، وسلاسله تتحول الى أوسمة ونياشين ، وذله وعاره يتحول الى مجد وفخار ، هكذا كان شأن السجن مذ عرفت الدنيا السجون .. وهكذا كانت تجاربنا الشخصية فى السجن ، فما تململنا فى يوم من الأيام ، ولاتبرمنا الا من الترف والكسل وكثرة مانشعر به من نعيم وسعادة .. فقد كان بالنسبة لنا دائما لونا من ألوان الخلوة .. نخلو فيها الى انفسنا ونخلو فيها الى الله .. نعبد ونتعبد ، ونفكر ونتعمق ، فاذا بنا نشعر بالسعادة التى قد لايشعر بها القابضون على السلطان .. بل نشعر بسعادة لايحس بها اصحاب الملايين ، او اصحاب التيجان ، او اصحاب الجاه العريض .

يجب أن يعلم الحكام فى هذا البلد أن الشعب قد قرر ان يجعل منهم

خدما له لاسادة ، وان يكونوا محاسبين امامه قبل أن يحاسبوه ، وانه يقف لهم بالمرصاد ، ويتتبع حركاتهم وسكناتهم ، ويعد عليهم الانفاس ، عندما يشترى الحاكم عزبة ، فإن الشعب الذى اضناه الجوع والعرى لايمكن ان يغتفر ذلك ، ولابد أنه سيأتى يوم يحاسب الذين هزأوا من جوعه وفقره ، واثروا على حساب الأمة .. لابد أنه سيأتى اليوم الذى يحاسبهم فيه ، وقد يكون هذا اليوم بعد مماتهم بالذات فيمتد الحساب الى اعقابهم وذراريهم ، بل قد يمتد الى اجسادهم وعظامهم البالية فى قبورهم عندما يسمع الشعب عن اصحاب الملايين فى مصــر وهم يتهادون فيما بينهم بالهدايا التى تقدر بالألوف وعشرات الألوف ، ثم يتلفت الشعب حوله فيجد نفسه فى حاجة الى (صفيحة) ماء للشرب فلايجدها لأن موارد الميزانية لاتسمح ، وعندما يجد مستشفى أغلق ابوابه لأن احد اجهزته لايزال ناقصا والميزانية لاتسمح بشراء الجهاز ، وعندما يجد بين صفوفه مئات الألوف من العاطلين الذين يتسكعون للحصول على لقمة .. عندما يقارن الشعب بين حالته وبين حالة هؤلاء الكبار فإن الغضب يجيش فى نفسه ويقرر الا يسمح باستمرار هذه الحال .. عندما يسمع الشعب عن كبرائه وانهم يسهرون لياليهم يلعبون القمار ، ويسمع عن المبالغ الضخمة التى تقذف على الموائد وقد جمعت كلها من عرق الفلاح .. فإن الغضب يملأ جوانح الشعب ولايمكن ان يسمح باستمرار هذا العبث ..

عندما يرى الشعب حكومته مشغولة عنه وعما يعانيه من ازمات طاحنة .. ويراها وكأنها تعيش فى عالم آخر أو كأنها حكومة أمة اخرى .. أو حكومة دولة أجنبية تحكم شعبا مغلوبا على أمره .. عندما يحس الشعب ذلك فإن الغضب يفسد عليه حياته ويأبى الا ان ينفجر ليرى على رأسه حكومة من صميمه تحس بالآمة وتجوع لجوعه وتشقى لشقائه .

عندما يرى الشعب ان المراكز الحساسة فى ادارة بلاده قد ملئت بالجواسيس وباعداء البلاد وبمن لاتجرى فى دمائهم قطرة دم مصــرية .. فإن الشعب لايمكن أن يسمح باستمرار ذلك ، لأن مصــر لم تعقم ، فلا يكون من ابنائها من يملأ هذه الوظائف فى أمانة وطهارة واخلاص .

* * *

ولابد أن يكون للشعب صوت يرتفع ليعلن ارادته .. وقد اخترنا ان نكون

أحد هذه الأصوات ، ونحن نعلم أن هذا يعرضنا لكل صنوف المحن والآلام ولكنها تهون الى جوار خدمة الشعب التى هى عندنا عبادة لله .. وسنظل نعلى سلطان الشعب فى كل موقف وفى كل مجال .. نعليه ونحن نخطب ، ونعليه ونحن نكتب ، ونعليه ونحن ندافع فى المحكمة ، ونعليه ونحن نسجن ، ونعليه ونحن نزف الى قبرنا ، فليسمع ذلك جيدا كل من له أذنان للسمع ، وليعلم أن الزمن قد استدار ، وان الاساليب العتيقة والمعانى البالية لم تعد تصلح لهذا الزمان .

وآخر ما اختتم به هذه الكلمة التى لا اعرف ماذا يكون مصيرى بعدها ، أن اهيب بكل مواطن يحس بمثل احساسى ان يبادر لحمل اللواء ، وان يخف الى نجدة العاملين ، فالشعب يجب أن يتكتل ، والشعب يجب أن يزأر ، والشعب يجب ان يخيف ..

والله أكبر ويحيا الشعب ..

من كتابات : فتحى رضوان

- عهـــــد الكـــــلاب !
- الشـيـطـان يتـكـلـم !
- رحـلات المـلـــوك !

عهد الكلاب ... !!

« اللواء الجديد - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ "

حدثنى صاحبى قال : ركبت قطار الديزل من الاسكندرية عائدا الى القاهرة ، ومعى زوجتى وابنى . وكان قبالتنا على المقاعد المواجهة ، أحد اخواننا النوبيين ومعه .. حذر ماذا ؟ قلت ومعه زوجته : قال لا . بل كلب ارستقراطى ينظر الى الادميين نظرة ترفع واستكبار . وقد سبب لنا هذا الكلب فزعا ، لان ابنى ، كان يتوجس من كل حركة تصدر منه ، شرا . ولقد اقتضانا إدخال الطمأنينه الى قلبه بعض الوقت . ثم رأيت من الواجب ان اتشرف بمعرفة رفيق السفر الذى انسنا بصحبته . فسألت النوبى عن أمره .

فقال لى انه مريض يشكو علة ، وانه لا يعود الى القاهرة لمجرد الرغبة فى السفر . بل ليعرض نفسه على طبيب .. وقال الاخ النوبى إن طبيب القاهرة "بولونى" مشهود له بالكفاية فى معالجة الكلاب . وان الحرص على انقاذ حياة هذا الكلب ، هى التى دفعت بالسيدة المجرية صاحبته الى التشبث بعرضه على الطبيب البولونى بالقاهرة ، فلقد فجعت السيدة من قبل ، فى كلب كان زميلا للكلب المريض . فاشفقت عصمتها من أن تفجع فيه أيضا ، فيجل المصاب عن العزاء .

والسيدة التى يتسع حبها لهذه الكلاب ، هى زوجة مصرى تتسع ثروته لهذا اللون الجديد من البذخ ، ولهذا الطراز الوافد من المتع والهوايات ..

ولقد أطرقت ، وصاحبى يسمعنى هذا النبأ . فسألنى : فيم تفكر ؟ قلت : أفكر فى خاطر يلح على الحاحا ، وانى أحاول أن أطرده وابعده عن رأسى .

إن حديثك اوحى الى ، بعنوان لهذا العهد الذى نعيش فيه ، يمثل مافيه من فوضى ، ومن اضطراب ، ومن انقلاب للمعايير ، ومن اطلاق للشهوات والغرائز ، ومن تحد لحقائق الحياة التى نحياها ، أو يحياها المجموع المتعب المكدود . الذى يسمونه الشعب . ان هذا العهد قد اختار لنفسه اسمه ، وأنا أرفض هذا الاختيار اكراما لآدميتنا ، واجلالا لانسانيتنا . لقد اختار لنفسه ان يكون "عهد الكلاب" . وأنا أرفض ان يمر فى تاريخ امتى عهد ننحط فيه الى درك هذه التسمية . ولكن كل شىء يدعونى الى أن اقر التسمية ، وان

اذيعها بين الناس .. فالعهد الذى ينال فيه الكلاب والخيول هذا القدر من العناية والاحتفاء من أهل بلادنا ، هو العهد الذى يتضور فيه الادميون فى القرى وفى المدن جوعا . هو العهد الذى تفتح فيه الوحدات الصحية ، فلا تجد الدولة لها أطباء ليعالجوا ألوف المرضى ، والذى تفتح فيه المدارس ، فلا تجد الدولة لها مدرسين ليعلموا ، والذى تفتح فيه المنشآت الاجتماعية فلا تجد الدولة لها مراقبين ومرشدين وحاضنات وممرضات .

ان العهد الذى تتقدم فيه الكلاب والخيول الصفوف ، فتسبق الفلاح والعامل ، بل تسبق التلميذ وطالب الجامعة ، هو العهد الذى تأكل فيه دودة القطن المحصول الرئيسى للبلاد ، والذى يرتفع فيه سعر الذرة ، المأكول الرئيسى للناس ، والذى يهدد فيه الافلاس الخزانة العامة .

ان العهد الذى يجد فيه الكلب مكانه فى الديزل ، ولا تجد فيه أسرة بأسرها من البشر أجرة الركوب فى الدرجة الثالثة ، لأن الكلب يجد من يأويه ، ويحميه ، ويدافع عنه ، أما الفلاح فلا يجد الا أعيانا نزل بهم الفقر ، فعالجوه بالتمسح فى السياسة .. والتعلق بالمبدىء ، حتى اذا قفزوا الى الوزارة ومقاعد السلطان ، اسرعوا فوزعوا انفسهم على مناصب الدولة ، هنا شقيق وهناك شقيق ، وفى الشركات اشقاء ثم اندفعوا ينهبون ويسرقون ، ويقترفون ، سرقات مفضوحة ، سرقات يعاقب الله عليها بقطع اليد ، وتعاقب عليها الامم الحية بالاعدام المدنى أو المادى .

كيف لايتقدم الكلاب ، وجواز المرور فى هذه الايام ، ان تكون تافها لا علم عندك ، خفيفا لا وزن لشخصك ، مسايرا لا اعتبار لرأيك ، وان تتستر على اللصوص وتعينهم ، بل وتعدهم ابطالا وتعتبر جرائمهم تضحيات ، وسرقاتهم غزوات ، وفضائحهم امجادا خالدات باقيات ..

كيف لا تتقدم الكلاب .. وانت ترى الرجل منتفخ الاوداج كبرا ، منتفخ الجيوب تبرا ، وتسأل من هو ، فاذا عبارة تعريف به لا تخلو من اسم سيدة ، او اسم سمسار ، أو اسم خادم من خدام الاستعمار .

كيف لا تتقدم الكلاب ، والرذيلة باتت اليوم المصعد الذى يعلو بالحقراء والمفرطين فى الاعراض ، والمتسمحين فى الاقدام ، والفضيلة قد باتت الاعباء الثقيلة التى لا يرفعها انسان فوق ظهره الا وقصمته ، ولا يرتبط بها الا حطمته ..

فالعهد اذن عهد الكلاب ، وعهد الخيول ، وعهد الامزجة المريضة ، وعهد اللذائذ المسمومة . فلا عجب ان تجلس والى جوارك كلب ، فغدا سيجلس الكلب ، بلا أجرة وفى غير مقابل ، الا أن يكون الاجر ، هو أن تنال شرف الاتصال بالكلاب المشمولة بعطف الاقوياء .

فليعرف اذن الكتاب والباحثون ، وليعرف الوطنيون والمربون انهم يعيشون فى عهد الكلاب ، فليقلبوا أفكارهم وليغيروا فيها وليروضوا ألسنتهم ويصلحوا من شأنها ، وليدربوا اقلامهم ، ويقللوا من اندفاعها ، حتى تتشابه العقول والألسنة والاقلام بما يريده الكلاب ، ويأمرون به ، ويرضون عنه .

الشيطان يتكلم .. !!

" اللواء الجديد - ٢٨ اغسطس سنة ١٩٥١ "

حدثني حافظ رمضان (باشا) يوما فقال إن جلالة الملك كان يستشير فى احدى الازمات رجال السياسة ، فجاء دوره فى مقابلة جلالته ، قبل حافظ عفيفى (باشا) مباشرة . فلما انتهى الحديث بينه وبين الملك ، وهم بالانصراف ، قال جلالته :

- وهل لديك شيء جديد تضيفه ؟

قال : ليس عندى الا أن أتشرف بلفت النظر بأن الذى سيأتى بعدى هو وكيل بريطانى ، أو صنيعة بريطانية . فأومأ جلالته برأسه .

فحافظ عفيفى ، خادم من خدام الانجليز ، أفنى رجولته وشيخوخته فى خدمتهم ، وهو خادم كما ترى مفضوح ، وان لم تكن به ، خفة أمين عثمان ، الا انه من طرازه . ولم تتح لى الاقدار فرصة التحدث اليه الا مرة واحدة ، ولكن هذه المرة كانت كافية ، لتنطبع له فى نفسى صورة تبعث على غاية الاشمئزاز والتقزز . فهو رجل ناعم . ناعم فى كل شيء : ناعم الصوت ، فلا تدرى اذا كان هذا الصوت منبعثا من امعائه ، ام من حذائه ، ام من طرف أنفه . فهو ككل الذين يخدمون الانجليز ، قد قتلوا عواطفهم ، فأصبح يعيش بغير احساسات البشر وانفعالاتهم . ودفن قلبه ، فبات يرى نكبات أمته ، وكوارثها الفادحة ، فيفكر فيها ، لا ليردها عن الشعب المسكين الذى هو احد أفراده (رسميا) ولا ليتعظ منها بوصفه كبيرا من رجال السياسة والمال ، بل لينتفع هو ويكسب . ولقد كسب فعلا . كسب مكاسب فادحة بشيء واحد ، هو التسلل من ركن الى ركن ، والتسلق من مكان الى مكان ، على اكتاف الرجال وعلى تيار الحوادث . ولا أدل على ذلك أنه الان يعد من اكبر رجال المال فى مصر .. مع أن عهده بالمال ، لايرجع الا الى عشر سنوات خلت .. لاتكفى لتمرين محام عظيم ، ولا لاخراج طبيب كبير . فلقد قضى هو نفسه ضعفى هذه المدة فى الطب ، ثم هجره آخر الامر ، فكانت هذه الحرفة هى السياسة ، ولكن حتى حرفه السياسة التى كانت ملاذ كل كسلان مغمور ، فاشل من أبناء أغنياء هذه الامة ، لم تعجبه لانها تكلفه ببعض العناء . وهو يريد ان يأكل حتى التخمة ، ويتمتع حتى الثمالة ، ويتبطل الى آخر الغاية ، بلا جهد ولا عناء ولا تفكير . فكانت هذه الوظيفة التى اختارها فكان مديرا

لشركة ، ثم رئيسا لشركة أخرى ، ثم عضوا فى شركات لا أول ولا آخر . ولا عد لها ولا حصر .. شركات كلها تنتفع بعظيم خبرة سعادته فى شئون الاقتصاد والمال .

ولقد أراد سعادة الباشا الاقتصادى العظيم ان يجدد الصورة التى انطبعت له فى ذهنى ويزيل عنها الغبار ، فخرج بحديثه الذى يدعو فيه الى التعاهد مع انجلترا وأمريكا معا . فرأيتنى أسأل نفسى : ماهو أقرب شبه لسعادته ؟ .. ولم أطل التفكير ، فإن آخر عبارة فى حديث سعادته هى التى أسعفت ذاكرتى .. فقد حذرنا سعادته من التحالف مع الشيطان .. أى مع روسيا .. ان اقرب شبه الى سعادته ، هو .. شبه الشيطان !

انا لم أر الشيطان وجها لوجه الا فيما صوره الفنانون فى صورهم ، والقصاصون فى قصصهم وأهل التمثيل على مسارحهم .. ولكنهم جميعا لم يروا حافظ عفيفى ، ولو رأوه ، لهتفوا من أعماق قلوبهم : هذا هو الشيطان ..

فالشيطان لايمكن الا أن يكون فى هدوء حافظ عفيفى ، وفى انخفاض صوته ، وفى اتئاد حركته ، وفى نعومة تنقلاته . ولايمكن الا أن يكون صموتا أكثر الوقت كحافظ عفيفى ، فان تحدث ففى التافه المسلى من الأمور . حتى يخدعك عن حقيقته ، وحتى يوهمك بعلمه ، وحتى يسرق منك ثقتك به واطمئنانك اليه ..

وما أظن ان الشيطان دخل بيت انسان ليخربه ، ويهدمه على رأسه الا بنفس الحجة التى يريد ان يتذرع بها حافظ عفيفى ليهدم بيت المصريين ، ويخربه عليهم . ان الشيطان لايدخل بيوت الناس الا فى ثوب صديق ، او ناصح ، او معين . والزمن وحده هو الذى يكشف أن هذا الصديق جاء ليسرق من صاحب البيت زوجته ، وان هذا الناصح يبذل النصح ، ليصرف الناس عن الطريق السوى ، وان هذا المعين ، مراب أو جاسوس أو قاتل .

فحافظ عفيفى مشفق أشد الاشفاق على المصريين لانه يجدهم وحدهم فى هذه الدنيا المكشوفة لاتظلهم صداقة ولايسندهم حليف .. وهو يريد أن يضمن لهم الأمن ، ويوفر لهم الدعة . فاختار لهم انجلترا وأمريكا .. فياله من شيطان جرده الله من كل رحمة اختار لهم دولتين معا لا واحدة . وهو يعلم ان احدى الدولتين مفلسة ، فيها سعار الغنى الذى افتقر . والثانية محدثة ..

تواقة الى ان تضع يدها على كل ماتطوله من أمم وبترول وامتيازات واحتكارات ..

اختار لنا دولتين احداهما انقضى لها فى مصـر ثمانية وستون عاما من الاحتلال المدمر المخرب ، فلم تبذل لنا من مودتها الا العهود المنقرضة . والوعود المهجورة . أما الثانية ، فقد أعطت الامم كلاما .. ثم رأت الاحتلال البريطانى يعصف بنا ، فلم تقل له : رويدك .. ورأت الاحتلال الفرنسى يعصف بالمغرب ، والهند الصينية ، فلم تقل له حنانيك ..

لقد اختار لنا الشيطان ، محالفة الذئب والثعلب اللذين ينهشان منا اللحم ويقضمان منا العظم .. وكأننا لانعرفهما . ولكن أنيابهما تخرق نسيج أبداننا . ومع أن بخر انفاسهما يزهق ارواحنا .

فالشيطان ـ على خبثه ، ونعومته ـ شاخ ، فأصبح مفضوحا .. وليس فى الدنيا أقبح من شيطان فقد دهاءه ، وخسر بهاءه ..

رحلات الملوك .. !!

" اللواء الجديد ـ ٣ يوليو سنة ١٩٥١ "

نشرت جريدة (الملايين) نبأ الرحلة الملكية ، قبل اذاعة هذا النبأ بأربع وعشرين ساعة ، فرأت وزارة الداخلية فى نشره مخالفة صريحة وصارخة لقانون أنباء القصر . فطلبت الى النيابة ان توافق على مصادرة الجريدة ووافقت النيابة على المصادرة ، وعرض الامر على القضاء ..

وقد وقف الاستاذ المدقق رئيس نيابة الصحافة ليترافع فى مبررات المصادرة ، فقال كلاما خلاصته ان رحله جلالة الملك ، هى شأن خاص من شئون جلالته ، فقانون انباء القصر يحرم اذاعة الانباء الشخصية لأفراد الاسرة المالكة الا بإذن من وزير الداخلية .. وقد اقر القضاء وجهة نظر النيابة ووجهة نظر وزارة الداخلية . وايد المصادرة واصبح مقررا ان السلطتين التنفيذية والقضائية تعتبران رحله الملك الاخيرة الى سواحل البحر الابيض الشمالية ، هى رحلة يشملها نص قانون انباء القصر باعتبارها شأنا خاصا لجلالته .

ولكن فى العدد الماضى من (اللواء الجديد) نشرنا مقالا افتتاحيا قلنا فيه ان رحلة جلالة الملك هى رحلة خاصة . فدعتنا النيابة فى اليوم نفسه الى التحقيق الذى جرى فى يومين .. سمعت فى أولهما ردود الاستاذ مصطفى مرعى على ماوجه اليه من اسئلة حضرة الاستاذ الكبير رئيس النيابة فى شأن العبارات التى اعتقد المحقق انها تتضمن عيبا فى الملك .

وانتهى اليوم الأول ، وحسبنا انه خاتمة المطاف فى التحقيق .. ولكن حضرة رئيس النيابة دعانا على عجل فى اليوم التالى ، فلبينا الدعوة . وجرى تحقيق جديد ، اساسه ان « اللواء الجديد » اخطأت اذ اعتبرت ان رحلة جلالة الملك هى رحلة خاصة اذ انها رحلة رسمية يباشر فيها جلالته عملا من اعمال وظيفته الكبرى ، بدليل ان المراسيم ترسل الى جلالته اثناء قيامه بهذه الرحلة الميمونة فيوقع عليها ، وبدليل ان وزيرا جديدا قضت ظروف الدولة المستعجلة لإسناد منصب الوزارة اليه فطار الى حيث تشرف بالمثول بين يدى جلالة الملك المعظم على ظهر اليخت الذى يقله .

ولا شك عندى فى ان تحقيق اليوم الثانى جاء بعد دراسة دستورية وفقهية لرحلات الملوك عموما ولرحلة جلالة الملك الاخيرة خصوصا ، وهو بحث جدير بان يلتفت اليه رجال القانون ورجال السياسة ، وان يراجعوا فيه معلوماتهم ، وما وصلت اليه نتائج ابحاثهم . وقد كان مثل هذا البحث محلا لدراسة فى تاريخ مصـر الحديث .

وقد جاء فى صفحة ٧٢٦ من كتاب «فى اعقاب الثورة المصـرية » الذى وضعه المؤرخ الوطنى الكبير الاستاذ عبدالرحمن الرافعى تحت عنوان : « رحلة الملك فؤاد الى اوربا» . ما نصه :

« اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى اوربا .. وارادها رحلة ملك مطلق ، لاملك دستورى ، فلم يدع اى وزير لاصطحابه ، على حين ان المألوف فى النظم الدستورية ان يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك ابدى رغبة فى الا يصحبه احد من الوزراء . وهنا نشأت ازمة داخلية وقف (سعد) فيها الى جانب (ثروت) ، واشترط ان يصحب الملك فى رحلته وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد بنفقات الرحلة الملكية فاحجم عن اقراره لان الملك فؤاد كان لايزال معتزما السفر دون ان يصطحب احدا من الوزراء . وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب (ثروت) فى رحلته . وعلى ذلك اقر البرلمان اعتمادات الرحلة » .

ويفهم من هذه السطور ، أن المصريين منذ ربع قرن من الزمان ، انتهوا فى امر رحلات الملك الى رأى دستورى ، حدد الأمور ، ووضع المعالم ، فالرحلة الرسمية هى الرحلة التى تمثل فيها الوزارة . وعند ذلك تقوم ميزانية الدولة بتحمل مصاريفها فالوزارة لاتمثل فى الرحلة من قبيل المراقبة بل قياما بواجبها الذى تسأل عنه وحدها والذى لاتملك ان تتخلى عنه لغيرها ، فالاتصال بالدول الأخرى ، والتعامل السياسى معها ، وتبادل الرأى مع ممثليها انما هو شأن وزير الخارجية تحت اشراف مجلس الوزراء فوزير الخارجية الذى يجلس فى مكتبه ويتنازل عن شرف مصاحبة ملكه . مفرط فى واجبه نحو الملك ، وفى واجبه نحو الدستور . وهو بهذا جدير بأن يحاكم بعد ان يعزل . ولكن اذا كانت الرحلة خاصة لم يكن هناك من لوم على مجلس الوزراء اذا هو لم يمثل باحد اعضائه فى الرحلة الملكية . اذ من حق جلالة الملك فى مناسبة سعيدة كمناسبة زفافه ان يستمتع بما يستمتع به اصغر

رعاياه فى مثل هذا الظرف من التخفف من اعباء القيود الرسمية بعض الوقت . وان يستجم ويجدد قواه ، فى رحلة خاصة .

ولكن لايطعن فى طابع هذه الرحلة الخاصة ، ان يستقبل جلالته وزيرا او يوقع مرسوما ، اذ ان ذلك يقع من جلالته ، رغبة فى عدم تعطيل الاعمال وهو يملك فى الرحلة الرسمية ايضا أن يوقع المراسيم ويقابل الوزراء فى سفن مملوكة للدولة . باعتبارها امتدادا لأرض الوطن .

وبعد ، ماذا دهانا ؟
كان وزراؤنا فى سنة ١٩٢٨ اكثر معرفة بحدود الدستور واكثر استعدادا لتحمل تبعاته .

اتكون الوزارة قد اعتزمت ان ترجع بنا القهقرى ، وان نعدو بظهورنا ؟! .
انكون قد سئمنا الواجبات الثقيلة والقيود الغليظة فأردنا أن ننطلق على وجوهنا ؟!
إننا ان فعلنا تردينا فى هوة ما لها من قرار ..
ولكن الله لايرضى لنا بشىء من هذا ، وفينا من يستطيع ان يقول كلمة الحق ، ولو فتحت له ابواب السجون .

من كتابات : احسان عبد القدوس

- دولة القتل ..!
- الفساد الذى تحميه القوانين
- هذه الحكومة يجب ان تستقيل

دولة الفشل ..!

« روز اليوسف ـ ٨ يوليو سنة ١٩٥١ »

إننا فى مصـر نؤمن بالفشل ونعبد الفاشلين ..

الفشل فى كل مكان . وامام كل خطوة ، ووراء كل زعيم ، وفى حنايا كل «ملف» وفى ظلام كل «درج» وفى طيات كل صوت .. والفاشلون هم الذين يحكمون مصر ، وهم الذين يسوقونها من فشل الى فشل ثم الى فشل جديد .

رئيس الوزراء فاشل كبير .. فشل فى ان يحقق اهداف مصر القومية ، وفشل فى ان يصون نزاهة الحكم ، وفشل فى ان يحتفظ بقوة الشعب ، وفشل فى ان ينتصر للدستور ، وفشل فى ان يوفر قوت الشعب ، وفشل فى ان يجمع من حوله وزراء ناجحين ، وفشل فى ان يصلب عوده امام الأزمات ، بل انحنى لها حتى اصبح يتقدم الى الوراء زاحفا على بطنه .

والوزير الذى يتولى القضية الوطنية ، وزير فاشل .. فشل فى ان يحقق اهداف مصر ، وفشل فى ان يصون كرامة وطنه ، وفشل فى ان يغطى فشله .. وترك وجه مصر تكويه صفعات الانجليز ، وسمع باذنه ان لا امل فى الجلاء ، وأن لا امل فى الوحدة ، فلم يقاوم ، ولم تهده عبقريته ـ او وطنيته ـ الى طريق جديد يسير فيه ، انما استمر فى طريق الفشل لا يحيد عنه ، ولا يخجل منه ، ولا يداريه .. ورغم ذلك فلا يزال وزيرا مهما من وزراء مصـر .

والوزير الذى يتولى شئوننا المالية وزير فاشل .. فشل فى ان يجعل من ميزانية مصـر ميزانية محترمة ، وفشل فى ان يوقف التضخم المالى وفشل فى ان يرضى الطوائف ، وفشل فى ان يمول المشروعات الكبرى ، وفشل فى ان يفرض ارادته على الاغنياء .. وفشل فى ان يوقف شهوات اصحاب النفوذ ، وفشل فى ان يصون مال الدولة من ايدى المختلسين والمتطفلين و « المراقيع » الطامعين .

وهو نفسه وزير الداخلية .. وقد فشل فى ان ينأى بالادارة الحكومية عن

الحزبية ، وفشل فى ان ينشر الاطمئنان والاستقرار فى كل قرية ، وفى كل مديرية ، وفى صدر كل عمدة ، وكل مأمور ، وكل كونستابل ، وشيخ خفر . وفشل فى ان يضع للجريمة حدا ، وللوساطات حدا ، وللخلاعة حدا .

ووزير الحربية فاشل .. فشل حتى فى الاحتفاظ باختصاصه ، وترك الجيش يخرج من بين يدى الحكومة والشعب ، ليكون هيئة كهنوتية لها اسرارها ، ولها سلطانها ، ولها استقلالها ، ولها قائد فاشل .

ووزراء التموين والاشغال والتجارة .. الخ ، كلهم فاشلون ، وكلهم لا يدارون فشلهم ، بل يفخرون به .

والرجل الذى يتولى شئوننا العربية فاشل ، بطبيعته .. فاشل من يوم ولد .. ولا يكاد يرى الا والفشل من ورائه .. اشترك فى حرب طرابلس ففشلت الحرب ، واشترك فى وزارة على ماهر ففشلت الوزارة وفشل على ماهر ، وساهم فى انشاء الجامعة العربية ففشلت ، ونظم حرب فلسطين ففشلت ، وساهم فى حركة تحرير ليبيا ومراكش .. الخ . ففشلت كل حركات التحرير التى اشترك فيها.. ورغم ذلك فهو يعتمد على هذا الفشل فى الاحتفاظ بمنصبه ، وفى تجديد مدة خدمته كلما ارتفع صوت بابعاده .

والمعارضة يتولاها زعماء فاشلون .. فشلوا فى اكتساب ثقة الشعب ، وفشلوا فى مواجهة الحقائق السافرة وفشلوا فى وقف طغيان الحكومة واخطائها .

كلهم فاشلون ..

ورغم ذلك فليس بينهم واحد يخاف من فشله او يندم عليه ، بل ان هذا الفشل هو الذى يؤهله لحكم مصر ، وهو الذى يحتفظ له بسطوته ونفوذه ، وهو الذى يؤهله للمنصب وللجاه ، وهو الذى يقدمه على خلق الله ويضعه فوق رءوس الناس .

إن قائمة الفشل فى يد اى رجل من رجالات مصر ، هى التى تفتح امامه الابواب ، وهى التى تمهد امامه الطريق ، وهى التى تقربه وتحقق احلامه ، وكم من زعيم او رجل فشل ، وقلنا : لن يعود . فاذا به يعود موفور السلطان والجاه ، ليفشل مرة ثانية ثم ليعود مرة ثالثة .

وويل للناجحين .!!!

ويل للحر الابى الذى يخشى ضميره ، ويخشى الله فى وطنه ..!!
وويل للكفء الذى ينظر الى الأمور نظرة جدية .. ويعمل متعمدا النجاح ، لا متعمدا الفشل . !!

ويل لمن يحاول ان يجعل من مصـر دولة منتصرة ناجحة .

ويل له ، فالابواب تغلق من ورائه ، ومن امامه ، والجبروت الظالم يطارده اينما حل ، والتهم المفتراة تلاحقه فى كل يوم .. فان كل عاقل وطنى ناجح معناه فى مصـر انه شيوعى ، او انه متطرف يسعى لقلب نظام الحكم .

اطردوا الفاشلين ، ودعوا الناجحين يأخذون مكانهم فى قيادة مصر .
جربوا صنفا اخر من الرجال غير هذا الصنف الذى أثبت فشله .. وارحموا مصـر من الفشل ..

الفساد الذى تحميه القوانين !!

« روز اليوسف - ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ »

اصدر مجلس الوزراء يوم الخميس الماضى ، قرارا بحظر نشر انباء الجيش ، الا بعد اذن كتابى من وزير الحربية .

وهو قرار من سلسلة قرارات وقوانين ، جرت عليها هذه الحكومة منذ تولت امر البلاد . عقابا للصحافة كلما ادت ، او حاولت اداء واجبها . وعقابا للشعب ، او الرأى العام ، كلما ابدى اهتمامه بما يجرى باسمه من مهازل ، وما يرتكب باسمه من جرائم .

والحكمة - او المراد - من هذا القرار الجديد ، لا تخفى على احد ، فان جيش مصر لم يسبق له ان تعرض لافشاء اسرار تنقلاته الحربية ، أو تحركات قواده ، او مناوراته او تجاربه ، أو نظام دفاعه عن المطارات والموانيء ، او خططه العسكرية لحماية المرافق العامة او حماية المدنيين ، او برامجه او بعثاته . وكلها اشياء نص القرار على حظر نشرها .

ولو وقف القرار عند هذا الحد ، لقلنا انه قرار اتخذ لحماية الخطط العسكرية ، وما يتعلق بها من الافشاء والتسرب الى اعداء البلاد ..

ولكنه مضى فى احصائه للممنوعات والمحظورات ، فذكر المباحثات ، والمفاوضات والطلبات ، والعروض والعقود !!

وهنا لا يستطيع احد ان يغفل الصلة بين هذا القرار ، وبين قضية الاسلحة والذخائر الفاسدة التى أثارتها هذه المجلة . ولم تستطع الحكومة وقف اهتمام الرأى العام بها ، فاضطرت - عاجزة - الى المضى فى التحقيق فيها .. حتى اذا وجدت الحلقات يجذب بعضها بعضا ، لتلتف حول اعناق من تخشى الحكومة نفوذهم وسطوتهم ، عجلت بالإجهاز على القضية ، واصدرت حكمها على النائب العام ، قبل ان يصدر القضاء حكمه على المتهمين ! .

وفتحت الحكومة عينيها ، فوجدت طريقها مزروعا بالاشواك السامة

القاتلة .. فلا هى تحتمل التعرض لهذه التجربة مرة اخرى ، ولا هى تستطيع وقف الفساد ، ووضع حد للجريمة ، ولشهوات النفوس الضالة المتحكمة التى أثرت وتثرى من دماء الشعب .. من الطلبات والعروض والعقود ، التى يدفع الجيش ثمنها مضاعفا.. من ميزانيته ومن حياة جنوده وضباطه .. ولم يكن بد من اصدار هذا القرار ! .

اتريد الحكومة عندما تقع فى ايدينا وثيقة مماثلة لهذه الوثائق التى قدمنا بها المتهمين الى القضاء ان نسرع بها الى وزير الحربية ، ليتفضل معاليه ، فيمهرها بتوقيعه ويأذن لنا فى نشرها ، او تقديم متهمين جدد الى القضاء ؟!

وهل تريد الحكومة ان تقنع الشعب بهذا المنطق الذى لا يقنع صبيان المدارس ، بانها حريصة على اجراء العدل ، وحماية الجيش وتطهيره ممن يعبثون بحياة افراده ، وبالدفاع عن الوطن ، والذود عن حياضه ..

وماذا يكون الأمر ، لو القى الوزير نظرة على ما نقدمه اليه من وثائق ، ثم ابتسم ، ومد بها يده الى غياهب درج من ادراج الاغفال والنسيان ..

واى سلطة يملكها وزير الحربية حتى نتقدم اليه بما يكون لدينا من معلومات او وثائق ؟! .

إننا نتقدم بما لدينا الى الرأى العام ، لتأخذنا النيابة بما نكتب ، أو تأخذ المجرمين بما اقترفوا .. بما لها من سلطات التحقيق ، وحق اقامة الدعوى العمومية .

فأى سلطة مماثلة يملكها الوزير .. الا ان تكون اجراء التحقيق الادارى الذى تعبث به الايدى كما تشاء .

وماذا يكون الأمر .. لو كان وزير الحربية نفسه هو المسئول عن عبث نتمكن من اكتشافه فى الطلبات او العروض او العقود ؟! انذهب اليه لنستأذنه فى النشر ضده ، أم لكى يتولى بعدله وعنايته إحقاق الحق ، وإزهاق الباطل ، كما جاء فى بلاغه المشهور الى النيابة العمومية ؟ .

انها لمهزلة .. مهزلة نعز انفسنا واقلامنا وواجبنا الصحفى عن التردى فى الخضوع لما يهدف اليه القائمون بها .

مهزلة .. لا نملك حيالها ، الا ان نعد وزير الحربية ومجلس الوزراء منذ

الآن ، بأننا لن نتراجع عن نشر اى نبأ نشم فى حناياه رائحة العفن والفساد ، الذى نعمل على تطهير الجيش منه .

سننشر .. وننشر .. وننشر .. ولن نخاف ، ولن نسكت عن عابث او مرتش او سمسار .. من هؤلاء الذين لم يستطيعوا حماية انفسهم من شر انفسهم ، فسعوا الى حمايتها بالقرارات والقوانين .

هذه الحكومة .. يجب ان تستقيل .. !

« روز اليوسف ـ ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ »

كانت الحجة التى استندت اليها الحكومة ، وأقول الحكومة ـ ولا اقول « اسطفان باسيلى » ـ فى محاولة اصدار التشريعات الصحفية ، هى حماية النظام الاجتماعى .

ولا اعتقد ان هناك خلافا بين الصحافة والحكومة فى وجوب حماية النظام الاجتماعى ، بل ان الصحافة دائما احرص من الحكومة فى حماية هذا النظام .

ولكن ، ما هو النظام الاجتماعى فى مصـر ؟ او .. هل فى مصـر نظام اجتماعى ؟!

إن النظم الاجتماعية المطبقة فى العالم هى : الشيوعية ، والديمقراطية ، والدكتاتورية ، او الفاشية .. أو هى من الناحية الاقتصادية : الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية .

فاى نظام من هذه النظم مطبق فى مصر ؟

لنفرض انه النظام الديمقراطى الاشتراكى ، كما تقول الحكومة وكما قال فؤاد سراج الدين مرة فى مجلس النواب .

فأى مبدأ من مبادىء الديمقراطية الاشتراكية يحمى ثروة عائلة البدراوى وسراج الدين وتفاتيش اصحاب التفاتيش ؟!

وباسم اى مبدأ من مبادىء الديمقراطية الاشتراكية تستطيع الصحافة ان تسكت او تدافع عن الصفقات المريبة ، وعن الاستثناءات ، وعن استغلال موارد الدولة فى اتخام الكبراء والوزراء ؟!

وبأى صورة من صور الديمقراطية الاشتراكية يفرط فى ميزانية الدولة حتى تختل وتبتز اموال مصـر لتبعثر فى مصايف اوربا ومشاتيها ، وتفرض القوانين الاستثنائية لحماية مصلحة فرد ضد مصلحة المجموع . وترفع الضرائب غير المباشرة التى يتحملها الفقراء ، وتحاول الحكومة رفع ثمن رغيف العيش بينما لا تحاول رفع ثمن زجاجات الويسكى والشمبانيا ؟ ..

وأى تفسير للديمقراطية الاشتراكية يبيح أن يبقى الفلاح على حاله ، مريضا جائعا محروما من النعمة الا نعمة الجهل ، ويبيح لاصحاب المصانع أن يستغلوا العمال ويعصروا دماءهم حتى يمرضوا بالسل ثم يطردوهم من العمل ـ الى الشارع لا الى المستشفيات ـ بحجة حماية زملائهم من عدوى المرض ؟!

اننا نريد أن نتفق أولا على نوع النظام الاجتماعى المطبق فى مصر ، وتفسيراته وحدوده ، وما يدخل تحته من تصرفات وما لا يدخل ، ثم نتفق بعد ذلك على القوانين التى توضع لحماية هذا النظام .

وقد تطوع ، معالى الدكتور حامد زكى باشا ، وفسر النظام الاجتماعى فى مصر بأنه يعتمد على قواعد ثلاث ، هى : النظام الملكى الدستورى ، ونظام الملكية الفردية ، ونظام الأسرة .

وهذا صحيح وحق ..

ولكن ، أى صحيفة من الصحف المصرية نادت بتحطيم هذه المبادىء ، أو عارضتها ، حتى تسن هذه التشريعات التى أريد فرضها على الصحافة ؟ ..

انى لم أقرأ فى أكثر الجرائد المصرية تطرفا دعوة الى الجمهورية على اختلاف أنواع الجمهوريات .. ولم أقرأ فى أكثر الصحف تطرفا ، دعوة الى الغاء الملكية الفردية ، أو اعتبار الأراضى كلها ملكا للدولة .. ولم يظهر قلم ، بعد ، ينادى بالغاء نظام الأسرة المصرية ..

ان ما كتب حتى اليوم وما اثار ثائرة الذين أرادوا فرض القوانين المقيدة للصحافة ، انما كتب حماية للنظام الملكى الدستورى وتدعيما له فى حدود الفهم الصحيح والمنطق السليم ، وحماية للملكية الفردية وتنظيما لها فى حدود العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وحماية لنظام الأسرة من أن يحطمه الفقر والظلم والشعور بالسخط ..

وفى دولة ديمقراطية كانجلترا يناقش مجلس النواب مخصصات الملك ويعترض عليها ، وتحاسب الصحافة ولية العهد على ما تنفقه من مال خارج الدولة ، وتلوم زوج ولية العهد لأنه اشترى سيارة رولز رويس ، وتسأله : من أين لك هذا ؟ ثم تثور عندما تحس بأن الملك تعدى سلطاته الدستورية ، كما حدث فى أيام ملكها السابق أدوارد الثامن ـ دوق وندسور ـ ورغم ذلك لم يقل أحد إن النظام الملكى الدستورى فى بريطانيا قد تزعزع ، بل إنه ازداد ثباتا

وجلالا على مر الأيام ، ولم تحاكم جريدة من الجرائد الانجليزية بتهمة العيب فى الذات الملكية ، بل قدرت الحكومة اخلاص الجرائد لنظام الدولة ، وشجعتها على المضى فيه ، وصانت حقها فى أن تؤدى واجبها نحو الشعب والعرش معا ..

وفى دولة كانجلترا أيضا .. قامت الصحف بالدعوة الى تنظيم الملكية الفردية ، وحققت الحكومة دعوتها عن طريق فرض الظرائب التصاعدية وتأميم الصناعات الكبرى ، ورغم ذلك لم تحبس صحفيا واحدا ولو حبسا احتياطيا بتهمة محاولة قلب نظام الحكم .. وقامت نفس الدعوة فى الهند عندما قضى على نظام المهراجات ، وفى ايران ، وفى فرنسا ، بل وفى المانيا ، وايطاليا فى عهد هتلر وموسولينى ، وكل هذه البلاد يقوم نظامها على الديمقراطية الاشتراكية ، وتقوم صحافتها على حماية هذا النظام .

وأكثر من هذا .. فقد لا يعلم معالى حامد زكى باشا ، أن هؤلاء الذين يخاف منهم على نظام الحكم فى مصر ، والذين أرادت الحكومة أن تحطم أقلامهم عندما حاولت فرض قوانين الصحافة ، سبق لهم أن بحثوا فيما بينهم - وكنت واحدا منهم - فكرة انشاء حزب جديد يضمهم جميعا ، وكان الاسم المقترح لهذا الحزب ، هو : "الحزب الملكى الدستورى" ومعنى هذا الاسم انه حزب يقوم على الاعتراف بالنظام الملكى الدستورى ويعمل على صيانة الملكية والدستور معا . وقد أجل بحث الفكرة ريثما تهيأ الاذهان لها .. وعندما تتحقق الفكرة ويقوم هذا الحزب الجديد ، فسيجد من بين المسئولين من يتهمه بأنه حزب أحمر !!

وهذا ما يجب أن يفهمه معالى حامد زكى باشا ، اذا اتسع صدره لمحاولة الفهم ، أما اذا ظل معاليه مصرا على أن هذه الصحف التى أرادت الحكومة أن تطبق عليها التشريعات الصحفية المقترحة ، انما هى "صحف حمراء" وان كتابها "شيوعيون" ، فلماذا لا يطالب بتطبيق قوانين مكافحة الشيوعية عليهم ، وهى القوانين التى تبيح مصادرة النشرات الصحفية اداريا ، وتبيح للقضاء ان يحكم على مروجيها وكتابها بالسجن الى عشر سنوات ، بدلا من فرض هذه التشريعات الجديدة التى حاولت الحكومة فرضها ؟

لماذا ؟!

لأنه لا يؤمن بما يقول ، ولأنه يعلم فى دخيلة نفسه ان هؤلاء الكتاب ليسوا "شيوعيين" ، وان هذه الصحف ليست "حمراء" ، انما هى بيضاء ناصعة ، وان كانت تحرر بدم أحمر نقى ، انقى من أن يسكت على ضيم ، أو يرضى

يظلم ، أو يسكب قطراته تحت الأقدام تزلفا ورياء وخسة ، ابقاء على منصب يضحى فى سبيله بالماضى القريب ، والمستقبل البعيد ، وبالمنطق الوطنى السليم .

ورغم ذلك فانى أحب حامد زكى .. أحبه لأنه أكثر الوزراء صراحة ، ولأن لسانه يفضح ما يدور برأسه ، وإن كان البعض يسمى صاحب مثل هذه الصراحة ، "مدبا" !

وقد "اندب" معاليه وقال فى حديثه الذى لم يكذبه : "اذا كانت الروح العامة شيوعية فيجب أن تكون الحكومة من طرازها أيضا ، اذ لا يمكن ان يتفق وجود حكومة ديمقراطية فى بلد تتفشى فيه الشيوعية ، ومن الواجب ان تتخلى الحكومة الديمقراطية عن الحكم" ..

والروح العامة ليست شيوعية ، واذا أراد معالى الوزير برهانا فليراجع مقالاته التى كان يكتبها حينما كان معارضا ويوقعها بامضاء "أبو يوسف" .

ورغم ذلك ، فهذه الحكومة يجب أن تستقيل لا لأن الشعب شيوعى ، بل لأنها ليست حكومة ديمقراطية ، ولا تفهم للديمقراطية معنى الا معنى الاستمرار فى الحكم !

من كتابات : خالد محمد خالد

- اليوم خمر .. وغدا خمر .
- وراء كل ثورة رغيف .
- صاحب الجلالة .. الشعب .
- لا تخف إنك أنت الأعلى .

اليوم خمر وغدا خمر .. !

"روزاليوسف" ٣ يوليو سنة ١٩٥١ ـ وكان مجلس الوزراء قد بحث فى اجتماعه مسالة الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاما على وفاة محمد على مؤسس الأسرة العلوية .

عندما كان جيشنا يقتل فى فلسطين كان لاشراف القاهرة كل ليلة حفلة حمراء يجاهدون فيها جهادا مبرورا ! ..

وعندما كانت حكومة ايران تغامر من أجل شرفها وحياتها ، وتسترد فى حزم بترولها المنهوب ، كانت حكومة مصر تساهم فى دعم شركات البترول الأجنبية بها وتهديها أربعة ملايين من الجنيهات المبللة بعرق الكادحين ! ..

وعندما جلس مجلس الوزراء فى بريطانيا مجتمعا ليضع الرد الأخير على استجدائنا ، كان مجلس وزرائنا مجتمعا ليقرر الاستعداد من اليوم للمهرجانات الضخمة التى ستقام ، بعد خمس سنوات ، بمناسبة مرور مائة وخمسين عاما على ذكرى وفاة محمد على باشا الكبير !! .

وعندما كان "تشرشل" يخطب فى مجلس العموم مطالبا حكومته بأن تفرض علينا مزيدا من القيود والسلاسل ، كان رئيس حكومتنا يخطب فى الهواء متحدثا عن الزغاريد التى سمعها .. والهتافات التى استقبل بها أثناء رحلته من القاهرة الى الاسكندرية !! .

وبينما ذهب امبراطور ايران يوزع الأرض ، ويشيع الاقطاع الى مقره الأخير ، انطلق الاقطاع المصرى السائب يذبح الفلاحين .. ويدق رءوسهم بالبالطة تحت سمع الحكومة وبصرها !

وهكذا يقنعنا سادتنا وكبراؤنا بفساد ذلك الشعار الذى كان يقول : "اليوم خمر . وغدا أمر" .. ويرفضون ان يقسموا حياتهم بين الجد والهزل .. ويصممون على أن تكون كلها خمرا .. ولهوا .. واستخفافا !

وكل يوم لا يصعد فيه الحكم الى أسفل ، فهو فى نظرهم يوم منحوس .. يعلنون الى الله منه براءة ومتابا ! .. وأصبح شعارهم الذى يدينون له بالطاعة والولاء هو : "اليوم خمر .. وغدا خمر .. وبعد غد خمر" ؟! .

ومن كان من ذلك فى ريب ، فلينظر فيما حوله من مظاهر الحكم جميعا يجد هذا الشعار مسطورا عليها بخطوط من ظلمات ! .. هل تجدون فارقا ـ أى فارق ـ بين صيف ١٩٥٠ ، وصيف ١٩٥١ ؟ كلا . الا ان يكون الفارق ايغالا فى الرجس وامعانا فى التحدى .

فى ذلك الصيف ازدهر أملنا فى القصاص من الذين خانوا جيشنا .. وفى هذا الصيف ازدهر أمل مجرميها فى أن يعيدوها من جديد جذعة ! ..

فى الصيف الماضى كنا نخشى أن يفقد النائب العام بعض سلطته .. وفى هذا الصيف فقدنا النائب العام نفسه ! ..

فى الصيف الماضى كانت لندن تستقبل وزير خارجيتنا ليفاوض وزيرها .. وفى هذا الصيف حرمتنا من هذا الشرف .. وأعلنت أنها غير مستعدة لاستقبال أحد !

أفمن أجل هذا الحكم السفيه يشقى أباؤنا فى الحقول ، وأخوتنا فى المصانع ليدفعوا من نور أعينهم الخابية ، وخفقات قلوبهم المجهدة ، ضرائب .. وأتاوات ؟؟ ..

ياويل مصر من حكامها الصالحين .. لقد جعلوها بصقة وعارا .. وقطعوا ما بينها وبين العالم المتمدين من سبب .. ذلك ان شعار الحكيم فى الأمم الحرة : اليوم أمر .. وغدا أمور .. وشعاره فى مصر المرزوءة : اليوم خمر . وغدا خمور .

وراء كل ثورة رغيف !! ..

"روزاليوسف" ـ ٢٤ يوليو سنة ١٩٥١ ، وكان مجلس الشيوخ سينعقد فى مساء ذلك اليوم نفسه ليناقش اقتراحا للحكومة بزيادة سعر الرغيف مليما ..

فى الساعة السادسة من مساء اليوم ـ الاثنين ـ يجتمع مجلس الشيوخ ليقرر مصير البطون الصائمة .. هل تقدم تضحية جديدة من أجل سفهاء مصر ومترفيها ، وتشد عليها حجرا اخر يسكت صياح الامعاء المهتاجة ، أم حسبها ما نالها من سغب ، وما أصابها من ضمور ؟

وجلسة اليوم امتداد لجلستين سلفتا ، أبلى فيهما الشيوخ المحترمون بلاء مبينا وارتفعت أصوات كريمة مولولة تقوْل : إذا كان فى الميزانية عجز ، فلا تجمعوا من أفواه الجياع ... بل خذوه من الرصيد المجنون الذى تنشئون به قصر محمد على فى شبرا .. ومن أدوات الزينة التى تبلغ قيمة المستورد منها ١٨ مليونا من الجنيهات فى العام أو تزيد ..

ولقد تبدت فى الجلسة السابقة حقيقة فاجعة كشفت عن الحضيض الذى انحدرت اليه قيمة الشعب فى نظر حاكميه .. ذلك انه فى الوقت الذى تريد الحكومة فيه ان ترفع سعر الدقيق الشعبى ، والرغيف الشعبى ، تذهب فتخفض سعر الدقيق الفاخر الذى يصنع منه السادة فطائرهم المحشوة ! ...

مع أنها لو أعادته الى سعره الأول لربحت مالا وفيرا ، لكنها بالمترفين رءوفة رحيمة .

ومشكلة الرغيف لا تتمثل فى زيادة سعره مليما ، بل فى المبدأ الخطير الذى تشير اليه هذه التصرفات المريبة .. فكلما جاءت الميزانية لم يجدوا سوى لحوم الفقراء وجسومهم ، يدسونها فى فمها المسعور ، وجوفها النهم ..

وما مسئوليتنا نحن عن ميزانية لا توفر لنا غذاء ، ولا شرابا ، ولا علاجا ؟ .. ميزانية اتخذها الاشقياء كلأ مباحا لاطماعهم وما يشتهون ، على ان زيادة المليم مرهقة للمستهلك العادى وان لم تشعروا ، فالمواطن الذى يعول خمس أنفس مثلا فى حاجة لعشرين رغيفا فى اليوم على الأقل .. وفرق السعر الذى يتحمله انئذ هو ستون قرشا فى الشهر .. مبلغ تافه ؟ .. أليس

كذلك ؟! .. لكنى أقسم لكم أنه فى حياة الملايين من هذا الشعب جسيم جد جسيم ! .. وللمسألة وجه اخر خليق بنا أن نتدبره مليا ، فلطالما كان الرغيف هو عود الثقاب الذى اضرم الحطب وأحال الظالمين الى رماد ؟! ..

ومن يدرى .. فربما كان من الممكن ان يكتفى ثوار باريس بتحطيم "الباستيل" .. لاسيما وقد استسلم الملك لمطالبهم .. وتنازل الاشراف عن امتيازاتهم ، لولا الرغيف .. فلقد حدث ان شح الخبز فى باريس فجأة .. وتجمع النساء امام المخابز والافران يصحن : "الخبز .. نريد الخبز .." ، وجاءت الجماهير تتراكض فى زحام طويل وصاحوا جميعا : "الخبز .. الخبز" .. فلما لم يجدوه صاحوا : "الى فرساى .. الى فرساى" .. واندفعوا كسيل العرم حيث اكرهوا الملك ، والملكة ، وولى عهدهما على العودة الى باريس وسجنوهم فى قصر التويلرى .. ثم مضت الثورة لمداها البعيد .. وفى انجلترا نفسها ، لم تطق الجماهير ارتفاع سعر الرغيف امام "المسغبة الأربعينية" ، فانطلقت تدمدم وتصيح : استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم .. فإما الرغيف وإما الدماء ... وإما الحياة وإما الفناء ..." .

فياليت حضرات الشيوخ المحترمين يعلمون ان زيادة مليمين اثنين فى قانون الدمغة الذى فرضه الانجليز على الأمريكان قبل استقلالهم ، هى التى شدت زناد تذمرهم وحقدهم .. ومن ذلك اليوم ، وبسبب مليمين ، بدأت حرب الاستقلال وثورة الحرية .. نعم .. ياليتهم يعلمون .. وياليتنا نعلم .

صاحب الجلالة الشعب !! ..

"روزاليوسف" - ٢١ اغسطس سنة ١٩٥١ - وكانت الحكومة قد اعتمدت مبلغ اثنين وستين الفا من الجنيهات ، لشراء سيارات للقصور الملكية .

تلقب "الصحافة" بصاحبة الجلالة ، ثم لا يدرى القانون فى ذلك تجديفا ولا عيبا ، نريد أيضا أن نلقب "الشعب" بصاحب الجلالة ، فهو أحق بها وأولى ..

ولماذا لا نكون كذلك ؟ .. نحن الذين ندفع الضرائب ، وننشىء الميزانية .. نحن الذين نشق الترع ، ونسقيكم ماءها .. ونحرث الأرض ، ونطعمكم ثمارها .. وندير المصانع ، ونهبكم نتاجها .. نحن الذين نصنع لكم من بؤسنا ثراء .. وننسج لكم من عرينا كساء .. واذا كان فى مصر أحد جدير بأن تخشاه الحكومة وتجامله ، فهو نحن .. لأننا أصحاب البلد الذين نولى ونعزل .. ونضع ونرفع .. ونعز ونذل .. واذا جردتنا ظروف طارئة من سلطتنا يوما أو بعض يوم ، فمردها المحتوم الينا .. والينا وحدنا ، فى يوم ترونه بعيدا ونراه قريبا .

نحن الذين جئنا بالأسرة العلوية .. وفى أحلك ساعات ضعفنا ذهبنا لنعزل خورشيد باشا ونضع مكانه محمد على . ولما قال لنا : اننى وليت بأمر السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين .. صرخنا فى وجهه : بل نحن الذين وليناك ونحن الذين سنعزلك .. وبعد أيام كان يتدحرج فى طريقه الى تركيا ، وكان محمد على يجلس مكانه .. بأمرنا ، نحن صاحب الجلالة الشعب .. وهذا الوفد .. نحن الذين جئنا به الى الحكم فى ضجة حافلة .. ومع ذلك .. فماذا حدث ؟ ..

حدث أن وقف الشاذلى "باشا" بمجلس الشيوخ ، منذ أيام ، يقترح حذف اثنين وستين ألف جنيه من ميزانية ديوان الملك ، لأن السيارات المزمع شراؤها بهذا المبلغ للديوان لا تقتضيها ضرورة ملحة فى هذا العام على الأقل .. فوقفت الحكومة ممثلة فى وزير كان الناس ، يتهمونه ظلما ، بالذكاء الخارق والوطنية الشابة .. فدافعت عن "ثمن السيارات" واقنعت المجلس بوجهة نظرها ..

وقد لا يكون ثمت بأس فى ان يعتمد لديوان الملك بدل الستين ألفا ستمائة ألف لو أن ريح الميزانية تجرى رخاء .. لكن المؤلم ، والمحزن ، أن الحكومة التى جاد ولاؤها للديوان بهذه الكماليات .. حرمت الشعب من ضروراته الكبرى .. ولطمت خدودها ولاتزال تلطمها للعجز الفادح الذى يهدد

الميزانية .. وحذفت كثيرا من الاعتمادات الهامة التى لا غنى لاصحابها عنها .. فستون ألف جنيه حذفتها من ميزانية الأزهر رغم وعودها الكاذبة التى بذلتها .. ورغم "٣ مارس" الذى ضربت فيه العلماء ضربا مذلا مهينا ! .. ومائتا ألف جنيه ، لاصلاح تلال زينهم حذفتها كذلك ، لتظل الصراصير الآدمية التى تعيش هناك محرومة من أن تجد لها فى وطنها وطنا .. وفى بلادها سكنا !! .. ومئات الآلاف ، تبخل بها على وزارة المعارف كى لا يتاح لأولاد الكلاب أن يتعلموا كأولاد الذوات ، وأبناء الصالونات ! .. وأخيرا تجىء الطامة الكبرى ، فتؤكد صحيفة حكومية بأن كادر الموظفين لن ينفذ هذا العام لأن الميزانية فى حالة أعياء ! ..

ولكن اسمعوا أيها العابثون . لقد صنع أخ لكم من قبل هو "نوبار باشا" مثل صنيعكم هذا .. وأفرغ مال الشعب فى ديوان الخديو .. فقصده الشعب فى نظارة المالية وضربه ومرغه فى التراب .. وجاء "اسماعيل" لينقذ بنفسه خليله فرفض الشعب وساطته ولم يدع جثة نوبار حتى تعهد "اسماعيل" برد الاعتمادات المحذوفة (!)

وصحيح اننا لن نضربكم لأننا نحترم القانون .. بيد أننا سنسقطكم اذا لم تثوبوا .. سنسقطكم دون أن تغنى آلهتكم عنكم شيئا .. ويومئذ تعلمون علم اليقين ان هذا الشعب صاحب جلالة .

لا تخف .. إنك أنت الأعلى !

"اللواء الجديد - سنة ١٩٥١" ..

فى حياة كل شعب ينابيع باطنة تمده بأسباب الاخفاق ، وأسباب الظفر ..
وفى العقل الباطن لكل أمة تستقر رواسب تجاربها العديدة .. وتتراكم ذكريات فشلها ، وذكريات نجاحها .

ومستقبلها منوط دائما ، أو غالبا بالقدر الذى تستطيع به أن تمحو ذكريات الاخفاق من ذاكرتها .. وتبعث ذكريات الفوز والامل .. فبهذا القدر وحده يمكنها ان تمخر الحوادث .. وتشق لنفسها طريقا وسط عبابها .

ومن هنا كانت حاجة الجماهير المتحفزة للثقة بنفسها ، والايمان بماضيها قبل البدء فى طريق الكفاح .. حتى اذا انقدحت امام وعيها اللحظة الحاسمة ، والفرصة الملائمة تبعتها بكل عقلها وقلبها وطاقتها ..

وفى تاريخ البشرية لوحات كثيرة تصور هذا المعنى فى براعة وحذق .. وهذه احداها :

عندما دعا لويس السادس عشر "مجلس طبقات الأمة" للاجتماع ليعاون الحكومة فى تقرير ضرائب جديدة - وكان هذا المجلس معطلا منذ عهد "ريشيليو" - اغتنم الوطنيون هذه الفرصة ، وقرروا وضع دستور جديد للبلاد يطامن من كبرياء "الملك لويس" وطيشه .. وأقسموا يمين "ملعب التنس" - هنالك اقنعت الحاشية مليكها ان يواجه المجلس فى حزم رادع .. فذهب الى "المجلس الوطنى" كما اسماه الأعضاء أخيرا .. واستجمع "لويس" كل شجاعته التى أفاءتها عيه مركبات نقصه .. ثم أعلن بطلان جميع قرارات المجلس التى اتخذها بشأن الدستور ، وختم كلمته السامية بهذه العبارة المغرورة :

"اذا لم تنفذوا أمرى فسأعمل وحدى .. وسأعتبر نفسى مندوب الأمة الفرد المطلق" .

واحتوى المجتمعين صمت عميق . كان من الممكن ان يطول حيث ينتهى الى اذعان يضيف به الشعب الى رصيده من الاخفاق جديدا .. بيد أن رجلا تركز فيه وعى أمته وحماسها ، وايمانها ، أدرك أنه حيال اللحظة الحاسمة فى تاريخ بلاده فأطلق صيحة كالاعصار المدمر قائلا : "ما هذه الدكتاتورية الشائنة ؟ . أليس هذا الذى يصدر أوامره اليكم هو الذى يجب أن يتلقى الأوامر منكم .. ؟" .

واذ هو يجلجل ويهدر دخل كبير أمناء الملك ليعلن انفضاض الجمع ، فلفحه "ميرابو" بصرخة أخرى : "أبلغ سيدك أننا اجتمعنا هنا بارادة الشعب .. ولن نخرج الا على أسنة الحراب" .

بهذه الكلمات ، وفى لحظات كأنها ومض البرق ، أو لمح البصر ، محا "ميرابو" من ذاكرة أمته كل ذكريات الفشل ، والذل ، والخوف . وهيأ فرنسا كلها لمعرفة الظفر .

ولو ان كلمات "لويس" هذا وجدت اذانا مفتوحة ، وعزمات مجفلة ، لتأخر خلاص فرنسا أمدا بعيدا .. ولظلت سلالة "ويس" تتوالد كالذباب .. من "لويس السادس عشر" ... الى "السادس والعشرين" ... أو "الثلاثين" ... !

ألم يكن فى تاريخ فرنسا من المحاولات التحريرية التى باءت بالفشل الموصول ما يوحى فى تلك الساعة بالخوف والتردد ؟ ..

نعم كان .. بيد أنه قد كان أيضا فى تاريخها من المحاولات الناجحة ما يوحى بالوثوب والاقتحام .. !

وكذلك كل أمة .. وكل شعب .. فيه هذا الخيط من المشاهد والذكريات وحسبه لكى ينتفع بخيرها ، ويتقى شرها ، ان يقدم على مغامرة ـ أى مغامرة ـ فتعود اليه ثقته بنفسه ويرى أن الأشباح الضخمة التى ترهبه وترعبه ، ليست الا ظلالا وهنانة .. وان فى الطغاة دائما من الآفات النفسية .. والتناقضات الداخلية ، ما يعمل دائبا على نخر عظامهم ، ويهيئهم للفناء القريب ..

نعم ، مغامرة واحدة تبين للشعب ـ أى شعب ـ انه كان يمثل مع مستعمريه وقاهريه دور الجن مع "سليمان" ـ مع الاحتفاظ بما لسليمان عليه السلام من كرامة وفضل ـ فقد ظلوا يعملون فى نحت الجبال وصنع التماثيل .. وكلما اختلسوا النظر الى "سليمان" ووجدوه قائما يرمقهم بنظرات حداد .. انكبوا على الضنى والشقاء .. مع أن "سليمان" انئذ كان ميتا .. ولم يكن له من مظاهر الحياة الا وقفته المتكئة على عصاه .. فلما نخبت العصا "دابة الأرض" وقضمتها خر "سليمان" وهوى .. وهنا أدرك الجن كم كانوا واهمين .. وعلموا لو لامسوا من قبل الشبح الذى كان يبدو رابضا حيا ، ما لبثوا هذا الأمد فى العذاب المهين ..

ولكن لماذا نعرض هذه الخاطرات .. ؟

نعرضها ، لتعلم الطليعة اليقظة منا ، انها تعانى من سوء الظن بنفسها

وبقدرتها عناء وبيلا .. وان تفزعها من ملاقاة المستعمر الغاصب ، والمستبد الناهب ، ليس له ما يبرره ، مهما تكن قوة هذا المستبد وجبروته ، وليس علينا الا ان نفكر لهؤلاء المستبدين فى مغامرة .. وان ننتفع باللحظة الحاسمة الى أبعد مدى .. وأن نؤمن بأننا الأعلون فى بلادنا وفوق أرضنا .

أيها الشعب ـ لا تخف ـ واذا غلبك الخوف ، فامض فى طريقك وأنت خائف .

من كتابات : حلمى سلام

● هذا الفساد الأعظم : متى نخلص مصر منه ؟

● أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة ..

● النظام الاجتماعى : من الذى يعرضه للدمار ؟

● اللهم اتهاما يارب .

● أقيموا الجيش على أساس متين .

● حماية أبناء الجيش .. حماية للخطأ وللمخطئين .

هذا الفساد الأعظم : متى نخلص مصر منه ؟!

"المصور - ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١" .

أجمع الناس كلهم ، على أن الفساد قد عم وانتشر ، وأصبح طوفانها مسعورا يبتلع كل شىء .. ولم يعد هناك ما يمارى فى وجود هذا الفساد حتى ولا الحاكمون أنفسهم ..

ولست أذيع جديدا ، اذا قلت إن الناس قد داخلهم الشك فى وجود "المنقذ" الذى يستطيع ان يخلصهم ، ويخلص بلادهم ، من تلك المحن التى أخذت تنقض عليها متتالية سريعة ، كما تنقض الصواعق .. فلا تكاد تفيق من صاعقة حتى تلحقها أخرى ، تحطم كيانها ، وتضع رأسها فى التراب !!

الناس كلهم فى شك من وجود "المنقذ" الذى يستطيع ان يحمى مصر من هذه الصواعق .. وهم - الى حد ما - معذورون فى شكهم .. فقد خلع الزمن الأقنعة عن وجوه القادة الذين كانوا يحسبونهم عمالقة ، وأنبياء مخلصين .. وان كلا منهم هو "المسيح المنتظر" الذى سيخلص الشعب من جميع متاعبه ، والامه ، ومأسيه .. خلع الزمن الأقنعة عن وجوه هؤلاء القادة .. فبدوا للشعب على حقيقتهم .. فاذا كل منهم "مسيح" كما كان الشعب يتصور .. ولكنه "مسيح" مشدود الى مطامع وشهوات رخيصة .. مطامع جعلته عبدا لاكثر من سيد . جعلته عبدا للمال ، وللمناصب ، وللشركات .. وللذين بيدهم أمر هذا كله !

لقد يئس الناس من هؤلاء الرجال الذين وقفوا على المسرح - كأبطال - أكثر من خمس وعشرين سنة .. وكانت كل سنة تمر تثبت أنهم جميعا "كومبارس" لم يكونوا ليستحقوا - لولا الظروف التعسة - ان يخرجوا من وراء الستار ..

ومع أنى أحس فى بعض الأحيان بكثير من اليأس الذى يحسه سائر المصريين من مجىء المنقذ .. ومع أنى أرى الدنيا فى بعض الظروف ، وقد أظلمت ، ولم يعد فيها بصيص من نور ، فإننى أحب - على الرغم من كل شىء - ان أهزم اليأس .. أحب أن أؤمن بانه لايزال فى مصر مصريون كثيرون يستطيعون أن يحملوا العلم .. ويستطيعون ان يكونوا جنودا فى جيش يخلص مصر من هذا الفساد ، ويخلصنا من المفسدين .. ولكن هؤلاء

المصريين الصالحين ، قاعدون - مع الأسف - ... قاعدون عن حمل التبعة ، وقاعدون عن القيام بالواجب الأكبر .. والعجيب فى أمرهم أنهم لم يقعدوا عن جبن ، ولم يلقوا سلاحهم عن خوف من قوة ، ولا عن رهبة لسيد من الاسياد .. وانما قعدوا يأسا من باقى الجنود .. قعدوا لأن الفساد طارد ايمانهم برجولة الرجال ، وجعلهم يشعرون بأنه لم يبق فى مصر رجولة لم يفسدها المفسدون بوسيلة من وسائل الافساد ..

وهنا يبرز الواجب الوطنى لهؤلاء المنقذين الذين أعنيهم ، فليس من الوطنية ان يسكتوا حتى تصير مصر خرابا .. ليس من الوطنية ان يسكتوا حتى تبلغ الروح التراقى ثم يحاولون انقاذ المريض .. انما عليهم ان يتقدموا وفى المريض - أى فى مصر - بقية من حياة . عليهم أن يستغلوا هذه الصحوة التى اصابتها ويجعلوها صحوة حياة تمتد الى الابد .. وليست صحوة موت تنطفىء بعد حين ! .

صحيح أن هؤلاء الصالحين "القاعدين" قليلون ، ولكن قلتهم لن تعجزهم - اذا أرادوا - عن أن يجمعوا وراءهم جيشا من الصالحين .. فلقد كان معظم قادة التاريخ وحدهم يوم وقفوا يصرخون صرختهم الأولى ، ثم جاءهم الانصار تباعا استجابة لهذا الصراخ !! .

وصحيح أن بعض هؤلاء الصالحين يؤدون الان شيئا من هذا الواجب .. ولكن ما يؤدونه لايزال أصغر منهم ، ومن قدرتهم ، ومما يتصور الشعب انهم قادرون عليه .. وهم يوم يتقدمون لحمل العلم ، سيشعرون - ربما لأول مرة فى حياتهم - انهم أوتوا قوة عملاق من الجن .. وقدرة من الخلق .. فان الرجل الذى يستمد قوته من أمة ، ليس كالرجل الذى يستمد قوته من نفسه ، ومن بضعة اصدقاء يحيطون به .. والرجل الذى يفكر برءوس عشرين مليونا ، ويفكر لعشرين مليونا ، ليس كالرجل الذى يفكر برأس واحد ، لحساب شخص واحد ، أو لحساب عدة اشخاص ، يعيشون معه أو يعيشون عليه .

وصحيح أن هؤلاء الصالحين سيتقدمون لقيادة شعب أكثره جائع ، ومريض ، وفقير .. وقد يعوق الشعب جوعه ، ويقعد به فقره وهزاله ، عن الاستجابة للنداء الجديد .. ولكنا لن نكون أفقر من الهنود ، أو أشد منهم هزالا .. يوم مشوا وراء "غاندى" يرددون نشيد الخلاص ... والمسألة كلها تتركز فى أن يؤمن الشعب بالذين يتصدون لتخليصه من هذا الفساد الذى أوشك أن يدمره ويأتى عليه .

أننى أؤكد أنه لايزال فى مصر صالحون كثيرون يستطيعون ان يمشوا بالشعب فى طريق الخلاص ، وما أظن ان الشعب سيقعد على السير وراءهم لو أنهم تقدموا اليه ، فليس فيهم من يرتاب الشعب فى مقصده ، وليس فيهم من أخذ عليه الشعب ثراء طارئا .. ولا ثراء طائلا ، وليس فيهم من لم يعرف باستقامة القصد ، واستقامة الخلق ، واستقامة الضمير .. !

كل عيب هؤلاء الصالحين - فى نظرى - انهم قنعوا بواجب أصغر بكثير من الواجب الأكبر الذى تؤهلهم له وطنيتهم ، ومن تجاربهم ومن الألم العميق المدفون فى صدورهم .. فان ما يعمله هؤلاء الصالحون الان ، يقدر عليه كثيرون غيرهم ، ولكن الذى يجب أن يعملوه لا يقدر عليه سواهم !!

ان كثيرين يستطيعون ان يستقيلوا من مناصبهم هربا من وجه الفساد ، كما استقال "بهى الدين بركات" و"محمود محمد محمود" .. وكثيرين يستطيعون أن يخطبوا كما يخطب "فتحى رضوان" .. وكثيرين يستطيعون أن يحرجوا الوزراء فى مجلس النواب كما يحرجهم "نورالدين طراف" ، و"ابراهيم شكرى" و"أحمد أبوالفتح" ، و"عزيز فهمى" ، ولكن ليس هناك كثيرون يتفهمون الحرية كما يتفهمها هؤلاء .. وليس هناك كثيرون يحسون آلام مصر وأوجاعها كما يحسها هؤلاء .

وصحيح أن هناك كثيرين ، غير هؤلاء ، يدركون ان مصر يمزقها الفساد ، ويقضى على كل مقدس من مقدساتها .. ولكنهم يخشون أن يتقدموا لانقاذها فيتمزقوا كما تمزق غيرهم ... ولكنى أحسب أن هؤلاء الرجال الذين أتحدث عنهم مستعدون لأن يموتوا لكى ينقذوا مصر ، وهم مستعدون لأن يموتوا معها ان لم يستطيعوا ان ينقذوها ! .

بقى أن يستجيب هؤلاء الأحرار لنداء هذا الوطن المنكود فيلتقوا فى موكب واحد ، هو موكب الخلاص مما نحن فيه ..

وإنى لأعرف ان طريق هذا الخلاص مملوء بالوحوش ، وبالذئاب ، وبصخور قاسية تمزق أقدام السالكين .. وأن خلاصنا لن يكون بإسقاط وزارة ولا باسقاط زعيم .. انما يكون بالقضاء على الفساد الأعظم الذى صنعه الاحتلال خلال ٧٠ سنة وأقام صرحه باتقان وبصبر ، حجرا فوق حجر .. وثبت الأرض من تحته ، وهو فساد حرص الاحتلال على أن يمد جذوره فى كل أرض ليقضى على كل أرض .. مد جذوره فى الجيش ، وفى التعليم ، وفى الأداة الحكومية ، وفى النظام الاجتماعى والادارى للدولة .. بل وفى داخل الأحزاب التى تخرج زعماء "يحاربون الاستعمار" ، نثر المحتلون جراثيمهم ، فباضت وافرخت .. ولم يعد فى مصر جهة تستطيع ان تقول عنها أنها برئت من جراثيم الاحتلال .

ان الوطنيين الصالحين يجب أن يلتقوا .. وليس من الضرورى أن يلتقوا فى حزب واحد .. أو هيئة واحدة ، بل يكفى أن يلتقوا على فكرة واحد .. وان يمشوا معا فى طريق واحدة .. وهم لابد ملتقون فى يوم من الأيام .

يجب أن يلتقى الأحرار فى موكب واحد .. يجب أن يتحرر الحزبيون منهم من حزبيتهم .. يجب أن ينسوها ، أو يتجاهلوها أو يدوسوها بالأقدام .. فليسوا هم "الامعات" الذين لا يستطيعون أن يدخلوا البرلمان مثلا الا محمولين على أكتاف عبدالهادى ، وهيكل ، ومصطفى النحاس .. ان كفاءاتهم تفتح لهم الأبواب ، ووطنيتهم تشق لهم الطريق .. وليس هناك ما يمكن ان يخافوه الا أنفسهم ، والا أطماعهم الخاصة .. وعليهم أن يهزموها !! .

ان مصر لم يعد ينفعها ان تحارب بعشرة جنود ، كل منهم فى جبهة يطلق منها رصاصة .. بل يجب أن يتوحد الجنود كلهم فى جبهة واحدة .. يطلق منها الرصاص دفعة واحدة .. على هدف واحد ، فى وقت واحد .. وبغير هذا ، لن يسقط حصن الفساد الأعظم ...

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة ..

"المصور" - ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٠

أريد أن أقول للقائد العام للقوات المسلحة : إن مصر لابد أن ترتطم يوما - قريبا أو بعيدا - باسرائيل .. وقد كانت معركتنا التى لم تنته بعد مع هؤلاء الناس ، سلسلة من الاخطاء ... كانت المعركة عسكرية ، ولكن قادتها كانوا سياسيين ... فضاعت المعركة منهم ، واضاعوها من العسكريين . غير اننا لم نعدم عظات كثيرة نخرج بها من هذه المعركة .. عظات سياسية ، وعسكرية ، وقومية ، ومن كل لون .. وانى لأعلم أن قائد القوات المصرية فى

فلسطين كتب بكل هذه العظات تقريرا رفعه بعد انتهاء المعركة الى الجهات المختصة .. ولكن هذا التقرير لم يناقش .. ولم يناقش كاتبه فيما قد قرر وكتب ... واخشى ما اخشاه ان يكون ذلك التقرير قد نام دون ان يقرأه أحد .. وأن تكون تجارب قائد المعركة قد ضاعت كما ضاعت فلسطين !! . إن تجارب الماضى هى أسس المستقبل .. والمستقبل - كما أرى - مشحون بالمتفجرات .

* * *

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان ضباط الجيش يهمهمون بأشياء وأشياء ، وحذار أن تظن أنهم بكم لا يتكلمون ! .. إنهم يقولون إن الجيش جزء من الأمة .. بل هو الجزء الذى تتوقف عليه حياة هذه الأمة .. ولهذا لا ينبغى له أن يبقى بعيدا عن متناول النقد الاصلاحى النزيه . والا فإنه سيظل سادرا فى جهالة الماضى .. ويحكم فى عهد الاستقلال بعقلية محطمى الاستقلال ! ..

ان الضباط يقولون ان البطولة لم تلق فى الجيش ما كانت تستحق .. وما كانت تنتظر .. ويضربون الأمثال بما كوفىء به الضباط الأبطال الذين تكشفت عنهم المعركة الوحيدة التى خاضها جيش مصر منذ مائة سنة . وسل عن هؤلاء الأبطال الذين صهرتهم النيران وأنضجتهم التجربة .. سل عنهم ، وعن مكانهم فى الجيش .. انهم بعيدون عن الأماكن الممتازة التى لا ينبغى ان يشغلها الا الممتازون من طرازهم . ولكنها عزت عليهم ، وشغلت بمن ليسوا لهم قدرتهم ولا كفاءتهم ولا شجاعتهم ولا ... لا احب أن أقول كل ما عندى !

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان فى بعض مراكز الجيش الهامة كادارة المخابرات ، وسلاح خدمة الجيش ، ضباطا متزوجين من يهوديات .. واذا استطاع المرء أن يكتم أسرار عمله عن الناس جميعا ، فلن يستطيع أن يكتمها عن زوجه .. وقد فطنت وزارة الخارجية الى هذا الضعف الطبيعى فى البشر ، فسنت قانونا يسقط حق الدبلوماسيين فى تمثيل بلادهم اذا ما تزوجوا من أجنبية .. ولست أطالب باقصاء هؤلاء الضباط عن الجيش ، فقد تزوجوا من زوجاتهم قبل أن تقوم دولة اسرائيل .. ولكن الذى أطلبه هو أبعادهم عن الأماكن ذات الأهيمة الخطرة كالتى يعملون بها الان .. فان الخطر الذى يصيبنا من وراء بقائهم فيها أفدح من أن أصوره .. ويكفى أن تعرف "معاليك" أن كل ضابط فى الجيش يحتفظ فى بيته بعدد كبير من الكتب العسكرية الرسمية ، والخرائط العسكرية التى تشرح كل حركة تعليمية ، وعملية ، من حركات جيشنا ، لتدرك مدى الخطر الذى يحيق بنا من جراء وجود مثل هذه الكتب تحت أيدى هؤلاء الزوجات .. ان هذه الكتب ، تتناول أدق أسرار الجيش بالايضاح والتفسير .. وقد فطنت وزارة الحربية الى هذا فوضعت على رأس الغلاف العبارة التالية : "غير مصرح بنشر ، أو نقل محتويات هذه الكراسة ، بطريق مباشر ، أو غير مباشر للصحف ، أو لأى شخص ليس فى الخدمة العسكرية" .. ولكن .. ما أبعد التحذير عن الحقيقة .

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان أسرار تسليح الجيش وأخبار بعثاته الموفدة الى الخارج، تذاع على الصحف ، وعلى الناس ، أولا بأول .. ولو أن الصحف هى التى تذيع هذه الأخبار من عندياتها لهانت المصيبة قليلا . وقد يكون هذا العمل مقبولا لو لم نكن فى حالة حرب مع اسرائيل . أما الان .. فان اولئك الذين يمدون الصحف بهذه الأنباء محتاجون لمن يقول لهم ان سلامة الوطن أغلى من وزارة الحربية .. وأغلى من كل شخص فيها يريد الدعاية لنفسه .. سلامة الوطن تحتم على الجميع ان يصمتوا حتى ولو اتهموا بأنهم لا يعلمون .. ان وراءنا عدوا يستفيد من كل همسة نهمسها ، ومصيبتنا اننا لا نكتفى بالهمس .. بل نذيع أسرارنا بمكبرات الصوت ، وعلى أوسع نطاق .. !! .

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة : ان أمر تعويض مشوهى حرب فلسطين ، قد طال أكثر مما ينبغى ، ولقد عرفتك تكره "الروتين" وتمقت خطوات السلحفاة التى تسير بها الاداة الحكومية عندنا .. واذا كان لهؤلاء الأبطال أمل .. فأملهم معقود عليك .. لقد تنازلت لهم عن مرتبك طالما كانت المعركة قائمة .. أما الان ـ وقد انتهت المعركة بعدما سلبتهم سواعدهم

وأرجلهم ، وأنظارهم ـ فانهم لا يريدون مرتبك بقدر ما يريدون همتك ..

ان عدد هؤلاء المشوهين لا يزيد على المائة .. والمبلغ الذى سينفق على عمل الأطراف الصناعية للذين فقدوا أطرافهم من هؤلاء الأبطال ، ليس مبلغا ضخما تعجز الدولة عن توفيره .. انه ثلاثة الاف وستمائة جنيه فقط !! وما أكثر الالاف التى تنفقها الدولة فيما لا يفيد ..

لقد كان هؤلاء الرجال عدتك فيما أردت .. فلا تدع السلم يسحقهم .. كما سحقتهم الحرب !!

أريد أن أقول لقائد القوات المسلحة هذا كله .. وكثيرا غيره .. ولكنى لا أبيح لنفسى أن أنشر كل ما أريد أن أقول .

النظام الاجتماعى : من الذى يعرضه للدمار ؟

"اللواء الجديد" - ٧ اغسطس سنة ١٩٥١

تحدث الوزير الدكتور حامد زكى "باشا" الى بعض الزملاء الصحفيين ، حديثا طويلا فى وجوب مراقبة الصحف ، أو على الأصح وجوب وأد حريتها ، ليتحقق للحكومة حماية النظام الاجتماعى السائد فى البلاد .

وأنا أسلم مع الوزير بأن نظامنا الاجتماعى مهدد ، وأن الحكومة لابد من أن تفعل شيئا ما لتحميه !! ولكن الحكام يخطئون اذ يتوهمون ان الشىء المطلوب عمله لحماية النظام الاجتماعى هو قتل الصحف ، وقتل الصحفيين ، وكسر أقلام الأحرار .. فإن هذه وسيلة تعين على التعجيل بهدم النظام أكثر مما تعين على وقايته .. وتعجل بانفجار البركان ، وكان أحرى به أن يتأخر ، لو أنهم لم يحطموا صمام الأمان .. وهو الرأى الحر ، والقلم الحر ، والصحيفة الحرة يتنفس عن طريقها الأحرار !

أنتم تستطيعون ان تحلوا النظام الاجتماعى أكثر مما تشتهون .. ولكنكم لا تملكون لتحقيق هذا ، الا وسيلة واحدة .. هى ان تتنحوا للنتائج ، وتبحثوا عن الأسباب ، فليست صرخات أقلامنا جميعا الا صدى لآلام أكثر شدة ، وأعمق غورا ، الام يحسها الشعب ، ويصرخ من هولها .. ويصرخ أيضا من الصمم العجيب الذى أصبتم به ، حتى صرتم لا تسمعون شيئا من هذا الصراخ ..

احموا النظام الاجتماعى .. ولكن بالطريق السليم لحماية كل نظام . تبينوا الداء ، وابحثوا عن الدواء ، وحاولوا أن تكونوا أطباء يشفون المرضى ، ويقضون على المرض ، أما ان تتخلوا عن دوركم الحقيقى ، وتلجئوا الى الدور الأسهل . دور الجلاد الذى يقتل المريض لأنه لا يريد ان يشقى فى علاجه ، فانكم بهذا تبرهنون على أنكم حلقة جديدة ، أو صورة مشوهة ، من أولئك الجلادين الذين عرفتهم الشعوب خلال عصور كانت فيها غارقة لاذنيها فى أغوار الظلام .

* * *

يجب أن تعرفوا أنكم أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى .. ولازلتم تواصلون العمل على جعله هشيما تذروه الرياح .. أنتم الذين بنيتم القصور الشاهقة على مرأى ومسمع من شعب ينام أكثره فى أكواخ كالمقابر ، أو

مقابر كالأكواخ .. أنتم الذين تركتم الشعب يتضور جوعا ورصدتم مئات الألوف من الجنيهات على اقامة تماثيل لأناس ، لو كانوا أحياء لسخروا هم أنفسهم من نفاقكم ، ولأظهروكم للناس على حقيقتكم : اذلاء ، جبناء ، تنشدون الخلود فى الحكم عن طريق الزيف الفاضح ، والملق المكشوف .

* * *

أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى بأن جعلتم الشعب يجوع لتأكلوا وحدكم ، ويعرى لتلبسوا وحدكم ، ويمرض لتستشفوا وحدكم ، وأين .. ؟! فى "كابرى" و"أكس ليبان" .

أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى بأن مكنتم غول الغلاء من الشعب تمكينا مروعا .. كان ، قبل أن تجيئوا الينا ، يعمل مخالبه فقط فى أجسامنا .. وبفضلكم ، وعلى أيديكم ، أكل الوحش لحومنا ، وامتص دماءنا .. والله أعلم ـ اذا طال بكم المدى ـ ان كان الوحش سيبقى لنا على شىء من عظامنا !

* * *

أنتم الذين صدعتم البناء الاجتماعى بضرائب مجنونة ، فرضتموها ارتجالا وفرضتموها على الشعب دون سواه ، فاذا هو يشقى لتنعم القلة من أولئك المترفين الذين اتخمهم الترف ، حتى انساهم صوت الفقر الذى يعوى فى الاذان !

والعجيب فى أمركم ، أنكم تلومون الشعب لأنه لا يستقبل هذه الضرائب التى تقصم ظهره ، بالرضا والتسليم .. كأنكم تجهلون أن الشعب يرى ، ويسمع .. يرى مظاهر الابهة التى لا تتفق مع صراخ الدولة من قلة المال .. ولا تتفق مع ما يقال من أننا أمة تملك قوت يومها ، ولا تكاد تطمئن على قوت غدها !

أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى . لأنكم تحمون الفساد ، وتظاهرونه ، وتقفون من خلفه حتى لقد ضج منكم بعض زملائكم فتركوا لكم دنياكم بما عليها .. أو لعلهم تركوكم تنفردون بالسفينة حتى لا يكونوا معكم يوم يبتلعكم الطوفان .. وما أظن هذا اليوم ببعيد ..

أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى بتلك المحسوبية السافرة التى

جعلتموها دستور الدولة فى كل مكان .. فأضحت الكفاءة فى عهدكم "لغوا" ، والاستقامة "عبطا" و"التجرية" سلاح العاجزين .. يكفى ان يكون الموظف قريبا، أو حبيبا ، أو هتافا يجيد الصراخ ، أو عبدا يجيد الانحناء .. يكفى ان تتوافر فى الموظف صفة واحدة من هذه الصفات - لا كلها - ليمشى فوق رقاب الاكفاء ! .. ويقفز به من فوقهم .. وويل للاكفاء اذا ما أرادوا ان يفرجوا عن أنفسهم بآهة بسيطة تفرج عن جرح الصدور .. الويل لهم من "مصطفى النحاس" ، وجبره وجبروته ، الويل لهم من هذا الانسان الذى ينحنى أمام القوة حتى يصبح كالقوس المقفول .. ويتجبر على الشعب حتى يصبح ماردا لا يطاوله طول .. ! .

أنتم الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى لأنكم أعدتم اليه - وأنتم الفلاحون أبناء الفلاحين - نظام الطبقات .. فأرضيتم طائفة على حساب اخرى .. وكسبتم ود جماعة على حساب اخرين .. ولكنهم جميعا عرفوكم وعرفوا ألاعيبكم .. وعرفوا أنكم تريدون أن تعيشوا لتحكموا .. أو لعلكم - وهذا هو الحق - تريدون أن تحكموا لتعيشوا .. فخدعتم الجميع .. واسأتم للجميع .. وجعلتم من الجميع قربانا لمطامعكم التى لا تريد أن تتوقف عند حد .. ولا تريد أن تنتهى عند غاية !! ..

نعم .. أنتم - ولا أحد سواكم - الذين صدعتم بناء النظام الاجتماعى وعرضتموه للدمار ، ومع هذا كله .. مع هذا الفساد الذى عم وانتشر .. مع تلك الضمائر الفاسدة التى نثرتموها نثرا فى كل مكان .. مع تلك الذمم الخربة التى استشرت كالنار ، ولم تعد تخشى بطش حاكم من الحكام .. مع تلك الحرية المعذبة التى صارت وهما من الأوهام .. مع هذا وغيره .. فماتزال أمامكم فرصة لأن تنقذوا هذا النظام قبل أن يتقوض .. أمامكم أن تمكنوا الفقير من حقه فى أن يأكل .. وأن تمكنوا المريض من حقه فى أن يعالج .. كما يعالج المرضى ، وكما يأكل الفقراء ، فى الأمم التى تعرف ، وتعترف ، بحق الانسان .. وبكرامة الانسان !

أمامكم أن تمكنوا الشعب من أن يعود فيعيش لحسابه ، بدلا من أن تقتلوه لحساب الطغاة .. ولحساب الشركات .. ولحساب المترفين ! ..

أمامكم أن تجعلوا الاكفاء لا يندمون على كفاءتهم .. ولا يتحسرون لأن أمهاتهم ولدتهم دون أن تصلهم بكم صلة رحم من الأرحام .

أمامكم أن تردوا للريف أمنه الذى فقده فاضحى أشبه بساحات الوغى : اقطاعيون يتنمرون ، ويستأسدون ، وشعب أعلن عزمه على أن يخرج من حظائر الأغنام .. انها دقة ناقوس لا أظن انكم وعيتموها !! .

أمامكم بعد هذا كله ـ لا بل قبل هذا كله ـ ان تتقوا الله فى هذا الشعب .. فلا تخنقوا رغبته فى الحرية ، ولا تحطموا طاقته للجهاد ، ولا تقطعوا لسانه الذى يسب الانجليز ، وعهدهم ، واذنابهم ، واليوم الذى جاءوا فيه ! ..

اتقوا الله فى هذا الشعب فلا تخدروا اعصابه بقولكم : "اننا نعمل" وأنتم فى الحقيقة لا تعملون ، وحتى اذا كنتم تعملون .. فانكم تعملون لأنفسكم لا له ، ولا لأهدافه ولا لتحقيق الحلم الكبير الذى يراوده منذ عشرات السنين .

وبعد ...

فهذه هى الطريقة الوحيدة ـ ياسيدى حامد زكى ـ للقضاء على "الاحمرار" ، وعلى "الصحف الحمراء" .. وبغيرها لن تستطيع .. ولن يستطيع كل الذين ينهجون نهجك ، فيتوهمون أنهم قادرون على حماية النظام بخنق الأصوات ، وقطع الألسن ، ووضع الأقلام الحرة وراء القضبان ! .

ان القضاء على الرأى الحر بالقوة ، سيجعله يزداد انتشارا .. فان الناس ، الان ، يبحثون عنه ، ويشترونه بنقودهم ، أما بعد ذلك ، فان الرأى الحر سيذهب اليهم حتى بيوتهم ، وبالمجان ، فتتلقفه الاف الأيدى ، وتقرؤه الاف الأعين ، وترddه الاف الشفاه .. والويل لأمة يخشى حكامها النور .. ولا يؤمنون الا بالظلام .

اللهم اتهاما يارب ..

"اللواء الجديد" - ١٠ يوليو سنة ١٩٥١ .

لو صدر هذا الدعاء عن غير مصرى ، وفى بلد غير مصر ، لرمى الناس صاحبه بالخبل ، واتهموه بالجنون .. فالأصل فى الدعاء أن يكون إبعادا لشر أو دفعا لبلاء ، أما أن يدعو الانسان ربه ليصيبه بشر ، أو ليرميه ببلاء ، فهذا هو الجنون بعينه .. وهو جنون فى أى أمة ، وفى أى بلد .. الا فى مصر ، فان ما يحدث فيها فى كل يوم ، بل فى كل ساعة ، يحرض الناس تحريضا عنيفا على أن يتجهوا الى ربهم داعين : "اللهم اتهاما يارب" !! .

نعم .. اللهم اتهاما يارب ، فقد اتهم "حيدر باشا" بأنه كان فى غفلة عما يجرى وراء ظهره قبل حملة فلسطين ، وخلال الحملة ، وبعد الحملة .. وثبتت هذه "الغفلة" على الرجل بأكثر من دليل ، واذا كان هناك من لايزال محتاجا الى دليل واضح ، فليسأل حيدر باشا : كم عدد المواقع التى بقيت للجيش المصرى ، من تلك التى كانت قد وقعت فى قبضته ؟!

وليسأل حيدر باشا : لماذا ضاعت هذه المواقع بعد الذى دفعناه فى سبيلها من أرواح وأموال ؟!

ولن يكون الجواب غير الدليل المرتقب ، على "الغفلة المركبة" التى كان يتمتع بها الرجل الذى كان يدير من مكتبه فى القاهرة .. دفة الحرب فى فلسطين !!

وعندما نرجع الى التاريخ البعيد أو القريب ، لنرى ماذا صنعت الأمم بقوادها الذين اتهموا بمثلما اتهم به "حيدر" ، نجدها جميعا قد حاكمت هؤلاء القواد وعاقبتهم .. أو فى القليل ، نجدها قد أبعدتهم عن أن يكون لهم أى دور جدى فى حياة بلادهم !

أما مصر ، فقد أبعدت الحكومة ، "حيدر باشا" عن منصبه .. ولم تلبث غير أيام قليلة ، ثم أعادته اى مكانه القديم ، بعد ان قبلت منه كل الشروط التى اشترطها لعودته .. ولعلها - أى الحكومة - قد اعتذرت له عما بدر منها فى حقه !!

وهكذا كان "اتهام الرجل" سببا فى أن يقوى عن ذى قبل .. وسببا فى أن يشترط ويتدلل ، وسببافى أن يعود قائدا أو سيدا ... وأنف الرأى العام فى الرغام !!

* * *

ولقد رأى المحققون فى قضية الأموال المخصصة للترفيه عن الجنود ، أن يبعد ضابط برتبة "لواء" عن منصبه حتى يتم التحقيق فى كيفية التصرف

فى هذه الأموال .. وقد تم هذا التحقيق منذ أيام ، ورئى اعادة اللواء المذكور الى مكانه فى الجيش .. ولكن وزارة الحربية لم تكتف باعادته الى منصبه القديم كقائد لاحدى الوحدات ، بل رشحته لمنصب أكبر وأخطر .. رشحته نائبا لرئيس هيئة أركان حرب الجيش ، وهو منصب يعطى له شرف رياسة كل قواد الجيش ممن لم يطلب محقق إبعادهم ، ولم تحم حولهم شبهات ، ولم يشك انسان فى نزاهتهم وكفاءتهم .

ولم يكن من حق واحد من هؤلاء القواد ان يطمع فى مثل هذا المنصب الذى رشح له اللواء الذى كان قد أبعد .. وكيف يطمعون فيه وهم لم يبعدوا عن مناصبهم .. ولم يكونوا فى يوم من الأيام متهمين بتهمة تخدش الذمة ، أو تشين الشرف ، أو تمس النزاهة !!؟

ولقد اتهمت النيابة نفرا من الموظفين بتهم مشينة ، ثم عادت ـ لأسباب لاتزال خفية ـ فحفظت التحقيقات بالنسبة لهؤلاء المتهمين .. وكان المفروض ان تنتهى المسألة عند هذا الحد ، ولكن يبدو أن حكومتنا كانت تنظر الى هؤلاء المتهمين نظرتها الى الشهداء والقديسين .. فمالبثت حتى احتفت بهم ، وكرمتهم ، وأرضتهم .. ولولا بقية من حياء ، لأمرت الحكومة بأن تقام التماثيل فى أوسع الميادين "لانطوان بوللى" ... و"أدمون جهلان" !! ..

لقد صار من الواضح جدا ان الاتهام الذى وجه الى معظم المتهمين فى قضية الجيش ، كان سببا فى أن يبلغوا مكانات لم يكونوا بالغيها لولا ذلك الاتهام الذى أحاط بهم .. وواضح بجانب هذا ان براءة الأبرياء قد أطاحت بهم الى غير رجعة ، اذ كان المعول فى رجعتهم على مزاج "حكومة الشعب" !!

أطاحت البراءة باللواء فؤاد صادق ، وغيره من لواءات الجيش .. ولعله من سوء حظ القادة أنهم خرجوا من الجيش أطهار الذيل . أنقياء الذمة .. فلو ان الاتهام كان قد نالهم برشاشه ، لكانوا الان قد عادوا الى مراكزهم القديمة .. بل لما كان بعيدا ان يرقى اللواء فيهم فريقا .. ويصير المرءوس رئيسا تعنو له الرقاب .

* * *

وبعد .. فإنى أعذر الذين يستطيلون طريق الاستقامة .. ولا يرون فى نهايته غير سراب من فوقه سراب .. إنى أعذر هؤلاء اذا جهروا برأيهم فى الاستقامة وقالوا عنها إنها حيلة العاجزين .

نعم .. إنى أعذرهم اذا قالوا هذا ، فإنهم يرون الأسياد يسرقون ويرتشون .. ويرون الذمم تباع فى الأسواق .. كل ذمة بسعر معلوم .. ويرون

المتخمين بالمال لا يكادون يشبعون ، فهم يسرقون بأيديهم ويسرقون بأعوانهم ، ويسرقون بما لهم من نفوذ !

إنى أعذر الذين يصيبهم اليأس من نظافة الخلق ، ونظافة اليد ، ونظافة الضمير ، نعم أعذرهم .. فهم يرون المثل العليا تتساقط أمام أنظارهم مثلا بعد مثل ، ويرون القانون قد تقاعس وقعد ، ولم يعد يقدر الا على الذين يسرقون لقمة عيش ليسدوا بها رمقهم ، أو رمق أطفال يعوون من الجوع حولهم !!

إنى أعذر المستقيمين اذا ضاقوا باستقامتهم .. ورفعوا أيديهم الى السماء داعين :
"اللهم اتهاما يارب" !! ..

أقيموا الجيش على أساس متين

(جريدة « الأساس » - ٢٥ / ٨ / ١٩٥٠)

كان الجيش - الى ما قبل بلاغ وزير الحربية الى النائب العام - شغل اصحاب الأقلام وحدهم ، فأصبح ، بعد هذا البلاغ ، شغل اصحاب الأقلام ، وشغل الناس جميعا . ولم يكن اصحاب الأقلام مشغولين بالجيش عن رغبة فى التجريح او التشهير او النقد ، وابسط دليل على هذا اننا لم نتناول فى كل ما كتبناه عن الجيش اسما بذاته ، ولا شخصا بعينه ، وانما كنا مشغولين بالجيش لانه أصبح الحصن الوحيد الباقى لهذا الوطن الذى كتب عليه ان يرى حصونه تتساقط امام عينيه واحدا بعد الآخر .

ولقد احسن وزير الحربية صنعا اذ أحال الامر - اخيرا - الى النائب العام .. فإن سمعة الجيش المصرى لم تعد تحتمل ان تظل معلقة بين السماء والأرض .. فلا براءة تضعها فى السماء كما يجب ان تكون، ولا اتهام يثبت فيبتر المتهمين ويخلص الجيش من عارهم !

اننا لن نعيد اليوم الكلام فى التهم التى يقوم النائب العام بتحقيقها ، فقد اصبحت فى ذمته وحده .. وليس لنا ، بعد هذا ، ان نقول فيها كلمة واحدة .

ولكن .. هناك تهما ليس من سلطة النائب العام تحقيقها ، اذ لاينطبق عليها اى وصف من اوصاف التهم التى حددها قانون العقوبات .. فهى ليست سرقة .. وليست رشوة ، وليست قتلا ، او شروعا فى قتل .. ومع هذا كله فهى جريمة .. جريمة فى شرع الوطن ، وشرع الجندية ، وشرع الرجولة ، وشرع الأخلاق ، فالرجل الذى يولى الفرار من ميدان القتال طالبا النجاة بنفسه مجرم ، وان لم يقل هذا قانون العقوبات .. والرجل الذى يستدعى الى ميدان القتال فيتهرب مجرم ، وان لم يقل هذا قانون العقوبات .. والرجل الذى يصطنع المرض ليدخل المستشفى هربا من القتال ، ونجاة بالدم الذى لايمكن ان يكون غاليا ، مجرم ، وان لم يقل هذا قانون العقوبات .. والرجل الذى يظل مخلدا الى الراحة ، ويسمح لاعدائه ان يأخذوه اسيرا دون ان يطلق عليهم رصاصة واحدة ، مجرم ، وان لم يقل هذا قانون العقوبات !

لقد ارتكب عدد من الضباط ـ مع شديد الاسف ـ كثيرا من هذه الجرائم التى لاتنطبق عليها أى مادة من مواد قانون العقوبات ، ثم عادوا من الميدان ووراءهم تقارير تكفى بضعة اسطر منها لبترهم من الجيش بترا .. ولكن احدا لم يحقق هذه التقارير .. ولم يولها شيئا ولو قليلا من عنايته ، على الرغم من ان حرب فلسطين كانت هى الفرصة الوحيدة التى سنحت لمصر لكى تزن اقدار جنودها بميزان صحيح ..

ان هذه امور اخطر من ان يسكت عليها .. ولن يجدى فى محاولة اسكاتنا ان يقال لنا ان اليهود يستفيدون مما نقول .. فإن اليهود يعرفون كل شىء عن ضباطنا .. يعرفون الشجاع .. ويعرفون الجبان .. يعرفونهم بالاسم .. وبالرتبة ، بل وبتاريخ الميلاد .. فلا تحاولوا ان تسكتونا بهذه الحجة المائعة !

وليس من العار علينا ان ننادى باعادة بناء الجيش على اساس جديد .. ومن الانصاف للحق .. ولجيش مصر الباسل .. ان نقرر ان كثيرين جدا من ضباطه الشبان أتوا فى ميدان القتال من ضروب الشجاعة ما يكاد ان يكون خيالا .. وهؤلاء الضباط هم انفسهم ينظرون اليوم لما يجرى .. ويتألمون .. وهم انفسهم الذين نريد ان نبقى على المثل العليا التى تعيش فى صدورهم فلا نسمح لصوتها ان يخفت .. ولا نسمح لنورها ان يضيع ! .. ولن نستطيع ان نبقى على شجاعة هؤلاء الشجعان اذا ماتركناهم يشعرون اننا لانعرف كيف نزن اقدار الرجال .. لن نستطيع ان نبقى على شجاعة الشجعان ، مالم نضع الجبناء خلف الصفوف .. لا .. بل خارج الصفوف .

● الضابط الذى اصدر اليه قائد كتيبته امرا بسحب فصيلته من موقعها لتعزيز احدى السرايا فى موقع آخر .. فرفض اطاعة الأمر قائلا : « انا تعبان .. الفصيلة موجودة .. يخرج بها الشاويش .. » ثم ذهب الى المستشفى ليقرروا له أنه مصاب بمرض من الأمراض ، فجاء القرار على عكس ماكان يتمنى .. اذ ثبت انه سليم من كل مرض .. لماذا يظل بلا محاكمة .. ولماذا يظل ، حتى الآن ، محسوبا على جيش مصر ؟ !!

● القائد الذى ظل قابعا فى منزله الدافىء فى الميدان وحوله ضباطه حتى اطبق عليهم اليهود واقتادوهم اسرى دون ان يطلقوا على اعدائهم

رصاصة واحدة ! لماذا يظل هو .. ويظل ضباطه .. محسوبين على جيش مصـر حتى الآن ؟

● القائد الذى ترك قواته وحدها وولى عنها مسرعا بعربته « الجيب » فى اقصر طريق يرافقه اركان حربه .. وتركا القوة باسرها تتشتت فى الصحراء ، دون قائد يجمع شملها او يلم شعثها ! لماذا يظل هذا القائد حتى الآن محسوبا على جيش مصـر !

● القائد الذى ترك اهم موقع فى قطاعه لقيادة شاويش .. فكانت النتيجة ان وقع الموقع غنيمة سهلة فى ايدى اليهود .. لماذا يظل حتى الآن محسوبا على جيش مصـر ؟ !

● الضابط الطبيب الذى قبل ان يقال عنه فى اشارة رسمية : « ان مجيئه الى الميدان يسبب كارثة لأنه لايدرى عن مستشفيات الميدان كثيرا ولا قليلا » ، لماذا يظل حتى الآن ضابطا عظيما محسوبا على جيش مصـر ! ..

* * *

ان هذه (عينة) ـ لا اكثر ـ من الجرائم التى ليس من سلطة النائب العام ان يحققها .. ولكنها لابد ان تحقق .. بموجب قوانين الجيش ، وبموجب قوانين الرجولة ، وبموجب قوانين الاخلاق .. لابد لهذه الجرائم من ان تحقق ، اذا اردتم لمصـر جيشا يحارب .. ويصمد .. ويحسب جيشا بين الجيوش .

ان بعض هؤلاء الضباط كان يجب ان يحاكم .. وكان يجب ان يجرد من شرف البذلة التى يرتديها ، ومن شرف الخدمة فى جيش الشعب .. ولكن احدا من المسئولين لم يقم فى هذا المضمار بما يجب عليه .. وكان الله فى عون الجيش الذى لايقوم فيه احد بالواجب عليه !!

لقد امتنع قائد قسم القاهرة السابق عن توقيع ثمانية قرارات من قرارات لجنة الضباط فى شئون تتعلق بحملة فلسطين . فهل سأله احد : لماذا امتنعت ؟ !! ابدا لم يحدث ذلك .. وكأن ليس هناك ضابط عظيم قرر الامتناع عن التصويت .. حقيقة أن القرارات صحيحة لأن موقعيها كانوا ثلاثة من اربعة .. ولكن ، ألا يجوز ان يكون هؤلاء الثلاثة يجاملون زيدا او عبيدا من الناس ؟ ! ولنسلم انهم نزهاء الذمة والضمير .. الم يكن من

الواجب ان يناقش الضابط العظيم بواسطة المسئول الأكبر فى اسباب امتناعه عن التصويت .. فربما كان يقنع . وربما كان يقتنع .

ولكن شيئا من هذا لم يحدث .. لم يحدث لأن الذين يقولون : « نعم » اكثر دائما من الذين يستطيعون ان يقولوا « لا » .. وما من مصلحة شخصية تضيعها كلمة « نعم » . ولكن ما اكثر مصالح الوطن العليا التى ضيعتها هذه الكلمة اللعينة التى لاتصدر الا عن خنوع اذا جاز ان يكون موجودا فى اى مكان ، فلن نسلم بأن يكون موجودا فى الجيش .. لأنه مرة اخرى الحصن الوحيد الباقى لهذا الوطن .. بعدما تداعت من حولنا سائر الحصون ..

حماية أنباء الجيش ..
حماية للخطأ .. وللمخطئين ..

(« اللواء الجديد » ـ ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ـ بامضاء « ابن الوليد »)

يقولون ان الحكومة فى طريقها الى اعداد قانون جديد .. او قل هى فى الطريق الى اعداد سيف جديد تحطم به الأقلام التى تتعرض لأنباء الجيش من غير اذن وزير الحربية .. وتستطيع الحكومة الحاضرة ان تباهى بأنها ـ معتمدة على اغلبية الشعب التى جاءت بها الى الحكم ـ استطاعت ان تصطنع القوانين التى تلغى حرية الصحافة ، وتجعل هذه الحرية خرافة من الخرافات .. فهى التى اعدت قانون « اخبار القصر » ، وهى التى تعد قانونا مماثلا « لاخبار الجيش » والله وحده الذى يعلم بما لايزال فى جعبتها من اغلال وقيود !!

ونحن لانستطيع ان نقر طاغية على طغيانه ، لمجرد انه يرى فى هذا الطغيان لذة لنفسه ، او لذة لآخرين يتملقهم ويترضاهم .. نعم هو نوع من الطغيان العاتى ، وان قدموه للناس فى صورة قانون يصدره البرلمان .. هو طغيان لان قانون العقوبات زاخر بالمواد التى تعاقب كل من يذيع سرا من اسرار الجيش ، او يفيد اعداء بلاده بنبأ من الأنباء .. واهمال هذا القانون العام والالتجاء الى قانون استثنائى ، ليس الا حيلة لحماية الحمقى ، وحماية الأخطاء ، وحماية المخطئين !

ثم لنترك هذا كله ونتساءل : هل نحن الوحيدون فى الدنيا الذين ننفرد بالكلام عن الجيش ، ونقد اخطائه ، والمطالبة باصلاحه ؟

نقولها بملء افواهنا : لا .. بل لعلنا فى هذا المضمار لانزال نمشى على حذر ، ونحتال على سلوك الطريق حينما نتكلم عن الجيش ورجاله .. ذلك لاننا نعلم ان السنين الطوال ، الطوال جدا التى قضاها الجيش محجوبا وراء ستار حديدى لايصله بالرأى العام ـ ممثلا فى صحافته ـ ولا يصل الرأى العام به .. هذه السنون الطوال العجاف .. جعلت رجال الجيش والقائمين على امره يضيقون ذرعا بالنقد .. وبالتوجيه ، وبكل نداء يصدر عن رغبة صادقة فى اصلاح الحال .. وكان هذا كله كافيا لأن يجعلنا نخفف عنه ، ولا نحرج صدورهم الا فى الحالات التى يضطرنا فيها الواجب

المقدس ان نضحى بأشخاص لنصون الوطن .

نعم لم ننفرد نحن دون الامم بالتعرض للجيش واخباره ، بل لو اننا أمعنا النظر فيما يكتبه كتاب الغرب وقادة الغرب انفسهم عن جيوشهم .. لشعرنا بالفرق الشاسع الذى يبعدنا عن الحرية .. ولأدركنا اننا نأخذ عن الغرب كل شيء الا مايصلنا بالركب الحقيقى ـ لا الركب المزيف ـ لليقظة والتقدم .

اقرأ مثلا مذكرات (**الجنرال ايزنهاور**) .. وانظر ماذا يقول عن الجيش الامريكى ، وعن قدرته يوم ان دخل الحرب ضد اليابان ، فتجده يقرر بالحرف الواحد مايأتى :

« كان ينقص اكثر ضباطنا ورجالنا الشعور بالخطر .. فألعاب القوى والحفلات كانت مقدمة فى جميع الوحدات على التدريب الجدى .. اما موقف التسليح : فكان مضعفا للروح المعنوية ، فالبنادق قديمة ، والدفاع الايجابى ضد الدبابات والطائرات كان معدوما تماما .. والمعدات الحربية فى جميع الاصناف كانت غير موجودة والموجود منها كان من مخلفات الحرب العظمى الأولى » ..

وعندما نحاول ان نجد عندنا مثلا لمذكرات « **الجنرال ايزنهاور** » .. وما جاء فيها ، لانجد امامنا سوى مذكرات « اللواء فؤاد صادق » الذى اعدها عن حرب فلسطين ، مع فارق واحد .. هو ان امريكا ، ووزارة الحرب الامريكية ، سمحت (**لايزنهاور**) ان يقول مايريد .. وسمحت لمذكراته ان تتداولها الايدى فى سائر انحاء الدنيا .. أما نحن ، فقد اعوزتنا الشجاعة التى تجعلنا نسمح « **لفؤاد صادق** » .. ان يقول ماعنده .. فحكمنا على مذكراته بالحبس فى درج النائب العام !

وقد يقولون اننا فعلنا ذلك لأننا لانزال فى حالة حرب مع اسرائيل .. وهذه المذكرات وامثالها فيها كشف للكثير من اسرارنا .. الا ان الذين يقولون هذا ينسون ان امريكا ايضا لاتزال فى حالة حرب مع اليابان .. ولكن لم يمنع « **ايزنهاور** » ان ينشر مذكراته .. ولم يمنعه من ان يضمنها اخطر ماعرف من الاسرار ..

ثم .. لنتكلم فى الجد : ماهى تلك الأسرار العسكرية التى تزعم الحكومة انها تريد حمايتها بقانون جديد ؟

● هل تريدون ان تحموا خطتنا فى الحرب ضد اسرائيل من ان تنشر على الناس ؟

لقد عرفتها اسرائيل قبل ان يعرفها المصـريون .. عرفتها لأنها لعبت دور الطرف الثانى فى المعركة .. !

● هل تريدون حماية التسليح وصنوفه وانواعه ؟

ان الاسلحة التى لدى مصـر جميعها مشتراة من الخارج .. وامرها معروف لدى جميع الدول وفى مقدمتها اسرائيل .. لانها يهمها ان تكون فى مقدمة من يعرف .. بل انى أقول ماهو اكثر من هذا .. اقول ان مصـر اشترت ، خلال حربها مع اسرائيل ، صفقة من الطائرات « الهاليفاكس » .. وجاء مع الطائرات الى مصـر مندوبون عن الشركة ليركبوها ، فاذا هؤلاء المندبون يهود .. واذا هم يسافرون بعد اداء مهمتهم فى مصـر الى روما .. ومنها الى تل ابيب مباشرة ..

هذه واقعة مشهورة .. وفى درج مدير المخابرات فى سلاح الطيران المصرى تقرير بهذا الذى اقول .

● هل تريدون حماية الجنود من ان يقال عنهم انهم غير مدربين ، وانهم لايعرفون شيئا عن الهجوم الليلى كما اثبتت الحرب فى فلسطين ؟ !

حتى هذا عرفته اسرائيل بعد ما التحمت بجنودنا .. وادركت ـ اكثر منا ـ ماذا ينقصهم .. وماذا يعرفون !

وإذا اراد الذين يفكرون فى اصدار قانون يحمى انباء الجيش ـ فيما يزعمون ـ من الصحافة المصـرية .. ومن الصحفيين المصـريين ، ان يدركوا مدى مايعرف فى الخارج من انباء هذا الجيش ، دون ان يكون للصحافة المصـرية ولا للصحفيين المصـريين ادخل فيما يعرف ، فليقرأوا هذه السطور التى انقلها لهم عن بحث طويل كتبه المعقب العسكرى الانجليزى « **ليدل هارت** » حول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط .. تكلم

(ليدل هارت) عن جيوش دول الشرق الأوسط كلها .. وعن مدى القوة التى يتمتع بها كل واحد منها .. حتى اذا وصل الى جيش مصر قال :

« ان مصر لديها – على الورق فقط – اقوى جيش فى الشرق الأوسط بعد تركيا ، اذ يبلغ عدده ٨٠ ألف جندى .. وربما يصل قريبا الى ١٠٠ ألف ، وقد وضعت القيادة العامة خطة لانشاء فرقتين مصفحتين ، ولكن هذه الخطة لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن .. ومنذ ان انتهت معركة الجيش المصرى مع اسرائيل قامت حركة لتنظيم الجيش وتدريبه .. ولكنها لم تؤت ثمارها بعد » .

ان بعض المصريين فقط هم الذين يعرفون هذا .. ولكن اليهود كلهم ، والانجليز كلهم ، يعرفون .. ويعرفون ماهو اكثر منه واخطر !!

ونحن الذين عانينا الرقابة العسكرية التى كان يسيرها « حيدر » خلال الحرب الفلسطينية .. ندرك ماذا يريد من وراء ذلك القيد الحديدى الذى يمثلونه بقانون .. ندرك اننا قلنا مثلا ان المناورات العسكرية التى يقومون بها الآن ليست سوى مسرحيات يهدر فيها الفن العسكرى ، وتهدر فيها قواعد الحرب ارضاء لشهوة الدعاية عند نفر من العسكريين الكبار ، فإنهم سيقولون لنا : هذا « نبأ ضار » لايجوز نشره الا بإذن من وزير الحربية وهكذا .. وهكذا .. تصر حكومة الوفد على ان تصدر فى كل يوم قانونا يخنق الحريات ، ويحطم الأقلام ، ولحساب من ؟ ! لحساب الجهلة ، والحمقى ، والذين لايهمهم فى شىء ان تمرغ كرامة مصر فى التراب ؟ !

الصور

والوثائق

فاروق .. والى يساره رئيس الوزراء المرحوم محمود فهمى النقراش "باشا" .. وبينهما : ناهد رشاد التى كانت « وصيفة خاصة » للملكة . وايضا « صديقة خاصة للملك .. والى يساره الفريق عمر فتحى (باشا) كبير الياوران ..

كانت النساء « عالمه الخاص » الذى فيه يعيش .. وفيه يسعد ويتحرك .. وهو ـ هنا ـ بين اثنتين من افراد « عالمه الخاص » هذا .

فاروق فى « بدلته العسكرية » التى اهانها اكثر مما شرفها .. والى يمينه المغنية الفرنسية : « آنى بريين » التى تعرف عليها فى القاهرة ، وكانت له معها « قصة حب طويلة » وخلف « بريين » يقف « قواد الملك الخاص : « انطوان بوللى » ..

فاروق وناريمان .. فى مشهد اخر من مشاهد شهر العسل !!

مباراة فى الشرب والحكم .. للاسف الملك !!

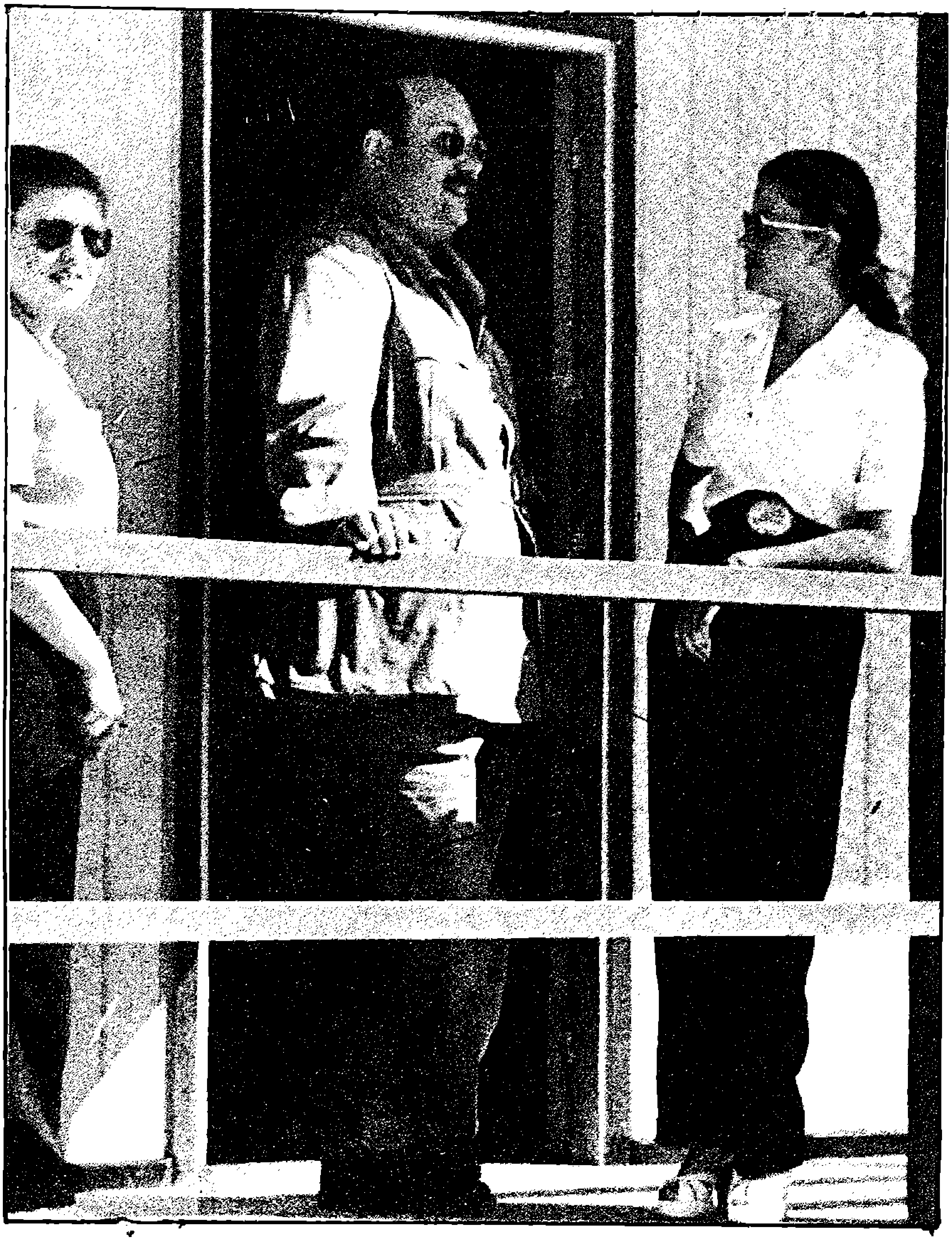

فاروق فى صورة له مع « ناريمان » زوجته الثانية ـ وذلك خلال « شهر العسل » الذى قضياه فى « دوفيل » وكانت لـ « فاروق » فيه « فضائح نسائية » جعلتها الصحافة العالمية تسلية قرائها » !

فاروق فى « دوفيل » والى يساره « ناريمان » وعمها
« مصطفى صادق » والى يمينه « انطوان موللى » ..

رحلة بحرية بـ « اللنش » مع اثنتين اخريين من افراد « عالمه الخاص » !

بـوللى (بك) ـ قـواد الـمـلـك الخاص ـ والى يساره احداهن !!

احمد حسين (باشا) او الجنتلمـان الماكـر » يتقدم الملكة السابقة « نازلى » ام فاروق .. وزوجة حسنين فيما بعد !!

ماذا يقول ؟! هذا هو « فاروق » الذى يزعم البعض ان الجميع قد غدروا به » .. وكما هى العـادة لـم يختف « بـوللى » مـن الـصورة . فقد ظهر بـ « المايوه » فى يسارها .

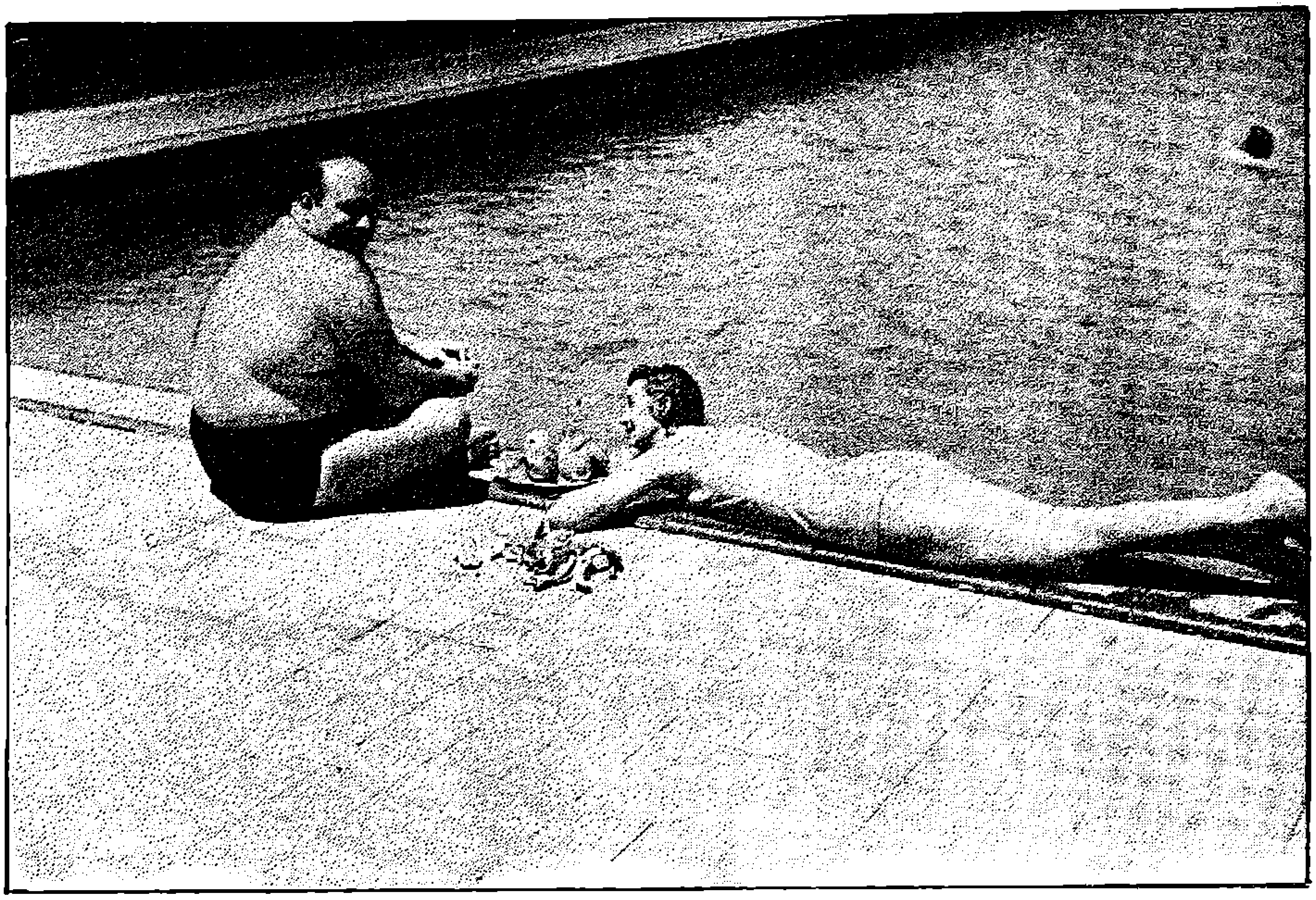

بدون تعليق !!

ايضا .. بدون تعليق !!

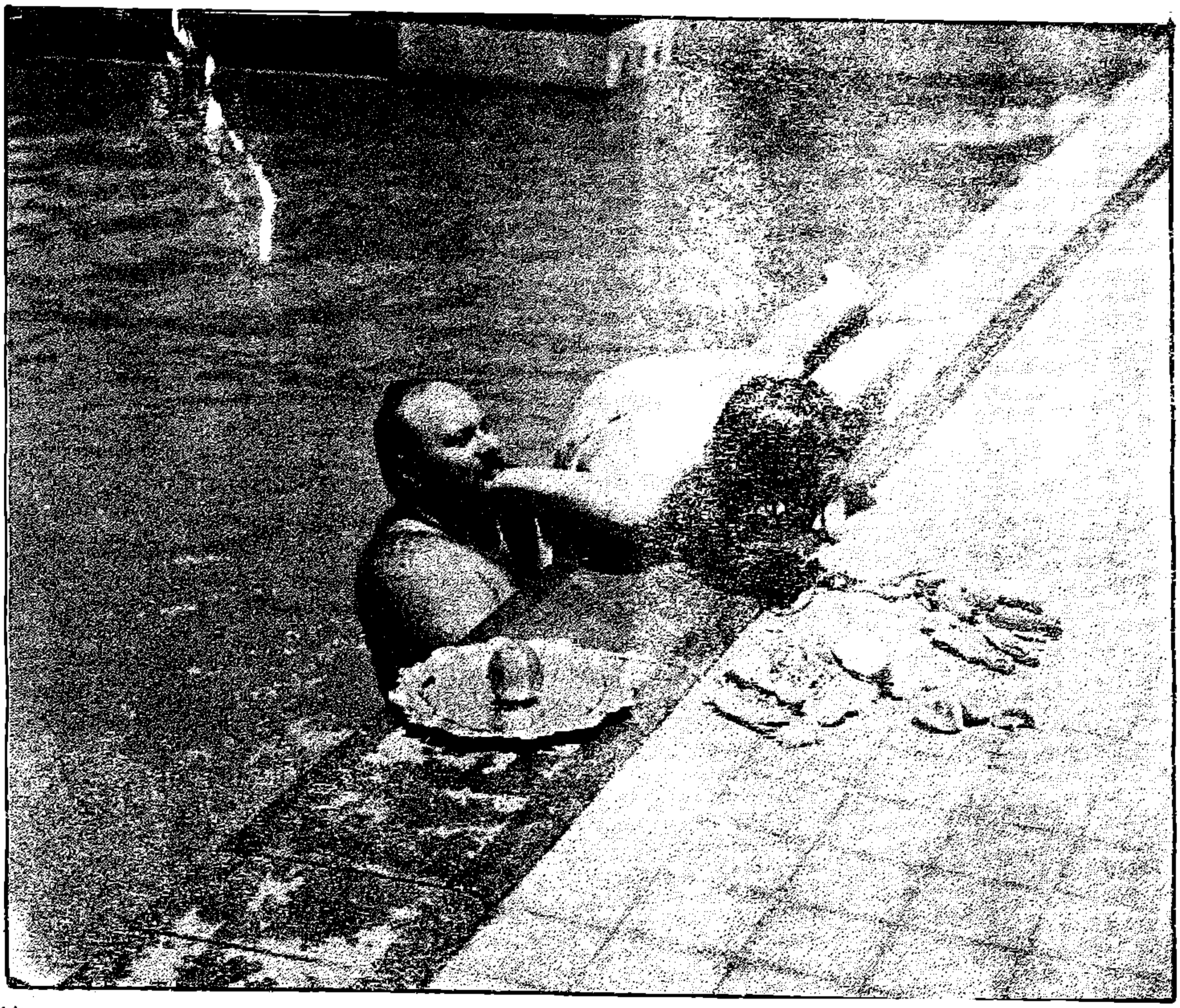

فاروق مسترخيا جدا .. والى يساره « ناريمان »

قمة التحرر من كل الهموم فى رحلة شهر العسل .. بينما الشعب هنا يغلى !!

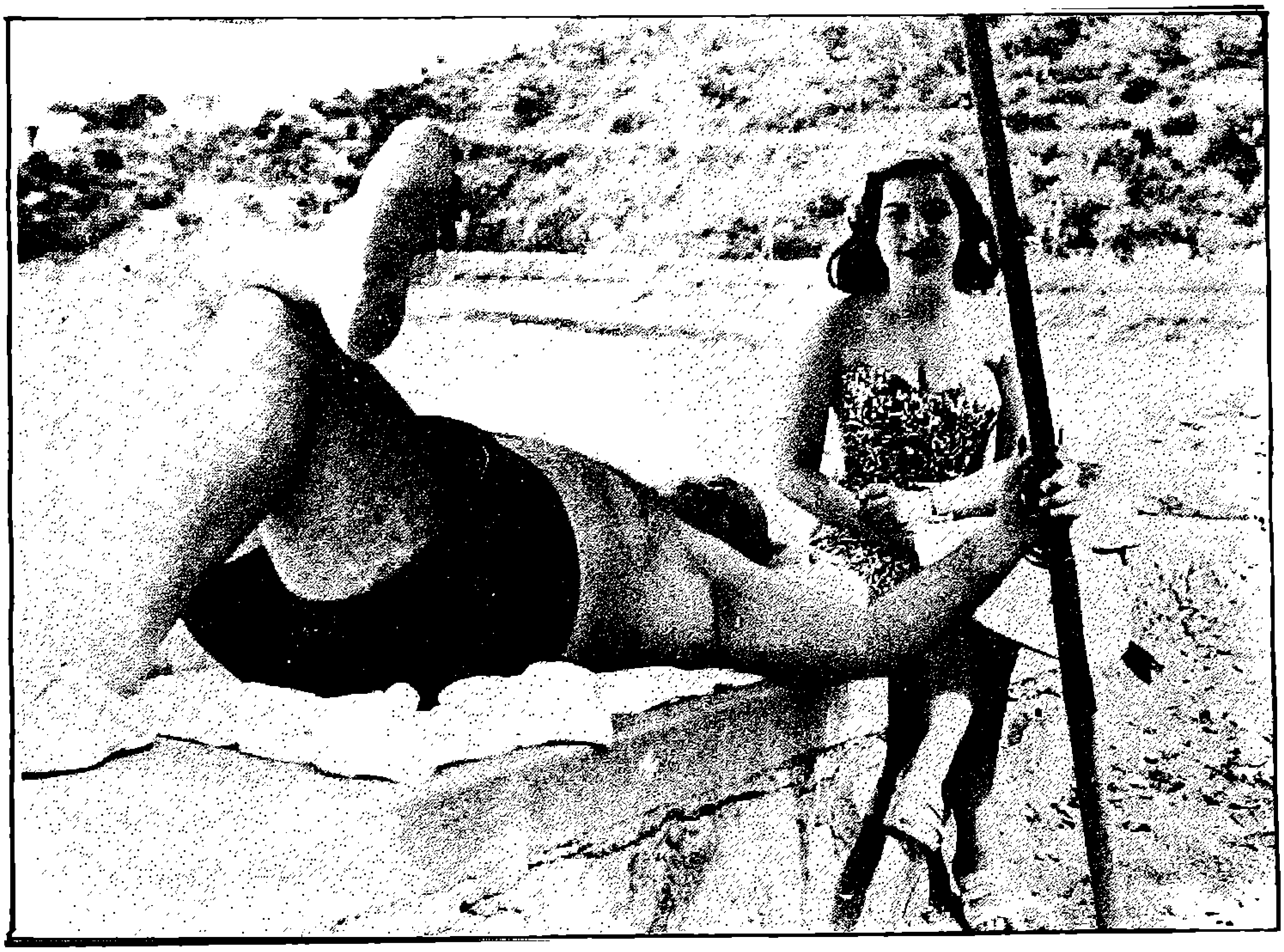

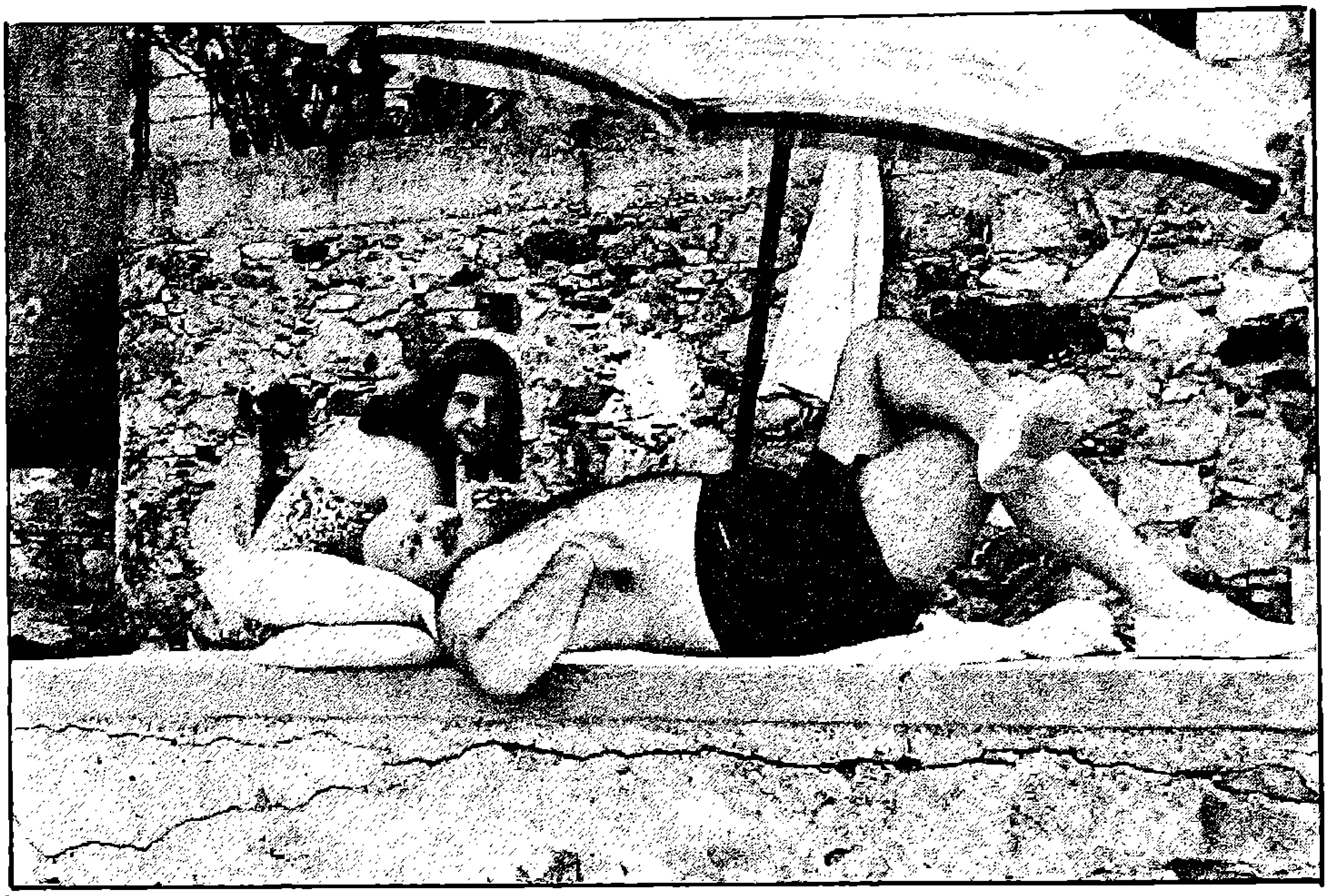

« شهر العسل » لايزال مستمرا !

احمد حسنين (باشا) باوسمته .. ونياشينه .. التى منحها له « فاروق » ربما مكافأة له على انه كان اول من افسده !!

فاروق والى يمينه الأميرة شويكار .. الزوجة السابقة لابيه الملك فؤاد .. والى يساره كريم ثابت (باشا) !!

بين اثنتين اخريين من افراد « عالمه الخاص » !!

الراقصة ترقص .. وفاروق يشرب .. بينما « فريدة » فى عالم آخر !

أنطوان بوللى "بك" - القواد الأول للملك السابق يتحدث .. وقد امسك فى يده بنظارته الى مجموعة من « باشوات القصر الملكى » .. حسن يوسف « باشا » وكيل الديوان الملكي - الى يمينه - والفريق عمر فتحى « باشا » كبير الياوران .. والفريق محمد حيدر (باشا) وزير الحربية .. والجميع ينصتون اليه باهتمام بالغ .. ولما لا ؟ ! اليس هو « انطوان بوللى » ؟ !
وهكذا كان تحكم مصر !!

تجمع هذه الصورة بين الاستاذ مرتضى المراغى وزير الداخلية ، فى اعقاب « حريق القاهرة » الشهير ، وبين الكاتب الذى التقى بالوزير فى بيته مساء الخامس والعشرين من فبراير سنه ١٩٥٢ ، فى « حوار صحفى » حول ذلك الحريق المروع وتداعياته المتوقعة ..

كريم ثابت (باشا) يترافع مدافعا عن مفاسده امام محكمة الثورة ..

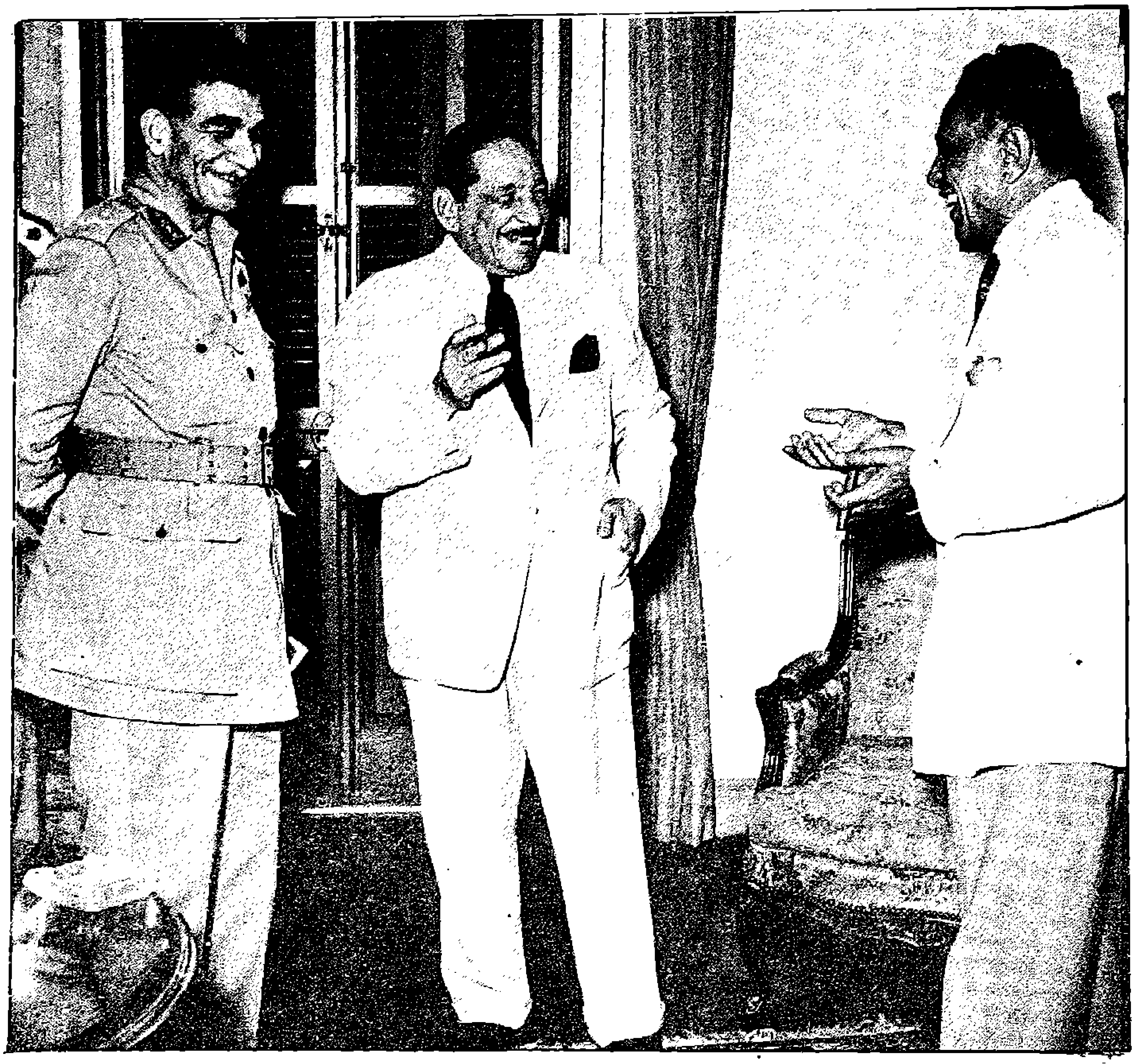

رجال اليوم السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ .. حيث خلع فاروق من فوق عرشه الساعة السادسة من ذلك اليوم ، وتولى المستشار سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة ، الواقف الى اقصى اليمين ، صياغة « وثيقة التنازل عن العرش » بينما عمل على ماهر باشا ، الذى يتوسط الصورة ، والذى كان مجلس قيادة الثورة ، قد حمله انذارا الى « الملك » ، وقعه اللواء محمد نجيب ، الواقف الى أقصى اليسار ، بصفته رئيسا لمجلس القيادة ، يطالب فيه « فاروقا » بالتنازل عن العرش ..

على ماهر (باشا) .

فؤاد سراج الدين (باشا) ..

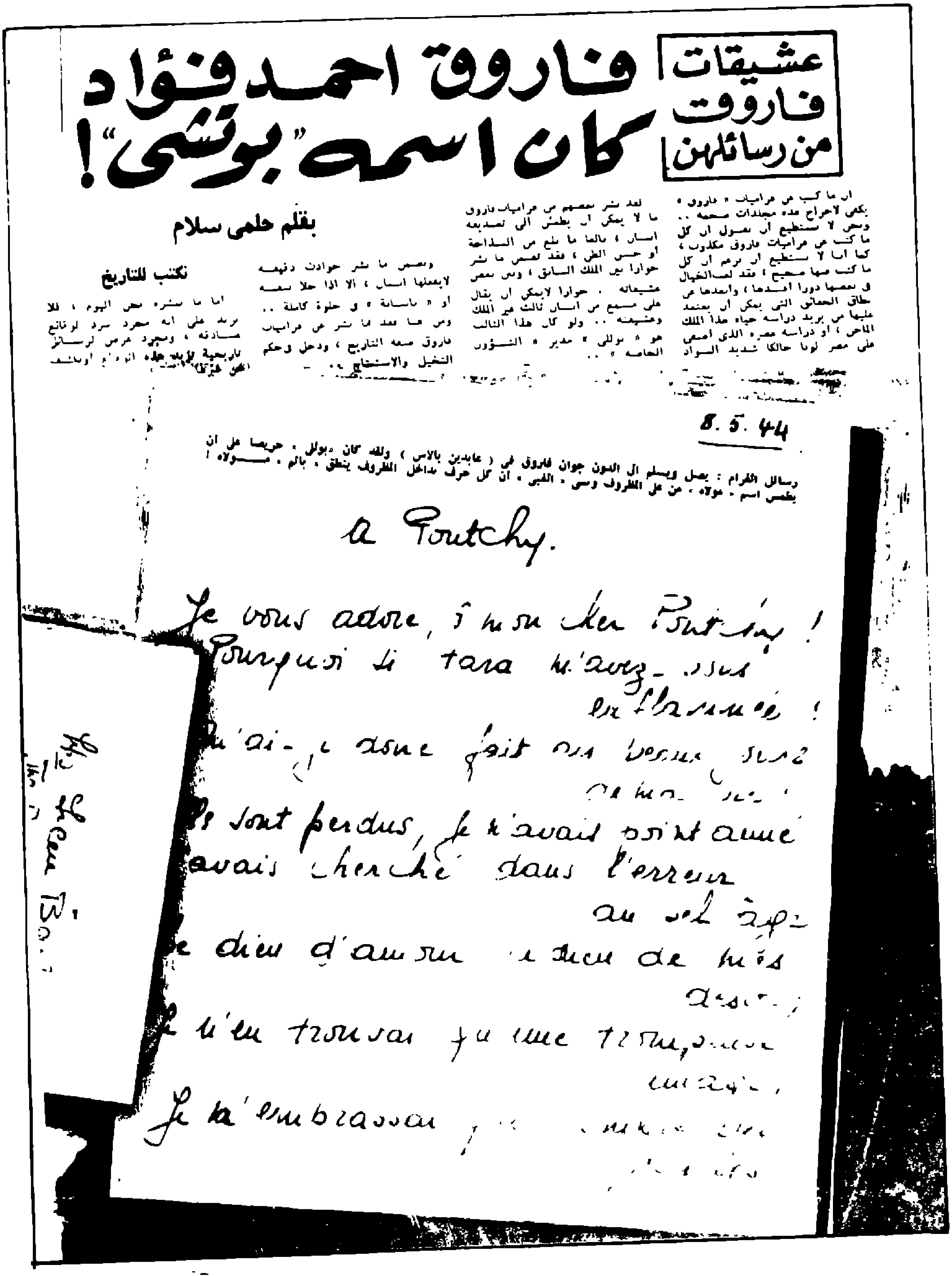

عشيقات فاروق من رسائلهن

فاروق احمد فؤاد كان اسمه "بوتشى"!

ان ما كتب من مراميات « فاروق » يكفى لاخراج عدة مجلدات ضخمة .. ونحن لا نستطيع ان نقول ان كل ما كتب من مراميات فاروق مكذوب ، كما اننا لا نستطيع ان نزعم ان كل ما كتب منها صحيح ، فقد لعب الخيال فى بعضها دورا اساسيا ، وابعدها عن نطاق الحقائق التى يمكن ان يعتمد عليها من يريد دراسة حياة هذا الملك الماجن ، او دراسة عصره الذى اضفى على مصر لونا حالكا شديد السواد

لقد نشر بعضهم من مراميات فاروق ما لا يمكن ان يطمئن الى تصديقه انسان ، مالغا ما بلغ من السذاجة او حسن الظن ، فقد نقص ما نشر حوارا بين الملك السابق ، وبين بعض عشيقاته . حوارا لايمكن ان يقال على مسمع من انسان ثالث غير الملك وعشيقته .. ولو كان هذا الثالث هو « بوللى » مدير « الشؤون الخاصة » ..

وبعض ما نشر حوادث دنيئة لايعقلها انسان ، الا اذا حلا بعقله او « ماسالة » و خلوة كاملة .. ومن هنا فقد ما نشر من مراميات فاروق صفة التاريخ ، ودخل فى حكم التخيل والاستنتاج ..

بقلم حلمى سلام

نكتب للتاريخ

اما ما ننشره نحن اليوم ، فلا نريد على انه مجرد سرد لوقائع صادقة ، ونجيء عرض لرسائل تاريخية لايرقى اليها ... (نص غزلى) ...

8.5.44

رسائل الغرام : يصل ويسلم الى الدون جوان فاروق فى (عابدين بالاس) ولقد كان « بوللى » حريصا على ان يطمس اسم « مولاه » من على الظروف وبين « القلب » . ان كل حرف بداخل الظروف ينطق « باسم » مولاه !

a Poutchy.

Je vous adore, ...

Pourquoi ... m'avez-vous ...

... ils sont perdus, ... avais cherché dans l'erreur ...

... je l'embrassai ...

نماذج من الرسائل التى كانت « عشيقات فاروق » يبعثن بها اليه على عنوانه فى « القصر الملكى » وقد نشرها .. « مؤلف الكتاب » بمجلة (التحرير) فى سنه ١٩٥٤ ..

مجموعة من رسائل عشيقات فاروق

أيها الزملاء الأحرار

بإصرار القوى الغاشمة الاستعمارية أن نكون عونا على الشعب رفضنا وأن نكون أداة لكبت الحريات لكي تتمكن الدول القوى الطامعة من التآمر على قضية البلاد وجرنا إلى أحلاف مع الاستعماريين الانجليز والأمريكان ضد إرادة الشعب . فلقناهم درسا لن ينسى .....

واليوم نلمح أن هؤلاء الأتراك المتمصرين قد عادوا يلوحون للشعب بالجيش محاولين تكرار مؤامراتهم الدنيئة ولكننا نعلنها عالية مدوية لكي يسمعها الحكام ومن هم فوق الحكام لن نقف إلى جوار سماسرة الأسلحة الفاسدة ضد الشعب ولن ننجي من احترقوا بالذخيرة الأسلحة المغشوشة بوادي حرب ولن نناصر القوى الخائنة ضد أهالينا وأبنائنا ......

ولن تكون في صف من دبروا حوادث ٢٦ يناير لكي يحولوا الشعب عن قضيته الكبرى ... لن ننسى أن هؤلاء الطغاة قتلوا بالأمس رجلا من خيرة الشباب ومكافحا في الطليعة (المرحوم عبد القادر طه) إن دم هذا الشهيد الطاهر لم يجف بعد ولا تزال آثاره تبدو عالقة في أيدي العصابة الغاشمة إننا نقسم بالله والوطن والشعب أن ننتقم له من السفاحين وغدا .....

حينما يلجأ هؤلاء الخونة إلى الجيش حتما تدور على رؤوسهم الدائرة التي تخنقهم من سياستهم الحمقاء وسنكون يومئذ مع الشعب لا ضد الشعب .

على الملك لا مع الملك

وإن غدا لناظره قريب والله ولي التوفيق . وإن ينصركم الله فلا غالب لكم .

الله . الوطن . الشعب

ضباط الجيش الملكي الأحرار

صورة واحد من منشورات « الضباط الأحرار » التى كثيرا ما فوجىء بها « فاروق » موضوعة على مكتبه !

بيان

من القائد العام للقوات المسلحة الى الشعب المصري

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين

واما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى امره اما جاهل او خائن او فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب

اما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب

واني أؤكد للشعب المصري ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردًا من أية غاية.

وانتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب الا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب او العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وان اى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس

واني اطمئن اخواننا الاجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله ولي التوفيق

- ٥ -

أول بيان من ثورة يوليو الى الشعب .. كتبه بخطه الرئيس الراحل انور السادات ..

إعلان دستوري

من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة منذ قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل محور الخيانة الذي يستند إليه الاستعمار.

ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة مواتية من جديد لاستعادة النظام الملكي الذي أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه.

وإن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق هذا الشعب وكانت من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته وإغراق البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سبباً تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوطن العزيز، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي الخديو الخائن على العرش الذي استنجد بأعداء البلاد على أهلها ومن ثم أصبح المستعمر والعرش في شركة تبادل النفع، فهذا يعطي القوة لذاك، في نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستغل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الستار الذي يعيش من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضي على كيانه ومعنوياته وحرياته.

وقد جاء فاروق فكان صورة من هذه السيرة فأثرى وفجر، وطغى وتجبر وكفر، فخط بنفسه نهايته ومصيره، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها

صورة البيان الدستورى الذى اصدرته ثورة ٢٣ يوليو باسقاط النظام الملكى واعلان نظام الجمهورية فى مصر .. وعليه توقيعات اعضاء مجلس قيادة الثورة ، يتقدمها توقيع اللواء محمد نجيب رئيس مجلس القيادة ..

نتيجة لهذه الأوضاع، فنحن نعلن باسم الشعب:

أولاً - إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانياً - إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت.

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

فيجب علينا أن نثق في الله وفي أنفسنا، وأن نحس بالعزة التي اختصنا الله بها جماعة الأمة، والله المستعان والله ولي التوفيق.

القاهرة في ٦ شوال ١٣٧٢ (١٨ يونيه ١٩٥٣).

قائد ثورة الجيش
لواء أ.ح

بكباشي أ.ح — قائد جناح

قائد جناح — بكباشي أ.ح

بكباشي — بكباشي

صاغ أ.ح — صاغ أ.ح

صاغ أ.ح — قائد أسراب

صاغ

أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى الحجة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢) .

نهاية ملك .. أو « الامر الملكى » بتنازل الملك الذى غدر بنفسه .. وبشعبه .. قبل ان يغدر به أى احد !!

فهـــرس

فاروق : نظرة جديدة ٥
مقدمة الطبعة الأولى ٢٤
الفصل الأول : ايامه الأخيرة ٢٧
الفصل الثاني : رحلات .. وراء طغيانه ٥١
الفصل الثالث : القائمة السوداء ٧١
الفصل الرابع : ملك .. ضد جيشه ! ٩٩
الفصل الخامس : اوربا القمار والغوانى ١١٧
الفصل السادس : فى الطريق الى الهاوية ١٢٥
الفصل السابع : اول هزيمة للملك ١٤٨
الفصل الثامن : الشعب يخرج من الظل ١٦٩
الفصل التاسع : القاهرة .. من الذى احرقها ١٨٦
الفصل العاشر : ملك لعبته الرجال ١٩٣
الفصل الحادى عشر : انها الثورة ٢٠٤
الفصل الثانى عشر : كلمات هزت مصر ٢١٦

من كتابات : مصطفى مرعى

ولاء العبيد .. وولاء الأحرار ٢١٨
فخر البحار ٢٢١
مأساة الرتب والنياشين ٢٢٣

من كتابات : أحمد حسين

طلائع المد الثورى ٢٢٦
عصابة الرأسماليين ترفع رأسها ٢٣٢
رب السجن أحب الىّ ٢٣٧

من كتابات : فتحى رضوان

عهد الكلاب ٢٤٢
الشيطان يتكلم ٢٤٥
رحلات الملوك ٢٤٨

من كتابات : احسان عبد القدوس

دولة الفشل ٢٥٢
الفساد الذى تحميه القوانين ٢٥٥

هذه الحكومة يجب أن تستقيل ٢٥٨

من كتابات : خالد محمد خالد

اليوم خمر .. وغدا امر ٢٦٤
وراء كل ثورة رغيف ٢٦٦
صاحب الجلالة .. الشعب ٢٦٨
لاتخف إنك انت الأعلى ٢٧٠

من كتابات : حلمى سلام

هذا الفساد الأعظم : متى تخلص مصر منه ؟ ٢٧٤
اريد ان اقول لقائد القوات المسلحة ٢٧٨
النظام الأجتماعى .. من الذى يعرضه للدمار ٢٨١
اللهم اتهاما يارب ٢٨٥
أقيموا الجيش على أساس متين ٢٨٨
حماية أبناء الجيش .. حماية للخطأ وللمخطئين ٢٩٢
صورة وثائق ٢٩٧

رقم الايداع : ١٩٤٤ - ١٩٩١ I .S .B .N
977 — o7 — oo59 — 2

الثمن ٨ جنيهات

Bibliotheca Alexandrina
0495172